تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية
مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

تقدم بها الطالب

فاخر جاسم

إشراف
د. عقيل الناصري

2008

أشهد أن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
كلية القانون والسياسة
وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه في العلوم السياسية

التوقيع
المشرف الأستاذ المساعد
الدكتور عقيل الناصري

توصية القسم

بناء على التوصيات، ارشح هذه الأطروحة للمناقشة...

رئيس قسم العلوم السياسية
الاسم: الأستاذ المساعد الدكتور سويم العزي

التاريخ:

التفويض

أنا / فاخر جاسم
أفوض الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

الاسم : فاخر جاسم
التوقيع :
التاريخ :

قرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على الرسالة الموسومة (تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة) وقد ناقشنا الطالب(فاخر جاسم) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في (العلوم السياسية)

وأجيزت بتاريخ ....

<u>اعضاء لجنة المناقشة :</u>

<u>التوقيع</u>

الأستاذ الدكتور .... رئيسا
الأستاذ الدكتور .... عضوا
الأستاذ الدكتور .... عضوا
الدكتور .... عضوا
الأستاذ الدكتور .... عضوا ومشرفا

<u>مصادقة مجلس الكلية</u>

صدقت من قبل مجلس الكلية
التوقيع:
الاسم:
عميد كلية ....
التاريخ:

إهداء

إلى كل المناضلين

من أجل حرية الفكر

أهدي هذا الجهد.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان إلى جميع من مدّ يد العون و المساعدة لي لإنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور وليد الحيالي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك على اتاحتة الفرصة لي لتكلمة دراستي وانجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتورعقيل الناصري، الذي أشرف على الرسالة منذ البداية وخصص الكثير من وقته لتدقيق فصول البحث وتقديم حزمة من الملاحظات القيمة التي ساهمت في تذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء أعداد الرسالة واغناء جوانب هامة منها. وقد كان لاسلوبه في التوجيه دون فرض الرأي الأثر الطيب في نفس كل باحث.

كذلك اتقدم بشكري الجزيل إلى الأساتذة، الدكتور لطفي حاتم عميد كلية القانون والسياسية على مشاركته في لجنة الحكماء ورئاسة لجنة المناقشة، والدكتور سويم العزي، رئيس قسم العلوم السياسية بالأكاديمية للمشاركة في الحكم على الرسالة وعضويته في لجنة المناقشة، والدكتور صلاح نيوف الأستاذ في قسم العلوم السياسية في الاكاديمة للمشاركة في الحكم والاشتراك في لجنة المناقشة. ومن الجدير بالتنويه أن الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكماء قدموا محلاحظات قيمة أغنت جوانب مهمة من الرسالة وستبقى ملاحظاتهم موضع اعتزازي وتقديري.

كما انني اتوجه بفائق التقدير والشكر لصديقي العزيز الدكتور إبراهيم إسماعيل الأستاذ في جامعة علوم الحياة السويديه على ما قدمه لي من مساعدة في اعداد العمل بهذا الشكل وتوفير المصادر الثمينة.
وأتقدم أيضاً بالشكر والإمتنان للدكتور مجيد خليل الذي قام بتدقيق البحث لغوياً وتقديم التصويبات المفيدة.
كما لا يفوتني ان اتقدم بوافر العرفان لكل الزملاء والأصدقاء الذين قدموا مساعدة في اعداد الرسالة.
وفي الختام ، تستحق عائلتي، وبالاخص زوجتي العزيزة اخلاص كل التقدير والامتنان والشكر على مابذلوه من جهد وما وفروه من وقت راحتهم بغية أن أجد الظروف مناسبة لانجاز هذه الرسالة.

شهد النصف الثاني من القرن الماضي صعود ما يطلق عليه بالإسلام السياسي، أو ما يسميه أنصاره بالصحوة الإسلامية. ويرتبط فهم طبيعة هذه "الصحوة" بمعرفة الأسس الأيديولوجية المشتركة التي تحرك نشاط قواها السياسية أولاً ومظاهر القوة والضعف التي تتسم بها ثانياً. وعلى الرغم من تباين الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لقيام جماعات الإسلام السياسي، وتباين شقيه السني والشيعي، إلا أن الأسس الفكرية التي يستند عليها تكاد تكون مشتركة لأغلب مكوناته. ويمكن تحديد أسباب صعود هذا التيار بنقاط متعددة، يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

1. يشكل الدين الإسلامي أحد أهم مكونات الوعي العام في المجتمعات العربية الإسلامية، التي تتسم بضعف البنية السياسية لمجتمعاتها لصالح التنظيمات الأهلية - العشائرية والطائفية والعنصرية، جراء القمع السياسي المتواصل الذي تعرضت له قوى المجتمع المدني (السياسية والمهنية والاجتماعية) من قبل السلطات الحاكمة، والذي تمكنت التنظيمات الدينية من تجنبه بسبب أرديتها المقدسة وإحتمائها بالمؤسسات الدينية.

2. انحسار الوعي الوطني وتشظيه إلى أشكال متخلفة من الوعي "عشائرية، طائفية، قومية، مذهبية وإقليمية - محلية ". ويرجع السبب إلى ضعف تأثير الأحزاب السياسية، التي عادة ما تشكل حاضنة للوعي الوطني في المجتمع.

3. إهمال الدول الوطنية لمسؤولياتها في توفير قدراً مناسباً من العدالة الاجتماعية، مما أدى الى إنتشار الفقر بين فئات السكان وتزايد البطالة في أوساط المتعلمين، وبالتالي إنتشار حالة اليأس وفقدان الأمل بين أوساط فئات اجتماعية كبيرة، خاصة الشباب والمثقفين.

4. التخادم السياسي بين هذه التيارات وبين السلطات السائدة في هذه الدول، في صراعها مع القوى الوطنية والديمقراطية. وكذلك إستخدام الغرب لهذه التيارات في صراعه مع المعسكر الإشتراكي إبان الحرب الباردة.

5. إنهيار التجربة الإشتراكية وإنحسار قوة تأثير المشروع القومي في العديد من الدول الوطنية.

6. الدعم المادي والسياسي لقوى الإسلام السياسي من الدول التي تتبنى الأيديولوجية الدينية.

7. بقاء القضية الفلسطينية بدون حل، نتيجة مواقف بعض الدول الغربية المتحيزة لصالح سياسة التعنت الإسرائيلي.

8. وأخيراً تنامي ميول التعصب الديني خلال العقدين الأخيرين، في العديد من الدول الغربية وخاصة في الأوساط الحاكمة الأمريكية.

ولما يمثله الإسلام السياسي الشيعي من عنصر هام في بنية هذا التيار، فقد أدت ذات الأسباب لصعوده الدراماتيكي في أواخر القرن العشرين. غير إن إستناده الى فكر مختلف ومتميز نسبياً، كانت هناك عوامل أخرى لصعوده، من أبرزها تغيير الأسس الفكرية التي تعلل مسار تطور مناهجه السياسية.

شهد الفكر السياسي الشيعي في الظروف الراهنة تغييرات هامة في البرامج والمواقف السياسية، مقارنة بما كان سائداً في بداية القرن الماضي، حيث كانت الدوافع الدينية هي التي تحدد تحرك الشيعة السياسي، يوم وقف الشيعة مدافعين عن الخلافة العثمانية باعتبارها واجهة للمسلمين ضد الغزو الأجنبي للبلدان الإسلامية، على الرغم من إضطهاد الدولة

العثمانية لهم وطبيعتها الاستبدادية. واستمروا في عدائهم للاحتلال البريطاني للعراق وبقية البلدان التابعة للخلافة العثمانية، وعلى أساس من الدافع الديني. ورغم بروز الدوافع الدينية ـ الطائفية باعتبارها السند الفكري الذي يعلل المواقف السياسية، خلال مجرى التطور السياسي في البلدان الإسلامية، وخاصة بعد إسقاط نظام الشاه في إيران، فقد حدثت تبدلات في المواقف السياسية والفكرية لدى مختلف الحركات المكونة للتيار الإسلامي الشيعي تحت تأثير الصراعات السياسية ـ الفكرية الداخلية والخارجية. ويمكن أن نشير الى تبلور تيارين جراء ذلك هما :

- تيار يرتبط فقهياً بأفكار ولاية الفقيه في إيران، ولكنه يتمايز عنها سياسيا، مثل حزب الله في لبنان والحركات والاحزاب السياسية في منطقة الخليج " الكويت والبحرين " والعراق وحركة أمل في لبنان.
- وتيار آخر واصل التمسك بالدوافع الدينية كمحدد لمواقفه السياسية والفكرية، التي تستند على ما يبدو من التزامه بأفكار ولاية الفقيه في إيران، ويتمثل هذا بالتيار الصدري في العراق وبعض الحركات السياسية الصغيرة في دول الخليج العربية.

وكان من نتائج هذه التغييرات في الظروف الراهنة مرونة أكبر في التعامل مع الدوافع الدينية، فأعلنت بعض الحركات التزامها بالدولة التعددية والنظام الديمقراطي، وتعاون القسم الأغلب منها في العراق مع الاحتلال الأمريكي عام 2003، وفيما واصل حزب الله عدائه للغرب، عبر الجمع بين القومي والديني، تمسك فريق عراقي شيعي بالعداء للأجنبي ومن ذات الدوافع الدينية التقليدية.

1. أهمية البحث:

في فترة لم تتجاوز ربع قرن، وصلت القوى والحركات السياسية التي تعتمد على العقيدة السياسية الشيعية، إلى السلطة في دولتين من أهم دول العالم العربي والإسلامي (إيران والعراق)، مما أثارت المزيد من الاهتمام بدراسة الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية، الذي يتمتع بحيوية وتجدد مستمرين كما نعتقد. لقد أثرت حيوية الفكر السياسي لدى هذه الطائفة على تطور الفكر السياسي الإسلامي بصورة عامة، حيث وجد المفكرون الإسلاميون في الأبحاث الشيعية حول الإمامة، وشروطها وما إذا كانت نصاً إلهياً أم تركت خياراً للأمة بعد وفاة الرسول محمد (ص)، ما يثير الاهتمام ويدعو لتطوير البحث بهذا الشأن. كما يتمثل الأثر التاريخي الهام لهذا الفكر في رفع راية الكفاح ضد الاستبداد والقهر الذي مارسه الحكام المسلمون وفي الوقت نفسه الدعوة للحرية والمساواة ودولة العدالة.

وعلى الرغم من قلة الأبحاث، الأكاديمية على وجه الخصوص، التي تناولت موضوع الإسلام السياسي الشيعي، فإن أبرز ما تتسم به نظرتها الى التراث الفكري الشيعي بأنه كتلة واحدة، فأما أنه فكر معارض على طول الخط، أو فكر فارسي الجذور، أو من صنع شخصيات أسطورية كعبد الله بن سبأ !. إن هذه الدراسات لا تأخذ بنظر الاعتبار بأن تاريخ الأفكار، بما فيها الفكر الديني، نتاج للظروف الفكرية والاجتماعية لعصرها، ولا يوجد تاريخ للأفكار خارج هذه الظروف. ولكي تفهم هذه الحقيقة بشكل جيد لا بد من فك الارتباط بين الفكر الديني والدين نفسه لأن الأول فعل بشري خاضع للظروف الاجتماعية والمتغيرات الخاصة بمنتجي هذا الفكر، أما الدين فهو حقائق ثابتة مقدسة. كما يتجلى هذا الفرق الجوهري بتباين الإجتهادات تجاه فهم نفس الحقائق الدينية وذلك بإختلاف المفكرين أو/و بإختلاف الظروف التي يفهمون بها تلك الحقائق. ويستدعي القصور في ميدان دراسة هذا التراث، من الناحيتين الكمية والنوعية، مواصلة البحث بطريقة مختلفة، لاسيما مع إتساع دائرة الإهتمام بهذا الفكر جراء تعاظم دوره في الحياة السياسية، إقليمياً بشكل مباشر ودولياً بشكل مكمل، وهذا ما تسعى الى تحقيق بعضه دراستنا هذه.

2. مشكلة البحث

إهتمت الدراسة بالتعريف بمسارات تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، ومجموعة العوامل التاريخية ـ الاجتماعية والسياسية التي تحكمت بنشوئه وتبلوره ومسار تأثيره على تطور الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان التي نشأ أو تفاعل أو ساد فيها ومسار تأثير ظروف هذه المجتمعات على المتغيرات في هذا الفكر. وقبل البدء بالبحث كان لابد من وضع عدد من الفرضيات، والعمل على حلها، ومن أهمها:

- هل ينسجم مفهوم الإمامة الإلهية مع حقيقة أفكار وسيرة أئمة الشيعة الاثني عشرية؟
- هل المصادر الرئيسية المعتمدة لدى فقهاء الشيعة ذات مصداقية كاملة؟
- وبالارتباط مع الإشكالية الناتجة عن الفرضية السابقة يبرز تساؤل عن كيفية حل الإشكالية المتعلقة بقراءة نصوص الفكر السياسي الشيعي الأساسية، وكيف يُحل التعارض بين النص والمنطق والعقل؟ وكيف يجب دراسة بنية النص أولاً قبل نقد تفسير النصوص القائم على التأويل في حالة تعارضه مع العقل والمنطق.

إن ابرز الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا المجال تكمن في سلبيات الفكر السياسي الشيعي، الذي يميل إلى تركيز /تمركز مصادر المعلومات في مصادر محددة متمثلة بأئمة الشيعة، أو بالاعتماد على تفسيرات واستنباطات لفقهاء عملوا على تأويل أقوال أئمتهم، للاعتراف بصحة الأحاديث والروايات التاريخية. وتستمر عملية تمركز المعلومات تاريخياً من خلال ظهور فقهاء يلتزمون بآراء فقهاء سابقين لهم وتفسيرها بما ينسجم مع بقاء تمركز مصدر المعلومات حول أهل البيت وعلى وجه الخصوص الأئمة. وبناءً على هذا النسق لمصادر المعلومات، تعتبر أي مناقشة لمصداقية النصوص المنقولة عن أئمة أهل البيت خروجاً على المذهب ([1]). كما أدى اختلاط الأفكار السياسية مع الأفكار العقائدية فيه، إلى صعوبة عزل الأفكار السياسية من قبل أي باحث في هذا المجال. وشددت الاستنتاجات التي صاغ على أساسها مفكرو الشيعة الإثني عشرية، أفكارهم السياسية، من تلك الصعوبات، لميلها إلى التأويل أكثر من استنادها على نصوص جلية قاطعة الدلالة رغم ما اعتمدته من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. من جهة أخرى أعطت كثرة الدراسات المناوئة للشيعة، والمَعدة من مؤرخي العقائد والفرق الإسلامية على تعددها، صورة مشوهة عن حقيقة عقيدة الشيعة وأفكارهم السياسية. وأخيراً يجب التنويه إلى أن مصادر الشيعة الأصلية قد كتبت في ظروف الدفاع عن عقائدهم، ضد المعارضين لهم، لذلك طغت عليها الصبغة السجالية، وليس العلمية التي تستند على العقل والمنطق، على الأغلب.

3. أهداف البحث

حاول البحث وفي مجال دراسته لتطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية الإجابة على الأسئلة الهامة المرتبطة بتاريخ الشيعة كحركة سياسية وفرقة دينية وهي:

- لماذ لم تندثر حركة الشيعة، كغيرها من الفرق الإسلامية الاخرى التي ظهرت في التاريخ الإسلامي، على الرغم من تعرضها للاضطهاد القاسي على أيدي الحكام والتشوية من قبل مفكري الخلافة الإسلامية؟

(1) تعتمد هذه الطريقة كأسلوب رئيسي لعزل الفقهاء المنتقدين أو المجددين في الفكر السياسي الشيعي. ومن الأمثلة المعاصرة لهذه الطريقة في التعامل مع الآراء المنتقدة، ردود فقهاء الشيعة ومفكريهم على الآراء التي طرحها المفكر الكاتب، أحمد في كتابة تطور الفكر السياسي الشيعي، لندن عن دار الشورى 1997.، وكذلك آراء الموسوي، موسى في كتابه الشيعة والتصحيح لوس انجلس 1987.

- وما أسباب حيوية الفكر السياسي الشيعي، بحيث أدت هذه الحيوية إلى بناء سلطة تقوم على العقيدة السياسية للشيعة، بالإضافة إلى فعالية سياسية وفكرية نشطة لدى القوى والحركات التي تعتمد على المذهب الشيعي كأيديولوجية، مثل حزب الله في لبنان والقوى الإسلامية الشيعية التي أصبحت تتحكم بالسلطة في العراق بعد التغيير/ الاحتلال الأمريكي الذي حصل عام 2003.
- وماهي حقيقة الإمامة الإلهية القائمة على مبدأ العصمة، ولماذ أعتبر الشيعة الإمامة من أصول الدين؟ وما هي بالتالي المبررات الشرعية لتخلي أئمة الشيعة عن الأمر الرباني؟
- وهل أفرزت مسيرة تطور الفكر السياسي الشيعي نظريات أخرى غير نظرية ولاية الفقيه المطبقة في إيران في الظروف الراهنة؟
- وهل كانت المعارضة السمة الرئيسية للفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية؟

4. منهجية البحث

ومن أجل الوصول إلى حقيقة الأفكار السياسية للشيعة الإثني عشرية، كان لا بد من دراسة مصادرهم الأصلية والظروف الاجتماعية ـ السياسية التي أحاطت بمؤلفيها عند تدوينها، وهذا ما اعتمدته في الدراسة، حيث عدت إلى المصادر الأصلية وناقشت الأفكار المعاصرة التي استندت إلى تلك الأصول، وليس إلى ما كتب عنها تفسيراً وتأويلا. ولهذا السبب نفسه ابتعدت قدر الإمكان عن المصادر والدراسات الأخرى التي كتبت عن الشيعة، خاصة المتعصبة منها ضدهم، وهي كثيرة، إلا ما أفادني منها في إلقاء مزيداً من الضوء على الفكرة المناقشة والتي وجدتها على سبيل المثال في كتابات الشهرستاني، في الملل والنحل، والأشعري في مقالات الإسلاميين. كما حاولت دراسة النصوص التي تتعلق بالأفكار السياسية للشيعة الإثني عشرية، ليس بالاعتماد على بنيتها الداخلية، بل بمقارنتها مع الوقائع التاريخية وسيرة أئمة أهل البيت الذاتية، بهدف الوصول إلى استنتاجات تقترب من التوجهات السياسية لأئمة المذهب الإثنى عشري، بغية كشف التناقض بين جوهر الفكر السياسي لأئمة المذهب وبين الإضافات التي لحقت بأفكارهم العقائدية والسياسية عند تدوين عقائد الشيعة الإثني عشرية في فترة لاحقة.

كما قمت بالإطلاع على عدة مصادر أجنبية مترجمة لمستشرقين، آخذاً بنظر الاعتبار، محاولة هؤلاء رد الأفكار العقائدية للفرق الإسلامية إلى أصول أجنبية، رغم منهجها العلمي الصارم، كما يقول الدكتور أحمد محمود صبحي، في بحثه القيم عن نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية ([2]). وابتعدت قدر الإمكان عن المقارنة بين أفكار الشيعة السياسية مع أفكار المذاهب / الفرق الإسلامية الأخرى، لأني اعتقدت بأن ذلك يضعف التركيز على موضوع الأطروحة، التي خصصتها في الأساس لتغطية فترة زمنية تمتد لقرون. كما تجنبت الخوض في الجانب العقائدي للشيعة، لأنه ليس من اختصاص الأطروحة.

وبخصوص المنهج المتبع في الأطروحة وجدت أن المنهج التاريخي، هو أفضل المناهج التي تساعد على الكشف عن حقيقة وجوهر الأفكار السياسية للشيعة الإثني عشرية، لأنه يتناول النصوص بطريقة طرح الأسئلة حول صحتها أولاً ، وثانياً نقد النصوص بالاعتماد على ظروفها التاريخية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية) التي وجدت فيها وتقف خلف إنتاجها، وطريقة هذا المنهج هي التي ساعدتني على الانطلاق من الواقع لفهم النص وليس العكس.

([2]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، القاهرة دار المعارف 1969 . ص 10.

وفيما يتعلق بالمصادر، اعتمدت على المصادر التاريخية الأساسية للشيعة الإثني عشرية بالدرجة الأولى، وهي المؤلفات التي دونها خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، كبار فقهاء المذهب، كالكليني والصدوق والشيخ المفيد والطوسي، إضافة الى المصادر الأساسية التي تتناول تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية المعاصر، مثل مؤلفات الخميني والمنتظري ومحمد باقر الصدر والمظفرين محمد حسين وأخيه محمد رضا ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد جواد مغنية وغيرهم، ومصادر التاريخ الإسلامي الأساسية، ومن أبرزها: تاريخ الطبري (ت 310هـ/ 922م) والمؤرخان ذوا الميول الشـيعية، اليعقوبي (282هـ/895 م) والمسعودي (ت 346هـ/957م) ومن أهمها: تاريخ اليعقوبي ومروج الذهب ؛ وإثبات الوصية ؛ والتنبيه؛ والإشراف؛ والبداية والنهاية لإبن الأثير وإبن خلدون، التاريخ والمقدمة، إضافة إلى المصادر الحديثة والمعاصرة، وهي مصادر متنوعة ومن اتجاهات مختلفة.

ولعل من المفيد التأكيد على صعوبة التعامل مع المصادر التاريخية لأن التاريخ الفكري للفرق الإسلامية قد دون كما هو معروف تحت تأثير موقفها المعارض لسلطة الخلافة، مما عرضه ربما لكثير من الالتباسات في عرض حقيقة الأفكار السياسية لهذه الفرق. كما أن أغلب الدراسات التي كتبها مؤرخو عقائد الشيعة، تم تدوينها في عصر النزاع المذهبي بين الشيعة والسنة خلال القرن الرابع والخامس الهجريين، ولهذا تم الخلط ـ في الدراسات ـ بين الدفاع ضد خصوم المذهب وبين الركائز العقائدية للمذهب وأفكاره السياسية.

وأخيرا، لكي تكون الدراسة موضوعية، لا ينبغي لها أن تقتصر على النقض فقط، كما فعلت بعض الدراسات التي صدرت من باحثين شيعة والتي ركزت على القضايا الإشكالية التي ظهرت خلال مسيرة تطور الفكر السياسي الشيعي، وإنما أيضاً الإحاطة بدوره الإيجابي على الصعيدين الفكري والاجتماعي والذي سجل علامة بارزة ميزته عن بقية المذاهب الإسلامية، وفي إطار مواصلة البحث حول التساؤلات التي يبقى يطرحها تأثير هذا الفكر ومسارات تطوره.

5. خطة البحث

في مجال تنفيذ أهداف البحث، نوقشت مشكلته في إطار فصول أربعة ومقدمة وخاتمة وملاحق. وتشمل الفصول:

الفصل الأول: يتناول نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشري، متناولاً فيه من خلال ثلاثة مباحث ، يتضمن المبحث الأول، تمهيد عن الشيعة في اللغة والاصطلاح مع تقديم تعريف مكثف للشيعة وظهور مفهوم الشيعة الإثني عشرية. و مفهوم الإمامة لدى الشيعة الأثني عشرية: ما هي الإمامة، أدلة الإمامة النقلية والعقلية ، صفات الإمام. ويتناول المبحث الثاني، مراحل تطور نظرية الإمامة، مستعرضاً مراحلها الثلاث، السياسية والروحية والفلسفية. ويتناول المبحث الثالث، فرق الشيعة غير الإثني عشرية، كالزيدية والإسماعيلية ومفهوم الإمامة لديها، مختتماً الفصل بخلاصة واستنتاجات.

الفصل الثاني: يتناول الفكر السياسي الشيعي والسلطة من الدولة البويهية إلى الدولة الصفوية ويتضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول، الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، وهو العصر الذي شهد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة الإثني في عام 329 هـ، تلك الغيبة التي أدت إلى تأثيرات عميقة على تطور الفكر السياسي للشيعة، وظهور المدونات الشيعية التي شكلت الأصول العقائدية والسياسية لهم. وقد تم التطرق في المبحث الثاني، إلى عقيدة المهدي التي فتحت الطريق على العديد من الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الغيبة والموقف من شرعية السلطات الإسلامية الحاكمة وكيفية تعامل فقهاء الشيعة معها، إضافة إلى الأسلوب الذي

ينبغي لحركة الشيعة أن تسلكه، وبهذا الخصوص تقف الدراسة عند ظهور مبدأ الانتظار السلبي في العمل السياسي لدى الشيعة. وفي المبحث الثالث، تناولت الأطروحة، ظهور الفكر السياسي السلطاني الشيعي الذي ارتبط ظهوره بنشوء دول اتخذت من التشيع أيديولوجية تبرر فيها شرعية وجودها، كالدولة البويهية (334-447هـ/ 945-1055م) والدولة الإيلخانية المغولية (654- 737هـ / 1256- 1336 م) والدولة الصفوية التي تأسس عام (907هـ - 1502/1148- 1736م). ومن أهم التأثيرات التي تركها تأسيس الدول الشيعية على حركة الشيعة، توسع المذهب الشيعي ، بقوة السلطة وليس بقوة الإقناع ، وهو المنهج سار عليه أئمة الشيعة الإثني عشرية خلال حياتهم. وبذلك اتخذ تطوره، نفس مسارات المذاهب الإسلامية الأخرى التي توسعت وانتشرت بقوة السلطان.

الفصل الثالث: تضمن دراسة ظهور الفكر السياسي الإصلاحي لدى الشيعة الإثني عشرية خلال عصر النهضة في العالم الإسلامي الذي ابتدأ بحملة نابليون على مصر 1798م لغاية 1939م. وقد شهدت هذه الفترة نهاية نظام الخلافة الإسلامية (السلطنة العثمانية) واحتلال معظم البلدان الإسلامية من قبل الدول الاستعمارية الغربية. واحتوى الفصل ثلاثة مباحث : ففي المبحث الأول، تناولت البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية لتطور الفكر السياسي للشيعة خلال هذه الفترة التي شهدت تطور الدور السياسي والاجتماعي لعلماء الدين الشيعة الذين حاولوا التصدي للغزو الفكري والثقافي للعالم الإسلامي. وتناول المبحث الثاني الدور السياسي لرجال الدين الشيعة في عصر النهضة، حيث لعب رجال الدين دورا مهماً في الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته البلدان الإسلامية، نتيجة لأسباب عديدة من أهمها، حاجة الحكام للاستقواء بهم بهدف إضفاء الشرعية الدينية عليهم وتحكمهم بنظام التعليم، إضافة إلى المزايا الاقتصادية التي توفرها لهم وظيفتهم الدينية. ونتيجة لاختلاف رؤى الفقهاء تجاه التطورات التي شهدتها الأمصار الإسلامية. وقد ظهرت العديد من الأفكار السياسية المتصارعة لدى علماء الشيعة لمعالجة الركود الشامل الذي كانت تعاني منه الأقطار الإسلامية، حيث استطاع قسم منهم إنتاج نظرية المشروطة الدستورية التي تعتبر إحدى أهم النظريات السياسية التي أنتجها المسلمون في العصر الحديث، وهذا ما تناوله المبحث الثالث.

الفصل الرابع: تم تناول تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية المعاصر، من خلال البحث في نظرية ولاية الفقيه، حيث تضمن المبحث الأول ، البحث في الجذور التاريخية لنظرية ولاية الفقيه من خلال استعراض أفكار الشيخ أحمد مهدي النراقي التي شكلت الأساس الفكري لنظرية ولاية الفقيه المعاصرة التي تم تطبيقها في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979. وتناول المبحث الثاني، البحث في الظروف السياسية والفكرية والاجتماعية لنشوء نظرية الخميني عن ولاية الفقيه المطلقة. وقد تناول الآراء الفكرية - السياسية للخميني التي شكلت أسس نظريته السياسية عن حكومة رجال الدين في إيران، كذلك تمعن البحث في المراحل التي تطورت خلالها ولاية الفقيه إلى أن وصلت إلى صيغتها المطلقة المطبقة في الظروف الراهنة في إيران. وتناولت خاتمة الفصل دراسة تقيمية لولاية الفقيه والإشكاليات التي تعاني منها وآفاق تطورها.

واختتم البحث بخلاصة لمحتوى الدراسة والاستنتاجات النظرية والسياسية التي تم التوصل اليها.

وختاماً تجدر الإشارة إلى أن الجديد الذي توصلت إليه هذه الأطروحة تمثل في تشابه مسارات تطور الفكر السياسي الشيعي مع مسارات تطور الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام، متى ما اقترب فقهاؤه من السلطة.

وبودي تأكيد بعض الملاحظات التي تيسر قراءة هذا البحث وتدقيق مفاصله، وأذكرها باختصار:

- يقصد بمصطلح الشيعة فرقة الشيعة الأثني عشرية إلا إذا ورد بتفصيل آخر.
- رجال الدين: لا يوجد في الإسلام مصطلح رجال الدين، الذي يستعمل في المسيحية للتعبير عن فئة الكهنة التي تمارس الحكم (الإكليروس)، أما في الإسلام فإنها تعني كل من له معرفة بإمور الشريعة، بغض النظر عن مقدار هذه المعرفة وهي تشمل الفقيه وعالم الدين.
- وأقصد بالفقيه: هو العالم بالفقه. والفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية [3].
- أما عالم الدين: هو الإنسان المتصف بالعلم بالعلوم الشرعية "الدينية".

(3) المنجد في اللغة، بيروت، دار الشروق، ص591.

1. نظرية الإمامة في الفكر السياسي الشيعي

" وأعظم خلاف بين الأمة، خلاف الإمامة إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان ".

الشهرستاني

1.1. المبحث الأول مفهوم الإمامة :

شكلت قضية خلافة الرسول محمد(ص) العامل الأهم لنشأة الفكر السياسي الشيعي وتطوره خلال المراحل التاريخية، وأساس الخلاف العقائدي بين الفرق الإسلامية المختلفة ([1]). فالإمامة هي صفة التشيع الرئيسية، حيث تعتبر من الأصول العقائدية الخمسة لفريق من الشيعة (الإثني عشرية)، والذين يتميزون بأصلي الإمامة والعدل، عن بقية المذاهب الإسلامية.

كما أن الإمامة وشروطها وكيفية تنصيب الإمام/الخليفة وصلاحياته، والتي كانت السبب الرئيس لاندلاع أول ثورة في الإسلام، تلك التي اطلق عليها أسم "الفتنة الكبرى" في زمن الخلقة عثمان عام35 هـ، قد شغلت الحيز الأكبر في الجدل بين فقهاء المسلمين، وكانت الأساس لتطور الفكر السياسي الإسلامي، بمختلف مدارسه ومذاهبه، و كان الموقف منها السبب المحرك لكل أنواع الاحتراب المذهبي بين فرقتي المسلمين الرئيسيتين، الشيعة والسنة، والذي ما زال قائماً حتى في ظروفنا المعاصرة.

ولكننا وقبل أن نبحث في تطور نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، لا بد لنا من تحديد مصطلح الشيعة:

لغة: تعني كلمة الشيعة، الأتباع والأنصار وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار لهم ـ الأتباع ـ اسماً خاصاً يعرفون به ([2]). وقد استعمل هذا المعنى في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: " وإن من شيعته لإبراهيم " ([3]) وكقوله تعالى: " هذا من شيعته وهذا من عدوه" ([4]).

([1])الشهرستناني، الملل والنحل ، مجلد في 3 أجزاء، ج. 1 ، بيروت دار الكتب العلمية ، تاريخ بلا ص 11 . ؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص. 1، مستل من: http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=95&page=1، ؛ شرف الدين، عبد الحسين ، المراجعات ، ط2 بيروت الجمعية الإسلامية ، 1982 ص 51.

([2]) المنجد في اللغة والأعلام. ط 33، بيروت دار الشروق ،1992 ص 411.

([3]) سورة الصافات: الآية 83.

([4]) سورة القصص: الآية 15 . وقد ورد لفظ الشيعة في ثمان سور في القرآن الكريم: الأنعام: الآية 159؛ الحجر:الآية 10؛ مريم: الآية 69 القصص: الآية 4؛ الروم: الآية 32؛ سورة سبأ: الآية 54؛ الصافات: الآية 83 ؛ سورة القمر: الآية 51

اصطلاحاً: " يُشَوِّعُ: يَجْمَعُ، ومنه شيعة الرجل ... وفي الحديث: القَدَرِيَّةُ شِيعةُ الدَّجَّالِ أي أولِياؤُه وأنْصارُه، وأَصلُ الشِّيعة الفِرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، وقد غلَب هذا الاسم على من يَتوَلى عَلِيّاً وأَهلَ بيته، رضوان الله عليهم أجمعين، حتى صار لهم اسماً خاصّاً فإِذا قيل: فلان من الشِّيعة عُرِف أنه منهم. وفي مذهب الشيعة كذا أي عندهم. وأَصل ذلك من المُشايَعةِ، وهي المُتابَعة والمُطاوَعة؛ قال الأزهري: والشِّيعةُ قوم يَهْوَوْنَ هَوى عِتْرةِ النبي، صلى الله عليه وسلم، ويُوالونهم. والأَشْياعُ أَيضاً: الأَمْثالُ. وفي التنزيل: كما فُعِلَ بأَشْياعِهِم من قبل؛ أي بأَمْثالهم من الأُمم الماضية ومن كان مذهبُه مذهبهم "([5]).

وقد اختلفت تعريفات الباحثين للشيعة، نذكر منها:

1. النوبختي: "الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمان النبي صلى الله عليه وآله وبعده معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته"([6]).
2. الشيخ المفيد: "الشيعة هم من شايع علياً وقدمه على أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وآله واعتقد أنه الإمام بوصية من رسول الله أو بإرادة من الله تعالى نصاً كما يرى الإمامية أو وصفاً كما يرى الجادرية "([7]).
3. الشهرستاني في الملل والنحل : " الشيعة هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته نصاً، ووصية، إما جلياً أو خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده "([8]).

نعتقد أن مصطلح الشيعة، بمفهومه المعاصر، يرتبط بموالاة وحب الإمام علي بن أبي طالب والأئمة من ذريته، حيث تشترك كل فرق الشيعة بهذه الموالاة والحب، على الرغم من اختلافها في الأصول وعدد الأئمة وهل هم من ولد الحسن أو الحسين.

1.1.1. من هم الشيعة الإثنا عشرية:

أطلقت هذه التسمية على فرقة الشيعة التي قالت، حسب مصادرها، إن النبي (ص) قد حدد عدد الأئمة بإثني عشر مع النص على أسمائهم وتعيين أوصافهم، أولهم الإمام علي وآخرهم المهدي "المنتظر" الغائب منذ 329 هـ ([9])، مروراً بالحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين فولده محمد الباقر فولده جعفر الصادق ثم ولده موسى الكاظم ثم ولده علي بن موسى الرضا فولده محمد الجواد ثم ولده علي الهادي ثم ولده الحسن العسكري، والأخير هو والد الأمام الغائب. ويسند الشيعة رأيهم في تحديد عدد الأئمة بإثني عشر إماماً الى حديث للرسول

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج2 ، ، تونس، الدار المتوسطية ، 1426 هـ - 2005 م، ص 2133.
([6]) النوبختي، فرق الشيعة ، المطبعة الحيدرية النجف - العراق 1355 هـ - 1936، ص 17.
([7]) موسوعة العتبات المقدسة المدخل، ص 91، مستل من الوائلي، أحمد، هوية التشيع، ط2 قم إيران دار الكتاب الإسلامي، مطبعة خونة، 1984م. ص 13.
([8])الشهرستاني، الملل والنحل، مجلد 3 أجزاء، جـ 1 مصدر سابق، ص 144
([9]) مغنية، محمد جواد ، الشيعة في الميزان، إيران، منشورات الشريف الرضي، 1413هـ. ص 432.

(الإثني عشر) الذي ورد بصيغ مختلفة منها: " الأئمة بعدي إثنا عشر، أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم الذي يفتح الله عز وجل على يديه مشارق الأرض ومغاربها " ([10]).

إن الحديث النبوي الشريف الذي يذكره الشيعة للاستدلال على وجود إثني عشر إماماً، لا يرد بنفس النص في كتب الحديث، بل توجد نصوص أخرى، ليس لها نفس المعنى، منها ما ورد في سنن أبي داوود: " حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل يعني ابن أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة فسمعت كلاما من النبي صلى الله عليه وسلم لم أفهمه قلت لأبي ما يقول قال كلهم من قريش "([11]).

وأول من أشار إلى عدد الأئمة، هو سليم بن قيس الكوفي (ت 90 هـ)، في كتابه " كتاب سليم بن قيس الكوفي، والمعروف بكتاب السقيفة. وأصبح ما نقله، سليم، أحد أهم المصادر التي يتناقلها الشيعة عن مصداقية عدد أئمتهم، وقد أشار المسعودي، إلى حديث، سليم، ولكنه أكد أنه " لم يرو هذا الخبر غير سليم "([12]).

ويذكر، الشيخ الكليني في " الكافي"، قولاً للحسن بن علي يذكر فيه أسماء الأئمة الإثني عشر وتعاقب توليهم الإمامة واحداً بعد الآخر([13]).

لقد تطور مفهوم الشيعة تبعاً للمراحل التاريخية والانقسامات الكبيرة التي تعرضوا لها حتى بلغت اربع عشرة فرقة بعد وفاة الإمام الحادي عشر، الحسن العسكري(ت 256 هـ)([14]). وقد اندثر أغلبها وبقيت منها ثلاث فرق رئيسية هي الشيعة الإمامية والزيدية والإسماعيلية، حتى أصبح المفهوم المعاصر للشيعة يطلق على الإمامية الإثني عشرية وهم "الطائفة الأبرز من الشيعة التي تقابل بالتضاد أهل السنة والجماعة، واختلفت معهم في إجماعهم اختلافاً بيناً "([15]).

كما ويطلق على الشيعة الإثني عشرية، القطعية، لأنهم قطعوا بوفاة الإمام موسى بن جعفر الكاظم(ت 183)، وساقوا الإمامة بعده في أولاده، فقالوا: "الإمام موسى الكاظم وابنه

([10]) الصدوق، إكمال الدين ج1 ، قم إيران ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين 1405هـ، ص 282.

([11]) أبو داوود ، السنن، كتاب المهدي، الحديث 4279 مجلد 3 ، الطبعة1 الجديدة، الرياض، مكتبة المعارف 1419 هـ 1998م ص19 .

([12]) المسعودي، التنبيه والإشراف ص 198. ذكر سليم بن قيس الكوفي، كتاب سليم، حديث الأئمة الإثني عشر، ص 253. ومن الجدير بالذكر أن، سليماً، يقع في تناقض عندما يذكر في مكان آخر من كتابه ص 326 - 327 بأن عدد الأئمة ثلاثة عشر. ذكر كتاب سليم في الفهرست ص 129 كأول كتاب ظهر للشيعة. http://www.yasoob.com/books/htm1/m024/28/no2819.htm

ومما يذكر أن كتاب سليم، من المصادر المثيرة للإشكال عند فقهاء الشيعة، ومنهم على سبيل المثال الشيخ المفيد الذي قال عنه: " أن هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين ان يتجنب العمل بكل ما فيه" . الشيخ المفيد، تصحيح الاعتقاد، مستل من مقدمة كتاب سليم بن قيس، للمحقق علاء الموسوي، مصد سابق ص 18.

([13]) الكليني، الكافي ج1، ط3 ، طهران دار الكتب الإسلامية، 1388 هـ ، ص 526.

([14])النوبختي، فرق الشيعة، مصدر سابق ص 96.

([15]) النشار، سامي علي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2 ط8 القاهرة دار المعارف، 1996 ص 22،

الرضا ... ثم بعده محمد النقي... ثم بعده علي بن محمد النقي، ... وبعده الحسن العسكري الزكي وبعده ابنه القائم "([16]).

وأصل تسمية الإثني عشرية أن هذه الفرقة من الشيعة، تؤمن بوجود إثني عشر إماماً جاءوا بالتسلسل أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم الإمام المهدي المنتظر، وكلهم من ذرية فاطمة الزهراء. وجاءت هذه التسمية بعد أن انقسمت الشيعة إلى فرقتين، بعد الإمام السادس، جعفر الصادق(ت 148)، الأولى ساقت الإمامة إلى إسماعيل وأولاده فسموا الإسماعيلية، وفرقة قالت إن الإمامة انتقلت إلى ابنه موسى الكاظم وتوقفوا عند الإمام الثاني عشر وآمنوا بغيبته (329 هـ).

أطلق على الشيعة أيضاً وما زال تسمية **الإمامية**. فقد انقسمت الشيعة، كغيرها من الفرق الإسلامية، إلى مجاميع وفرق أصغر كلما توفى إمام من أئمتهم، وقد حدث أول انقسام في صفوفهم بعد وفاة الإمام علي([17]). وقد تطورت ظاهرة الانقسامات، خلال حركة تطور الشيعة، بسبب غلبة النزعة الدنيوية، المتمثلة بحب الزعامة ـ كل زعيم فرقة كان يدعي الإمامة لنفسه ـ والعامل الاقتصادي/ الثروة عند بعض كبار أنصار الأئمة بعد وفاتهم([18]).

ويعلل الشيخ المفيد، أحد مؤسسي عقائد الشيعة الإثني عشرية، سبب إطلاق تسمية الإمامية بقوله: " فأما السمة للمذهب بالإمامة ووصف الفريق من الشيعة بالإمامية فهو علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي – عليهما السلام ـ وساقها إلى الرضا علي بن موسى ـ عليهما السلام ـ ... فإنه قد انتقل عن أصله لاستحقاق فرق من معتقديه ألقابا بأحاديث لهم بأقاويل أحدثوها فغلبت عليهم في الاستعمال دون الوصف بالإمامية، وصار هذا الاسم في عرف المتكلمين وغيرهم من الفقهاء والعامة علما على من ذكرناه"([19]).

ويؤكد هذا الرأي الشهرستاني، حيث يرى إن اسم الإمامية أصله اعتقاد الشيعة بإمامة علي بن أبي طالب، حيث تم تعيين علي ليكون خليفة المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم "

([16])الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق ص 171 ـ 172.

([17]) النوبختي، فرق الشيعة، مصدر سابق ص 4 ـ 5. وعلى ضوء تحديد مصطلح الشيعة، باعتبارها الجماعة التي أعلنت موالاتها لموقف الإمام علي بعد اجتماع السقيفة يمكن اعتبار انشقاق الخوارج، أول انقسام حدث في صفوف الشيعة". انظر، جغيم، نعمان، دراسات في الفكر الإمامي: نظرة دينية اجتماعية، الحلقة 1، موقع الشهاب للإعلام " شبكة الإنترانيت.www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=772

([18]) حدث أول انشقاق كبير في صفوف الشيعة بعد وفاة الإمام السادس موسى الكاظم 183 هـ، حيث انقسم الشيعة الموالين للإمام الكاظم إلى خمس فرق . أنكر بعض المقربين منه وأعلنوا أنه لم يمت وانه المهدي الذي سوف يظهر ويملأ الأرض عدلا ً بعدما ملئت جوراً. وسميت هذه الفرقة بالواقفية لأنها وقفت عند إمامة الكاظم ولم تعترف بإمامة ابنه الرضا. النوبختي، فرق الشيعة، مصدر سابق ص 79. وكان عند زعماء هذه الفرقة أموالا كبيرة جمعوها من الخمس ورفضوا تسليمها للإمام الرضا. أنظر عن أسباب انقسام الشيعة بعد وفاة الأمام الكاظم، الحسني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثني عشر القسم الثاني، بيروت، منشورات الشريف الرضي، دار التعارف 1406 هـ ـ 1986 م ص 361 ـ 366 ، ؛ علي، جواد، المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية ، ط2 كولونيا المانيا، منشورات الجمل 2007 ص 16 .

([19]) الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، بيروت، دار المفيد للطباعة، ، 1414هـ ـ 1993م. ص 38 ـ 39.

نصاً ظاهراً وتعيناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين"([20]).

وحول تسمية الإمامية يقول أحمد أمين: " والأمامية سموا لذلك لأن أهم عقائدهم أسست حول الإمام، وقد قالوا بأن محمدا(ص) نص على خلافة علي"([21]).

ومن خلال الآراء السابقة، يظهر أن أصل اصطلاح الإمامية يرجع إلى أن كل فرق الشيعة تتمحور عقائدها حول الإمام، كما اوردناه أعلاه.

إن هذا التحليل يقترب من واقع الشيعة في العصر الحاضر، حيث تمايزت الفرق الشيعية بعضها عن البعض الآخر، وأصبحت إحدى فرقها الرئيسية الزيدية، أقرب إلى السنة في قضية الخلاف الأساسية، الإمامة، خاصة في مسألة إختيار الإمام. أما فرقة الشيعة الرئيسية الأخرى، الإسماعيلية، فإنها ابتعدت عن كل من الشيعة الإثني عشرية والسنة، في هذا الموضوع ([22]). ومع مرور الزمن ازداد اختلاف الشيعة الإثني عشرية عن كافة المذاهب السنية الأخرى، بعد أن أضافوا، مسألتي الإمامة والعدل إلى أصول الدين، فأصبحت عندهم، خمسة أصول، بينما عند المذاهب السنية ثلاثة، التوحيد والنبوة والمعاد.

كذلك يلاحظ أن تسمية الإثني عشرية جاءت متأخرة، في القرن الرابع الهجري، حيث لم تكن معروفة في عصر أئمة الشيعة الإثني عشرية، ولم تشر إليها الكثير من المصادر التاريخية التي دونت الأحداث التاريخية وصراعات الفرق الإسلامية خلال هذه الفترة([23]).

2.1.1. ما هي الإمامة:

لا يمكن فهم الشيعة، بشكل عام، والشيعة الإثني عشرية، بشكل خاص، دون معرفة رأيهم في قضية الإمامة. وتأتي أهمية الإمامة لدى الشيعة، من كونها ضرورة من ضرورات الدين عندهم. كما تعتبر من المسائل الرئيسة التي تميز الشيعة وتفرقهم في الوقت نفسه عن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى، نتيجة اعتبارها أصلاً من أصول الدين، بينما الآخرون يعتبرونها من الفروع. وبناءً على اعتبارها أصلاً من أصول الدين فأن الإيمان لا يقبل إلا بالاعتقاد بها وتنفيذ التزاماتها العقائدية " واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار "([24])، حسب قول الشيخ المفيد. وهذا وصف متشدد لمن لا يؤمن بالإمامة، بينما يعتبر، الكليني، صاحب الكافي، بان الذي لا يعتقد بالإمامة هو مسلم وليس مؤمن([25]).

ويعتمد القول السابق على المفهوم الإلهي للإمامة، الذي يعتقد به الشيعة، والذي يعني إن **الإمامة منصب تم اختيار الإمام علي إليه ليكون إماماً للمسلمين بعد وفاة النبي محمد، الذي قام بتبليغ المسلمين بهذا الامر الإلهي بعد نزول أية (**يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته**)([26]).**

([20]) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق ، ص163.

([21]) أمين، أحمد ، فجر الإسلام ، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب، 1996، ص431.

([22]) النشار، سامي علي ، مصدر سابق، ج2 ص 21.

([23]) الكاتب، أحمد ، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى .. إلى ولاية الفقيه، مصدر سابق ص 103.

([24]) الشيخ المفيد، أوائل المقالات مصدر سابق، ص44.

([25]) الكليني، الكافي ج2، مصدر سابق ص 28.

([26]) سورة المائدة 5 : 67.

وهناك مساواة بين النبوة والإمامة باعتبار كليهما منصوص عليها من الله تعالى والفارق الوحيد بينهما هو الوحي، ولذلك تعتبر الإمامة من وجهة نظر الشيعة" كونها منصباً إلهياً يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه ويعتقدون ان الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على علي وينصبه علما للناس من بعده ([27]).

كما يعتقد الشيعة بأن الإمامة تورث عن النبوة بمعناها السياسي (الوظيفة) والروحي، باعتبار أئمة أهل البيت وارثين كتاب الله([28]). كما يرى الشيعة ان سلطة الإمام غير محددة المكان " تشمل الأرض كلها"([29]).

إن إعطاء الإمامة معنى إلهياً ([30]) يشير إلى أن الأئمة هم القادة الذين اختارهم الله سبحانه وتعالى للقيام بهداية الناس وشرح الشريعة وتوضيح مقاصدها، بعد الأنبياء، فهي، وفق عقيدة الشيعة : " رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم"([31]). واستكمالاً لمفهوم الإمامة الإلهي، يرى الشيعة أن النبي محمد (ص)، نص على أن الإمام علي هو الخليفة بعده، وذلك في يوم الغدير ويأتي بعده الحسن ثم الحسين ثم على بن الحسين وصولاً إلى الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري " المهدي المنتظر" ([32]).

ويشير الشهرستاني، إلى رأي الشيعة من الإمامة فيقول" ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم؛ بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين؛ لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. و يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبري: قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية".([33]).

ويعتبر الموقف من قضية الإمامة، أحد مصادر الخلاف الرئيسة بين المسلمين بعد وفاة النبي محمد (ص). ويعتبرها مؤرخو الفرق الإسلامية أول قضية أختلف عليها المسلمون وشكلت الأساس لنشوء الفرق الإسلامية واختلافها، والموقف منها هو ما يميز الشيعة عن المذاهب

([27]) كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين ، أصل الشيعة وأصولها، ط 10، القاهرة مكتبة النجاح 1377 هـ - 1958م ص 134.

([28]) يشير الباحث شرف الدين ،عبد الحسين ، في نقاشه مع شيخ الأزهر "، سليم البشري، إلى الآية " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير " فاطر: الآية 32. ويعلق السيد شرف الدين على المقصودين بهذه الآية فيقول: الظالم لنفسه هو الذي لايعرف الأئمة ، والمقتصد وهو الموالي للأئمة والسابق بالخيرات هو الإمام . انظر، شرف الدين ،عبد الحسين ، المراجعات، مصدر سابق، ص 100.

([29]) الكليني، الكافي ج1، مصدر سابق، ص 270. ؛ كذلك المظفر، محمد حسين ، الشيعة والإمامة، ط2، النجف المطبعة الحيدرية ،1370 هـ - 1951م ص 13.

([30]) لفظ " الإمام" يحمل المفهوم الإلهي للخليفة عند الشيعة. أما لفظ " الخليفة " فيحمل مفهوم سلطة " الأمة " في مصطلح أهل السنة، ولا سيما الأشاعرة. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج1، ص 358 ، 359.

([31]) الشيخ المفيد، النكت الإعتقادية، ط 2 ، بيروت ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع 1414 هـ - 1993 ، ص 47.

([32]) الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، ، ج1 ، بيروت، مؤسسة الأعلمي ، 1992 ص 277 .

([33]) الشهرستاني، الملل والنحل ص 145. مصدر سابق

الإسلامية الأخرى"([34]).

3.1.1. أدلة الإمامة :

يستدل الشيعة الأثني عشرية بنوعين من الأدلة على وجوب خلافة الإمام علي للرسول محمد (ص)، هما:

- الأدلة العقلية.
- الأدلة النقلية.

1.3.1.1. الأدلة العقلية:

يستند منظرو الفكر الشيعي الإثني عشري على جملة من الأدلة العقلية تعزز فكرة الإمامة منها:

أ - يرى الشيعة ان للإمامة منزلة مثل منزلة النبوة. وبما أن النبوة هي حجة الأرض على العباد، لذلك لا تخلو الأرض من الحجة إلى يوم القيامة. مستندين بذلك إلى حديث " عن أبي جعفر عليه السلام قال: والله ما ترك الله أرضا منذ قبض آدم عليه السلام إلا وفيها إمام يهتدي به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده "([35]) .فإذا كانت الإمامة لطف من الله لعباده، حسب اعتقاد الشيعة، فإنه سبحانه وتعالى لا يمكن أن يترك عباده بدون إمام([36]). لذلك فالإمامة واجبة عقلاً قبل أن تكون واجبة شرعاً، لأن الدليل العقلي يسبق الدليل الشرعي، حسبما يقول منظر الأدلة العقلية للإمامة، ابن المطهر الحلي (ت 726) : " إن الوجود العقلي للإمامة عند الإثني عشرية، يجعل من المستحيل أن يكون الوجوب سمعياً، لأن الشرع متأخر عن الواجبات العقلية، كما يستحيل أن الإمامة واجبة على الله، حسب مقتضى العقل، ووجوب اللطف الإلهي ثم تكون واجبة على الناس حسب مقتضى العقل " ([37]).

إن منطقية التعليل السابق عن الوجوب العقلي للإمامة، يستند إلى إن عهد النبوة انتهى بوفاة النبي محمد (ص) حيث نص القرآن " ما كان محمداً أبا أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين " ([38]). وبناءً على ذلك لابد من إمام يواصل مهمة قيادة المجتمع الإسلامي

([34]) يقول الأشعري بصدد الخلاف بين المسلمين حول الإمامة:" وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم اختلافهم في الإمامة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قبضه الله عز وجل ونقله إلى جنته ودار كرامته اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة وبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضوان الله عليهما فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش واحتج عليهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الإمامة في قريش). مقالات الإسلاميين، مصدر سابق ص1. ويؤكد هذا الرأي الشهرستاني حيث قال: " وأعظم خلاف بين الأمة، خلاف الإمامة إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان " الشهرستاني، الملل والنحل، ج1. مصدر سابق ، ص13.

([35]) الكليني، الكافي، ج1 ص179؛ كذلك كاشف الغطاء ، محمد حسين ، ص 223. مصدران سابقان.

([36]) الزنجاني، ج1 مصدر سابق ص 74 .

([37]) الحلي ابن المطهر ، الألفية في إمامة أمير المؤمنين علي، الكويت ، مكتبة الألفين 1405 هـ - 1985م ص 38.

([38]) سورة الأحزاب: 40. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مجلد 4 صيدا ، مطبعة العرفان1354هـ - 1935، ص361 - 362.

ومراقبة تطبيق أحكام الإسلام. أن الوجوب العقلي للإمامة، لا يلقى نفس القبول من الفقهاء المحدثين كالشيخ مرتضى الأنصاري(1884) والأخوند الخراساني (ت 1911) اللذين يعتقدان أنه ليس هناك ضرورة عقلية لوجوب الإمامة أنها مثبتة بالنص([39]).

ب - يعتقد الشيعة إن الإمامة لا يمكن أن تكون بالشورى أو الانتخاب وهم يستندون في ذلك إلى أن الرسول الكريم (ص)، لم يمارس الشورى بصورة عملية ولم يدرب الصحابة على نظام الشورى أو الانتخاب، وهما نظامان جديدان للحكم ليس للعرب، قبل الإسلام، خبرة عملية فيهما ولو كان الحكم يقام على أساسهما كان يفترض بالرسول الكريم " أن يطرح الشورى على نطاق واسع وبعمق، وبإعداد نفسي عام، وملء لكل الثغرات وإبراز كل التفاصيل التي تجعل الفكرة عملية "([40]).

ج - إن الاعتقاد بالنص الإلهي على الإمامة، الذي بلغ به الرسول محمد (ص) يوم الغدير بالنص على إمامة علي بن أبي طالب، يستلزم، حسب اعتقادهم، الإيمان بانتقال الوصية من الإمام على إلى ولده الحسن والحسن أوصى إلى أخيه الحسين وتتوالى الوصية إلى الإمام الثاني عشر" المهدي المنتظر". كما أن الاعتقاد بإمامة المهدي المنتظر، الذي غاب الغيبة الكبرى (329 هـ) يدفع الشيعة بالاعتقاد بوجود الإمام، بصورة ظاهرة أو مستورة ([41]).

هـ - يستند الشيعة في رفض انتخاب الإمام على التجربة التاريخية لطريقة اختيار الخليفة، بعد وفاة الرسول (ص)، التي لم تجر على شكل محدد ينبغي الاسترشاد به من قبل المسلمين، فطريقة اختيار الخليفة الأول، أبي بكر ، تختلف عن تنصيب الخليفة الثاني، عمر، وطريقة اختيار الخليفتين الثالث والرابع، عثمان وعلي، رضي الله عنهما، جرت بأشكال مختلفة عن الطرق السابقة ([42]).

و - بما ان الإسلام رسالة صالحة لكل زمان ومكان، فأن ضمان تطبيقها يحتاج إلى إمام يقوم بوظيفة أساسية تتمثل، بحراسة الدين وتفسير الشريعة وحمايتها من التحريف، إضافة إلى وظيفة هداية الناس إلى طريق الحق ([43]). وهذا ما نص عليه القرآن الكريم "وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين"([44]).

2.3.1.1. الأدلة النقلية:

يستند الشيعة على القرآن والسنة، لاستنباط الأدلة التي تؤيد وجهة نظرهم وتفسرها في هذا المنحى. فبالنسبة للأدلة المستقاة من القرآن والبراهين الدالة على إمامة علي فهي كثيرة،

([39])الأخوند الخراساني، حاشية المكاسب، نقلا من توفيق السيف، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، الدار البيضاء- المغرب ، المركز الثقافي العربي، 2002 ص65.

([40]) محمد باقر الصدر، بحث حول الولاية، ، ط3 طهران مكتبة النجاح 1402 - 1982، ص 37؛ محمد جواد مغنية، التفسير المبين، ص 428.

([41])كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين ، أصل الشيعة وأصولها مصدر سابق ص 136.

([42]) انظر بخصوص كيفية اختيار الخلفاء الراشدين: الطبري، تاريخ الرسل والملوك ج3، ص 621 - 624، 293 - 301، ، 450- 456، أبن قتيبة، الإمامة والسياسة؛ ص 19- 21، ، 28- 32- 33، 45؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2 189، 272، 459ج3ص 81 ؛ اليعقوبي، التاريخ ج2، ص125- 126 ، 137 ، 162، 178-180. وكلها مصادر يأتي ذكرها لاحقا في البحث

([43]) الحكيم، محمد باقر ، مصدر سابق، الحكم الإسلامي بين النظيرة والتطبيق، ، بيروت، المنار 1412 هـ - 1992م، ص 149.

([44]) سورة الأنبياء: 73. محمد جواد مغنية، التفسير المبين، مصدر سابق ص333.

حيث يذكر مؤرخو عقائد الشيعة ثلاث وعشرين أية تدل على النص على إمامة الإمام، منها قوله تعالى:

أ - (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)([45]). وقد أجمعوا على أنها نزلت في الامام علي. فيذكر الطبرسي، أن " هذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل والوجه فيه إنه إذا ثبت أن لفظة وليكم من هو أولى بتدبير ويجب طاعته عليكم وثبت ان المراد بالذين آمنوا علي ثبت بالنص عليه الإمامة"([46]).

ب - كما يستند الشيعة على آية التطهير: قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) ([47])، كأحد الأدلة النقلية على أحقية أئمتهم بالإمامة. وحسب تفسير الشيعة لهذه الآية " المراد بالرجس هنا الذنوب وان الله سبحانه قد طهر أهل البيت من كل ذنب وخطيئة" ([48]). وبناءً على هذا التفسير، فأنها تشكل دليلاً على عصمة الأئمة وهي بالتالي أحد الأدلة على النص بالإمامة لعلي وأولاده، لأن من شروط الإمامة العصمة عندهم ([49]).

ج - ويذكر الشيعة أن الإمام علي احتج، بآية المباهلة، لتبيان أحقيته بالخلافة، فقد أورد سليم بن قيس، أن الإمام علي قال :" أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دعا النصارى من أهل نجران إلى المباهلة لم يأت إلا بي وبصاحبتي وابني؟ قالوا اللهم نعم"([50]).

وبخصوص **الأحاديث** يذكر الشيعة العديد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول محمد (ص) التي تؤكد النص على إمامة الإمام على بن أبي طالب. يذكر الباحث " الزنجاني" 27 حديثا([51]) في حين يوصل باحث آخر تلك الأحاديث، إلى 40 حديثاً([52]).

أ - ويحتل حديثي الغدير والمنزلة أهمية كبيرة عند الباحثين الشيعة لاثبات أحقية الإمام علي بالخلافة بعد الرسول. فبالنسبة لحديث الغدير، والذي يروى بروايات مختلفة وله تفسيرات وتأويلات عديدة، فإن قصته معروفة ومتفق عليها من كل المذاهب الإسلامية وهي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رجع من حجة الوداع نزل بغدير خم وأمر مناديه فنادى في الناس بالاجتماع، فلما اجتمعوا خطبهم ثم قررهم على ما جعله الله تعالى له عليهم من فرض طاعته، وتصرفهم بين أمره ونهيه بقوله: " ألست أولى بكم منكم بأنفسكم ". فلما أجابوه بالاعتراف، وأعلنوا بالإقرار، رفع بيد أمير المؤمنين عليه السلام وقال: " فمن كنت مولاه فهذا عليٌ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من

(45) سورة المائدة: 55. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مجلد 2 مصدر سابق ص 211.

(46)) انظر، الطبرسي، المصدر السابق ذات الصفحة؛ الزنجاني، عقائد،ج 3، مصدر سابق ص 9 - 15. وكذلك عبد الله الغريفي، التشيع: نشوؤه - تطوره - مراحله، ط6 دمشق، علمية 1417 هـ - 1997 م، ص 93.

(47) سورة الاحزاب : 33.

(48) مغنية، محمد جواد، التفسير المبين، مصدر سابق ص 427.

(49) الزنجاني، عقائد ،ج 3 مصدر سابق ص 10.

(50) انظر ، بن قيس سليم ، السقيفة، تحقيق علاء الدين الموسوي، مصدر سابق ، ص 170.

(51) الزنجاني، عقائد ج3 مصدر سابق 137 - 148. ،

(52) شرف الدين ، عبد الحسين ، المراجعات، مصدر سابق ص 259.

خذله " ([53]). فجعل لأمير المؤمنين عليه السلام من الولاء في أعناق الأمة مثل ما جعله الله له عليهم مما أخذ به إقرارهم، حسب تأويل الشيعة. وينفرد الشيعة بتفسير **الولاية** هنا بمعنى الإمامة السياسية الأمر" الذي يوجب أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام أولى بهم من أنفسهم، ولا يكون أولى بهم إلا وطاعته فرض عليهم وأمره ونهيه نافذ فيهم، وهذه رتبة الإمام في الأنام قد وجبت بالنص لأمير المؤمنين عليه السلام" ([54]).

ب ـ أما حديث المنزلة، فأنه يرد في مختلف كتب الحديث ويروى بطرق متعددة عن صحيح مسلم وصحيح البخاري وصحيح الترمذي وغيرها حتى اعترف أكابر أهل السنة كابن حجر وغيره بصحة ما روى، وحديث المنزلة، قوله صلى عليه وسلم لعلي " أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي من بعدي " ([55]).

إن نظرية الشيعة عن الإمامة تعبر عن جوهر وحقيقة المذهب الشيعي، وعنها نشأت كل أفكارهم السياسية وأبحاثهم العقائدية بعد أن أصبحت أحد أصول العقيدة عندهم، لذلك فإن موقفهم منها، يرتبط دائماً بكونها نصاً إلهياً، قاطع الدلالة على إمامة على بن أبي طالب وذريته. إن ذلك يعني:

أ ـ حصر الإمامة بعدد محدد من المسلمين، هم الإمام على وأولاده الأحد عشر، بناءً على رواية عن الإمام علي (ع)، إنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: " الأئمة بعدي، أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم الذي يفتح الله عز وجل على يديه مشارق الأرض ومغاربها " ([56]).

وبما أن هدف النظرية الشيعية عن الإمامة، هو تأكيد الالتزام بإمامة علي وولده وتقديمه على غيره واسناد هذه الرؤية إلى النص الديني، فإنه يترتب على ذلك أمران:

الأول، بما أن الإمامة وليدة النصوص، هي امتداد للنبوة، فإنه يترتب عليها ما يترتب على النبوة من لوازم باستثناء الوحي فإن نزوله مختص بالأنبياء.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الشيعة لجأت إلى مسألة كرامات الأئمة ومعرفة علم الغيب، كتعويض غير مباشر للوحي، على أساس أن علم الغيب هو منزلة روحية اكتسابية يمكن أن

([53]) الحديث مروى في معظم كتب الحديث وبطرق لا يمكننا حصرها هنا، وقد جمعها الأميني في كتاب " الغدير" من 12 جزءاً ذكر فيه حديث الغدير ومن رواه من الصحابة والمؤرخين وأهميته في قضية الإمامة وإثباتها للإمام علي.

([54]) أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي، دليل النص بخبر الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق: علاء آل جعفر سلسلة الكتب العقائدية(28) إعداد مركز الأبحاث العقائدية **ص** 38 ـ 39 . http://www.aqaed.com/؛ عبد الحسين شرف الدين، المراجعات، مصدر سابق ص 259.

([55]) الزنجاني، مصدر سابق، ج1 ص 93. وقد ورد حديث المنزلة في صحيح البخاري، كتاب المغازي، غزوة تبوك: ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا فَقَالَ أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ قَالَ " أَلاَ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ سَمِعْتُ مُصْعَبًا.

([56]) الصدوق، إكمال الدين، ج مصدر سابق1 ص282 . علماً إنه لا يوجد ذكر لهذا الحديث بنفس اللفظ، وانما يوجد حديث آخر له معني قريب وهو" حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين حدثنا فطر عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيتي يملؤها عدلا كما ملئت جورا". أبو داوود، سنن أبي داوود، باب المهدي ، الحديث3734. مصدر سابق

يحصل عليها مجموعة من البشر هم أئمة الشيعة. ولتوضيح ذلك نقتطع نصاً من أحد علماء الشيعة المعاصرين عن علم الأئمة بالغيب، يقول النص:" تلهج العديد من آيات القرآن بان الاطلاع على علم الغيب ليس ممكناً على مستوى النظرية، وإنما هو أمر سبق وان ناله العديد من شخصيات التاريخ من أنبياء وأوصياء وغيرهم، كما يظهر ذلك من قوله تعالى" وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين" ([57]). وفيما يخص الكرامات التي بدت من الأئمة فإنها تعتبر من دلائل الإمامة، التي تظهر عند كل إمام، حيث تم كشف زيف من أدعى الإمامة في عصر الأئمة، لعدم وجود كرامات لديهم([58]).

الأمر الثاني، إن الإمامة، لا تتم بالانتخاب والاختيار، وإنما بالتعيين من الله تعالى، فهو الذي نص على إمامة علي بن أبي طالب وكلف النبي محمد (ص) بإبلاغ الوصية. وقد تم هذا الاختيار بناءً على مؤهلات خاصة عند الإمام علي لا تتوفر عند غيرة، حسب ادعاء فقهاء الشيعة الإثني عشرية.

ب ـ إن المشكلة التي تواجه، الفكر الشيعي، بخصوص مسائل الإمامة عموماً، والوصية والعصمة، بشكل خاص، تستند إلى تأويلات خاصة بهم، لا يتفق معها فقهاء بقية المذاهب الإسلامية، وهنا تكمن إحدى صعوبات النقاش حول هذه القضايا التي يزداد النقاش فيها تعقيداً، عندما يتم تفسير التناقض الذي يظهر في الروايات المنقولة عن الأئمة بانه ناتج عن لجوء الأئمة إلى التقية (انظر ملحق رقم 5 عن مفهوم الشيعة الإثني عشرية عن التقية).

4.1.1. صفات الإمام:

لقد تركز الخلاف، بين الفرق الإسلامية، فيما يخص الخلافة، على قضيتين رئيسيتين:

الأولى: كيفية اختيار الخليفة؛

الثانية: الصفات التي يجب أن يتحلى بها.

ففيما يخص النقطة الأولى فإن مؤرخي الشيعة الإثني عشرية يرفضون مبدأ الشورى، كشكل لاختيار الخليفة، بناء على اعتقادهم بالنص الإلهي على الإمام، واختياره عن طريق الوحي، وعلى المسلمين واجب طاعته مثل طاعة النبي. وعلى ضوء هذه النظرية يحدد الشيعة الإثنا عشرية النقطة الثانية، صفات الخليفة/ الإمام، بما يلي حسب اعتقادهم:

1.4.1.1. العصمة:

يعرف فقهاء الشيعة العصمة بإنها" قوة تمنع صاحبها من الوقوع في المعصية والخطأ، بحيث لا يترك واجباً، ولا يفعل محرماً مع قدرته على الترك والفعل ... إن المعصوم قد بلغ من التقوى حداً لا تتغلب عليه الشهوات والأهواء، وبلغ من العلم في الشريعة وأحكامها مرتبة لا يخطأ معها أبداً "([59]).

يعطي الشيعة الإثنا عشرية أهمية كبيرة للعصمة، استنادا إلى المهمة الرئيســـية للإمام،

([57]) الصغير،جلال الدين، الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، لبنان ، دار الأعراف للدراسات، ، ط2 1419 هـ- 1998، ص 251.

([58]) ألف الطبري، محمد جرير المعروف بالطبري " الصغير " (ت 400هـ) كتاباً سماه دلائل الإمامة عدد فيه كرامات كل إمام .انظر، دلائل الإمامة، أبي جعفر بن محمد، ط2 بيروت منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1998 م.

([59]) مغنية، محمد جواد ، الشيعة في الميزان مصدر سابق، ص 38.

باعتباره حافظاً للشريعة و" مسيرا لها في كل زمان ودون انقطاع ليستمر حلالها وحرامها على ما نزل به الروح الأمين من رب العالمين وصدع به سيد المرسلين، إلى قيام يوم الدين" ([60]). ويرى الشيعة أن الإمام الخامس، محمد الباقر(ت 142) أول من قال بعصمة الأئمة، حيث ينسب له أنه قال " إن الأئمة معصومون وإن أهل البيت خالصون من إرتكاب المعاصي، والأرض هي ملك للائمة " ([61]).

ويرى بعض فقهاء الشيعة المحدثين، أن آية التطهير، نزلت بحق الأمام علي والحسن والحسين وفاطمة الزهراء ومعناها يدل على تنزيه الأئمة الأثني عشر من الذنوب وإرتكاب المعاصي وبالتالي فإنها دليل على عصمة الأئمة([62]).

ويربط الشيخ المفيد بين عصمة الأنبياء والأئمة فيقول: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئا من الأحكام.([63])

ويذكر الشيعة العديد من الأدلة على عصمة الإمام، منها:

الأول: لا يوجد معصوم من الخطأ بعد النبي محمد (ص) غير الإمام علي، مستندين في ذلك إلى عدم سجود" الأمام علي " لصنم ([64]).

الثاني: إن جواز الخطأ والسهو على الإمام، يتوجب وجود حاجة لإمام آخر يسدد الخطأ. وهذا غير جائز لأنه يؤدي إلى تعدد الأئمة في زمن واحد.

الثالث: انه لو فعل المعصية، سقط من قلوب الناس وانتهى دوره كمثل أعلى يقتدى به.

الرابع: تجربة الحكم الإسلامي، تشير إلى أن عدم وجود إمام معصوم يقود السلطة، كانت السبب الأساسي لانحراف الحكام المسلمين وممارستهم الظلم والاضطهاد كأسلوب للحكم بدلاً من العدل والمساواة([65]).

([60]) محمد الحسين المظفر، الشيعة والإمامة، مصدر سابق ص38. للمزيد عن علاقة العصمة بحفظ الشريعة ، انظر: الشيخ المفيد، النكت الاعتقادية، ص 36. كذلك، عبد الله الغريفي، التشيع ، نشوؤه - تطورهـ مرحله ص 207. مصدران سابقان.

([61]) النشار ، على سامي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2، مصدر سابق ص166

([62]) لميلاني، السيّد علي الحسيني ا، آية التطهير، ص 28. الميلاني السيّد علي الحسيني ، آية التطهير، إعداد مركز الأبحاث العقائدية سلسلة الكتب العقائدية (70). http://www.aqaed.com/shialib/books/all/nadwe07/nadwe07.ht

([63])) الشيخ المفيد، أوائل المقالات، مصدر سابق ص 65. ولكن بعض متكلمي الشيعة يجوزون السهو على الأنبياء ولا يجوزونه على الأئمة، فعلى سبيل المثال، هشام بن الحكم، أكبر متكلم شيعي، يقول:" أن الرسول صلى الله عليه وسلم جائز عليه أن يعصي الله وأن النبي قد عصى الله في أخذ الفداء يوم بدر فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يغلطوا وإن جاز على الرسول العصيان، والقائل بهذا القول هشام بن الحكم. الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق، ص 13. ويفسر الصدوق سهو الأنبياء بقوله: ليس سهو النبي صلى الله عليه وسلم كسهونا لأن سهوه من الله عز وجل أسهاه ليعلم إنه بشر مخلوق فلا يتخذه معبوداً دونه، وسهونا من الشيطان وليس لشيطان على النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة سلطان". الزنجاني، عقائد الأمامية ج2 مصدر سابق، صص 161 - 162.

([64]) مروه ،حسين ، النزعات المادية في الفلسفة في الفلسفة العربية الإسلامية، ط4 ، بيروت دار الفارابي 1981، ص 496 ،

2.4.1.1. العدل

يفرد الشيعة الإثنا عشرية، لصفة العدل لمن يتولى إمامة المسلمين، أهمية كبيرة، نظراً لأنها مرتبطة بأحد أوصولهم العقائدية. وبناءً على ذلك نراهم يستندون على أدلة نقلية مأخوذة من القرآن، لاثبات وجهة نظرهم هذه، منها " أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " ([66]). إن هذا الاعتقاد أدى إلى أن يفضل فقهاء الشيعة الإثني عشرية، الحاكم الكافر العادل على الحاكم الظالم المسلم. يذكر ابن الطقطقي، أن هولاكو سأل فقهاء بغداد بعد احتلاله لها (656 هـ) عن: أيهما أفضل السلطان الكافر العادل أم المسلم الجائر؟ وقد أجاب ممثل الشيعة الإثني عشرية، ابن طاووس الحسني: أن الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر ([67]).

ويحتل تحقيق العدل الاجتماعي، أحد أهم وظائف الخليفة، حيث تقع عليه مسؤولية رعاية المحتاجين وتوزيع عادل لأموال بيت مال المسلمين، التي تحصل عليها الدولة الإسلامية من النشاطات التي يقوم بها كل من يعيش في الدولة، إضافة إلى ما تحصل عليه الدولة من الضريبة " الخراج" وملكيتها للأرض وخيراتها. وبهذا الفهم للعدل، يكون الفكر الشيعي الإثنا عشري، أكثر وضوحاً من المذاهب الإسلامية الأخرى بخصوص المسؤولية الاجتماعية للدولة الإسلامية عن تقديم العون المادي للمحتاجين من مواطنيها([68]). وقد أولى الإمام علي أهمية كبيرة لقضية العناية بطبقة الفقراء في الكثير من خطبه ورسائله ([69]).

3.4.1.1. العلم

يرى الشيعة أن الإمام يجب ان يكون أعلم الناس في زمانه، مشيرين إلى اعتراف جميع الصحابة بأعلمية الإمام علي، " فوجب أن يكون الإمام بعد النبي" ([70]) ويذكرون بهذا المجال، العديد من الأحاديث النبوية التي تدل على علم الإمام علي، منها: " أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم ليأتي من الباب "([71]). و يذكر فقهاء الشيعة الإثني عشرية حديثاً أن النبي محمد (ص) قال لعلي: " يا علي لك سبع خصال لا يحاججك بها أحد، أنت أول المؤمنين بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وارأفهم بالرعية، وأعلمهم بالقضية،

([65]) المظفر ، محمد الحسين ، الشيعة والإمامة، مصدر سابق، ص 37.

([66]) سورة النساء، الآية: 58. يذكر الطبرسي في تفسيره: " أمر الله الولاة والحكام ان يحكموا بالعدل " مجمع البيان في تفسير القرآن مجلد 2 مصدر سابق، ص 63.

([67]) ابن الطِقطِقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، مصر المطبعة الرحمانية 1339 هـ ص 10،. ويذكر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، أن موقف فقهاء الشيعة من هذه القضية يستند على حديث نبوي يقول: " يبقى الملك بالعدل مع الكفر ولا يبقى بالجور مع الإيمان" . انظر إبراهيم، فؤاد ، الدولة والفقيه في الفكر السياسي الشيعي، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1998 ص 123، هامش 47.

ويبدوا ان جواب شيخ الشيعة كان يهدف لتزكية موقف العالم الشيعي، نصر الدين الطوسي، الذي رافق هولاكو عند احتلاله بغداد. راجع، العزاوي ، عباس ، العراق بين احتلالين، ج 1. بغداد، مطبعة بغداد 1353 هـ 1935 م ص 151.

([68]) عمارة، محمد ، نظرية الخلافة الإسلامية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1980م ص88.

([69]) لمزيد من التفاصيل عن تأكيد الإمام على للعناية برفع مستوى الطبقة الفقيرة " وردت هذه التسمية في الكثير من آرائه" راجع العهد الذي كتبه لمالك الأشتر عندما ولاه مصر، الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ط 8 قم ، إيران دار الهجرة ، مطبعة بهمن، 1312هـ. ص 426 - 444.

([70]) مروه، حسين، النزعات المادية في الفلسفة في الفلسفة العربية الإسلامية، مصدر سابق ص 496.

([71]) الشعراني، الطبقات الكبرى ص 279. لم يرد الحديث في كتب الحديث، وينفرد الشيعة بالاستاد عليه لتأكيد علم الإمام علي ، رضي الله عنه، ويدل ذلك على الشك بصحة الحديث. http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=374&page=1

وأعظمهم مزية" ([72]) ويذكر السيوطي، أن الخليفة عمر بن الخطاب، كان يقول: " علي أقضانا" ([73]). و " وأنت خيرهم فتوى "([74]).

ويجري قياس الأحاديث النبوية، على بقية أئمة الشيعة الإثني عشرية، نظرا لانتقال " الجفر الابيض" الحاوي للعلم الرباني من الإمام علي إلى بقية الأئمة من ذرية الإمام الحسين بن علي([75]). حيث يكون الإمام، حسب اعتقادهم " عالماً بكل أمور الدين والشريعة، وبكل ما يحتاج الناس إليه، فأما ما لا يحتاجون إليه فيجوز أن لا يعلمه الإمام" ([76]). ويرى الشيعة الإثنا عشرية إن علم الإمام إلهام رباني فهو " إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله بذلك " ([77]).

4.4.1.1.. الشجاعة

يعطي الشيعة أهمية لصفة الشجاعة لمن يتولى قيادة المسلمين بحيث يكون الإمام/الخليفة "أشجع الخلق"([78]). وتبريرهم لذلك يقوم على اعتبار الشجاعة هي التي تعطي القائد القوة في الدفاع عن مبادئ الإسلام من خلال التضحية بالنفس والجرأة في الحرب وقول كلمة الحق والحكم بالعدل، معتبرين الإمام علي أشجع الناس بعد الرسول محمد (ص)([79]).

أن صفات الإمام أعلاه التي يعتقد بها الشيعة الإثنا عشرية وتميزهم عن الفرق الإسلامية

([72]) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الاولياء ، ص 34. ينفرد أبو نعيم الأصبهاني في الاشارة إلى رواية الحديث في حلية الأولياء. وينقل ، المتقي الهندي في ، كنز العمل هذا الحديث، عن أبو نعيم الأصبهاني، كنز العمال العمال في سنن الأقوال والأفعال، الحيث رقم 32995. وقد بحثت في كتب الحديث عن هذا الحديث ولم أجد أي ذكر له

([73]) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مكتبة الوراق الالكترونية، ص69. http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=230&page=1

([74]) ابن سعد، الطبقات، تحقيق إحسان عباس،ج 2 تحقيق إحسان عباس، بيروت دار صادر 1968، ص 339.

([75]) يتعتبر الجفر الأبيض احد مكونات علم الجفر ، وسمي بهذا الاسم لأنه كتب على جلد الشاه. ويتكون علم الجفر من ثلاثة أقسام هي :

1 ـ الجامعة : وهو كتاب دون فيه تفصيل أحكام الحلال والحرام .

2 ـ صحيفة الفرائض: وهي تحتوي على كل ما كتبه الإمام علي عن الفرائض.

3 ـ كتاب الجفر: وهو يشمل تراث الرسول (ص) والإمام علي وهو على قسمين:

الأول ، الجفر الأبيض وهو وعاء يحتوي على علوم الأنبياء والأوصياء.

الثاني، الجفر الأحمر ، ويحتوي على علم الحوادث الدامية الآتية. محمود إسماعيل ، فرق الشيعة بين التفكير السياسي والنفي الديني، ص 99، دار سينا، القاهرة 1995. وقد آل علم الجفر إلى الإمام جعفر الصادق وانتقل منه إلى بقية الأئمة. الأردبيلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، ط2 تبريز 1381 ص 170 ، مستل من المصدر السابق نفس الصفحة؛ كذلك الكليني، الكافي ج1، مصدر سابق ص 238.

([76]) الأشعري ، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق ص 14؛ محمد حسين المظفر، علم الإمام ص 17. http://www.al-shia.com/html/ara/books/elm/elm.html

([77]) الكليني، أصول الكافي، مصدر سابق،1ص 257.

([78]) تلخيص الشافي، 1 ص 189. نقلاً عن ، محمد عمارة، نظرية الخلافة، مصدر سابق، ص 72.

([79])مغنية، محمد جواد ، فضائل الإمام علي، ص 30،دار الهلال، بيروت ط 5 1981. وللتوضيح أن اعتبار الالهام الرباني مصدراً لعلم الأئمة لا يعني علمهم بالغيب، كما يشاع عند غلاة الشيعة، الذي يرفضه مؤسسي الفقه الشيعي الإثني عشري، حيث يقوم الشيخ المفيد: " القول إن الأئمة يعلمون الغيب منكر بين الفساد، لأن الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلا الله عز وجل، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلا من شذ عنهم من المفوضة ، ومن انتمى إليهم من الغلاة" . الشيخ المفيد أوائل المقالات طبعة تبريز 1371 هـ ص 38، مستل من مغنية، محمد جواد ، الشيعة في الميزان ، مصدر سابق ص305،

الأخرى، بصفتي النص الإلهي والعصمة([80])، تجعل الإمام أفضل الناس وعلى أساس ذلك يقوم رفض الشيعة لمبدأ إمامة المفضول، وهو المبدأ السائد عند المفكرين المسلمين(81).

وختاماً يمكن أن نجمل وصف الإمام والإمامية بما قاله الإمام علي بن موسى الرضا:

" إن الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله ومقام أمير المؤمنين عليه السلام .. إن الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، إن الإمامة أس الإسلام النامي، وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف. الإمام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة، والموعظة الحسنة، والحجة البالغة، الإمام كالشمس الطالعة المجللة بنورها للعالم وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار.. الإمام الأنيس الرفيق، والوالد الشفيق، والأخ الشقيق، وألام البرة بالولد الصغير، .. الإمام أمين الله في خلقه، وحجته على عباده وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله، والذاب عن حرم الله. الإمام المطهر من الذنوب والمبرا عن العيوب، المخصوص بالعلم، المرسوم بالحلم، نظام الدين، وعز المسلمين .. الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب. أتظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول محمد صلى الله عليه وآله كذبتهم والله أنفسهم، ومنتهم الأباطيل فارتقوا مرتقا صعبا دحضا، تزل عنه إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مضلة، فلم يزدادوا منه إلا بعدا، ولقد راموا صعبا، وقالوا إفكا، وضلوا ضلالا بعيدا، ووقعوا في الحيرة، إذ تركوا الإمام عن بصيرة، وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل وكانوا مستبصرين. رغبوا عن اختيار الله واختيار رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته إلى اختيارهم والقرآن يناديهم: " وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون "، فكيف لهم باختيار الإمام؟! والإمام عالم لا يجهل، وراع لا ينكل، مخصوص بدعوة الرسول صلى الله عليه وآله ونسل المطهرة البتول، لا مغمز فيه في نسب، ولا يدانيه ذو حسب، في البيت من قريش والذروة من هاشم، والعترة من الرسول صلى الله عليه وآله .. نامي العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض الطاعة، .. وإن العبد إذا اختاره الله عز وجل لأمور عباده، شرح صدره لذلك، وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاما، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيد، موفق مسدد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم "(82).

2.1. المبحث الثاني: مراحل تطور نظرية الإمامة

تستند فكرة تقسيم الإمامة عند الشيعة الإثني عشرية، إلى إمامة سياسية وروحية، إلى

([80]) يتفق أهل السنة على أربع صفات للخليفة هي:
1 ـ العلم 2 ـ العدل 3 ـ الكفاية 4 ـ سلامة الحواس. ويختلفون في النسب القريشي. أبن خلدون ، المقدمة ص 150 - 155. يراجع عن تفصيل مواقف أهل السنة من صفات الحاكم، عمارة ، محمد ، نظرية الخلافة الإسلامية، فقرة شروط الخليفة ص 70 - 91.

([81]) انظر أدلة الشيعة الإثني عن رفض إمامة المفضول على الفاضل، المظفر، محمد حسين، الشيعة والإمامة ، مصر سابق ص 33 - 35.

([82]) الكليني، الكافي، مصدر سابق ص، 200- 203 .

المراحل التي تطور فيها التشيع والأهداف التي سعى أئمة أهل البيت إليها والوسائل التي أتبعت لتحقيقها. وبناءً على ذلك يمكن تقسيم هذه المراحل إلى مرحلتين وهما الإمامة السياسية والأخرى الروحية.

1.2.1. الإمامة السياسية

تبدأ هذه المرحلة مع بداية ظهور بعض الأفكار السياسية التي خالفت انتخاب أبي بكر لخلافة الرسول (ص) بعد اجتماع السقيفة، ورأت أن الإمام علي أحق بالخلافة من أبي بكر([83]). ومن هؤلاء، كما يذكر اليعقوبي، سلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود والعباس بن عبد المطلب، ومنهم تشكلت النواة الأولى للتشيع([84]).

وقد بدا الاتجاه السياسي لحركة الشيعة([85]) أكثر وضوحاً بعد مقتل الخليفة عثمان(35 هـ)، حيث انقسم المسلمون إلى فريق يؤيد الإمام علي وفريق يؤيد عثمان([86]).

في حين يرى آخرون أن الشيعة منذ نشوء حركتهم كانوا حزباً سياسيا([87]) ولكن ثورة الإمام الحسين(61 هـ،) التي اختلطت فيها الأهداف السياسية والدينية، الذي رفض خلافة يزيد وطالب بالعودة إلى مثل الإسلام، أدت إلى زيادة أعداد المسلمين التي تؤيد تولي العلويين الخلافة وتنقم على الأمويين على استشهاد الأمام الحسين وأصحابه في معركة الطف.

وهناك رأي آخر، يربط ظهور الشيعة وتطور الجانب السياسي لحركتهم، قد ظهر جلياً بعد واقعة الطف([88]) حيث يرون أنّ بوادر التشيع التي سبقت واقعة الطف لم تصل إلى حد تكوين مذهب متميز له طابعه وخواصه وإنما حدث ذلك بعد الواقعة بصورة جلية، ويعتبر وجود المذهب قبلها وجوداً روحياً ولكن بعدها أخذ طابعاً سياسياً وعمق جذوره في النفوس وتحددت أبعاده في كثير من المضامين. ويذهب إلى هذا الرأي كثير من المستشرقين وأغلب المحدثين من الكتاب، حيث يذكرون إنّ استقلال الاصطلاح الدال على التشيع ظهر بعد " تبلور الحركة السياسية تحت اسم الشيعة كان بعد مقتل الحسن مباشرة "([89]).

ويتفق مع هذا الرأي الدكتور عبد العزيز الدوري حيث يشير إلى أنّ التشيع تميز سياسياً بعد استشهاد الإمام علي، مشيراً إلى إن " مقتل الإمام علي أعطى شيعته ومؤيديه أواصر رابطة قوية وبلور اتجاههم وكون الحزب العلوي أو الشيعة(العلوية)" ثم يضيف: "كثر المؤيدون لهم بعد استشهاد أبطالهم (يقصد الإمام الحسين- ف.ج) وظلم بعض العمال الأمويين

([83]) فياض، عبد الله ، تاريخ الإمامية ص 44، نقلاً عن هاشم الحسني، الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ ، قم ، دار الهدى، تاريخ بلا ص 30 .

([84]) اليعقوبي : التاريخ ج2 مصدر سابق ص 124.

([85]) المقصود بحركة الشيعة في ذلك الوقت هو الجماعة التي طالبت بأحقية الإمام علي بالخلافة، و نشطت أثناء خلافة عثمان بن عفان.

([86]) الدوري، عبد العزيز ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ص69،.

([87]) محمود ، عبد الحليم ، التفكير الفلسفي في الإسلام، ط 2 القاهرة، دار المعارف 1989 ص 132.

([88]) واقعة الطف، يطلق الاسم على المعركة التي حدثت عام 61 هـ في منطقة تسمى كربلاء، بين معسكر الحسين بن علي وجيش عبيد الله بن زياد واستشهد فيها الحسين وأصحابه، زمن الخلفة الأموي يزيد بمن معاوية.

([89])الشيبي مصطفى كامل ، الصلة بين التصوف والتشيع،ج1 ص17. مستل من نبيلة عبد المنعم داود، دار المؤرخ العربي، بيروت 1415 هـ - 1994 م، الإمامية ص 72.

لهم"([90]).

ونتيجة لتأثيرات استشهاد الحسين، ازداد النشاط السياسي للشيعة، فنظموا العديد من الحركات المسلحة، كحركة التوابين (65هـ) و" المختار سنة 66 هـ "، الذي نادى "يالثارات الحسين بن علي "([91]). وقد ظهر الجانب السياسي والاجتماعي، جلياً في حركة المختار حيث نازع الخلافة الأموية على السلطة وأعلن مبايعته لمحمد بن الحنفية، أحد أبناء الإمام علي من غير فاطمة الزهراء ([92])، وأشرك فقراء المسلمين، من العرب والموالي، في حركته وساوى بينهم وبين ورؤساء القبائل والأغنياء في العطاء([93]). وقد كان للطابع الاجتماعي لحركة المختار، أثره في إنصراف أشراف القبائل العربية وارستقراطيتها في الكوفة عن مساندة الحركة، بعد ان اشتركوا في البداية فيها، فتخلوا عنها خوفاً على مصالحهم الاقتصادية التي حصلوا عليها من الدولة الأموية، وانتقلوا إلى جانب عبد الله بن الزبير في محاربة المختار والقضاء على حركته (**[94]**)

وعلى ضوء الآراء السابقة، يتضح لنا أن هناك مجموعة من الصحابة، أعلنوا موالاتهم لعلي بن أبي، وساندوا مواقفه بعد اجتماع السقيفة ومن هؤلاء عمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد وسلمان الفارسي. وكان سلوك هؤلاء الأشخاص ومواقفهم دليلاً على تفضيلهم علياً على سائر أصحاب رسول الله (ص). وان فكرة التشيع بدأت أول الأمر تنطلق من فكرة أحقية الإمام علي بالخلافة بعد رسول الله، وتطورت لاحقاً إلى رفض السلطة الدنيوية واقامة سلطة دينية تقوم على أساس الإمامة المستندة على الإمامة الإلهية.

2.2.1. الإمامة الروحية:

بعد تمكن الدولة الأموية من القضاء على الحركات المسلحة عامة، وانتهاء الحركات الشيعية المسلحة ضد السلطة الأموية، بعد هزيمة حركة المختار بن عبيد الله الثقفي التي انهارت علي يد جيش عبد الله بن الزبير في العام 67 هـ ، انتقل ثقل الشيعة الفكري للفقه والابتعاد عن العمل السياسي المباشر([95]).وقد عمل الإمام الرابع للشيعة علي بن الحسين (ت 95 هـ)، على تأسيس الإمامة الروحية([96]) والابتعاد عن العمل المعارض للسلطة الأموية،

([90]) الدوري، عبد العزيز ، مصدر سابق، ص69 و 71.

([91]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج4 ، بيروت، دار الكتب العلمية 1407هـ 1987م. ص 32.

([92]) يقال أن محمد بن الحنفية انتقد المختار علناً خشية من عبد الله بن الزبير الذي كان يسيطر على المدينة في حينه،

انظر، المسعودي، مروج الذهب ج3 ص 82 - 83.

http://www.alwaraq.net/index2.htm= 32&، **page** 91 **=1**

([93]) الحسيني، هاشم معروف ، الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ، مصدر سابق، 471 - 472 . ويذكر الكاتب ، أن جيش المختار كان أغلبه من الموالي والقليل من العرب.

([94]) الطبري، مصدر سابق، ج4 ص517.

([95]) الرزينة ر. لالاني، الفكر الشيعي المبكر، تعاليم الإمام محمد الباقر، ت سيف الدين القصر ، لندن، دار الساقي 2004 ص 54. كما أن ابتعاد الإمام علي بن الحسين عن النشاط السياسي، يؤيده موقفه من حركة المختار، حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن موقف علي بن الحسين معارضاً لحركة المختار، حيث رفض طلب المختار بمبايعته بالخلافة، كذلك رفض الأموال التي أرسلها إليه المختار لذلك اتجه المختار إلى محمد بن الحنفية، عم علي بن الحسين الذي رفض طلب المختار أيضاً بناءً على نصيحة عبد الله بن عباس. ابن سعد ، الطبقات ج 3، ص 72 ؛ لحسيني ، هاشم معروف ا، سيرة الأئمة الإثنى عشر ج2 ص 141، مصدران سابقان.

([96]) الحسيني ، هاشم معروف ، سيرة الأئمة، مصدر سابق ج2 ص146.

فعندما طلب منه الشيعة تزعم نشاطهم المعارض، رفض طلبهم([97]). لقد قام الإمام علي بن الحسين، بتوظيف مصرع والده لفضح ممارسات السلطة الأموية عن طريق الأدعية التي ضمت الكثير من النصوص التي تنتقد الظلم وتدعوا إلى نصرة أهل البيت العلوي، فقد ورد في أحد الأدعية قولاً بليغاً يؤثر على سامعيه ويجلب التعاطف مع القضية التي أستشهد من اجلها والده: **" لعن الله أمةً قتلتك، ولعن الله أمةً ظلمتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به " ([98]).**

كما ركز الإمام علي بن الحسين، في نشاطه الفكري على حقوق الإنسان المسلم والواجبات التي ينبغي عليه القيام بها، حيث تطرق إلى: حقوق الله على الإنسان، الحقوق الشخصية، حقوق المجتمع على الإنسان، حقوق السلطان، وحقوق الرعية على السلطان. ويبدو أن الهدف من هذا الجهد، فضح السياسة الأموية التي لم تراع في ممارساتها هذه الحقوق وليس الزعامة السياسية.

ومن الجهود المتميزة التي قام بها الإمام علي بن الحسين، فضح الفقهاء الذين تقربوا من السلطة الأموية وقاموا بتأويل النصوص الدينية لتكون أداة في تبرير السياسة الظالمة التي تسير عليها السلطة الأموية. وقد كون هؤلاء فرقة المرجئة " مفكرو الحزب الأموي" التي روجت لفكرة " أن الله قد حكم أزلاً أن تصل هذه الأسرة (الأموية) إلى الحكم وأن ما يعملون به إلا أثراً أو نتيجة لقدر إلهي محكَم" ([99]).

وقد نهج الإمام علي بن الحسين، أسلوب الرسائل لمخاطبة هؤلاء، وكنموذج على ذلك الرسالة التي كتبها إلى محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري، وهو من كبار العلماء في عصره(**[100]**) يحذره ويعضه لترك التعاون مع السلطات، يخاطبه فيها قائلاً:

" أما بعد.. كفانا الله وإياك من الفتن، ورحمك من النار، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك بها أن يرحمك، فقد أثقلتك نعم الله بما أصحَّ من بدنك، وأطال من عمرك، وقامت عليك حجج الله بما حمّلك من كتابه، وفقهك من دينه، وعرّفك من سُنّة نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فرضي لك في كلِّ نعمة أنعم بها عليك، وفي كلِّ حجّة احتج بها عليك... فانظر أي رجل تكون غداً إذا وقفت بين يدي الله ! فسألك عن نعمه عليك، كيف رعيتها ؟ وعن حججه عليك، كيف قضيتها ؟!"([101]).

وقد استمر على نهج الابتعاد عن النشاط السياسي، الإمام الخامس للشيعة الإثني عشرية،

([97]) يذكر محمد حسين المظفر، أن الذين ندموا عن عدم مناصرتهم للحسين في معركة الطف من أهل الكوفة " التوابون" طلبوا من الإمام علي بن الحسين قيادة نشاطهم المعارض للسلطة الاموية، ولكنه رفض هذا الطلب. انظر، المظفر، محمد حسين تاريخ الشيعة، ط2 ، دار الزهراء، بيروت 1985. ص 47. كذلك تذكر المصادر التاريخية ان الإمام علي بن الحسين رفض تزعم حركة المختار.للمزيد عن موقف علي بن الحسين من حركات المعارضة المباشرة، ضد السلطة الاموية راجع : المسعودي، مروج الذهب 380 الوراق؛ كذلك، ابن سعد ، الطبقات ج 5ص 99- 105 ؛ الحسني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثنى عشر ج2 ص 141. كلها مصادر سابق

([98]) أنظر، الإمام السجاد علي بن الحسين،الصحيفة السجادية الكاملة، وقد ضمت 60 دعاءً؛ هاشم معروف الحسيني ، المصدر السابق، ص 130.

([99]) جولد تسيهر، العقدية والشريعة، ، ترجمة محمد يوسف موسى وآخرين، القاهرة دار الكتاب المصري 1945، ص 86.

([100]) ابن كثير، البداية والنهاية ج9 ص 282، بيروت دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994 م.

([101]) الغزالي، احيان علوم الدين، 490، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=1&page=1

محمد الباقر(57هـ - 114هـ)، الذي واصل مهمة التركيز على الجانب الثقافي في نشاط الشيعة الفكري، فأهتم بنشر عقائد الشيعة بين الناس وهو المشهور بغزارة العلم وكان من أشهر العلماء في عصره. ويقول عنه ابن كثير بأنه " أحد أعلام هذه الأمة علما وعملاً وسيادة وشرفاً .. وسمي بالباقر لبقره العلوم واستنباطه الحكم"([102]). كما أشترك، الإمام الباقر، في الجدل الفكري الذي خاضته الفرق العقلية الإسلامية، حول العقائد الدينية مثل القضاء والقدر، ومفهوم الإيمان وعلاقته بالعمل، والموقف من مرتكب الكبيرة([103]).

ويعتبر محمد الباقر الإمام الخامس للشيعة الإثني عشرية الشيعة مؤسس عقائد المذهب الذي ارسي مبادئه أبنه جعفر الصادق(**[104]**). وكان أحد المحدثين الكبار في عصره([105]). وقد روى مؤرخو الشيعة الإثنا عشرية عنه وعن إبنه جعفر الصادق، ما يقارب ثلاثين ألف حديث([106]). لقد قام الإمام الباقر بتأصيل مفهوم عقيدة الإمامة لدى الشيعة في ظروف بالغة الصعوبة تمثلت بالصراع بين زعماء الشيعة المتنافسين على قيادة حركة الشيعة، حيث أدعى كل منهم أحقيته بالإمامة، فقد أدعى أخيه زيد بأحقيته، كذلك كان هناك نزاع مع بين الإمام الباقر ومدعي الإمامة من أبناء محمد بن الحنفيه([107]). لقد حتمت الإشكاليات السابقة على الإمام الباقر، وضع الأصول العقائدية للإمامة التي استمرت بأعقاب الحسين. وكما ذكرنا سابقاً أن الإمام محمد الباقر أول من طرح مفهوم عصمة الأئمة ووجوب طاعتهم([108]). وبخصوص وجوب طاعة الأئمة يقول: "ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للإمام بعد معرفته"([109]).

وقد واصل الإمام السادس جعفر الصادق(ت 148 هـ) نشاطه في تثبيت الإمامة الروحية للشيعة من خلال استكمال بناء الأسس العقائدية للشيعة الإثني عشرية وإعداد العناصر المؤهلة لنشر المذهب، بالاستفادة من الظروف المناسبة التي نتجت عن التحالف (الهش) العباسي العلوي لمواصلة بناء الأسس العقائدية للمذهب، وكذلك الاستفادة من مبدأ التقية لنشر عقائد المذهب في الأمصار الإسلامية، في ظروف تزامن ظهور أئمة المذاهب السنية الأخرى، أبو حنيفة النعمان (80 - 150 هـ) مالك بن أنس(93 - 179 هـ). واستمر الإمام السابع، موسى بن جعفر(ت 183) بإكمال مهمته والده في هذا المجال وفقاً للمستجدات الحياتية والصراع مع السلطة.

وكان من نتائج سياسة الإمام الصادق، على الصعيد الفكري والثقافي، إعداد مجموعة من أتباعه لتقوم بمهمة، النشاط السياسي والفكري ونشر الأسس العقائدية للشيعة الإثني عشرية بين المسلمين في الولايات الإسلامية. وقد أدى نجاح سياسة تأهيل الدعاة سياسياً وعقائدياً إلى الانتقال إلى النشاط السلمي على الصعيد السياسي.

لقد اتخذ جعفر الصادق موقفاً حذراً، كما تذكر مصادر الشيعة، من التطورات السياسية- الاجتماعية التي حدثت بعد تأسيس الدولة العباسية، حيث رفض دعوة أبي سلمة الخلال

([102]) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج9 مصدر سابق، ص257.
([103])النشار ،علي سامي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2،مصدر سابق ص 113 .
([104]) محمد جواد مغنية ، الشيعة في الميزان،مصدر سابق ص 110.
([105]) النشار، علي سامي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2 ، مصدر سابق ص 113
([106])الحسيني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة ج2، مصدر سابق، ص 197. ويقال أن احدث ثقاة رواة الشيعة " جابر الجعفي" روى عنه حوالي خمسين ألف حديث في شتى المواضيع. نفس المصدر، ص 201.
([107]) انظر النوبختي، فرق الشيعة ، مصدر سابق صص 52 - 55.
([108]) انظر، فقرة العصمة ص 19.
([109]) الكليني، الكافي ، جـ 1 مصدر سابق ص 185- 186.

لتولي الإمامة، وقال جواباً على طلبه له:"ما لي ولأبي سلمة الخلال وهو شيعة لغيري ([110]). واتخذ موقفاً مماثلاً من أبي مسلم الخراساني، أحد أبرز قادة الدعوة العباسية، عندما أرسل للإمام الصادق رسالة يطلب فيها نقل إليه السلطة بعد القضاء على الدولة الأموية، فكان جواب الصادق له" ما أنت من رجالي ولا الزمان زماني"([111]). إجمالاً، تؤكد العديد من المصادر الشيعية، سعي الإمام الصادق لتعزيز دور الإمامة الروحية، من خلال تجنب أسلوب المواجهة العسكرية والسياسية ضد السلطات والتركيز بدلاً عن ذلك على النشاط العلني لتكوين مدرسة فكرية تؤمن بمرجعيته الفقهية([112]).

بعد الإمام الصادق، واصل بقية الأئمة مهمة تأصيل فكرة الإمامة الروحية، باستثناء، تولى الإمام الثامن علي بن موسى الرضا (ت 203 هـ) ولاية العهد في زمن الخليفة المأمون، لمدة قصيرة (201 هـ - 203 هـ). وتدل الشروط التي وضعها الإمام الرضا لقبول ولاية العهد وقبلها الخليفة المأمون، على ان الإمام متمسك بنهج الإمامة الروحية، وهذه الشروط هي:

- أن لا يأمر ولا ينهى.
- ولا يفتي ولا يقضي.
- ولا يولى ولا يعزل.
- ولا يغير شيئا مما هو قائم ([113]).

وقد قام الإمام الرضا بعمل كبير، لوضع الأسس الفكرية لنظرية الإمامة عند الشيعة ووضعها في نسق عقائدي. وينسب للإمام الرضا العديد من المؤلفات التي تتناول المسائل العقائدية والسياسية، خاصة موضوع الإمامة ([114]). وكذلك أشترك الإمام الرضا بالمناظرات العقائدية - السياسية التي كانت تدور بين الفرق الإسلامية في عصره([115]) بعد الجدل الذي اثارته أفكار المعتزلة، حول الإمامة والعقائد الإسلامية، وتأييد الخليفة المأمون (198 هـ - 218 هـ/ 841 - 846) لأفكارهم ([116]).

([110]) الحسني هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثني عشرية، ج2 مصدر سابق ص 234.

([111]) الشهرستاني، الملل والنحل ، م ا ، مصدر سابق ،ص 153.

([112]) انظر، عادل الأديب، الأئمة الإثنا عشر : دراسة تحليلة ، ط4 بيروت ،مؤسسة الأعلمي، 1405 هـ - 1985 ص 173 - 174 . ويشير باحث آخر إلى " أن الإمام الصادق (ع) قد انصرف عن الخلافة والسياسة ولم يشترك بها .. آثر اعتزال كل ذلك إلى ما يعنيه من أمر الإسلام وشريعة الإسلام ، واستطاع أن يحقق خلال سنوات معدودات من المكاسب لخير الإسلام وشريعته ما لم يتهيأ لغير أن يحققه" . الحسني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثني عشرية، ج2، مصدر سابق ص 236.

([113]) المفيد، الإرشاد، ج1- 2،، بيروت، دار المفيد للطباعة والنشر بلا ص 250 .

([114]) تشير الدراسات إلى وجود العديد من المؤلفات التي تنسب إلى الإمام الرضا ، منها : طب الإمام الرضا، مسند الإمام الرضا و جوامع الشريعة. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الرضا، ج 2 ، قم ، إيران ، مطبعة مهر 1372 هـ ص 14 . كما ينسب للإمام الرضا كتاب " الفقه الرضوي" الذي ظهر أول مرة في أواخر الحكم الصفوي، جمعه كبير فقهاء الدولة الصفوية، محمد باقر المجلسي(ت1111هـ)، وقد أثار هذا الكتاب جدلاً بين كبار العلماء والمحققين الشيعة، لاحتواه على أفكار فيها كثر من الغلو الظاهر. المصدر نفسه ص 271.

([115]) نفس المصدر السابق ص 101.

([116]) أبو زهرة، محمد ، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي القاهرة ، بدون تاريخ، ص 125 - 126 ؛ العمرجي، أحمد شوقي إبراهيم ، المعتزلة في بغداد واثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي 2000 ص58، .

3.2.1. المفهوم الفلسفي للإمامة:

1.3.2.1. الفارابي

ظهر المفهوم الفلسفي للإمامة، على يد الفيلسوف الشيعي الفارابي(259هـ -339 هـ) حيث يعتبر أول من تحدث عن الرئاسة الفلسفية في مدينته الفاضلة مقربا صفاتها من صفات الإمام عند الشيعة، حيث لا يختلف عنهم إلا بالمفردات التي أستخدمت في وصف الرئيس. وعلى الرغم من عدم اشتغال الفارابي بالسياسة، إلى أنه تأمل، كفيلسوف، حالة المجتمع الإسلامي، الذي كان يعاني من الاستبداد السياسي والتعصب المذهبي، وإنقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات متعددة. إن كل هذه الأسباب أدت إلى ضعف مؤسسة الخلافة وهزالة رئيسها/ الخليفة الذي أصبح أسير قوى قبلية (البويهيون) جاءت من خارج الحدود لتستولي على عاصمة الخلافة ـ بغداد ـ تلك المدينة التي انتقل إليها الفارابي، ساعياً وراء تحصيل العلم قبل أن يسارع إلى هجرانها مرة أخرى.

ولكي يتجنب الفارابي، الضغوط السياسية ومراعاة وضعه بعد انتقاله من بغداد ليكون تحت رعاية سيف الدولة الحمداني، زعيم الدولة الحمدانية الشيعية في حلب، طرح رؤيته الفلسفية لإمام المسلمين، واصفاً إياه بصفات تقترب من" الأنبياء" حتى بالنسبة إلى " الوحي " حيث يتصل الرئيس بالعقل الفعال عن الوحي " وهو الذي ينبغي أن يقال فيه إنه يوحى إليه ([117]) "، فهو الأعلم " حصلت له العلوم والمعارف بالفعل "، ولا يحتاج توجيه إلى إنسان آخر: "فالرئيس الأول على الإطلاق هو الذي لا يحتاج ولا في شيء أصلا أن يرأسه إنسان بل يكون قد حصلت له العلوم والمعارف بالفعل ولا تكون له به حاجة في شيء إلى إنسان يرشده، وتكون له قدرة على جودة إدراك شيء مما ينبغي أن يعمل من الجزئيات وقوة على جودة الإرشاد لكل من سواه إلى ما يعلمه وقدرة على استعمال كل من سبيله أن يعمل شيئا ما في ذلك العمل الذي هو معد نحوه وقدرة على تقدير الأعمال وتحديدها وتسديدها نحو السعادة. وإنما يكون ذلك في أهل الطبائع العظيمة الفائقة إذا اتصلت نفسه بالعقل الفعال. " ([118]).

وعلى ضوء التحديد السابق، لسمات الرئيس، يقترب الفارابي، من مفهوم الشيعة للإمام، حيث يعتبر الإمامة، نظر واستدلال، وله سلطة مطلقة، وهو الاعلم ولا يحتاج لتوجيه أحد، أن يكون بالفطرة والتطبع معداً للرئاسة، وهذا الشخص"... يجب ان يكون حكيماً فيلسوفاً بما يتلقه عقله من فيض وبما تتلقاه مخيلته من صور فيعقل كل ما هو إلهي"([119]). وعندما يبلغ الرئيس مستوى الكمال"... ينبغي أن يقال فيه إنه يوحى إليه. فإن الإنسان إنما يوحى إليه إذا بلغ هذه الرتبة، وذلك إذا لم يبق بينه وبين العقل الفعال" الله" واسطة" ([120]).

إذا كانت هذه صفات الرئيس التي يحددها الفارابي، هل يقترب بذلك من صفات الإمام لدى الشيعة، التي أشرنا لها سابقا؟ إن جواب هذا السؤال هو الإيجاب، إذا تعتبر الشيعة، الإمامة،

([117]) يشير بيومي، إبراهيم ، إلى تشابه في الصفات الرئيسية للإمام عند الفارابي والشيعة فيقول: " يجدر بنا ان لا ننسى أن الفارابي كان يصعد بالحكيم إلى مستوى العصمة بعينها، ولا يمكن أن يحدث منه الزلل ولهذا لم يفرق بينه وبين النبي" في الفلسفة الإسلامية ـ منهج وتطبيق، بيروت، دار أحياء الكتب العربية 1947 ص 142.

([118]) الفارابي، السياسة المدنية ص 20
http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=1059&page=1

([119]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق، ص 488.

([120]) الفارابي، فصول متنوعة، ص7. http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=501&

إيمانا وليس اختيارا، فالإمام المعصوم هو القادر على قيادة المجتمع وسلطته مطلقة، لأنها تصدر عن الإرادة الإلهية، وعلمه يحصل عن طريق الإلهام الرباني.

2.3.2.1. ابن سينا

كان الفيلسوف ابن سينا(ت 428 هـ) يميل إلى التشيع، ورغم عدم انشغاله بالتفكير السياسي، مثل معلمه الفارابي، إلا أن آرائه السياسية بخصوص النبوة والإمامة قريبة من آراء الشيعة. إذ يطرح ابن سينا، وجوب النبوة والإمامة على الله، والشيعة يقولون بذلك. كما يشارك الشيعة في عصمة الأنبياء وأن كل ما يقولوه يصدر عن وحي، ويقول ابن سينا "الاستخلاف أصوب فإن ذلك لا يؤدي إلى الاختلاف والتشعب"، بخصوص مبدأ الأفضل والمفضول([121])، كمقياس لأحقية من يتولى الإمامة التي يؤمن بها الشيعة، يؤيد ابن سينا، رأي الشيعة، حيث يقول: " ويسن عليهم أنهم إذا افترقوا وتنازعوا للهوى والميل أو جمعوا غير من وجدوا الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله "([122]). وبخصوص صفات الرئيس/ الإمام يرى ابن سينا رأي الفارابي والشيعة، فهو بنظره " سلطان العالم الأرضي وخلفة الله"([123]).

إن المفهوم الفلسفي، لا يقتصر على الفيلسوفين، الفارابي وابن سينا، بل أن حركة فلسفية شيعية أخرى(أخوان الصفا)([124])، صاغت مفهوماً للإمامة، مشابه إلى مفهوم الشيعة الإمامية " لا يكاد يفترقون عن الشيعة إلا أن هؤلاء صاغوا نظريتهم السياسية في قالب عقيدي وصبغة كلامية، أما هم" أخوان الصفا " فقد لجأوا إلى التحليل الفلسفي" ([125]).

3.1. المبحث الثالث: فرق الشيعة غير الإثني عشرية ومفهوم الإمامة

لقد جرت الإشارة سابقا إلى الأسباب الذاتية (حب السلطة والثروة) للانشقاقات التي تعرضت لها حركة الشيعة، وهنا نشير إلى الأسباب الموضوعية المتمثلة بالظلم الاجتماعي والاضطهاد السياسي الذي مارسته السلطات الحاكمة في تعاملها مع رعاياها([126]). إن هذا التحول في طبيعة سلطة الخلافة ـ ابتداءً من نشوء الدولة الأموية ـ أدى إلى تجذير الطابع

([121]) مبدأ الأفضل والمفضول ، الذي يؤمن به الشيعة، يوجب أن يكون الإمام أفضل الناس، حتى في عدم رغبة الأكثرية به، ويعتبر اختيار، المفضول، غير شرعي، حتى في حالة رغبة الأكثرية بذلك، كما جرى في حالة اختيار أبي بكر وعلى ضوء هذا المبدأ فإن إمامة أبي بكر غير شرعية، لأنه ليس الأفضل، بناء على قول أبو بكر في أول خطبة له بعد توليه الخلافة :" " يا أيها الناس اني قد وليت عليكم ولست بخيركم ": سيرة ابن هشام، ، سيرة ابن هشام، تحقيق عبد الحميد، محمد محي الدين ، القاهرة، مطبعة المدني 1368 هـ - 1963 ص 1075؛ الطبري، مصدر سابق ص620 .

([122])صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق, ص492.

([123]) نفس المصدر السابق ص 493.

([124]) أخوان الصفا هي حركة فلسفية اشترك في تأليفها أشهر فلاسفة القرن الرابع الهجري، وكانت ذات نزعة شيعية/ اسماعيلية وكانت موضع عطف البويهيين. اصبح لهم النفوذ الفعلي في بغداد واستطاعت أن تكمل مهمة المعتزلة، وخاصة فيما يتعلق بالتوفيق بين العلم والدين والانسجام بين الشريعة الإسلامية وواقع الحياة في تطوره. وكانت منظومتهم الثقافية عبارة عن دائرة معارف. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام ، ج3 ص 389 ،مصدر سابق.

([125]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق، ص 480.

([126]) لقد ترافق تزايد الظلم الاجتماعي في ممارسة الحكام المسلمين ، مع ظهور نظام " شبه إقطاعي" مثله امتلاك الخلفاء والقادة والولاة أراضي الزراعية في العراق ومصر وما بقى من الأراضي للفلاحين

الاجتماعي لحركة الشيعة السياسية بشكل عام وبعض فرقها بشكل خاص كالزيدية والقرامطة التي تفرعت عن الإسماعيلية. وقد أدى هذا التحول في طبيعة أهداف الفرق الإسلامية المعارضة ومنها الشيعية، إلى اشتراك الفئات الفقيرة من العرب والموالي في نشاطاتها، حيث لعبوا دورا رئيسياً في أول حركة اجتماعية ضد الخلافة الأموية، حركة المختار بن عبيدة الثقفي، كما أشرنا سابقاً.

لقد اختفت معظم الفرق التي انشقت عن الشيعة، نتيجة القمع الشديد الذي سلط عليها من السلطات الحاكمة والتشويه الذي تعرضت له من مفكري السلطتين الأموية والعباسية، باعتبارها ضالة خارجة عن مبادئ الإسلام، والصراعات الداخلية الحادة التي تعرضت لها، وقد بقيت بعض الفرق التي استطاعت ان تقيم دول وأمارات، من أهمها الزيدية والإسماعيلية.

1.3.1. الزيـدية

بعد تخلي زعماء الشيعة عن النشاط السياسي المباشر ضد السلطة الأموية، تبلور تيار جديد قاده الإمام زيد بن علي يرفض سياسة المهادنة مع السلطات، فخطط للقيام بثورة ضد الخلافة الأموية عام 121 هـ/738م والتي انتهت باستشهاده. وقد جاءت تسمية الزيدية على الجماعة التي خرجت مع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ([127]). ويذكر الأشعري، " انما سموا زيدية لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب"([128]). وتمثل الزيدية تحولاً كبيراً في النشاط السياسي للشيعة خلال الفترة الأخيرة من العهد الأموي، لأنها جسدت العودة إلى النشاط السياسي العلني ضد السلطة الأموية والدعوة للثورة ضدها.

ويشكل الموقف من قضية الإمامة، أهم ما طرحه زيد بن علي، وأساس إفتراق الزيدية لاحقاً عن الشيعة الإثني عشرية. ومن أهم هذه الآراء ما يلي:

ـ عدم حصر الإمامة، بأولاد الحسين، بل إنها تشمل أولاد الحسن والحسين([129]).

ـ الاعتقاد بالشورى لاختيار الخليفة. ويذكر ابن خلدون:" وأما الزيدية فساقوا الإمامة على مذهبهم فيها وأنها باختيار أهل الحل والعقد لا بالتعيين" ([130]) وهذا خلاف اعتقاد الشيعة الإثني عشرية الذين يشترطون الإمامة في أعقاب الحسين فقط.

ـ اعتبار الدعوة من شروط الإمام.

فعلى الرغم من استفادة زيد بن علي من مبدأ التقية في بداية الدعوة لحركته([131]). إلا أنه

([127]) المسعودي، مروج الذهب ج3 مصدر سابق، ص 439.
([128]) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق ص 18. ومما يذكر أن الشيعة سألوا زيد بن علي، عندما اجتمعوا حوله، عن رأيه بخلاقة الشيخين أبي بكر وعمر، ترحم عليهما واعترف بخلافتها، فرض قوم منهم قوله هذا وسموا رافضة، ومن هنا جاءت التسمية التي تطلق على الشيعة بالرافضة . لمزيد من التفاصيل، عن ذلك انظر، الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق صص154- 155.
([129]) النوبختي، فرق الشيعة،ص 21 المطبعة الحيدرية النجف العراق، 1355 هـ- 1936 م.
([130]) ابن خلدون ، المقدمة ص158. دار العودة ، بيروت 1996.
([131]) أبو فرج الأصبهاني، مقاتل الطالبيين، ط2 النجف، المكتبة الحيدرية 1385 هـ- 1965 م ص 100.

رفض الاستمرار بالتقية وطرح فكرة الإمام القائم" أي الذي يعلن نفسه للناس" " فمن خرج هو مستحق للإمامة"([132]). وعندما رد عليه أخوه الإمام محمد الباقر قائلاً "على مقتضى مذهبك، والدك ليس بإمام لأنه لم يخرج ولا تعرض للخروج" ([133]). فرد عليه زيد قائلا: "ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد ولكن الإمام منا من منع حوزته، وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه"([134]).

ـ الإمامة بالوصف وليس بالتعيين والنص([135])، لذلك ترفض الزيدية الوصية والعصمة للإمام، حيث " لا يرى زيد أن الإمام مرجعا في الدين، بل ان المصلحة هي التي تنصبه، لذلك فهو يصيب ويخطأ كأي إنسان"([136]).

ـ جواز مبدأ إمامة المفضول على الفاضل.

وقد استندت الزيدية في ذلك على قبول الإمام علي بهذا المبدأ بموافقته على إمامة أبي بكر([137]). وبناء على ذلك قبل، زيد بن علي، إمامة أبي بكر وعمر، على الرغم باعتقاده بأن الإمام علياً كان الأفضل ولكن إجماع المسلمين على إختيار أبي بكر وعمر خليفتين جوز قبول المفضول على الأفضل([138]).

ـ جواز وجود إمامين في نفس الوقت" ويكون كل واحد منهم واجب الطاعة"([139]).

ويلخص الشيخ المفيد آراء الزيدية بالشكل التالي: " فهم القائلون بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن والحسين وزيد بن علي ـ عليهم السلام ـ وبإمامة كل فاطمي دعا إلى نفسه وهو على ظاهر العدالة ومن أهل العلم والشجاعة وكانت بيعته على تجريد السيف للجهاد "([140]).

2.3.1 . الإسماعيلية

الإسماعيلية، هي إحدى الفرق الشيعية الرئيسية الثلاث، نشأت أثر تعرض حركة الشيعة إلى انشطار جديد، بعد وفاة جعفر الصادق، حيث أدعى بعض الشيعة بانتقال الإمامة إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، بدلاً من الإمام السابع للشيعة الإثني عشرية، موسى بن جعفر الصادق في العام 148هـ / 756 م ([141]). وقد تعرضت أفكار الإسماعيلية، الفكرية

([132]) النوبختي، مصدر سابق ص58 ؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص18.
([133]) الشهرستاني، الملل والنحل ج1، مصدر سابق ص 156.
([134]) الكليني، الكافي، جـ مصدر سابق1 ص 357.
([135]) ابن خلدون، المقدمة مصدر سابق، ص 156.
([136]) أبو زهرة ، محمد ، الإمام زيد ص 192. مستل من مصطفى حلمي مراد، نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة، ،دار الدعوة ، الإسكندرية ، مصر 1408 هـ ـ 1988 م، ص210 .
([137])النشار، علي سامي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2 مصدر سابق ص 162.
([138]) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 506 http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=28&page=1 ؛ الشهرستاني، الملل والنحل، جـ 1 مصدر سابق ص154؛ أبن كثير، البداية والنهاية ، جـ 9 مصدر سابق ص 273.
([139]) الشهرستاني، مصدر سابق، ج1 مصدر سابق ص 154.
([140]) الشيخ المفيد ، أوائل المقالات، مصدر سابق ص 39.
([141])الفخري، علي محمد عبد الله ، تلخيص البيان في ذكر الفرق أهل الأديان. تحقيق رشيد البندر، دار الحكمة لندن 1415 هـ ـ 1994 صص 144- 146 .

والسياسية، لأكبر حملة تشويه من مفكري الخلافة الإسلامية، بسبب أفكارهم الاجتماعية وقدرتهم على تكوين دولة قوية، الفاطمية (296 - 567هـ/908 - 1171م)([142]).

تشترك الإسماعيلية، مع الإثني عشرية، بقضية الإمامة، بالاعتراف بإمامة الأئمة الستة فقط " علي بن أبي طالب، وولديه الحسن والحسين، علي بن الحسين، محمد بن علي، جعفر بن محمد الصادق" ثم تنقل الإمامة إلى أولاد إسماعيل بن جعفر الصادق الذي توفى في زمن أبيه " ت 145 هـ / 762 م". ويعتبرون إسماعيل هو الإمام السابع لأنه الأكبر بدلاً من أخيه الأصغر موسى الكاظم" ت 183هـ/799م" وعلى أساس أن الإمامة لا يمكن أن تكون لأخوين، بعد الحسن والحسين، وتنتقل في الأعقاب، فإن الإمامة تنتقل إلى ابن إسماعيل بن جعفر، محمد([143]). وتعرف الإسماعيلية " بالسبعية"، حيث دورة الأئمة عندهم سبعة انتهت الدورة الأولى بالإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، وبدأت بعدها دورة جديدة تتكون من سبعة أئمة، هم الأئمة المستورين، وهكذا تستمر دورة الأئمة عندهم دون تحديد عدد. وهم بذلك يتميزون عن الشيعة الإثني عشرية([144]).

ويكمن تلخيص أفكار الإسماعيلية حول الإمامة بالنقاط التالية:

ـ تعتقد الإسماعيلية، بان إسماعيل بن جعفر الصادق لم يمت، بل أخفاه أبوه تقية([145]). لذلك ينتظرون عودته، باعتباره المهدي المنتظر الذي يقيم دولة العدل. وكانت هذه الفكرة من أكثر أفكارهم تأثيرا وساهمت في توسع نشاطهم بين الفئات الاجتماعية التي تعرضت للاضطهاد السياسي والحيف الاجتماعي، وخاصة من الفئات الفقيرة ([146]).

ـ وجود نوعين للإمامة: تقر الإسماعيلية بوجود إمامين. فالإمام عندهم، إما أن يكون ظاهراً أو مستوراً " فالإمام المستور يسير في البلاد سراً ويظهر دعاته جهراً "([147]). وعقيدتهم حول وجود الإمام ووجوب معرفته من قبل المسلمين، تشبه عقيدة الشيعة الإثني عشرية، فهم يقولون: " لن تخلو الأرض قط عن إمام... أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميته جاهلية **"([148]**). وبخصوص مهام الإمام، ينقسم الأئمة عندهم إلى نوعين: الأول، الإمام المستودع: " وهو الإمام الذي يتلقى الإمامة ويزاولها ـ وله كافة حقوقها، لكنه لا يستطيع أن ينقلها إلى أبنائه. الثاني الإمام المستقر: وهو الإمام الذي يتلقى الإمامة ويزاولها ـ ثم ينقلها إلى أبنائه من بعده ([149]).

ـ التأويل: تعتمد عقائد الإسماعيلية على تأويل القرآن والحديث، بما يتناسب مع ســـــنن

([142])دفتري ،فرهاد ، الاسماعيلون في العصر الوسط، ت سيف الدين القصير ، دمشق، دار المدى 1999 ص20 ؛ محمود إسماعيل ، فرق الشيعة مصدر سابق، ص55؛ ب جوزي، ندلي ، من تاريخ الحركات السرية في الإسلام، بيروت ، دار الروائع ، تاريخ بلا، ص ص129 - 131 .
([143]) النوبختي، فرق الشيعة، ص 68 ؛ كذلك الكليني، الكافي ج1 ص 284. مصدران سابقان
([144]) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق،ج 1 ص 200.
([145]) النوبختي ، فرق الشيعة ، مصدر سابق ص 68.
([146]) اسماعيل، محمود ، فرق الشيعة ، مصدر سابق ص 51.
([147]) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق ، ص 200 - 201.
([148]) نفس المصدر السابق والصفحات.
([149])النشار، علي سامي ، مصدر سابق، جـ 2 ص 360.

التطور الاجتماعي، وترى أن القرآن والسنة، لهما معنى باطن، غير المعنى الظاهر ([150]).

ـ التنظيم السري، تعتمد علاقة الإمام بأنصاره على التنظيم السري، وكذلك يتبع الأنصار السرية في نشر عقائدهم بين الناس، ولذلك " يعتبرون جمعية سرية محضة، لم يكن واقفاً على أغراضها إلا زعماؤها الأقلون وقادة أفكارها المقربون"([151]).

تكمن أهمية الحركة الإسماعيلية الفكرية، في أنها شكلت الأساس العقائدي لفرق إسلامية مهمة ظهرت خلال العصر العباسي وأقامت دولا ذات شأن في التاريخ الإسلامي، كالدولة الفاطمية، وحركة القرامطة، ذات الجذور الاجتماعية المتطرفة في تطبيق مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية، عندما أقامت دولتها في البحرين (278-375 هـ)([152]). كما أن الفرقة النزارية " الحشاشين" التي تطرفت في الباطنية والغلو وأقامت دولة الحشاشين في خراسان (483 - 668 هـ) واستمدت أفكارها من العقيدة الإسماعيلية ([153]). كذلك تفرعت عنهم فرقة " أخوان الصفا" التي ظهرت في زمن خلافة المأمون (ت 218 هـ). ويقال أن الذي كتب مبادئ أخوان الصفا، هو الإمام الإسماعيلي، أحمد بن عبد الله الرضي (ت 229) ([154]).

4.1. رأي المذاهب السنية بالإمامة:

بخصوص موقف أهل السنة من الخلافة، فإنهم يرون أنها واجبة شرعاً لا عقلاً، كما ترى الشيعة حيث " إن نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم وكذا في كل عصر من بعد ذلك" ([155]). وهناك اتفاق مع رأي الشيعة حول اعتبار الخلافة، رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا. ويحدد ابن خلدون وظيفة الخلافة بقوله " حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دينهم ودنياهم وآخرتهم وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم من الخلفاء" ([156]). وبما أن الخلافة نيابة عن صاحب الشرع فإنها تسمى، إمامة أو خلافة " فأما تسمية إماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به ولهذا يقال الإمامة الكبرى. وأما تسمية خليفة فلكونه يخلف النبي صلى الله عليه وسلم، في أمته"([157]). أما تنصيب الخليفة فإنها يمكن أن تكون بطريقتين، الاختيار أو القهر. فالاختيار هو الذي تمارسه الأمة بطرق متعددة ، منها انتخاب الصحابة، كما حدث باختيار أبي بكر رضي الله عنه، أو العهد من الخليفة السابق تتبعه بيعة عامة، كما في اختيار الخليفة عمر بن الخطاب، أو الشورى كما حصل عند اختيار الخليفة عثمان ، أو البيعة العامة مباشرة، وبهذه الطريقة تم اختيار الخليفة علي بن

([150]) الشهرستاني، الملل والنحل مصدر سابق، ص201، هامش 2؛ جواد، مشكور محمد ، موسوعة الفرق الإسلامية، ص 108، مستل غريب، من حسن خ ، الردة في الإسلام، قراءة تاريخية وفكرية في الأصول والاتجاهات والنتائج، بيروت دار الكنوز الأدبية، 2000 ص269، .

([151]) جوزي، بندلي ، من تاريخ الحركات السرية في الإسلام، مصدر سابق ص 121.

([152]) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11 ص 68؛ العش، يوسف ، تاريخ عصر الخلافة العباسية، ص 155،مصدران سابقان.

([153]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج 9 مصدر سابق، ص 36- 39؛ أركون دارول، تاريخ الجماعات السرية،، ت عبد الهادي عبد الرحمن، الرباط المغرب ، تانيت للنشر 1993 ص 10- 11.

([154])النشار ، علي سامي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، جـ 2 ص 288 - 298.

([155]) ابن خلدون، المقدمة ، مصدر سابق، ص 151

([156]) نفس المصدر السابق ص 150.

([157]) ابن خلدون ، المقدمة، مصدر سابق ص 150.

أبي طالب([158]).
أما الطريقة الثانية لتنصيب الخليفة، فتسمى القهرية " وهي التي نالها صاحبها (أي الخلافة) بالغلب والقوة. ويرى الفقهاء انعقادها ولزوم الطاعة لها ([159]). وفيما يتعلق بشروط الخلافة فأنها تختلف من حيث عددها، فالباقلاني، يحددها بأحد عشر شرطاً أهمها " النسب القرشي، البلوغ، أن يكون مسلماً، عالماً بفرائض الدين متقياً، شجاع النفس غير مانع للمال في حقه ولا مبذر في حق غيره"([160]). ويجمل ابن خلدون، شروط الخلافة فيقول" أما شروط هذا المنصب، فهي أربعة العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس"([161]). ويشير إلى اختلاف الفقهاء في النسب القرشي.

5.1. خاتمة واستنتاجات

لقد كان للجهد الذي بذله فقهاء الشيعة، في تبيان الأسس العقائدية لنظرية الإمامة واللجوء إلى علم الكلام في مباحثهم، أثره البالغ الأهمية على تطوير الفكر السياسي الإسلامي، حيث اضطرت الفرق الإسلامية من غير الشيعة، البحث عن أجوبة للأفكار التي يطرحها الشيعة حول الإمامة وشروطها.

1.5.1. هل الإمامة قضية بشرية:

1. تشير ظاهرة الانقسامات في صفوف الشيعة إلى عدم وجود رأي موحد عن الإمامة من حيث - مواصفاتها، بالنص أو بالوصف، بالتعيين أو بالاختيار، بأولاد الحسن أو الحسين، العصمة أو عدمها. لقد شكل هذا الاختلاف السبب الأرأس لكل النزاعات السياسية ـ الفكرية التي حدثت في صفوف الشيعة على مر تاريخهم، الأمر الذي يدل على أن المصالح الذاتية / البشرية لزعماء الشيعة هي التي تقف وراء اللجوء إلى تأويل النصوص الدينية لتأكيد وجهة نظر الأطراف المتنازعة بخصوص الإمامة وشرعية وأحقية كل طرف بالزعامة/ الإمامة. وهذه ظاهرة إيجابية بشكل عام، لأنها أدت إلى تعدد وجهات النظر حول الإمامة، على الرغم من سلبيتها المتمثلة بظهور الأفكار المغالية بين صفوف الشيعة خلال فترة عصر الأئمة المنتهية بالغيبة الصغرى 260 هـ. إن الاستنتاج السابق يعزز حجج الرأي القائل بأن الإمامة قضية بشرية تخص مصالح الناس، وليست قضية دينية/ إلهية كما يعتقد الشيعة الإثني عشرية.
2. اعتمدت نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، التي نشأت وتكونت خلال القرن الرابع الهجري على الرواية عن أئمة أهل البيت، فيما يخص تفسير القرآن والحديث، دون اعتماد العقل في نقد النصوص المروية ([162]). ونتيجة استمرار ترديد النصوص التي كتبت بصيغة " الرواية وليس الدراية" على مر العصور جعل من نظرية الشيعة الإثني عشرية عن الإمامة مثالية الطابع، حيث بقيت تتمحور حول الإمام الملاك، مما جعلها تزداد ابتعاداً عن الواقع المعاش، برفضها الأفكار السياسية المعاصرة التي تؤكد

([158]) الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى ، ط3، مصر ، 1393 هـ - 1957م، صص6 - 8.
([159]) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج1 مصدر سابق ص351.
([160]) ابن حزم ،الفصل في الملل والنحل، مصدر سابق، 509.
([161]) ابن خلدون ، المقدمة، مصدر سابق ص 151.
([162])البحراني ، الشيخ يوسف ، التأويل منهج الاستنباط في الإسلام، ط2 دار التأويل للطباعة والنشر1999 المكان بلا ، ص197، يشير الباحث إلى عدد المحدثين الشيعة 100 ألف في بداية القرن الرابع الهجري، دونت كلها بدون تأويل ـ يقصد بالتأويل إخضاعها للنقد العقلي. ويرى أن الابتعاد عن تأويل النصوص الدينية من قرآن وحديث يؤدي إلى أن " يفقد الدين القدرة على مسايرة الحياة" . نفس المصدر والصفحة.

على حق أي إنسان أن يكون حاكماً إذا اختاره الشعب بناءً على مؤهلاته القيادية ([163]).

3. لكي تكون نظرية الإمامة للشيعة الإثني عشرية، القدرة على مجاراة الحياة المعاصرة، ينبغي أن تعتمد على نصوص جلية صريحة تقبلها المذاهب الإسلامية الأخرى. إن ذلك يتطلب، تنقية النصوص التراثية للشيعة حول الإمامة لتكوين رؤية تساعد على التقريب بين المذاهب الإسلامية.
4. أما الرأي القائل بإقتصار الإمامة على قريش فيبدو متناقضاً مع نصوص القرآن الحكيم فقد ورد " يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم "([164]). فتفسير هذه الآية يشير إلى أن التفاضل بين المسلمين يكون على أساس التقوى التي تأتي من التزام الإنسان بتعاليم القران وتنفيذها وليس بسبب الانتساب القبلي. كذلك يتناقض مع قول الرسول الكريم في خطبة الوداع " إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى" ([165]). وفي هذا الحديث الشريف تأكيد على إن التفاضل بين المسلمين يقوم على أساس التقوى فقط وإنهم متساوون بالواجبات الحقوق، بما فيها حق الولاية. وتأكيداً للمساواة بحق الولاية/ القيادة لجميع المسلمين، يقول القرآن الكريم "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض "([166]).

2.5.1. مبدأ العصمة:

1. لمبدأ العصمة، لمن يتولى الإمامة، جانبين إيجابي وسلبي، فالإيجابي، يكمن في فرضه شروطاً نابعة من مبادئ الإسلام وقيمه على الحاكمين. إما جانبه السلبي فإنه يتمثل بلا معقوليته النابعة من حصر قيادة المسلمين بإثني عشر إماماً إلى يوم القيامة. يضاف إلى ذلك أنه يجرد أئمة أهل البيت من كونهم بشر كباقي الأنبياء " قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي"([167]) ودرجتهم أقل من الأنبياء، لانقطاع الوحي عنهم، باعتباره خاصا بالأنبياء، وكما يقول السيد حسين فضل الله، " أن كل الفكر الإسلامي ـ ما عدا الحقائق الإسلامية البديهية ـ هو فكر بشري، وليس فكراً إلهياً، قد يخطئ فيه البشر فيما يفهمونه من كلام الله وكلام رسول الله (ص) وقد يصيبون"([168]).
2. أرى أن التركيز على الأهمية الاستثنائية لصفة العصمة، له هدف سياسي يتمثل بالتأكيد على أن الإمام علي هو الشخص الوحيد المعصوم بعد النبي وبالتالي هو الأحق بالإمامة من الخلفاء الراشدين الذين سبقوه بالخلافة، أبو بكر وعمر بن الخطاب وعثمان، بناء على عدم عصمتهم([169]). كما لا يقصر الشيعة على عصمة الإمام علي وحده بل يؤكدون على عصمة بقية الأئمة من ذريته، على ضوء الأدلة التي يطرحها الشيعة الإثنا عشرية. ومن خلال تحليل آراء الشيعة الإثني عشرية من قضية الإمامة/

([163]) إن الموقف المثالي من الإمام ، مازال مستمراً حتى بعد التطور الفكري النوعي الذي أحدثه الإمام الخميني على طبيعة الأفكار السياسية للشيعة، وهذا ما نتاوله في الفصل الرابع من البحث.
([164])سورة الحجرات : 13.

([165]) بيسوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، م 2 ، تاريخ و الطبع بلا، ص 425.
([166]) سورة التوبة: الآية 71.
([167]) سورة الكهف : الآية 110.
([168]) فضل الله ، السيد حسين ، حوارات في الفكر والاجتماع، ، ط.1، بيروت، دار الملاك، تاريخ بلا ص 480.
([169]) المفيد الافصاح في إمامة أمير المؤمنين (ع)، ، قم ـ إيران، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر 1412هـ. ص65- 66

الخلافة، أرى أنهم، يعطون الإمام صفات غير بشرية تقوم حسب اعتقادهم على العصمة والعلم الرباني. وتوفر هذه الصفات بالإمام، تجعله قادراً على القيام بالمهام السياسية والدينية، أي أن سلطان الإمام يتعدى الجانب الديني، وهذا الاعتقاد ينفردون به مقارنة بالمذاهب الإسلامية الأخرى([170]).

3. يثير مبدأ النصب الإلهي للإمام إشكالية للفكر السياسي الشيعي، مصدرها الموقف من شرعية السلطة وهل مصدرها الحكم بالعدل أم النصب الإلهي. فإذا افترضنا، أن مصدرها النصب الإلهي، إذاً لا حاجة للتشدد في صفات الإمام، لأن العدل الإلهي، يفترض أن يكون المنصب للإمامة حائزاً على كافة المواصفات المطلوبة لتنفيذ إرادة من نصبه. أما إذا القصد من التشدد في صفات الإمام هو الحكم بالعدل، فهذا يتوافق مع الإرادة الإلهية وبالتالي لا حاجة للاحتجاج بالنصب الإلهي لاقرار شرعية السلطة. وأعتقد أن الرواية التي وردت في ثنايا البحث عن تفضيل الشيعة للحاكم العادل الكافر على الحاكم الظالم المسلم تؤكد هذا الاستنتاج.
4. تعتبر مسألة الحد من حرية الشعوب في اختيار حكامها من الإشكاليات الرئيسة لنظرية الشيعة الإثني عشرية عن الإمامة، لأنها ترفض مبدأ انتخاب الحاكم حتى لو كان مرجعا دينياً شيعياً. فهذه النظرية بدأت بالنص على أفراد محدودين، إثني عشر إماماً، وانتهت إلى حق مجموعة محدودة من الفقهاء " أهل الحل والعقد " لاختيار ولي الفقيه، كما يحدث اليوم في إيران.
5. كما ان الدمج بين السلطة الدينية والدنيوية بيد الإمام، يؤدي إلى قيام، حكومة دينية، تحكم عن طريق الحق الإلهي([171])، وليس حكومة مدنية، تحكم عن طريق الأمة التي تقوم باختيار الخليفة/ الإمام عن طريق الشورى بأشكالها المختلفة التي طبقت خلال فترة الخلافة الراشدة. كما أن القيم الاجتماعية التي كانت سائدة بين القبائل العربية آنذاك لها نصيبها في هذا الفهم.. ومن ثم جاءت التفسيرات للشريعة كوسيلة لتبرير وجه النظر هذه. وبالتالي فالنظرية هنا تسند المفهوم الوراثي للحكم.

3.5.1. تساؤلات حول الوصاية:

1. من خلال دراستنا للأفكار السياسية للإمام علي وجوانبها التطبيقية، التي شكلت المصدر الأساسي لجذور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية حول الإمامة، نرى عدم وجود بعد ديني فيها يتعلق بتنصيب واختيار الخليفة بعد وفاة الرسول، إلا فيما يتعلق

([170]) إن هناك فقهاء شيعة معاصرين لهم آراء مختلفة ترفض المغالات في صفات أئمة أهل البيت ومن هؤلاء، محمد جواد مغنية، الذي يقول " والرغم من أن عظمة أهل البيت لات تقف عند الحد المألوف، بين الناس، فإنها لا تتجاوز صفات المخلوقين، ولا تتجاوز حدود الإنسانية ومستواها، لذا حذر الإمام الصادق ، أن يرفعهم أحد فوق البشر، وينسب لهم ما يشعر بالغلو من قريب أو بعيد: . انظر ، مغنية ،محمد جواد ، فضائل الإمام علي، مصدر سابق، ص 9.

([171]) ذكر الكليني، ان الإمامة حق إلهي لعلي وذريته وليس من مصالح الأمة، الكافي ج1 ص 254 - 255. وبخصوص نظرية الحق الإلهي، تشير المصادر التاريخية إلى إنها كانت أساس الحكم في الإمبراطورية الفارسية قبل الإسلام، حيث كان سلطة الملك تقوم على ثلاث قواعد: 1 ـ الحق الإلهي، الذي كان الملك يحكم بموجبه ، بناءً على الاعتقاد بأن قراراته وأحكامه، من وحي الإله " أهوارا ـ مزدا ". 2 ـ الجيش الذي كان أهم مؤسسات الأمبراطورية، وهو يد السلطان الضاربة لتنفيذ إرادة الله. 3 ـ والنظام الطبقي الثابت، الذي يقوم على تقسيم المجتمع إلى طبقات ـ إحداها كانت طبقة رجال الدين ـ لها حقوقها الاقتصادية التي لا يجوز تجاوزها من قبل الطبقات الأخرى. قصة الحضارة، نقلاً عن عمارة ،محمد ، نظرية الخلافة الإسلامية، مصدر سابق، ص 21 - 22.

بمواصفات الحاكم وضرورة التزامه بمبادئ الإسلام والسنة النبوية، وحسب قول الإمام علي " إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه" ([172]).

2. أما فيما يخص اعتقاد مؤرخي، الشيعة الإثني عشرية، القدامى والمحدثين، بالنص الإلهي على خلافة الإمام علي والذي بلغه الرسول(ص) للمسلمين في حجة الوداع، " حديث الغدير" باعتباره من الأدلة الجلية على الوصية للإمام علي، فأن دراسة الإشارات الواردة في خطب الإمام علي عن الوصية، لا تتضمن أكثر من التلميح بالوصاية لأهل البيت الذين " لهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة "([173]). كما إنه لم يوص إلى ابنه الحسن بخلافته ([174]). ويذكر المسعودي، أن أصحاب الإمام علي سألوه بعد إصابته من قبل ابن ملجم: يا أمير المؤمنين، رأيت إن فقدناك، ولا نفقدك، أنبايع الحسن؟ قال لا آمركم ولا أنهاكم، وأنتم أبصر.. فقال له رجل من القوم: ألا تعهد يا أمير المؤمنين؟ قال، لا ولكني أترككم كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم" ([175]).
3. هذا فيما يخص الأفكار السياسية التي نشرت عنه، أما في الممارسة العملية، وحتى في فترة امتناعه عن بيعة أبي بكر، فانه لم يحتج بفكرة الوصية، بل احتج بأحقيته بالخلافة على ضوء المؤهلات الشخصية لمن يتولى إمامة المسلمين والقرابة من الرسول([176]). فهو يحتج على أخذ قريش الخلافة من الأنصار بناءً على القرابة من الرسول، " بأنهم احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة، يعني، أهل البيت " ([177]). كما أن معارضة الإمام علي، للشورى التي جرت في السقيفة، لم تكن على أساس، تناقضها مع النص الإلهي على الخليفة، كما يعتقد الشيعة الإثنا عشرية، بل لعدم اشتراك من هم أحق بالاستشارة، بني هاشم، حيث ينسب إليه هذا البيت تعليقاً على اختيار أبي بكر خليفة للمسلمين:

فإن كنتَ بالشورى ملكتهم   فكيف بهذا والمشيرون غُيَبٌ ([178])

4. كما ان الإمام علي وافق على مجلس الشورى الذي عينه، عمر بن الخطاب لإختيار خليفة من بين أعضائه الستة (عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام)، واشترك في المشاورات التي أجراها، عبد الرحمن بن عوف، بعد وفاة عمر بن الخطاب، بين أعضاء المجلس وبين رأيه في الأسلوب الذي يحكم به، حيث قال رداً على طلب، عبد الرحمن بن عوف بالسير على نهج الخليفتين، أبي بكر وعمر، قائلاً:" أسير فيكم بكتاب الله وسنة نبيه ما استطعت " ([179]).

([172]) ابن أبي الحديد، شرح النهج، ص 1019 . http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=76&page=
([173]) - الخطبة 2، ص 47 ، النهج ، علماً أن لفض الوصية ورد ثلاث مرات فقط في نهج البلاغة، الخطب،2 ص 47، 88 ص 121، 182 ص 263.
([174]) انظر: نص الوصية، النهج ، مصدر سابق، ص 378؛ وأيضاً: أبو فرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، مصدر سابق ص 24 - 25.
([175]) المسعودي ، مروج الذهب، مصدر سابق ص341.
([176]) ابن أبي الحديد، شرح النهج، مصدر سابق ص 530.
([177]) النهج، تحقيق الصالح ، صبحي ، مصدر سابق ص 98.
([178]) النهج، المصدر السابق، ص 503.
([179]) اليعقوبي، التاريخ ج2، ص 162؛ الطبري، ج3 ص 301، مصدران سابقان.

5. كما حاجج الإمام علي بالشورى، معاوية بعد رفض مبايعته، تحت حجة، محاسبة قتلة الخليفة عثمان قبل أن يتم اختيار الخليفة الجديد ([180]). وقد استشهد الإمام علي بأن اختياره للخلافة تم بنفس الطريقة التي تم فيها اختيار الخليفتين، أبي بكر وعثمان، فقال برسالته إلى معاوية " ولقد بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب لأن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان لله رضا " ([181]).
6. كذلك لم يحتج الإمام علي على الذين خرجوا عليه، بالوصية، فعلى سبيل المثال قال لطلحة بن عبيد الله يوم الجمل: " ما الذي أخرجك؟ قال: الطلب بدم عثمان، قال علي: قتل الله أولانا بدم عثمان، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه " وأنت أولُ من بايعني ثم نكثت، وقد قال الله عز وجل: "ومن نكث فإنما ينكث على نفسه " فقال: أستغفر الله، ثم رجع " ([182]). كذلك فإن رفضه للخلافة في مناسبات عديدة، تدلل على عدم وجود نص قاطع الدلالة على وصية، فهو القائل، عندما أقبل عليه الصحابة لتولي الخلافة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (دعوني والتمسوا غيري ... فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً. " ([183]). كما يذكر أنه قال: " وإني كارها الولاية على أمة محمد" ([184]). إضافة ذلك يذكر المؤرخون تكرر رفضه للخلافة لأكثر من مرة([185]). فإذا كانت الولاية منصباً إلهياً، وجزءً من اللطف الإلهي على العباد، هل يجوز لعلي بن أبي طالب، أن يتنازل عنها ويتركها للآخرين ؟
7. أرى إن التبرير الذي يطرحه مؤرخو الشيعة الإثني عشرية، لعدم إصرار الإمام علي على الالتزام بمبدأ الوصية، لا تنسجم مع الواقع الذي عاش فيه الإمام علي ولا مع سيرته الشخصية فالقول " أن علياً لم ير للاحتجاج عليهم يومئذ أثراً إلا الفتنة التي كان يؤثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف، إذ كان يخشى منها على بيضة الإسلام وكلمة التوحيد " ([186]). لا يعفي علي بن أبي طالب من معصية أمر إلهي، وهذا محال أن يقوم به، لأنه كان إمام المتقين. هذا من جانب أما الجانب الآخر فإن القول إن " أفادتنا سيرة كثير من الصحابة أنهم إنما كانوا يتعبدون بالنصوص إذا كانت متمحضة للدين، مختصة بالشؤون الأخروية، .... أما ما كان منها متعلقاً بالسياسة كالولاية والإمارة، وتدبير قواعد الدولة، وتقرير شؤون المملكة، وتسريب الجيش، فإنهم لم يكونوا يرون التعبد به والالتزام في جميع الأحوال بالعمل على مقتضاه، بل جعلوا لأفكارهم مسرحاً للبحث، ومجالاً للنظر والاجتهاد، فكانوا إذا رأوا في خلافه، رفعاً لكيانهم، أو نفعاً في سلطانهم، ولعلهم كانوا يحرزون رضا النبي بذلك "([187]). إن هذا التحليل لسيرة الصحابة، يجانب الواقع وسيرتهم الشخصية مع الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاته، فأبو بكر الصديق كان يشغله هم التفكير بأحقية علي بن طالب بالخلافة حتى آخر لحظات حياته، فكانت هذه القضية إحدى تساؤلاته قبل وفاته حيث قال للقريبين منه، عندما دنت ساعته " الثلاث التي وددت أني سألت رسول

([180])العوا، محمد سليم النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة، دار الشروق، 1410هـ - 1989م ص97 .

([181]) النهج، تحقيق الصالح، صبحي ، مصدر سابق ص366 - 367.

([182]) المسعودي، مروج الذهب، مصدر سابق ص 319.

([183])ابن أبي الحديد، شرح النهج، الوراق، مصدر سابق ص 705.

([184]) المصدر السابق، ص706

([185])ا نظر:الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3 ، بيروت منشورات مؤسسة الأعلمي ، بلا ص4؛ ابن الأثير، الكامل ج3، مصدر سابق ص 81.

([186]) شرف الدين، عبد الحسين ، المراجعات، مصدر سابق، ص 385 .

([187]) المصدر السابق ، ص 347 - 248,

اللهّ صلى الله عليه وسلم عنها وددت أني كنت سألته في مَنْ هذا الأمر؛ فلا ينازع الأمر أهله، وددت أني سألته عن ميراث العمة وبنت الأخ فإن بنفسي منهما حاجة، ووددت أني سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب فنعطيهم إياه " ([188]). أما عمر بن الخطاب فقد قال قبل وفاته، عندما سئل عن أمر من يخلفه : " أن تركت، فقد ترك من هو خير مني، وان استخلفت فقد استخلف من هو خير مني "([189]).

8. كما أن المناقشات التي جرت بين الصحابة من المهاجرين والأنصار، في اجتماع السقيفة، لم تشر إلى وجود وصية للإمام علي من الرسول يستخلفه فيها، على الرغم من اختلافهم البين حول من له الحق في الخلافة. فالمهاجرون، احتجوا بسبقهم بالإسلام، وان الرسول قال: " الخلافة في قريش " بينما الأنصار، احتجوا بنصرتهم للإسلام.
9. وأخيراً، إذا كانت الخلافة، أمراً إلهياً، حسب اعتقاد الشيعة الإثني عشرية، فهل يحق للإمام علي، إن يستهين بها. ففي رواية عن ابن عباس، يذكر فيها" أنه دخل على الإمام علي فوجده يخصف نعلاً فسأله الإمام، ما قيمة هذا النعل؟ فقلت له لا قيمة له ! فقال عليه السلام: والله لهي أحب إلي من إمرتكم، إلا أن أُقيم حقاً أو أدفع باطلاً" ([190]). كما يدخل ضمن التساؤل حول الوصية، موافقة الإمام الحسن على الصلح مع معاوية عام 41 هـ الذي نصت المادة الثانية منه على أن يتولى الإمام الحسن الخلافة بعد معاوية([191]).

4.5.1. الزعامة الروحية أم الزعامة السياسية:

من خلال دراسة موقف الشيعة الأثني عشرية من هاتين الزعامتين، يمكننا أن نستنتج بأن التأكيد على الزعامة الروحية في المجتمع، لأئمة الشيعة والتي لم يكن ينافسهم عليها أحد، يلقي الضوء على الإشكالية التي تواجه الفكر السياسي الشيعي المتمثلة في التناقض بين تولي الزعامة باعتباره أمراً إلهياً، وعدم سعي أئمة الشيعة وتمنعهم عن تولي السلطة السياسية، حتى عندما عرضت عليهم ـ تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية ومحاولة الإمام الرضا الامتناع عن تسلم ولاية العهد وحتى عندما وافق، رفض جانبها السياسي، حسب شروطه التي أشرنا لها سابقاً.

إن هذا الاستنتاج، يؤيده رأي العلامة الحلي، حيث يعتقد أن الإمامة باعتبارها لطفاً إليهاً، هي الإمامة الدينية وليس الإمامة السياسية لأن" الإمام داعية إلى الله، وعمله موجب لتثبيت القلوب على الإيمان .. **بينما طبيعة الرئاسة قهرية "([192]).** كما يؤكد فيلسوف التشيع الكبير، ملا صدر الدين الشيرازي (ت 1050 هـ/ 1640 م) على أن طبيعة التشيع روحية ولم يسع أئمته لإقامة دولة حيث يقول في وصفه للإمامة:" ليست الإمامة حركة سياسية تتوخى إلى

([188])المسعودي، مروج الذهب، ص 290.
http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=91&page=
([189]) الطبري، التاريخ، ج4 ، مصدر سابق ص 292؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي 1391هـ - 1971م، ص 212.
([190]) النهج ، تحقيق الصالح، صبحي ، خطبة 33، مصدر سابق، ص 76.
([191]) أنظر شروط الصلح مع معاوية: شرف الدين ، عبد الحسين ، صلح الإمام الحسن، ص 259 - 260. نصت المادة الثانية" أن يكون الأمر للحسن من بعده، فان حدث به حدث فلأخيه الحسين، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد".
http://www.14masom.com/14masom/04/mktba4/book04/16.htm
([192]) السيف، توفيق ، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، مصدر سابق ص 67.

العرش لتحل محل الأموية والعباسية بل هي نموذج لحياة روحية" ([193]).

ويشير باحث شيعي معاصر هو الشيخ محمد مهدي شمس الدين، إلى رأي قريب من الرأي السابق حيث يرى أن اعتبار الإمامة من أصول الدين، قائم على التمييز بين وظيفتيها، الدينية والسياسية، وتبعاً لذلك يرى عدم التلازم بين الوظيفتين الدينية والسياسية للإمام، فالأصل هو ممارسة الوظيفة الدينية وهي وظيفتها الكبرى، لذلك يعتبر عدم ممارسة او الامتناع عن، السلطة / الوظيفة السياسية لا يترتب عليه الإخلال بوظيفة الإمامة(194).

يضاف إلى ذلك أن الإمامة الروحية هي أكثر تطابقا مع طبيعة التشيع نفسه، كما يؤكد بعض الباحثين. فعلي سبيل المثال يقول هنري كوربان إلى أن :" التشيع يتكون أساساً بحسب ما تظهره لنا النصوص التي ترجع إلى الأئمة أنفسهم، من إرادة الوصول إلى المعنى الحقيقي للوحي الإلهي (195). ويؤكد نفس المضمون، باحث آخر فيقول: " للشيعة اكبر الفضل في إغناء المضمون الروحي للإسلام، وإشاعة الحياة الخصبة القوية العنيفة، التي وهبت هذا الدين البقاء قوياً غنيّاً قادراً على إشباع النوازع الروحية للنفوس، حتى أشدّها تمرّداً وقلقاً. ومن الغريب أن الباحثين لم يوجهوا عناية كافية إلى هذه الناحية، ناحية الدور الروحي في تشكيل مضمون العقيدة، الذي قامت به الشيعة، والعلة في هذا أن الجانب السياسي في الشيعة هو الذي لفت الأنظار أكثر من بقية الجوانب، مع أنه ليس إلا واحداً منها " **([196]).**

على الرغم من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون الشيعة السابقون حول التقسيم الذي أشرنا إليه بخصوص مراحل الإمامة عند أئمة الشيعة الإثني عشرية، هناك من يعارض هذا التقسيم. ومن هؤلاء أحد أهم باحثي الشيعة المعاصرين، محمد باقر الصدر، استشهد عام 1980، حيث يرفض تقسيم الإمامة إلى نوعين/ مرحلتين سياسي وروحي، مبررا ذلك، بتفسيره لمعنى الشيعة وتاريخ ظهورهم. فبالنسبة لتاريخ الظهور "حركة الشيعة" يرى الصدر بأن التشيع " وجد لا كظاهرة طارئة على مسرح الأحداث، بل كنتيجة ضرورية لطبيعة الدعوة وحاجاتها وظروفها الأصلية التي كانت على الإسلام أن يولد التشيع([197]). وبهذا التعليل لظهور التشيع، باعتباره ضرورة ملازمة لبداية الدعوة الإسلامية، ينفي تقسيم الحركة السياسية للشيعة إلى سياسي وروحي، لأن الرسول محمداً عمل على إقامة دولة إسلامية عندما توفرت الظروف المناسبة. وعمل بالوقت نفسه على تهيئة الإمام علي لممارسة القيادة السياسية والفكرية " وإمامة أهل البيت والإمام علي التي تمثلها تلك الظاهرة الطبيعية تعبر عن مرجعيتين: احداهما المرجعية الفكرية والمرجعية في العمل القيادي والاجتماعي وكلتا المرجعيتين كانتا تتمثلان في شخص النبي(ص) وكان لابد أن يصمم الرسول الأعظم (ص) الامتداد الصالح لتحمل كلتا المرجعيتين. وقد جمعت كلتهما لأهل

([193]) القول مستل من كوثراني ،وجيه ، الفقيه والسلطان، ط2 بيروت ، دار الطليعة، ص 121 2001 .

([194]) شمس الدين، محمد مهدي ، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط3 قم إيران ،1412 هـ - 1992م ، دار الثقافة ص 341.

([195]) هنري كوبان ، تاريخ الفلسفة الإسلامية ص 67، ت سمير مروه، تقديم موسى الصدر، ط2 ، عودات بيروت 1998.

([196]) عبد الرحمن بدوي، شخصيات قلقة في الإسلام ص2 القاهرة دار النهضة العربية 1964 .

([197]) محمد باقر الصدر ، بحث حول الولاية ص 70، مركز الزهراء، قم ،ط2 1399 هـ - 1979 م؛ للباحث نفسه، نشأة الشيعة والتشيع، تحقيق الدكتور عبد الجبار شرار ص 91 - 94. مركز الغدير للدارسات الإسلامية ط2 مطبعة قدس، بلا، شوال 1417 هـ / 1997 م.

البيت عليهم السلام"([198]).

وعلى الرغم من تركيز الصدر، على الدمج بين الإمامة الروحية والسياسية، نلاحظ محاولته، تفكيك هذا الدمج لصالح الإمامة الروحية بالقول: " لم تكن إمامة الإمام من أهل البيت مركزاً من مراكز السلطان والنفوذ التي تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن، ويدعمها النظام الحاكم كإمامة الخلفاء الفاطميّين، وخلافة الخلفاء العباسيّين، وإنما كانت تكتسب ولاء قواعدها الشعبية الواسعة عن طريق التغلغل الروحي، والإقناع الفكري لتلك القواعد بجدارة هذه الإمامة لزعامة الإسلام، وقيادته على أسس روحية وفكرية"([199]).

ولمواصلة مناقشة الإمامة الروحية، نشير إلى مفهوم، محمد باقر الصدر، لشخصية الإمام المعصوم، فيشير إلى أنه توجد للمعصوم شخصيتان" إحداهما ثابتة تصدر الأحكام وتعبر عن وظيفة التبليغ الرسالي، وثانيتهما: قيادة مرحلية تصدر عنها احكام ولائية حكومية إدارية وتدبيرية، فهذا شيء طبيعي، لا يمكن بعد خوض غمار الحياة بسكونيته تجربة أهل البيت (ع) "([200]). ويشير الصدر إلى أن الملزم من الاثنين هو الأولى الثابتة. وبناءً على ذلك يمكن اعتبار وظيفة التبليغ تقابل الولاية /الإمامة الروحية وهي ثابتة لم يتنازل عنها الأئمة طوال حياتهم. إما الإمامة السياسية وهي وظيفة متحركة غير ثابتة لذلك لم يكن سعي أئمة الشيعة الإثني عشرية إليها، بسبب تركيزهم على الوظيفة الثابتة، الإمامة الروحية.

وتأسيسا على ذلك وإذا أردنا إعادة ترتيب حركة الشيعة وأفكارها بخصوص الإمامة، نلاحظ إنها مرت بالأدوار التالية:

في البدء كانت دعوة لأحقية الإمام علي بالخلافة، ثم تغير هدفها إلى الدعوة لتوليه الخلافة بعد مقتل عثمان، والاشتراك في الدفاع عن حكومته ضد الناكثين لها من أصحاب الجمل والخارجين عليها من أهل الشام والمنتفضين من معسكره من الخوارج. بعد ذلك المهادنة والركون، بانتظار موت معاوية، لتعود الخلافة لهم، وثورات الحسين والمختار والتوابين، استمراراً، لنفس النسق السياسي الذي يصبو إلى السلطة. كل هذه الأحداث السياسية والفكرية، يمكن اعتبارها، ضمن مفهوم الإمامة السياسية.

ولكن بعد انتكاسة النشاط العسكري، تغير مجرى الإمامة من السعي لاستلام السلطة السياسية إلى بناء السلطة الدينية. فإذا أردنا أن نلقي نظرة موضوعية على نشاط أئمة الشيعة، بعد قمع الحركات المسلحة، التي قاموا بها خلال العصر الأموي يتبين للباحث إن أئمة الشيعة الإثنى عشرية، ابتعدوا عن العمل السياسي المباشر المعارض للسلطة الأموية لاعتقادهم بأن الظروف السياسية والاجتماعية غير مناسبة. فالإمام علي بن الحسين، قام بنشاط فكري ذي أهمية كبيرة في مقاييس تلك الحقبة التي مرت بها حركة الشيعة العقائدية والسياسية، إذ نشط في تثبيت الأهداف العقائدية، لثورة الحسين في وعي الناس. إن هذا العمل السياسي غير المباشر، أدى إلى استمرار حركة الشيعة السياسية وزيادة أنصارها في الفترات اللاحقة.

([198]) محمد باقر الصدر ، بحث حول الولاية، مصدر سابق ص 82 - 83 .

([199]) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي، ط2 بيروتن 1399 دار التعارف هـ - 1979م ، صص52 - 53.

([200]) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص 414 - 415، مستل من محب الله، حيدر ، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعة ، بيروت، الانتشار الإسلامي 2006 ص 733.

إن هذه " حقيقة الإمامة الروحية " يؤكدها تاريخ الشيعة، بعد الغيبة، حيث لم يظهر لنا فقيهاً شيعياً سعى لتنصيب نفسه إماما لقيادة الدولة، بل إن جل جهودهم أنصبت على الجوانب العقائدية التي أبلوا بها بلاءً حسنا، تمثل بإنشاء منظومة عقائدية متناسقة، شكلت الأساس لتماسك المذهب وقدرته على تجاوز المحن التي مرت بها حركة الشيعة على مر التاريخ الإسلامي. إن هذا الاستنتاج لا يقلل من صحته الدور السياسي الذي قام به الفقيه الشيعي في ظل الدولة الصفوية (907 هـ - 1148 هـ/1502- 1736م) حيث ظل دوره محدوداً في المجال السياسي، ولم يخرج عن الدور الذي رسمته السلطة الصفوية، والمتمثل في استغلالها مكانة الفقيه عند عوام الشيعة، لخدمة المصالح السياسية والأطماع التوسعية للسلطة الصفوية، وهذا ما نتحدث عنه مفصلا في الفصل الثاني.

5.5.1. ثورة الحسين وتأثيراتها الهامة:

تحتل ثورة الإمام الحسين مكانة مميزة في مجال الإمامية السياسية، ولا بد من معرفة ماهية التأثيرات السياسية والروحية لثورة الحسين على حركة الشيعة السياسية وعلى التفكير الإسلامي بشكل عام؟

ولكي نجيب على هذا السؤال نرجع إلى أراء المفكرين حول هذه القضية سواء اكانوا مسلمين أم غيرهم . ولنبدأ برأي المستشرقين الأوربيين الذين درسوا أسباب ثورة الحسين وتأثيراتها على الفكر الشيعي:

يقول فولهوزن: " لقد كان مقتل عثمان مأساة أما مقتل الحسين فكان قطعة مسرحية انفعالية، ولكن عيوب الحسين الشخصية، تختفي أمام هذه الواقعة، وهي أن دم النبي يجري في عروقه"([201]). أما جولد تسيهر: فيرى أن الحسين قد انساق لطيش الشيعة وقصر نظرهم حين أشركوه في صراع دام مع الغاصب الأموي" ([202]). في حين يذكر السير وليم مور: إن الحسين بانسياقه إلى تدبير الخيانة سعيا وراء العرش قد ارتكب جريمة هددت كيان المجتمع وتطلبت من أولى الأمر في الدولة الأموية التعجيل في قمعها ([203]).

إن الآراء السابقة، تعبر عن نظرة استشراقية، ذات طابع سكوني فيه مسحة سلطوية لا ترى في الحركات الثورية المعارضة للاضطهاد، خلال العصور الإسلامية، إلا حركات هدفها الصراع القبلي من أجل السلطة الذي كان سائداً، خلال حقب تاريخ الخلافة الإسلامية، متناسين التاثير الهائل الذي تركته حركة الحسين على الدولة الاموية، وكانت احد الأسباب الرئيسية التي ادت إلى ضعفها التدريجي ثم انهيارها لاحقاً.

وهناك وجهات نظر مشابهه لرأي المستشرقين السابقة، من مؤرخين عرب ترى في ثورة الحسين حركة طائشة لم تأخذ نظر الاعتبار الظروف الموضوعية المتمثلة، بالظروف السياسية غير المواتية، حيث يتمتع الخليفة" يزيد بن معاوية" بالشرعية لحصوله على بيعة المسلمين وعدم توفر القوة الكافية لنجاح الحركة، وعدم الاعتبار بتجربة الشيعة مع أهل العراق اثناء خلافة الإمام علي، ومن هؤلاء ابن العربي، الذي يقول: " بأنه كان الأولى به، ان يتبع حديث جده الذي قال (ص) ستكون هناك هنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة

([201]) فولهوزن، الخوارج والشيعة ،ص176، مستل من، هاشم معروف الحسني، سيرة الأئمة، ج2 ص89.

([202]) جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، مصدر سابق، ص 176.

([203]) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام ج1، مصدر سابق ص 327.

فاضربوه بالسيف كائناً من كان، فكان أولى به يسعه بيته ويبايع، ولم يكن يزيد يريد قتله ولا واليه عبيد الله بن زياد، بل قتله من استدعاه ثم اسلمه من أوباش أهل الكوفة"([204]).

ويشير مؤرخ معاصر، محمد الخضري بك، إلى أن الحسين يتحمل مسؤولية استشهاده فيقول:" غاية ما الأمر أن الرجل ـ الحسين ـ طلب أمراً لم يتهيأ له ولم يعد له عدة، فحيل بينه وما يشتهي وقتل دونه، وقبل ذلك قتل أبوه فلم يجد من غير الكاتبين من يُبشع فيها أمر قتله فيزيد به نار العداوة تأجيجاً"([205]).

في الوقت الذي نعتقد فيه أن ثورة الحسين كان لها تأثيرات سياسية وفكرية على التفكير والوجدان الإسلاميين ولفترات زمنية طويلة، نشير إلى ما يلي:

1. لقد أثرت ثورة الحسين تأثيراً هائلاً ومستمراً على تطور واستمرار الحركة السياسية للشيعة الإثني عشرية، على الرغم من كل أنواع الاضطهاد الذي تعرض له هذا المذهب وأنصاره في كل فترات الخلافة الإسلامية، الأموية والعباسية والعثمانية، ليس بسبب التذكير السنوي بمأساتها من خلال الشعائر الحسينية، بل لأنها كانت " أكبر حادث في تاريخ الإسلام السياسي والروحي" ([206]).
2. كان لها من التأثير الروحي والمعنوي على الفكر السياسي الإسلامي وأيديولوجية حركات المعارضة " إذ لا تعرف حركة عسكرية لاقت هزيمة ثم تركت من الأثر سواء في مجال العقيدة والسياسة، كما لاقت حركة الحسين، ولم يعرف التاريخ حركة يعض فيها المنتصرون بنان الندم كالذين انتصروا في كربلاء"([207]). وقد اجمل مشاعر الإحساس بالذنب عند عامة المسلمين بعد قتل الحسين، الفقيه والمؤرخ السني المعروف، بن حجر بقوله:

أترجو أمة قتلت حسيناً شفاعة جده يوم القيامة

3. كان من نتائج ثورة الحسين السياسية، توسع المعارضة للحكم الأموي حيث شعر المسلمون عامة وكبار الصحابة أن التغييرات التي أحدثها الأمويون في طبيعة الخلافة، بتحولها إلى حكم وراثي، تسنده العصبية القبلية ومضمونه السياسي الاستبداد، هي التي دفعت يزيد بن معاوية، إلى الأمر بقتل الحسين، بهذه الطريقة المأساوية، ودللت على ابتعاد الحكم الأموي عن الالتزام بمبادئ الإسلام. إن كل ذلك أدى إلى زيادة التعاطف مع الأهداف السياسية التي ثار من أجلها الحسين، وبالتالي توسيع المعارضة للحكم الأموي، حيث لم تعد تقتصر على الخوارج والشيعة، بعد انضمام العديد من أبناء الصحابة إليها ورأوا بأنفسهم أكثر جدارة من يزيد بالخلافة، كعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب، اللذين أعلنا خلع يزيد وتنصيب عبد الله بن الزبير خليفة مكانه وكذلك انتفاضة (موقعة الحرة 63هـ) ضد السلطة الأموية([208]).

([204]) لأبي بكر ابن العربي ، العواصم من القواصم ، مستل من الأديب، عادل ، دور أئمة أهل البيت في الحياة السياسية، بيروت ، ، دار التعارف 1408 هـ ـ 1988م ص 7.
([205]) بدوي، جمال ، الطغاة والبغاة ، القاهرة ، دار الشروق 1416 هـ ـ 1996 م ص 41. ومحمد الخضري بك، أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية القديمة ، القى محاضرات في التاريخ الإسلامي ، جمعت محاضراته في كتابه : تاريخ الأمم الإسلامية.
([206]) النشار علي سامي ، نشاة الفكر الفلسفي في الإسلام ج2 مصدر سابق، ص 38. .
([207]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة ، مصدر سابق ص336.
([208]) الطبري، مصدر سابق ج 4 ص364.

4. وفرت الفرصة إلى الأئمة، علي بن الحسين والباقر والصادق، للعمل بهدوء وطمأنينة في تأسيس أفكار عقيدة الشيعة ونشرها بين المسلمين، بحيث أصبحت إحدى أهم الحركات العقائدية والسياسية في التاريخ الإسلامي([209]).
5. وأخيراً فان ثورة الحسين، أدت إلى كشف ابتعاد الحكام الأمويين عن مثل ومبادئ الإسلام السامية، " فلولا قيام الحسين بتلك التضحية الكريمة لكان الدين كله أموياً"([210]).

وللأسباب أعلاه، تركت نهضة الحسين تأثيرها الروحي على اغلب جمهور المسلمين، بما فيهم السنة، حيث اشتركوا في تقييم الشيعة، باعتبار الحسين سيد الشهداء.

6.5.1. حول المفهوم الفلسفي:

رغم كل التقارب بين نظرية الشيعة وفلسفة الفارابي، بخصوص الإمامة، إلا أن هناك اختلاف واضح بخصوص المساواة بين البشر، فالفارابي يشير إلى أن أساس التفاضل بين الناس هو الفطرة الوراثية التي تميز إنسان عن آخر " والناس يتفاضلون بالطبع في المراتب بحسب تفاضل مراتب أجناس الصنائع والعلوم التي أعدوا بالطبع نحوها. ثم الذين هم معدون بالطبع نحو جنس ما يتفاضلون بحسب تفاضل أجزاء ذلك الجنس. فإن الذين هم معدون لجزء من ذلك الجنس أخس دون الذين هم معدون لجزء منه أفضل. ثم الذين هم معدون بالطبع لجنس ما أو لجزء من ذلك الجنس يتفاضلون أيضا بحسب كمال الاستعداد ونقصه "([211]). إن هذا التصور لأسباب الاختلاف بين البشر غير مقبول وفق عقيدة الشيعة التي يكون العدل أحد أصولها العقائدية المهمة، وجوهر العدل هو المساواة بين البشر، هذا من الناحية النظرية/ أما من الناحية العملية فأن أعداد كبيرة من فقراء المسلمين والموالي انتسبوا إلى حركة الشيعة، بسبب مبدأ المساواة التي قام عليها التشيع وأستند فيه على تطبيق الإمام علي في الممارسة لهذا المبدأ خلال فترة حكمة.

تقييم نظرية الفارابي السياسية:

1. إن فلسفة الفارابي السياسية تحتاج إلى نماذج خاصة من البشر، غير موجودين في زمانه/ في الواقع. فكل فرد من أفراد مدينته الفاضلة يجب أن " يعرف مبادئ

([209]) بسبب التأثيرات السلبية التي تركتها سياسة يزيد بن معاوية على الحكم الأموي، وتركيز نشاطهم ضد الزبيريين (أنصار عبدالله بن الزبير) والخوارج ، لم يجرأ الخلفاء الأمويون على التعرض بشكل مباشر لأئمة أهل البيت وابتعدوا عن سياسة القسوة ضدهم بحيث لم يجبر الإمام علي بن الحسين على بيعة يزيد بن معاوية، وأخذت العلاقة مسارا آخر خلال خلافة عبد الملك بن مروان 65 - 86 هـ، حيث كتب إلى الحجاج قائلاً " جنبني دماء آل طالب لأني رأيت آل حرب لما تهجموا بها لم ينصروا" وكتب إليه علي بن الحسين يبلغه انه رأى رسول الله يقول له:" إن عبد الملك بن مروان قد كتب للحجاج في هذه الليلة بكذا وكذا وأعلمه أن الله قد شكره له ذلك وزاده برهة في ملكه"، انظر اليعقوبي ، تاريخ ج2 مصدر سابق ص 304- 305؛ الحسيني، هاشم معروف ؛ سيرة الأئمة ج2 مصدر سابق ص 211. كذلك تذكر المصادر إلى ان عبد الملك بن مروان كان يستشير الأماميين السجاد والباقر في حل بعض الإشكاليات التي تعرض لها، منها على سبيل المثال استشارته للإمام علي بن الحسين في حل قضية استبدال العملة. انظر، شهيدي، جعفر تاريخ الإسلام التحليلي، ت عائد زين،دار الهادي بيروت ،1422 هـ 2002 م ص 275. و يذكر ابن كثير إلى أن الإمام علي بن الحسين كان" أحب آل البيت إلى مروان وابنه عبد الملك" ابن الأثير ج9 مصدر سابق ص 92.

([210]) المظفر محمد حسين ، تاريخ الشعة، مصدر سابق ص 36.

([211]) الفارابي، السياسة المدنية، مصدر سابق، ص 19، . لمزيد من عن تقييم نظرية الفارابي عن المدينة الفاضلة ، الوردي علي ، منطق ابن خلدون ، لندن ، دار كوفان 1994 ص 158 - 160.

الموجودات القصوى ومراتبها والسعادة والرئاسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراتب رئاستها. ثم من بعد ذلك الأفعال المحدودة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة، وأن لا يقتصر على أن تعلم هذه الأفعال دون أن تعمل ويؤخذ أهل المدينة بفعلها "([212]). إن الصفات المذكورة من الصعب وجودها عند أفراد حسب اعترافه هو " وأكثر الناس لا قدرة لهم إما بالفطرة وإما بالعادة على تفهم تلك وتصورها"([213]).

2. تقسيم أهل المدن الفاضلة يقوم على الصفات البيولوجية، بصورة رئيسية، وليس على البيئة والتربية الاجتماعية. كما أن توزيع أهل هذه المدن إلى مراتب اجتماعية، لا يقوم على قدراتهم الاجتماعية والفطرية، ولا على مساهمتهم بعملية الإنتاج الاجتماعي، بل على ضوء رغبة الفيلسوف " الرئيس" الذي يعطيه قدرات كلية ومنزلة سياسية واجتماعية، لا تتوفر عند البشر العاديين. فهو الذي يعرف قدرات سكان مدنه الطبيعية / البيولوجية وقدراتهم العقلية وملكاتهم الاجتماعية، وهذه المعرفة تعطيه الحق بتوزيع الناس إلى فئات/ طوائف اجتماعية ومراتب وظيفية، فهو يقول بهذا الصدد: " ومراتب أهل المدينة في الرئاسة والخدمة تتفاضل بحسب فطر أهلها وبحسب الآداب التي تأدبوا بها. والرئيس الأول هو الذي يرتب الطوائف وكل إنسان من كل طائفة في المرتبة التي هي استيهاله، وذلك إما مرتبة خدمة وإما مرتبة رئاسة"([214]).
3. يرفض الفارابي التغير الاجتماعي الذي يؤدي إلى إنتقال سكان مدنه الفاضلة من طائفة إلى طائفة أخرى. ولم يكتف برفض الانتقال من فئة إلى أخرى صعوداً أو هبوطاً، بل يرى إن عملية توالد الفئات الاجتماعية وتكرار ذاتها، يستمر لفترات تاريخية لاحقة، ويعبر عن هذا الرأي بالقول: " فإذا مضت طائفة وبطلت أبدانها وخلصت أنفسها وسعدت فخلفهم ناس آخرون بعدهم قاموا في المدينة مقامهم وفعلوا أفعالهم خلصت أيضا أنفس هؤلاء"([215]).
4. بناء على ما ورد أعلاه ، تعتبر أفكار الفارابي السياسية، مثالية، لأنها لم تأخذ الظروف السياسية والاجتماعية ولا النظام السياسي القائم ، في الفترة التي عاش فيها بنظر الاعتبار، ولذلك" أعطانا فكراً سياسياً خالصاً لا يرتبط بما هو موجود في أيامه وفي مجتمعه "([216]).

وعموماً يمكن تلخيص المفهوم الفلسفي بالنقاط التالية:

1. صاغ الفارابي مفهوم الإمامة الإلهية عند الشيعة، صياغة فلسفية إسلامية، مزج فيها بين ما هو إلهي وبشري. فقد أشار، إذا لم تجتمع كل الصفات الضرورية في شخص واحد، فإن الرئاسة تكون في مجموعة يتولى كل فرد منهم مهمة محددة من مهام الرئيس. فـ " أحدهم يعطي الغاية والثاني يعطي ما يؤدي إلى الغاية والثالث تكون له جودة الإقناع وجودة التخييل، وآخر يكون له القدرة على الجهاد، فتكون هذه الجماعة بأجمعها تقوم مقام الملك، ويسمّون الرؤساء الأخيار وذوي الفضل، ورئاستهم تسمّى رئاسة الأفاضل " ([217]).

([212]) الفارابي، فصول متنوعة، مصدر سابق ص22
([213]) نفس المصدر والصفحة.
([214]) نفس المصدر ص 21.
([215]) المصدر نفسه والصفحة.
([216]) شرف، محمد جلال ، نشأة الفكر السياسي، مصدر سابق ص 187.
([217]) الفارابي، فصول متنوعة، مصدر سابق، ص 13 ،

2. كان للبيئة السياسية والاجتماعية والفكرية، تأثير كبير على آراء الفارابي السياسية، حيث عاش حالة الاستبداد التي كانت سائدة كأسلوب لحكم الرعية في المجتمع الإسلامي، وحالة التمزق والصراع بين مركز دولة الخلافة والدويلات الإسلامية المحيطة، على الرغم من الأيديولوجية الواحدة للحكام، اضافة إلى تحكم الأتراك في مصير الخلفاء([218]). إن هذه البيئة دفعت الفارابي، للبحث والتأمل عن سبب العلة، فوجدها في الحكام، لذلك ركز على صفات الرئيس وأهمية دوره المركزي في الاصلاح .
3. إن الأفكار السياسية التي وردت عند الفيلسوف ابن سينا، هي تكرار لآراء الفارابي، بصيغ أكثر غموضاً.

7.5.1. حول فرق الشيعة الأخرى:

لقد تطورت الحركة الزيدية، فأصبحت تمثل موقفا معتدلا في السياسة والعقيدة، على الرغم من تاريخها الثوري المملوء بالتصدي المسلح للتعسف السياسي والظلم الاجتماعي([219]). ويبدو أن تبرير الزيدية لقبول الإمام علي بخلافة أبي بكر أكثر عقلانية من رأي الشيعة الإثني عشرية التي تدعي أن قبول الإمام علي بخلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين سبقوه يعود إلى التقية مرة أو إلى شعور الإمام على بالمحافظة على وحدة المسلمين، وليس تخلياً عن وصية النبي محمد (ص).

إن شرطي المصلحة وضرورة الخروج، يعتبران، أهم مبدأيين، ميزا الزيدية عن عقيدة الشيعة السياسية، الامر الذي يضعف حجج الشيعة الإثني عشرية المتضمنة العصمة والوصية، كشرطين للإمامة، على اعتبار أن الإمام زيداً كان محدثا، معترف به من أئمة الشيعة.

من خلال تحليل أفكار ونشاطات فرقتي الزيدية والإسماعيلية، يتضح لنا أن العامل السياسي شكل أحد أهم أسباب نشوئها، حيث سعت، كل منهما، إلى إقامة السلطة سالكة كل الأساليب الممكنة لتحقيق هذا الغرض. وبسبب موقفها المعارض للسلطات الحاكمة، انجذب إليها كل المضطهدين سياسيا والمحرومين اجتماعياً.

كان لفرقتي الزيدية والإسماعيلية، تأثير بالغ الأهمية على حركة الشيعة السياسية والفكرية. فمن الناحية الفكرية، أدت إلى انتشار أفكار الشيعة من خلال رفعها شعار " الرضا لآل محمد " وكان من الصعب تمييز نشاطها العقائدي عن نشاط الشيعة الإثني عشرية. ومن الناحية السياسية، أبقت جذوة المعارضة ضد استبداد سلطة الخلافة، مستمرة بعد أن أصابها الخمول، إثر تركيز أئمة الشيعة الإثني عشرية على النشاط الفقهي، فالمصادر التاريخية تذكر أن حركات المقاومة في أواخر العهد الأموي، وفترة الخلافة العباسية، كانت تحركها الأفكار الزيدية والإسماعيلية، حيث سقطت الخلافة الأموية، نتيجة لاتساع حركات المعارضة وأصبحت الخلافة العباسية، في بغداد، مهددة باستمرار، بسبب انتشار الثورات الشيعية، في أغلب أقاليم الدولة، وكان من نتائجها اقامة دول شيعية تحيط بمركز الخلافة العباسية من جميع الجهات خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين ـ الحمدانيين في

([218]) لمزيد عن البيئة التي عاصرها الفارابي، يمكن مراجعة، سعيد زايد، الفارابي، ص 6 - 13 ، ط3 دار المعارف القاهرة ،بلا.

([219]) العلوي، هادي ، من قاموس التراث، دمشق ، الأهالي، 1988 ص131.

الموصل وحلب، البويهيين في إيران وكان مركز الخلاف تحت سيطرتهم، والفاطميين في شمال أفريقيا ومصر([220]).

وختاماً يمكن الإشارة الى نجاح الشيعة في إقامة السلطة الدينية، وفشلهم في إقامة السلطة السياسية، لأنهم أرادوا الجمع بين الاثنين، ويبدوا أن هذا محال، على ضوء البيئة الاجتماعية الثقافية التي طبق فيها الإسلام، إضافة إلى عدم قدرتهم على فهم تغير الظروف الاجتماعية السياسية والثقافية، كلما تقدم الزمن عن عصر الرسالة المحمدية بل استمروا على المثالية الدينية التي طبقها الإمام علي.

ولعل من المفيد أن أرد هذه الملاحظة الختامية، المستوحاة من عباس محمود العقاد، واتفق معها، وهي ان الإمام علي وأحقيته بالخلافة لا يمكن تصورها، بعيداً عن دوره السياسي والفكري الذي قام به خلال فترة الخلفاء الراشدين الذي سبقوه والذي يقدره عاليا الجميع وهو قيمة أعظم وأكبر من الجدل الدائر حول حقه السياسي المغتصب (221).

* * *

([220]) يشير الأشعري في قيام الزيدية باحدى وعشرين ثورة وانتفاضة مسلحة ضد السلطتين الأموية والعباسية، الأشعري المقالات مصدر سابق، ص57 - 61. انظر على سبيل المثال حول الدول الشيعية التي كانت تحيط بمركز الخلافة خلال الفترة المذكورة، يوسف العش، تاريخ عصر الخلافة العباسية، مصدر سابق، ص 228 - 233؛ ابن الأثير، الكامل، مصدر سابق، ص 1379.

([221]) العقاد، عباس محمد ، عبقرية الإمام علي ،، القاهرة كتاب الشعب ـ العبقريات ، تاريخ بلا ص 111.

الفصل الثاني

2. تطور الفكر السياسي الشيعي والسلطة

من الدولة البويهية إلى الدولة الصفوية

" إذا رأيتم العلماء على أبواب الملوك فبئس العلماء وبئس الملوك، وإذا رأيتم الملوك على أبواب العلماء فنعم الملوك ونعم العلماء" ([1]).

تكونت لدى عامة الشيعة، فكرة سلبية عن السلطة والحكم والحكام، تعود أسبابها إلى العقلية التي تعامل بها فقهاء الشيعة مع السلطات، بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة الإثني عشرية (المهدي المنتظر) عام 329 هـ، حتى عندما تحاول السلطات التقرب منهم، لأسباب مصلحية، كما حدث خلال الدولة البويهية التي استولت على بغداد وتحكمت بمقاليد الخلافة لأكثر من عقد (334 - 447 هـ) ([2]).

وقد استمرت هذه العقلية تتحكم في مواقف مفكري الشيعة من كل أنواع السلطات في التاريخ الإسلامي، سواء تلك التي تمتلك قليلاً من الشرعية أو تلك التي توصم بالظلم والكفر. ويعلق على هذه العقلية الشيخ محمد حسين فضل الله بقوله " وإذا اقتربنا من الدائرة الإسلامية الشيعية، فإننا نجد أن هناك ذهنية عامة تحمل في داخلها عقيدة بعدم شرعية أي حكم في بلاد المسلمين، لأن الموقع هو لأئمة أهل البيت ولمن يمثلهم ممن يمنحونه شرعية الولاية أو النيابة عنهم" ([3]).

إن من المهم التفريق، بخصوص موقف الشيعة من السلطة، بين مسألتين، الأولى تتعلق بالموقف من ضرورة وجود الحكومة والإمارة / الإمامة والثانية شروط الإمامة وشرعية السلطة. ففيما يخص المسألة الأولى، فأن موقفهم لا يختلف عن بقية المذاهب الإسلامية، معتمدين في ذلك على موقف الإمام علي من الخوراج. إن قضية وجود الحكومة، لم تكن مطروحة للنقاش بين المسلمين، خلال الفترة التي سبقت تولي الإمام علي الخلافة، فقد استمر

([1]) محمد الشيرازي، من اخلاق العلماء، مركز الرسول الأعظم، 1417هـ - 1997م، المكان والتاريخ بلا، ص 5.

(1) اختلف الكثير من المؤرخين في أصل نسب البويهيين، فيذكر ابن خلكان، أن الصابي ذكر في كتابه (التاجي) إنهم يرجعون في نسبهم إلى بهرام جور بن يزدجر الملك الساساني، أما ابن الأثير فيرى إن نسبتهم إلى قوم الديلم بسبب طول مقامهم ببلادهم، في حين إن الأصفهاني الذي هو أكثر المؤرخين معرفة بأصول ملوك الفرس، فرغم إنه يجعل للبويهيين أصلاً يعود إلى الملك الساساني بهرام غور، إلا أنه يعود ويذكر إن علي بن بويه كان زعيماً لإحدى قبائل الديلم تسمى شيرذيل أوندن، تقيم في قرية كياكاليش في ديلمان.
حكم آل بويه رقعة من العالم الإسلامي، وأقاموا دولة كبيرة عرفت بـ(الدولة البويهية) وضمت بلاد فارس والعراق، ابتدأت من عام 321هـ في فارس و334هـ في العراق، وانتهى حكمهم بسيطرة السلاجقة على ممتلكاتهم ودخولهم بغداد سنة 447هـ. الشمري ، علي ، مجلة النبأ العدد37، السنة الخامسة، 1420هـ.

([3]) فضل الله، محمد حسين ، الفقيه والسلطة، صفحة البلاغ الإلكترونية. http://www.balagh.com/mosoa/fekr/jh0mzxxr.htm

بناء أسس الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول في المدينة خلال فترة حكم أبي بكر وعمر وعثمان ([4]). ظهر الاهتمام بقضية وجود الحكومة والإمارة، لأول مرة، بعد مقتل الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان وتولي الإمام علي الخلافة عام 35 هـ، حيث شهدت هذه الفترة التي امتدت حوالي خمس سنوات(35- 40 هـ)، العديد من الحوادث التي تركت تأثيرها على حركة التاريخ والفكر الإسلاميين. ومن أهم أحداث هذه الفترة انشغال المسلمين بالحروب الداخلية بين صفوفهم، التي نتجت عن تضارب المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الفئة الأرستقراطية التي وطدت سلطتها السياسية والاقتصادية بفعل التحولات التي أحدثها الخليفة عثمان بن عفان عندما تولى السلطة بين عامي 23 - 35 هـ، و بين الفئات الفقيرة والكادحة التي مثلها تيار الإمام على ([5]).

كان من نتائج انشقاق المسلمين ظهور بعض الأفكار السياسية حول شرعية من يتولى السلطة والتي غلفت بدوافع دينية. فجماعة معاوية في الشام رفضت الاعتراف بشرعية خلافة الإمام علي، تحت حجة المطالبة بالقصاص من قتلة الخليفة عثمان. وقد أدى الصراع حول الشرعية إلى نشوب الحرب بين جيش الخلافة الشرعية وجيش الولاية العاصية الشام - حرب صفين عام 36 هـ التي أدت بدورها، إلى انشقاق في معسكر الشرعية، تمثل بخروج فرقة الخوارج (37 هـ) من جيش الخلافة الشرعية، بعد حادثة التحكيم، حيث طرحت أفكاراً سياسية ذات صبغة دينية تقوم على فكرة " لا حكم إلا لله " والتي تعني من الناحية السياسية العملية، عدم الحاجة لوجود حكومة، بناءً على تفسير لما جاء في القرآن " إن الحكم إلا لله " ([6])، حيث فسروا هذه الآية بعدم ضرورة الحكومة والحاكم ما دام القرآن الكريم موجودا وان الله هو الحاكم. وقد رد الإمام علي مؤكداً على أهمية وجود حكومة وقيادة للدولة

([4])العوا، محمد سليم ، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، مصدر سابق ص 48- 50 ؛ العقاد، عباس محمود ، عبقرية عمر، ، القاهرة، دار النهضة 1977 ص 81 - 85 .

([5]) فعلى سبيل المثال كانت حصة الفارس الواحد من الغنائم بعد فتح بلاد فارس اكثر من ثلاثين ألف دينار. وكدس الصحابة أموالاً كثيرة خلال فترة قصيرة. وعن حجمها يذكر المؤرخ المسعودي، أرقاماً هائلة، في تاريخه فيقول: ثروة الخليفة عثمان: كان له عند خازنه، يوم قتل، من المال خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القُرَى وحُنَيْن وغيرهما مائة ألف دينار، وخلف خَيْلاً كثيراً وإبلاً

= ثروة الزبير بن العوام: بنى داره بالبصرة، وهي الكوفة في هذا الوقت- وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة- نزلها التجار وأرباب الأموال وأصحاب الجهاز من البحريين وغيرهم، وابتنى أيضاً دوراً بمصر والكوفة والإسكندرية، وما ذكرنا من دوره وضياعه فمعلوم غير مجهول إلى هذه الغاية. وبلغ مال الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار، وخلف الزبير ألف فرس، وألف عبد وأمة، وخططاً بحيث ذكرنا من الأمصار.

ثروة طلحة بن عبيد الله: طلحة بن عبيد الله التيمي: ابتنى داره بالكوفة المشهورة به هذا الوقت، المعروفة بالكُنَاسة بدار الطلحيين، وكان غلته من العراق كل يوم ألف دينار، وقيل أكثر من ذلك، وبناحية الشراة أكثر مما ذكرنا، وشيد داره بالمدينة وبناها بالآجرِّ والجِصِّ والساج.

ثروة عبد الرحمن بن عوف: ابتنى داره ووسعها، وكان على مربطه مائة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف شاة من الغنم، وبلغ بعد وفاته رُبُعُ ثمن مالِهِ أربعةً وثمانين ألفاً.

ثروة قوم من الصحابة وابتنى سعد بن أبي وقاص داره بالعقيق، فرفع سمكها، ووسع فضاءها، وجعل أعلاها شُرُفَاتٍ. وقد ذكر سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت حين مات خلف الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس، غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار. وابتنى المقداد داره بالمدينة في الموضع المعروف بالجرف على أميال من المدينة وجعل أعلاها شرفات، وجعلها مجصَّصة الظاهر والباطن. ومات يعلى بن منية، وخلف خمسمائة ألف دينار، وعقارات، وغير ذلك من التركة ما قيمته ثلاثمائة ألف دينار. المسعودي، مروج الذهب مصدر سابق ص 305،

http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=91&page=1

([6])) سورة الأنعام، الآية 57 . الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، م مصدر سابق،2 ص 309 - 310.

الإسلامية في كل زمان ومكان، قائلاً: " كلمة حق يراد بها باطل، نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إلا لله. وإنه لابدّ للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى، حتى يستريح برّ، ويُستراح من فاجر" ([7]).

لقد كانت الأفكار السياسية السابقة، امتداداً للأفكار السياسية، التي ظهرت بعد اجتماع السقيفة عندما طرح عدد من الصحابة أفكاراً حول أحقية الإمام علي بالخلافة والدعاية لهذه الأفكار بين أوساط المسلمين، والتي تتبعنا حركة تطورها في عصر الحضور، عصر ما قبل الغيبة في الفصل الأول. في هذا الفصل سنتابع تطور الحركة السياسية للشيعة الإثني عشرية، في عصر الغيبة التي بدأت عام 329 هـ. وقد شهدت الفترة التي أعقبت الغيبة تطورات مهمة أثرت على تكوين وصيرورة الفكر السياسي للشيعة عموماً والشيعة الإثني عشرية بشكل خاص. ومن أهم هذه التطورات، عدم وجود القائد الملهم، الإمام المعصوم، الذي تشكل وظيفة ـ الإمامة ـ الركن الأساسي، الذي قامت عليه حركة الشيعة / كما مر بنا في الفصل الأول. لذلك سنبدأ بتناول الظروف السياسية والفكرية التي أعقبت الغيبة، وتأثيراتها على النشاط السياسي والفكري للشيعة الإثني عشرية.

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول، الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية في عصر الغيبة

المبحث الثاني، الغيبة وتأثيراتها الفكرية والسياسية على حركة الشيعة الإثني عشري

المبحث الثالث، الفكر السياسي السلطاني لدى الشيعة الإثني عشرية.

الخلاصة والإستنتاجات

1.2. المبحث الأول: الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية

1.1.2. الظروف الفكرية

إن الفترة التاريخية مدار البحث، شهدت تشكل جذور الفكر السياسي والعقائدي للفرق الإسلامية. وقد ساهم مفكرو الشيعة الإثني عشرية، بنشاط في المجادلات حول الإمامة وجوانب العقيدة الإسلامية المختلفة، أدت ثمارها في تكوين منظومة سياسية ـ عقائدية متماسكة لحركة الشيعة، أصبحت الأساس الذي استند عليه التطور السياسي والفكري للشيعة الإثني عشرية في المراحل اللاحقة. لذلك من المهم إلقاء نظرة سريعة على الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية خلال هذه الحقبة.

شهدت هذه الفترة، الانفتاح على الثقافات الأخرى، وتشجيع الترجمة من اللغات الأخرى، وازدهار الثقافات غير العربية، وحيوية المناظرات العقلية حول العقائد التي تزعمها المعتزلة وبتشجيع من بعض الخلفاء العباسيين ([8]). وقد تركت مناظرات المعتزلة أثراً هاماً

([7]) الخطبة 40، نهج البلاغة، تحقيق الصالح، صبحي ، مصدر سابق ص 82

([8]) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج2 مصدر سابق ، ص 262-264.

على الفكر السياسي الإسلامي ([9]).

كما أن من معالم الفترة التي سبقت الغيبة، انتشار العلوم الإسلامية، التفسير والفقه وعلم الكلام والنحو وتدوين التاريخ ([10]). كما شهدت، ظهور الفلسفة الإسلامية، التي أصبحت، لأول مرة، جزءاً عضوياً من المنظومة الفكرية للثقافة العربية الإسلامية ابتداءً من القرن الثالث الهجري ([11]).

وكان للتسامح وحب المعرفة الذي امتاز به الأمراء البويهيون وميولهم الشيعية خلال سيطرتهم على سلطة الخلافة العباسية، أثر هام على توسيع النشاط الفكري في المجتمع، بحيث أصبحت بغداد خلال هذه الفترة مركز النشاط الفكري والثقافي للشيعة ([12]).

من أهم سمات البيئة الفكرية التي دونت في فيها كتب الشيعة، تنامي النزعة المذهبية، التي كان من نتائجها، ظهور الكثير من المؤلفات ذات الاتجاه الواحد في السند والمتن ([13]).

وفيما يخص الشيعة، نلاحظ أن النشاط الذي قام به أئمة الشيعة، الذين انصرفوا عن ممارسة السياسة، وركزوا على الجانب العقائدي لنشر التربية الإسلامية وتبيان المبادئ الإسلامية الصحيحة، من وجهة نظرهم، لأنصارهم ومن يواليهم ([14])، أدى إلى تهيئة ظروفاً مناسبة لنشر عقائد المذهب الإمامي بين الناس في مختلف الأمصار الإسلامية ([15]).

كما شهد القرن الثالث الهجري، عودة ظهور الغلو، في صفوف الشيعة، حيث نسب الغلاة العديد من الآراء التي تقدس أئمة أهل البيت، لذلك بذل زعماء الشيعة، جهودا كبيرة لمكافحة الغلو، وبرز في هذا المجال، الإمام العاشر للشيعة الإثني عشرية، علي الهادي (ت 254 هـ) ([16]).

2.1.2. الظروف السياسية

شهد العصر العباسي، انتقال الأفكار السياسية الساسانية إلى نظام الخلافة، حيث تأثر الخلفاء العباسيون، بتجربة الحكم الساساني. وقد بدأت الأفكار السياسية ونظام الإدارة/الوزارة، تتسرب إلى النظام السياسي العباسي، بعد قيام البرامكة، بترجمة سيرة ملوك الفرس وأسلوب

([9]) العمرجي، أحمد شوقي إبراهيم ، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية ، مصدر سابق ،ص 10.

([10])القزويني علاء الدين سيد أمير محمد، الشيعة الإمامية ونشأة العلوم الإسلامية، قم ـ إيران ، إنتشارات الشريف الرضي، 1413 هـ، ص 9 - 18.

([11])مروه، حسين ، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية،ج مصدر سابق1 ص 53 .

([12]) محمد حسين المظفر، تاريخ الشيعة، ص 86، دار الزهراء ط2 بيروت 1408 هـ ـ 1987م.

([13]) كان فقهاء الأطراف المذهبية يرفضون الروايات إذا احتوت على أحد الرواة من مذهب آخر، على سبيل المثال ذُكر أن ابن ادريس الحلي ت 598هـ /1202م) رفض العديد من النصوص، لوجود من غير الإمامية فيها. حب الله، حيدر ، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي: التكوين والصورة ، بيروت ،الانتشار الإسلامي، 2006 ص768.

([14])المظفر محمد رضا ، عقائد الإمامية، ط/2 قم، إيران ، انتشارات الشريف الرضي، 1370 هـ. ص 106،

([15]) مغنية ، محمد جواد ، الشيعة في الميزان، مصدر سابق ص 106.

([16])الحسني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثني عشر مصدر سابق، ج2 ص 261 - 264.

إدارتهم، فأصبحت الأساس الذي يقوم عليه نظام الدولة ([17]). ومن الأفكار التي تسربت "عدم وجود فروق بين الحكماء " أنو شيروان والنبي والإمام علي" ([18]) وان أساس التطابق بين الحكماء يقوم على الإدارة الحسنة التي تعتمد على القانون والسياسي الصالح ([19]). ويعني التحليل السياسي لهذه الأفكار إن مصدر السلطة إلهي نظراً لمساواة سلطة النبي الإلهية مع أنو شيروان والإمام علي. ويبدوا أن الخلفاء العباسيين كانوا بحاجة لمثل هكذا ذرائع لإضفاء الشرعية على الطبيعة الدينية للخلافة التي تستمد سلطانها من الحق الإلهي الذي أكد عليه مؤسس الدولة العباسية، أبو جعفر المنصور، في أول خطبة له، قال فيها: " إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده؛ وحارسه على ماله أعمل فيه بمشيئة وإرادته وأعطيه بأذنه" ([20]).

ويبدو أن التفكير السياسي وأسلوب الحكم الساساني، يناسبان طبيعة الحكم العباسي الاستبدادية، حيث يتصف أسلوب الحكم الساساني بنزعة استبدادية، تجري التغطية عليها من خلال التدين الظاهر للملك ورعايته للدين، وهذا الأسلوب سار عليه الخلفاء العباسيون.

وقد شمل التأثير الساساني، كافة مجالات نظام الخلافة العباسية، فالنظام الإداري أصبح بيروقراطيا، وأخذ المأجورون مكان القبائل في تكوين الجيش، كما ان النظام القانوني للدولة العباسية كان ساسانياً ([21]).

3.1.2. الظروف الاجتماعية والاقتصادية

وفيما يخص الجوانب الاجتماعية، اعتمد الخلفاء العباسيون، سياسة التوازن بين الأقوام بدل سياسة التعصب للعنصر العربي خلال فترة الخلافة الأموية ([22]). ومن أهم التحولات الاجتماعية التي حدثت في العصر العباسي، التحول الخطير في ملكية الأرض، حيث شهد العصر العباسي تكون بدايات الإقطاع عندما اضطرت السلطة إلى إعطاء قيادة الجيش حق " السيطرة على الأرض" بسبب عدم قدرتها على دفع رواتب منتسبي الجيش بانتظام وعدم كفاية الرواتب لمعيشتهم ([23]).

لقد أدت السياسة الاقتصادية السابقة، إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، حتى في العصر الذهبي للدولة العباسية، فعلى الرغم من الثروات الكبيرة التي توفرت لسلطة الخلافة وجعلتها تعيش في أجواء " ألف ليلة وليلة" إلا ان الفقر شمل أعداد كبيرة من السكان. وقد أدت هذه الحالة إلى حراك كبير في المجتمع العباسي خلال القرون، الثالث والرابع والخامس الهجرية. ففي مركز الخلافة، قام الفقراء بانتفاضات عديدة في بغداد ضد الظلم الاجتماعي، قادها " الشطار والعياريين "، الذين تحولوا إلى قوة ذات أهداف سياسية واجتماعية تدافع

([17]) خاتمي، محمد ، الدين والفكر في فخ الاستبداد، ت: ثريا محمد على وعلاء الدين السباعي القاهرة 1421، دار الشروق هـ - 2001م، ص 191

([18]) نفس المصدر السابق، ص 292.

([19]) نفس المصدر السابق ص 195.

([20]) ابن عبد ربه، العقد الفريد ص 508. www.alwaraq.net/index2.htm?1=25&page=i :

([21])شرف، محمد جلال ، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، مصدر سابق ص 115؛ س.د. جواتياين، دراسات في التاريخ والنظم الإسلامية، ت عطية القوصي، الكويت وكالة المطبوعات، 1980 ص 57، ؛ أمين ، احمد ، ضحى الإسلام، ج1 ص 215 - 216. مستل من س.د. جواتياين ص 74.

([22]) يشير، خاتمي، محمد ، ان نظام المحافظة على التوازن بين الأقوام، كان سياسة متبعة من قبل الملوك الساسانيين، مصدر سابق، ص 38.

([23]) س.د. جواتياين، دراسات في التاريخ والنظم الإسلامية، مصدر السابق ص 68.

عن مصالح العامة وضد تدخل الأتراك في شؤون الخلافة ([24]).

كما قامت العديد من الثورات والانتفاضات، في الولايات التابعة للخلافة، ضد تعسف واستبداد السلطات، وكان من أهمها: البابكية، 208 - 230 ثورة الزنج 268 - 270 هـ وحركة القرامطة 278 هـ وغيرها من الانتفاضات في خراسان والكوفة ومصر والشام ([25]). وقد تميزت أغلب هذه الثورات بطابعها الاجتماعي، حيث اشترك فيها الفقراء والعبيد والموالي، بهدف التحرر من الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي كانوا يرزحون تحت ظلها ([26]).

ومن السمات البارزة لهذه الفترة، زيادة نفوذ وتأثير الأتراك على الخلفاء بعد أن استعان الخليفة المعتصم، بالأتراك لتعزيز سيطرته على مؤسسة الخلافة والاستقواء بهم لإزاحة تأثير العناصر الفارسية ([27]).

بداية من العصر العباسي الثاني، خاصة بعد وفاة المتوكل عام 247هـ، خف الضغط السياسي على الشيعة، بسبب ضعف السلطة الذي نتج عن التنافس بين أفراد العائلة العباسية على السلطة ([28]). كما أن الصراع بين مؤسسة الخلافة وسلطة الوزراء وكبار القادة من الأتراك، أدى إلى تجاذب سياسي بين الأطراف الثلاثة، لكسب ود الفرق الإسلامية السائدة آنذاك (المعتزلة والشيعة والأشاعرة) ([29]). ونتيجة لذلك شهدت هذه الفترة انحسار الضغوط السياسية على شيوخ المذاهب وعلى الشيعة بشكل خاص، لذلك نلاحظ تركيز مدونات، المذاهب على الجانب العقائدي وإهمال البحث في المجال السياسي، كشرعية السلطة وطبيعتها، على سبيل المثال ([30]).

وكان لتأسيس العديد من الدول والإمارات الشيعية، تأثيرا كبيرا على تنشيط، دور الشيعة خاصة على الصعيد الفكري ([31]). وقد بلغ النفوذ الشيعي أوج قوته خلال سيطرة الأمراء البويهيين على بغداد.

إن العوامل السابقة أدت إلى ازدياد نفوذ الشيعة في مؤسسة الخلافة، حيث تولى العديد من زعماءهم مناصب هامة في الدولة ـ وزراء وموظفين كبار ([32]). ونتيجة لتوسع نفوذ الشيعة الفكري والسياسي، فكر أحد السلاطين (أحمد بن بويه) بتنصيب خليفة شيعي ([33]). وتعتبر

([24]) سعد، فهمي عبد الرزاق ، العامة في بغداد خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، بيروت ، الأهلية للتوزيع والنشر، 1983، صص297 - 301؛ النجار ، محمد رجب ، حكايات الشطار والعياريين في التراث العرب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون 1981، ص 11.

([25])ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد 6 ج11،مصدر سابق ص 35، 41، 68؛

([26]) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، مصدر سابق ج 3 216.ص

([27])ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد 6 ج 11 مصدر سابق، ص 4.

؛ حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، مصدر سابق ج2 ص 157. عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 84

([28])العش، يوسف ، تاريخ عصر الخلافة العباسية، مصدر سابق ص 118 ؛

([29]) محمد علي، وفاء، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، مصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، بدون تاريخ، ص 32 .

([30])المظفر، محمد حسين ، تاريخ الشيعة، مصدر سابق ص 69.

([31]) نفس المصدر السابق، ، ص 77؛ مغنية، محمد جواد الشيعة في الميزان، مصدر سابق ص127.

([32]) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق مجلد 6 ج11 ص 128؛ حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، مصدر سابق ج2 ص 135؛ كاشف الغطاء، محمد حسين ، اصل الشيعة وأصولها، مصدر سابق، ص ص96 - 97.

([33])العش، يوسف ، تاريخ الخلافة العباسية، مصدر سابق، 188.

هذه الفترة من أهم الفترات في تاريخ الشيعة الإثني العشرية السياسي، لسببين الأول، كتابة الأصول العقائدية، بدوافع سياسية، حيث تم تناول الأفكار السياسية ضمن أصول العقيدة، فظهرت مباحث الإمامة وتاريخ أئمة الشيعة و ومفهوم الغيبة ضمن مباحث العقيدة الشيعية على الرغم من أنها ذات طبيعة سياسية. وقد فرضت الظروف السياسية والفكرية لتلك الفترة، اللجوء لهذا الأسلوب. والثاني، أصبحت المدونات التي كتبت خلال هذه الفترة الأساس الذي بني عليه تطور الفكر السياسي للشيعة لاحقاً. وشهدت هذه المرحلة نشاط حركة التأليف في تثبيت عقائد المذهب والدفاع عنها، في ظل اشتداد الصراع بين الأشاعرة والمعتزلة خلال القرن الرابع الهجري([34]). وكان من أبرز معالم الصراع، بين الفرق الإسلامية، خلال هذه الفترة تأليف الكتب التي توضح أسس المذاهب وعقائدها ودفع الشبهات التي يطلقها الخصوم من المذاهب الأخرى. وفيما يخص الشيعة برز بهذا المجال العديد من شيوخ المذهب مثل، الكليني(ت 329هـ) الذي ألف كتاب " الكافي" عن رواية الحديث عن أئمة الشيعة، والصدوق(ت 381 هـ) ألف كتاب " من لا يحضره الفقيه" والشيخ المفيد(ت 413 هـ) الذي اشتهر بتأليف كتب العقائد وتاريخ الفرق الإسلامية والشيخ الطوسي(ت 460هـ). وقد أصبحت كتب هؤلاء الفقهاء بمثابة كتب الصحاح عند الشيعة لاحقاً([35]).

والخلاصة لم تبق قضية الإمامة خلال هذه الفترة، ذات طبيعة نظرية بحتة، بل أصبحت قضية عملية بعد نشوء دول ودويلات تعتمد على العقيدة الشيعية (الفاطمية في مصر وشمال أفريقيا والدويلات في الشام وإيران).

2.2. المبحث الثاني: الغيبة وتأثيراتها السياسية والفكرية على حركة الشيعة الإثني عشرية

إن الظروف الفكرية والاجتماعية، التي أشرنا إليها في المبحث الأول، كان لها تأثير بالغ الأهمية على تطور حركة الشيعة الإثني عشرية، عقائدياً وسياسياً، لأنها تزامنت مع غيبة المهدي المنتظر (329 هـ)، آخر أئمة الشيعة، لأنهم عاشوا لأول مرة بدون أمام معصوم يقود حركتهم. ولذلك لجأ فقهاؤهم إلى التركيز على تدوين عقائدهم، لتجنب تفتيت حركتهم، نتيجة غيبة إمامهم، التي كانت تعاني من ظروف صعبة، بسبب الانقسامات العديدة التي تعرضت لها حركتهم بعد وفاة الإمام الحادي عشر، الحسن العسكري، كما ورد في الفصل الأول.

كما أن الظروف أعلاه، ساعدت الشيعة على الانتقال من العمل السري إلى العلن، وتركيز نشاطهم الفكري ـ السياسي، على صياغة الأسس التكوينية للعقيدة الشيعية، أي العمل على صياغة النظرية الشيعية، بدلاً من العمل السياسي المباشر، فتم التركيز في بحوثهم العقائدية في الجانب السياسي على :

أ ـ البحث في شرعية السلطة في الماضي، من خلال تمحور النشاط الفكري لفقهاء الشيعة على قضية الإمامة، عبر التركيز على ثلاث قضايا محورية هي :

1. أحقية الإمام علي بالإمامة.

---

(34) سعد، فهمي عبد الرزاق ، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، مصدر سابق، ص 328 و 338؛ العمرجي أحمد شوقي إبراهيم ، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، مصدر سابق، ص 165 ـ 166.

(35) مغنية، محمد جواد الشيعة في الميزان، مصدر سابق ص 317؛ مرتضى العسكري، معالم المدرستين ج3 ط4 طهران، المجمع العلمي الإسلامي، 1412هـ ـ 1992، ص315،

2. الإمامة ركن من أركان الدين.

3. عصمة الأئمة.

ب ـ الامتناع عن البحث في شرعية السلطة القائمة (البويهية) بهدف عدم تخريب العلاقة معها. وبناءً على ذلك، نشط فقهاء الشيعة في العمل على تأسيس مفهوم الزعامة الشيعية التي تركز على مفهوم المرجعية الشيعية بدلاً من البحث في طبيعة السلطة القائمة حيث " بلور الشيخ المفيد والسيد المرتضي والشيخ الطوسي، مفاهيم عن المرجعية والرئاسة والزعامة للجماعة الشيعية، حيث مارس هؤلاء دور المرجع أو الزعيم أو الرئيس في وظائفهم" ([36]).

وقد أدت الظروف المحيطة بحركة الشيعة إلى ظهور بوادر التفكير السياسي الواقعي، تمثل بطرح الشيخ المفيد فكرة " شرعية الأمر الواقع، أي وجود النظام حيث يكون الناس في ظله أكثر صلاحاً وأقل فسادا" ([37]). إن هذا التوجه يعني من الناحية العملية الاعتراف بالأمر الواقع والتخلي عن شرعية النص الإلهي في تعيين إمام المسلمين، التي تتطلب وجود فعلي لإمام معصوم يتصدى للزعامة الدينية والسياسية.

1.2.2. الشيعة الإثني عشرية وعقيدة المهدي

يرجع ظهور عقيدة المهدي، لأول مرة في الإسلام، بعد وفاة الإمام علي، عندما أنكر عبد الله بن سبأ موت الإمام علي بن أبي طالب وقال منكراً لوفاته " أن علياً لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً" ([38]). وبناءً على رأي عبد الله بن سبأ السابق، يعتبر بعض المستشرقين، ومنهم فلوتن، عقيدة المهدي، بأنها ذات جذور خارجية بعيدة عن البيئة العربية الإسلامية، انتقلت إلى التشيع من العقيدة اليهودية، نظرية " المخلص" اليهودي، عن طريق عبد الله بن سبأ ([39]).

وقد توالت المزاعم عن مهدية بعض الأشخاص، بعد وفاة بعض أئمة الشيعة الإثني عشرية، كالكيسانية، القائلة بمهدية محمد بن الحنفية، والمغيرية القائلة بأن الباقر لم يمت وقالوا بمهدية محمد بن عبد الله بن الحسن المهدي، والناووسية القائلة بمهدية الإمام جعفر بن محمد الصادق، والواقفية الذين زعموا أن الإمام موسى بن جعفر الكاظم لم يمت بل سيعود مرة أخرى للحياة ([40]).

لم تكن عقيدة المهدي، مقتصرة على المذهب الشيعي، بل إنها موجودة في الأديان الأخرى كاليهودية والمسيحية. ففي اليهودية، يوجد اعتقاد بان النبي آليا، قد رفع إلى السماء، وسيعود في آخر الزمان للقضاء على دولة الظلم وإقامة دولة العدل ([41]). كما يعتقد المسيحيون،

([36])كوثراني، وجيه ، الفقيه والسلطان، مصدر سابق صص 110 - 111.

([37]) فؤاد إبراهيم نقد الذات الشيعية، الشيعة وثنائية الدين والدولة، مصدر سابق ص62.

([38]) النوبختي، فرق الشيعة، مصدر سابق ص22.

([39]) ج. فان فلوتن، السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات " المهدية " في ظل الخلافة الأموية، ت إبراهيم بيضون، ، دار النهضة العربية بيروت 1996م ص 168. كما يؤيد الجذور اليهودية للمهدية، المستشرق جولدتسيهر وكذلك الباحث أحمد أمين. انظر، صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدرسابق ص400 - 401.

([40]) الطوسي، الغيبة، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ على أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة: بهمن، قم المقدسة. 1411 هـ ص4. . النوبختي، مصدر سابق ص 23، 67 و 80 - 81.

([41]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق ص 399.

بعودة السيد المسيح" لإنقاذ العالم من ظلم الإنسان وفتكه بأخيه الإنسان" ([42]). كما إن بقية المذاهب الإسلامية تؤمن بعقيدة المهدي، حيث أوردت كتب الحديث السنية العديد من الأحاديث النبوية التي تشير إلى ظهور المهدي ([43]).

إن إيمان أغلب المذاهب الإسلامية بعقيدة المهدي، يتفق مع عقيدة الشيعة، فيما يخص المهمة التي يؤديها عند ظهوره ليملأ الأرض عدلاً بعد ما مئلت جوراً. كما أنها " أي المذاهب الإسلامية" متفقة على أنه لابد " أن يكون علوياً من نسل فاطمة بنت محمد وان الله وعد بظهوره ليتم على يده نصر الدين وإظهار العدل " ([44]) ولكنها تختلف حول شخصية المهدي وفي شروط ظهوره. إن هذا التشابه بين الشيعة والسنة في عقيدة المهدي هو في الشكل فقط، حيث يوجد اختلاف جوهري، بين بقية المذاهب والشيعة الإثني عشرية. فالمذاهب السنية، تعتقد بظهور مصلح في المستقبل، يملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً. كما أن الاعتقاد بالمهدي عند كافة المذاهب الإسلامية، بما فيها فرق الشيعة الأخرى، غير الاثني عشرية، لا يرتبط بالغيبة والرجعة ([45]). أما الشيعة الإثني عشرية، فإنها تعتقد بان الإمام المهدي، تم النص عليه كأحد أئمة الشيعة الإثني عشر، بناءً على حديث للنبي (ص): يقول: " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المهدي من ولدي اسمه اسمي وكنيته كنيتي أشبه الناس بي خلقاً وخلقاً تكون به غيبة وحيرة تضل فيها الأمم" ([46]). كما يورد مؤرخو الشيعة نصوصاً عن أئمتهم تذكر وجود المهدي، منها ما يذكرونه عن الإمام علي بن أبي طالب قال: " لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه ظاهر أو خاف مغمور لئلا تبطل حجج الله وبيناته" ([47]).

ويذكر الشيعة العديد من الروايات للرد على المزاعم التي تنكر وجود ابن للإمام الحادي عشر، الحسن العسكري، منها روايات عن أصحاب الإمام الحسن العسكري، تؤكد الوجود الشخصي للإمام المهدي ([48]). ومنها ما يتناقله بعض المؤرخين الذين عاصروا فترة ما قبل الغيبة، وما قام به الإمام الحسن العسكري، من اجراءات للتمهيد لغياب ولده المهدي، حيث كان يحتجب عن الشيعة، فعلى سبيل المثال يذكر المسعودي، إن المهدي" كان يكلم شيعته الخواص وغيرهم من وراء الستار إلا في الأوقات التي يركب فيها إلى دار السلطان وإن ذلك إنما كان منه ومن أبيه قبله مقدمة لغيبة صاحب الزمان لتألف الشيعة ذلك ولا تنكر الغيبة وتجري العادة بالاحتجاب والاستتار" ([49]).

([42]) المصدر نفسه ص398.

([43]) ابن خلدون، المقدمة، مصدرسابق ص247.

([44]) الوردي، علي ، منطق ابن خلدون ، لندن دار كوفان 1994 ص 90 .

([45]) العلوي، هادي ا، من قاموس التراث، الأهالي، دمشق 1988 ص 180. أنظر الملحق الرابع عن مفهوم الرجعة لدى الشيعة الإثني عشرية.

([46]) الصدوق، اكمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق ج1 ص 403. وقد ورد في سنن أبي داود حديث مشابه في باب المهدي: قال أبو داود حدثت عن هارون بن المغيرة قال حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن أبي إسحق قال: " قال علي رضي الله عنه ونظر إلى ابنه الحسين فقال: إن ابني هذا سيد كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق ثم ذكر قصة يملأ الأرض عدلا" سنن أبي داود، باب المهدي، حديث رقم 3739.

([47]) المصدر السابق نفسه ، ص 410؛ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ، الصغير" المتوفى 358 هـ " دلائل الإمامة، مصدر سابق ص 228. ؛ كذلك الطوسي، الغيبة، مصدر سابق ص336.

([48]) يورد، الكليني، في الكافي،7 روايات عن أصحاب المهدي، يؤكدون فيها على مشاهدة المهدي.أنظر، الكليني،ج1 ص 328 - 330؛ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ، دلائل الإمامة، مصدر سابق، 269 - 272.

([49]) المسعودي، إثبات الوصية للإمام علي (ع)، بيروت، دار الأضواء ط2 ، 1409هـ - 1988 ص 286.

وفيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى غياب الإمام المهدي، يورد الشيعة الإثنا عشرية، العديد من الحجج، من أهمها الخوف من القتل " لا علة تمنع من ظهوره إلا خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار، وكان يتحمل المشاق والأذى" ([50]). كما أنهم يستشهدون بوجود سابقة لغياب الأنبياء، فيذكر الطوسي: "أليس النبي صلى الله عليه وآله اختفى ثلاث سنين لم يصل إليه أحد ... إنما اختفى بعد ما دعا لنفسه وأظهر نبوته فلما أخافوه استتر" ([51]). ويستدل، الطوسي، بالحادثة السابقة على صحة غياب الإمام الثاني عشر، حيث أن أباه، دل عليه " ولما خاف عليه ... أخفاه وستره، فالأمران إذن سواء" ([52]).

كما يستشهد الشيعة بتجربة التاريخ قبل الإسلام، التي أشار أليها القرآن، كقضية اختفاء موسى خوفاً من قتله من قبل فرعون الذي كان يخاف من ظهور شخص من بني إسرائيل يزيل حكمه، وتجري مماثلة هذه الحادثة بخوف الإمام الحسن العسكري، على ابنه محمد المهدي من فتك العباسيين به ([53]).

وبخصوص، إشكالية العمر الطويل للإمام المهدي، يستشهد، بعض باحثي الشيعة الإثني عشرية المعاصرين، بالتطور العلمي الذي يمكن أن يكتشف الأسباب التي تؤدي إلى موت الإنسان، وبالتالي يمكن مد العمر إلى فترات أطول، فالسيد محمد باقر الصدر، يستند على التفسير العلمي على أسباب الشيخوخة والضعف الهرمي، فإذا اكتشفت هذه الأسباب يرى إمكانية لحل إشكالية طول الفترة الزمنية للغيبة ([54]).

من السلبيات التي ارتبطت بعقيدة المهدي، استمرار حالة ظهور بعض مدعي المهدية، فعلي سبيل المثال، ظهر في إيران وأفغانستان وغيرها من مناطق تواجد الشيعة في شبه القارة الهندية، خلال القرن التاسع عشر وفي مدة لا تتجاوز ثلاث عشر سنة، سبعة عشر من مدعي النبوة والمهدية (55). وفي الفترة الراهنة، ظهرت بعض الحركات السياسية التي تزعم إنها تهيئ الظروف للإمام المهدي لكي ينجز مهمته([56]).

والخلاصة تعتبر قضية الإمام الغائب، قضية مركزية في الفكر السياسي الشيعي الإثني عشري، باعتبارها عنصر الهام لاستمرار فكرة الإمامة الإلهية لوقتنا الحاضر، حيث بدونها،

([50]) الطوسي، الغيبة، مصدر سابق، ص 336.

([51]) الطوسي، مصدر سابق، ص 16.

([52]) المصدر السابق ونفس الصفحة.

([53]) يقول المسعودي، ان للإمام المهدي: " أربع سنن من أربع أنبياء سنة من موسى في غيبته، وسنة من عيسى في خوفه ومراقبته اليهود وقولهم مات ولم يمت وقتل ولم يقتل، وسنة يوسف في جماله وسخائه وسنة من محمد(ص) في السيف يظهر به".المسعودي، إثبات الوصية ص 280، مصدر سابق.

([54])الصدر، محمد باقر ، بحث حول المهدي ، ط2 بيروت، دار التعارف ، 1399 هـ - 1979 م ص 24؛ كاشف الغطاء ، محمد حسين ، أصل الشيعة وأصولها، مصدر سابق. ص 139.

([55]) شريعتي، علي ، النباهة والاستعمار، ت هادي علي يسن، ص 55 مؤسسة الهدى إيران ط1 1411 هـ - 1991. مستل من دراسات عراقية، دمشق عدد 18، آب 2001.

([56]) انظر منهاج حركة جند الإسلام ، ويه حركة منشقة من حزب الدعوة الإسلامية في العراق، ومن أبرز رموزها سامي البدري والدكتور سعد جواد، وعزت الشابندر ، عضو مجلس النواب العراقي الحالي. انظر، العجيلي، شمران ، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، لندن ، دار الحكمة 2000 ص 188. ولم يكن بعيداً، عن هذا التوجه، ظهور بعض مدعي المهدية في العراق، في العراق بعد عام 2003. وتأسيس جيش المهدي التابع للتيار الصدري في العراق أواسط 2004.

تفقد الإمامة الإلهية قيمتها ودورها القيادي، كما تؤكد عقيدة الشيعة في الإمامة (57). ويمكن الإشارة إلي إن عقيدة المهدي مرت في تطورها بمرحلتين، الأولى، مرحلة البداية حيث أطلق لقب المهدي على الأشخاص الأحياء الذين أعلنوا معارضتهم للحكم الأموي. وبسبب عدم تكافؤ القوى بين الحكم الأموي وبين الثائرين عليه، يستعين هؤلاء، بقوى غير بشرية، غيبية، فيعلنون بأنهم مؤيدون من الله لتقوية معنويات أنصارهم. أي بمعني ليس لعقيدة المهدي أساس غيبي في فترة ظهورها الأول عند الشيعة. والثانية، نشأت من تطور عقيدة المهدي لاحقاً، لتشكل مرحلة جديدة في نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، فبعد مرحلتي الإمامة السياسية والروحية، تتطور النظرية إلى حالة غيبية، يمثلها إمام حاضر بين الناس ولكنه لا يرى ولا يمكن لشيعته الاتصال به.

2.2.2. الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية في ظل الغيبة

تعرض النشاط السياسي للشيعة الإثني عشرية، في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، إلى حالة من الخمول بعد فترة من الفعالية السياسية أوصلت إمامهم الثامن (الرضا) لولاية العهد. وتعود أسباب ذلك إلى تمذهب مؤسسة الخلافة، بعد تولى المتوكل الخلافة 232 هـ - 247 هـ، الذي تعصب لمذهب الإمام أحمد بن حنبل وإنهاء الاعتماد على العنصر الفارسي المتعاطف مع الشيعة وتبديله بالعنصر التركي وقد أدى هذا التغيير إلى العديد من المظاهر منها:

1. اشتداد اضطهاد الفرق الإسلامية، حيث عانى الشيعة الإثنا عشرية شتى أنواع التعسف والقسوة وكان تعامل السلطة " شديد القسوة.. وسوء الظن والتهمة لهم" ([58]).

2. اشتداد الصراع المذهبي، بين السنة والشيعة ([59]) أدى إلى أن يكثف فقهاء الشيعة الإثني عشرية نشاطهم على تدوين الأسس العقائدية لمذهبهم والدفاع عنها، والابتعاد عن النشاط السياسية المباشر.

3. بعد وفاة الإمام الحسن العسكري (ت 260 هـ) عانت الشيعة الإثني عشرية حالة انقسام حادة، حيث تذكر المصادر التاريخية تفرقهم إلى أكثر من عشرين فرقة، كل فرقة ادعى زعيمها الإمامة لنفسه ([60]).

4. عاش الشيعة الإثني عشرية، لأول مرة، بدون إمام يقود حركتهم بشكل مباشر. وكان من نتائج غيبة الإمام المهدي (260هـ)، عن عامة شيعته واقتصار العلاقة معها

([57]) عبد الله الغريفي، التشيع، نشوؤه، مراحله ومقوماته ص 572، علمية ط6، دمشق، 1417 هـ - 1997م.

([58]) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، مصدر سابق ص 395؛ المسعودي، مروج الذهب، ص 597، www.alwaraq.net/index2.htm?i=91&page=1 ؛ ابن آشوب، مناقب آل أبي طالب ج 3 ، النجف، المطبعة الحديرية ، 1376 هـ - 1956م ص 524.

([59]) ابن كثير، البداية والنهاية ج10 مصدر سابق، 163 - 264؛ حيدر، أسد ، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، مجلد 1، ، قم إيران 1413 هـ ص 202 - 203.

([60]) النوبختي، مصدر سابق، ص96، يذكر تفرق الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري إلى أربعة عشرة فرقة. أما المسعودي، فيذكر إنهم تفرقوا إلى 20 فرقة، مروج الذهب ج3 ص 262، اشراف قاسم وهب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق 1989

على الوكلاء " النواب الأربعة" ([61]) إضعاف التأثير المعنوي لإمام الشيعة على أتباع المذهب وبالتالي محدودية النشاط الدعائي السياسي، الذي غالباً ما يقوده الإمام بنفسه. وكان الخوف من كشف تحرك الإمام، أحد العوامل التي أدت إلى انكماش الدعاية السياسية لأتباع المذهب الإثني عشري ([62]).

وبالعودة إلى تأثيرات غيبة الإمام المهدي على حركة الشيعة ونشاطهم السياسي، فأنها خلقت مأزقا كبيراً للفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، نظراً لاعتماد نظرية الإمامة الشيعية على وجود الإمام. وقد مثل وجود النواب الأربعة خلال الغيبة الصغرى التي ابتدأت سنة 260 هـ، حلاً موقتاً لأزمة القيادة، حيث كانت تصل توجيهات الإمام المهدي، إلى شيعته بواسطة نوابه الأربعة. ولكن النائب الرابع، أبو الحسن السمري" ت 328 " نقل وصية من الإمام المهدي، ينهي فيها مهمة آخر نوابه لأنه سيغيب الغيبة الكبرى التي لا تحتاج إلى وكيل عنه ، حيث ورد فيها" يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع(أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد أن يأذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" ([63]). وإذا أخذنا هذه الوصية بالارتباط مع القول الذي ينسب إلى الإمام الخامس للشيعة، محمد الباقر، الذي ينص على أن " كل راية ترفع - أو قال: تخرج - قبل قيام القائم (ع) صاحبها طاغوت" ([64])، فإن التحرك السياسي الذي يهدف لقيام دولة للشيعة الإثني عشرية، يصبح محرماً، حيث لا يمكن الدعوة لقيام دولة الشيعة بدون وجود إمام معصوم.

وكان لإشكالية الغيبة جانباً إيجابياً تمثل، بفتح باب الاجتهاد أمام فقهاء الشيعة الإثني عشرية بهدف أيجاد حلول للفراغ القيادي والسياسي والفكري الذي تركه غياب الإمام الثاني عشر، المهدي.

ومن أول القضايا التي واجهت الفكر السياسي الشيعي، هو موقف الشيعة من العمل مع السلطات في ظل عدم وجود الإمام المعصوم ومشروعية القيام بالثورة ضد السلطان الجائرة وإقامة الحكومة الشرعية التي تلتزم بأفكار الأئمة المعصومين. وسنحاول تتبع مسار الفكر السياسي الشيعي والأفكار التي طرحت، من فقهاء الشيعة، بخصوص هاتين القضيتين.

1.2.2.2. العمل مع السلطات

ارتكز موقف فقهاء الشيعة من قضية العمل مع السلطات على مسألتين الأولى، حول مشروعية هذه السلطات والثانية، الموقف من مساعدة هذه السلطات في إنجاز واجباتها. ففي المسألة الأولى، يقسم فقهاء الشيعة السلطات إلى نوعين:

([61]) السفراء الأربعة" للإمام المهدي هم : أبو عمر عثمان بن سعد العمري (ت 280هـ)، وأبو جعفر محمد بن عثمان العمري ت 305 هـ وأبو القاسم الحسين بن روح نوبخت ت 326 هـ، وأبو الحسن علي بن محمد السمري ت 328 هـ. المجلسي، بحار الأنوار، ج51 ، مؤسسة الوفاء ط2، بيروت 1403 هـ - 1983م ص 360.

([62]) الطبرسي، إعلام الورى، بأعلام الهدى، ج2 ، قم - إيران تحقيق مؤسسة آل البيت للتراث، 1417 هـ، ص ص 252 - 260.

([63]) الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج2 ص 260.

([64]) النعماني ابن أبي زينب محمد بن إبراهيم، الغيبة، ص115،
http://www.al- shia.com/html/ara/books/qiba_nomani/a1.html،

أ ـ سلطة في ظل وجود الإمامة المعصومة والتي انتهت بغيبة الإمام الثاني عشر، واعتبرت جميع هذه السلطات غير مشروعة (باستثناء فترة خلافة الإمام علي (35-40 هـ) وخلافة الإمام الحسن التي استمرت لأشهر معدودة قبل توقيع الصلح مع معاوية)، لأنها مغتصبة لحق الإمام المعصوم في الإمامة أولاً، وثانياً، ادعاء الحاكم بالحقوق التشريعية. وهو المبدأ الذي يرفضه فقهاء الشيعة بالاستناد إلى قاعدة يؤمنون وهي " إن أي إنسان غير معصوم لا يستطيع أن يقوم بالمهمة التشريعية " ([65]).

تخضع مسألة العمل مع السلطان في هذه الفترة لتوجيهات الإمام المعصوم، ويشيرون بهذا الخصوص إلى تجربة الشخصية الشيعية، علي بن يقطين، الذي كان وزيراً للرشيد، بموافقة الإمام السابع للشيعة الإثني عشرية، موسى الكاظم، الذي أقر عمله لإمكانية استغلال وظيفته لتقديم الخدمة للشيعة ([66]).

ب ـ سلطة في عصر الغيبة

يمكن تقسيم موقف فقهاء الشيعة من السلطة خلال هذه الفترة، إلى جانبين، الأول، هو الجانب النظري. والثاني الجانب العملي. ففيما يخص الجانب النظري، حاول فقهاء الشيعة بعد الغيبة، من خلال الروايات المنقولة عن أئمة أهل البيت، إثبات صحة موقفهم من رفض السلطة والتعامل معها وذلك من خلال التركيز على محورين يتعلقان بطبيعة الدولة وهما:

المحور الأول: إقامة الدولة الدينية

أن جوهر حركة الشيعة السياسية هو إقامة الدولة الدينية التي يقودها الإمام المنصب إلهياً، ويترتب على ذلك عدم السعي لتحقيق مهام الدولة الرئيسة، بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتنفيذ الحدود والجهاد وإقامة صلاة الجمعة وأخذ الخراج، وكل المسائل تدخل ضمن مفهوم تطبيق الشريعة. ومن النصوص التي يستشهد بها فقهاء الشيعة، بخصوص الطابع الديني لدولتهم، نشير لبعضها:

- منها " وهذه حال كل من عدل عن واحد من الأئمة الذين اختارهم الله عز وجل، وجحد إمامته، وأقام غيره مقامه، وادعى الحق لسواه إذ كان أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه ورد مورد الظالمين والمنافقين الحالين في النار"([67]).

- ومنها قول الإمام الصادق يحرم فيها القتال مع غير الإمام المعصوم، حيث قال جواباً لأحد شيعته:" القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير" ([68]) .

- كذلك رواية تنسب للإمام الصادق يقول فيها:" والجهاد واجب مع إمام عادل ومن قتل دون ماله فهو شهيد ([69]).

([65]) شمس الدين، محمد مهدي ، في الاجتماع الإسلامي، قم إيران 1414 هـ ـ 1994م، ص 343 .
([66]) الحسيني، هاشم معروف ، سيرة الأئمة الإثني عشر، مصر سابق، ص ص322 ـ 323 .
([67]) النعماني، الغيبة، مصدر سابق، ص 577. مستل من فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، مصدر سابق، مصدر سابق ص 49.
([68]) الحر العاملي، الوسائل ج15 ، تحقيق مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، قم. تاريخ بلا ص 45.
([69])الحر العاملي،الوسائل ، مصدر سابق، ج 15، باب 12 . ص 49.

ومن الروايات التي يوردها الكليني نشير لبعضها:

- سأل أحد الشيعة الإمام الرضا عن تفسير آية قرآنية قائلاً:" سألته عن قول الله تبارك وتعالى: " يريدون ليطفؤوا نور الله بأفواههم " قال يريدون ليطفؤوا ولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) بأفواههم، قلت: قوله تعالى: " والله متم نوره " قال: يقول: والله متمم الإمامة والإمامة هي النور وذلك قوله عز وجل: " آمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا " قال: النور هو الإمام.([70]).

- ومنها رواية تنسب للإمام الصادق يقول فيها:" إن الله عز وجل أدب نبيه على محبته فقال: " وإنك لعلى خلق عظيم " ثم فوض إليه فقال عز وجل: " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ([71]) " وقال عز وجل: " من يطع الرسول فقد أطاع الله ([72]) " قال: ثم قال وإن نبي الله فوض إلى علي وأتمنه فسلمتم وجحد الناس فو الله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لأحد خيرا في خلاف أمرنا([73]).

تدل هذه المقتطفات على الطابع الديني للدولة من خلال التنظير لمفهوم الإمامة الإلهية، عبر تأكيد النص الإلهي للإمام، ووجوب طاعته في الحرب والسلم وإنكار هذه الطاعة أو الموافقة على طاعة، إمام من غير الأئمة المختارين من الله، وهم الأئمة المعصومين حسب المفهوم الشيعي، تعني معصية الله تعالى.

إن اشتراط قيادة الدولة من قبل الإمام المعصوم، حسب عقيدة الشيعة، تعني في حالة غيابه، ان يعيش الشيعة في حالة الأمل بانتظار الفرج الذي يأتي مع عودة المهدي. وتم تعزيز هذا الاتجاه باللجوء إلى الروايات التي تحرم الخروج/ الثورة إلا تحت قيادة المهدي.

بالإضافة إلى ذلك ينسب الشيعة الإثني عشرية، حديثاً للإمام علي يدعو الشيعة إلى الصبر على الظلم حتى يظهر الله الحق: " الزموا الأرض، واصبروا على البلاء، ولا تحركوا بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، ولا تستعجلوا بما لم يعجل الله لكم، فإنه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله أهل بيته مات شهيدا، ووقع اجره على الله، واستوجب ثواب ما نوى من صالح عمله، وقامت النية مقام اصلاته بسيفه، فإنّ لكل شيء مدة وأجلاً " ([74]).

المحور الثاني: تشويه مفهوم الملك والسلطان من خلال إقرانهما بالظلم الذي نهى الله عنه.

ولأجل إثبات هذه الرؤية السلبية عن الدولة واعتبارها نقيضا للدين، لأنها تقوم باضطهاد المسلمين وتنغمس بالملذات والترف، جري توظيف تجارب الدولة الإسلامية خلال العهدين الأموي والعباسي وما اتصفت به ممارساتها بالقسوة ضد الشيعة والمعارضين، بشكل عام، كدليل على صحة التعارض بين الدين والدولة.

([70]) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي ج مصدر سابق1 ص 196.
([71]) سورة الحشر: 7
([72]) سورة النساء: 80
([73]) الكليني جعفر بن محمد بن يعقوب ، الكافي ج1 مصدر سابق ص 265.
([74])الحر العاملي، الوسائل مصدر سابق، ج15 باب 13 صص 55- 56

- يشير الكافي إلي حديث للإمام علي (ع) قائلاً: إن في أيدي الناس حقا وباطلا، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا، وعاما وخاصا، ومحكما ومتشابها، وحفظا ووهما، وقد كذب على رسول الله (ص) على عهده حتى قام خطيبا فقال: أيها الناس قد كثرت علي الكذابة فمن كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار، ثم كذب عليه من بعده، وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق يظهر الإيمان، متصنع بالإسلام.. ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله ([75]).

- وكذلك حديث للنبي (ص) يوصي الإمام علي يقول: يا على ثلاثة يقسين القلب: استماع اللهو، وطلب الصيد، وإتيان باب السلطان ([76]).

- ومنها حديث للإمام الصادق يقول فيه " من طلب الرئاسة هلك" ([77]).

- ومنها أيضاً، رواية عن الإمام الصادق، منسوبة لحديث للنبي محمد، إنه قال:" أعبد الناس من أقام الفرائض، وأسخى الناس من أدى الزكاة ،وأهد الناس من اجتنب الحرام،..وأشقى الناس الملوك"([78]).

- روي عن الصادق إنه قال: " وأولى الناس بالحق أعلمهم به، واقل الناس حرمة الفاسق واقل الناس وفاء المملوك واقل الناس صديقا الملك" ([79])

- وحديث آخر منسوب للنبي(ص) يقول: " إياكم وأبواب السلطان وحواشيها، فإن أقربكم من أبواب السلطان وحواشيها أبعدكم عن الله عز وجل"([80]).

واستطاع فقهاء الشيعة، من خلال النصوص السابقة، إضافة لتوظيف أحاديث نبوية مثل "أفضل الجهاد عند الله كلمة حق أمام سلطان جائر" تصوير الدولة والسلطان، بأنهما رمز الشر والفساد في المجتمع، وهي تقابل الورع والتقوى الأمر الذي ينبغي الابتعاد عنه، تجنباً للعقاب الإلهي، حيث أن العمل معهم يعتبر من الكبائر التي تدخل صاحبها النار حسب الرواية المنقولة عن الإمام الرضا، حيث قال:" الدخول في أعمالهم(المقصود الملوك والسلاطين) ، والعون لهم، والسعي لحوائجهم، عديل الكفر والنظر إليهم على العمد من الكبائر التي يستحق بها النار"([81]) .

إن هذه النظرة للدولة جعلت عامة الشيعة ينظرون لها باعتبارها " رمزاً دنيوياً ممقوتاً وصنواً حميماً للدنيا" ([82]). وهذه النظرة إلى الدولة هي امتداد لموقف الشيعة من الدولة

([75]) جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، الكافي مصدر سابق، ج1 صص 62- 63
([76])الصدوق، من لايحضره الفقيه، م 4 ، تعليق علي أكبر الغفاري الجزء الرابع الطبعة الثانية: قم المقدسة، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية 1404 هـ ص 366.
([77]) جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، الكافي مصدر سابق ، ج2 ص 297.
([78])الصدوق، من لايحضره الفقيه، مصدر سابق، م 4 ص 394
([79])الصدوق، المصدر السابق، م 4 ص 395.
([80])الحر العاملي، الوسائل، مصدر سابق، ج17 ، باب تحريم معونة الظالم ص 181.
([81]) الحر العاملي، الوسائل، مصدر سابق ج17 ، باب ما يكتسب به، صص 191 - 192.
([82]) فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي مصدر سابق ، ص 53

الأموية التي اعتبرت دولة مدنية يحكمها ملوك دنيويون، عارضها الشيعة بالمطالبة بدولة دينية يحكمها إمام معصوم ([83]).

وخلاصة القول إن تحليل النصوص السابقة يبين أنها تؤسس لفلسفة سياسية انتظارية مشحونة بعاطفة الأمل بانتظار قدوم/ ظهور الإمام الغائب ليملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً. إن هذه الرؤية الإنتظارية فرضت على فقهاء الشيعة في القرن الأول بعد الغيبة، ترك التفكير بمهام الإمام المعصوم، كإقامة الحدود وصلاة الجمعة والجهاد والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. بمعنى آخر ترك التفكير بكل وظائف الدولة التي هي من اختصاص الإمام الغائب. لذلك نرى أن اهتمام علماء الشيعة انصب على الأمور التالية:

- التركيز على شرح أمور الدين الخاصة بالعبادات والمعاملات.
- شرح مفهوم فلسفة الغيبة، وفوائدها ومبرراتها، لعامة الشيعة، لدرجة أصبح فيها كتابة بحثاً عن الغيبة، من مستلزمات الاجتهاد لديهم، على سبيل المثال، كتب(النعماني، (ت 342هـ/ 953م) كتاب الغيبة، والصدوق (ت381هـ/991م)، وابن بابويه محمد بن علي (ت381هـ / 991م) في إكمال النعمة، والاعتقادات والطوسي (ت 460هـ/1067م) كتاب الغيبة([84]).
- تربية الشيعة على مفهوم الإمامة الإلهية التي تأجل تحقيقها بغيبة الإمام المهدي، وعن طريق ترسيخ هذا المفهوم للإمامة، يجري تعميق الوعي الإنتظاري لدى جمهور الشيعة.
- ترك البحث في الأمور السياسية باعتبارها من مهام الإمام الغائب.

إن تركيز نشاط الفقهاء الفكري على الأمور العقائدية للشيعة الإثني عشرية وربطها بمفهوم الإمامة المعصومة، أدى إلى عزلة اجتماعية نسبية لجمهور الشيعة عن عامة جمهور المسلمين بسبب قيام فقهائهم بـ " تعطيل الجزء الهام والخطير من التشريع وجرَد الفقيه من أي دور يتصل بالشؤون الدينية، تأسيساً على إن الفقه كان ـ على الدوام ـ يتبطن الإمامة كعقيدة فاعلة في الحقل التشريعي، وفي توجيه وعي الفقيه" ([85]).

أما الجانب العملي، فان تحديده تم على ضوء طبيعة هذه السلطات وموقفها من الشيعة. وقد مرت على الشيعة ثلاث أنواع من السلطات:

- سلطة تحاول التقرب من الشيعة، كسلطة البويهيين (334 - 447 هـ/ 945-1055م) والسلطة الأليخانية (654- 737هـ/ 1256 - 1336 م) .
- سلطة يتعرض الشيعة في ظلها للاضطهاد، كسلطة السلاجقة السنية التي حكمت (512- 591هـ/ 1118 - 194 1 م)
- سلطة تتخذ من التشيع مذهبا رسمياً للدولة، كالسلطة الصفوية (907-1148هـ/1502 - 1736 م).

([83]) نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير: دراسة في قضية المجاز في القرآن عن المعتزلة ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي، 1988 ص 26.

([84]) يذكر الباحث، جواد علي، أن كتابة بحثاً عن الغيبة أصبح من مستلزمات الأعلمية للفقيه الشيعي، مشيرا إلى انه كتب 56 مؤلفاً حول الغيبة، خلال القرون الثلاثة التي تلت الغيبة . علي، جواد ، المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق ص 20 - 34.

([85])إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، مصدر سابق، ص 50.

2.2.2.2. مشروعية القيام بالثورة ضد السلطات الجائرة

من المعروف أن الشيعة امتازوا بالمعارضة المستمرة خلال فترة الدولتين الأموية والعباسية، حيث رفض اغلب فقهاء الشيعة التقرب من الخلافة والسلاطين، حتى عندما كانت السلطة تتظاهر بالتشيع، كسلاطين الدولتين البويهية والفاطمية (296 - 567هـ) وغيرها من الدويلات، كالحمدانيين (293 - 392هـ) والأدارسة في المغرب (194 - 304هـ). وقد واجه الشيعة ظروفاً جديدة، بعد استيلاء، معز الدولة البويهي على بغداد 334 هـ ([86])، وسعيه للتقرب من الشيعة، للاستقواء بهم ضد مؤسسة الخلافة، بوسائل لم تكن معهودة من قبل ([87]). وقد أدى هذا التطور إلى توفير أجواء إيجابية للفعالية الفكرية للشيعة، سمحت لهم للنشاط في مجال تدوين عقائدهم، كما مر بنا.

أما من الناحية السياسية فكان موقف زعماء الشيعة، يتميز بالحذر والريبة من السلوك السياسي للسلاطين البويهيين معهم طوال فترة حكمهم التي امتدت أكثر من قرن، نظراً لتذبذب سلوك السلطة البويهية تجاه تعزيز دور الشيعة في المجتمع على حساب السنة، حيث سرعان ما لجأت، أي السلطة البويهية، إلى إرضاء السنة ومنعاً لتصاعد التنافس المذهبي، فقامت بمنع إقامة الشعائر الحسينية ونفي المفيد شيخ الطائفة من بغداد([88]).

إن الإجراءات السابقة أدت إلى تعزيز مخاوف الشيعة من السلوك السياسي للسلاطين البويهيين وولد انطباع لديهم بأن الدوافع السياسية وليس العقائدية هي التي حددت علاقتهم بالشيعة ([89]).

وبالعودة إلى موقف الفكر السياسي الشيعي من السلطة، بعد الغيبة، نلاحظ أنه تطور بشكل تدريجي، بالارتباط مع تطور نهج الاجتهاد عند فقهائهم الذي ظهر في بداية القرن الخامس، حينما تابع بعض فقهاء الطائفة الخط الأصولي الذي بدأه الشيخ ابن الجنيد ([90]).

([86]) ابن كثير، البداية والنهاية،ج 11، ص 178؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ج3 ص 419- 420 الجزء الثالث م. منشورات مؤسسه الأعلمي للمطبوعات بيروت - 1391 ه. - 1971 .

([87]) يذكر ابن خلدون، إنه في زمن، معز الدولة البويهي " أصبح مكتوبا على باب الجامع ببغداد لعن صريح في معاوية ومن غصب فاطمة فدك ومن منع من دفن الحسن عند جده ومن نفى أبا ذر ومن أخرج العباس من الشورى ونسب ذلك إلى معز الدولة وله ثم محى من الليلة القابلة فأراد معز الدولة إعادته فأشار المهلبى بأن يكتب مكان المحو لعن معاوية فقط والظالمين لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى ثامن عشر ذى الحجة من هذه السنة أمر الناس بإظهار الزينة والفرح لعبد العزيز من أعيان الشيعة وفى السنة بعدها أمر الناس في يوم عاشوراء أن يغلقوا دكاكينهم ويقعدوا عن البيع والشراء ويلبسوا المسوح ويعلنوا بالنياحة وتخرج النساء مسبلات الشعور مسودات الوجوه قد شققن ثيابهن ولطمن خدودهن حزنا على الحسين ففعل الناس ذلك ولم يقدر أهل السنة على منعه لان السلطان للشيعة ". أبن خلدون المصدر السابق ص425. ومن الجدير بالذكر التنويه إلى أن بدعة سب الصحابة، ظهرت لأول مرة في تاريخ الإسلام، بعد خلافة معاوية عام 41 هـ الذي شرع ، سب الإمام علي في خطبة الصلاة، وألغيت هذه البدعة بعد تولي عمر بن عبد العزيز الخلافة عام 99هـ. أنظر، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ج2 مصدر سابق، ص 305.

([88]) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق،ج 11 ص 284 و ص 290.

([89]) ويذكر ابن الأثير الحادثة التالية التي تدلل على الدوافع السياسية من تقرب ملوك البويهيين من الشيعة فيقول: " وذلك لان بني بويه ومن معهم من الديلم كان فيهم تعسف شديد، وكانوا يرون أن بني العباس قد غصبوا الأمر من العلويين، حتى عزم معز الدولة على تحويل الخلافة إلى العلويين واستشار أصحابه فكلهم أشار عليه بذلك، إلا رجلا واحدا من أصحابه، كان سديد الرأي فيهم، فقال لا أرى لك ذلك. قال: ولم ذاك ؟ قال: لان هذا خليفة ترى أنت وأصحابك أنه غير صحيح الإمارة حتى لو أمرت بقتله قتله أصحابك، ولو وليت رجلا من العلويين اعتقدت أنت وأصحابك ولايته صحيحة فلو أمرت بقتله لم تطع بذلك، ولو أمر بقتلك لقتلك أصحابك. فلما فهم ذلك صرفه عن رأيه الأول وترك ما كان عزم عليه للدنيا لا لله عز وجل" . ابن كثير، مصدر سابق، ج11 ص 179.

وتبعاً ذلك، سنقوم بمتابعة تطور حركية الفكر السياسي الشيعي، من خلال دراسة طائفتين من النصوص، التي ظهرت في نهاية الدولة البويهيه من قبل الشيخ المفيد وتلميذه الشيخ الطوسي والشريف المرتضي (ت 436) الذي تولى ثلاثة مناصب مهمة في عهد الدولة البويهية، وهي نقيب الأشراف، والمشرف على ديوان المظالم وأمير الحج، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ الشيعة. إن النصوص التي نتناولها، تعكس مفهوم الشيعة للدولة والموقف منها، مع تقديم المبررات الفقهية التي تعطي لهذه الأفكار المشروعية الدينية.

1. الطائفة الأولى

ظهرت هذه النصوص، في بدايات القرن الخامس بعد أن قيم فقهاء الشيعة تجربة الدولة البويهيه وتعاملها مع الشيعة بطريقة لم يعهدوها من قبل. وبناءً على ذلك، صدرت مجموعة من النصوص من كبار مشايخ الطائفة، كالمفيد والمرتضي والطوسي، وهي تشكل بمجموعها، نظرة متكاملة إلى تطور الفكر السياسي الشيعي خلال هذه الفترة، نشير أدناه إلى قسم منها ثم نقوم بتحليلها.

- يقول الطوسي: " والذي يدل على وجوب الرئاسة ما ثبت من كونها لطفا في الواجبات العقلية فصارت واجبة، كالمعرفة التي لا يعرف مكلف من وجوبها عليه، ألا ترى أن من المعلوم أن من ليس بمعصوم من الخلق متى خلوا من رئيس مهيب يردع المعاند ويؤدب الجاني، ويأخذ على يد المتغلب، ويمنع القوي من الضعيف، وأمنوا ذلك، وقع الفساد، وانتشر الحيل، وكثر الفساد، وقل الصلاح، ومتى كان لهم رئيس هذه صفته كان الأمر بالعكس من ذلك، من شمول الصلاح وكثرته، وقلة الفساد ونزارته، والعلم بذلك ضروري لا يخفى على العقلاء، فمن دفعه لا يحسن مكالمته " ([91]).

- وعن الموقف من الحكام يقول الشيخ المفيد:" إن معاونة الظالمين على الحق وتناول الواجب لهم جايز ومن أحوال واجب، وأما معونتهم على الظلم والعدوان فمحظور لا يجوز مع الاختيار. وأما التصرف معهم في الأعمال فإنه لا يجوز إلا لمن أذن له إمام الزمان وعلى ما يشترطه عليه في الفعال، وذلك خاص لأهل الإمامة دون من سواهم لأسباب يطول بشرحها الكتاب. وأما المتابعة لهم فلا بأس بها فيما لا يكون ظاهره تضرر أهل الإيمان واستعماله على الأغلب في العصيان" ([92]).

كما تم تداول العديد من الأحاديث التي تنسب لأئمة الشيعة لدعم الأفكار السابقة منها:

([90]) يشير إلى هذه الحقيقة أحد الباحثين بقوله:" كاد خط الاجتهاد والتجديد ان ينشق عن تحولات عميقة في الفكر الإمامي في ظل دولة البويهيين، لولا الاضطراب السياسي العنيف الذي شهدته بلاد المسلمين على أرضية مذهبية". إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص77.

([91]) الطوسي، الغيبة، مصدر سابق، ص 5.

([92]) الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، مصدر سابق ص 120.

- ومن وصايا الإمام الصادق لأحد أنصاره: "أوصيك بتقوى الله، وأن تلزم بيتك وتقعد في دهماء (جماعة الناس، والعدد الكثير) هؤلاء الناس، وإياك والخوارج منا (أي أئمة الزيدية، وساداتهم مثل بنى الحسن (ع) فإنهم ليسوا على شئ ولا إلى شئ" ([93]).

- قال الإمام الصادق: لا يستغني أهل كل بلد عن ثلاثة يفزع إليهم في أمر دنياهم وآخرتهم فإن عدموا ذلك كانوا همجا فقيه عالم ورع. وأمير خير مطاع. وطبيب بصير ثقة ([94])

- يروى عن موسى بن جعفر أنه قال لشيعته: لا تذلوا رقابكم بترك طاعة سلطانكم، فإن كان عادلا فاسألوا الله بقاه، وإن كان جائرا فاسألوا الله إصلاحه، فإنّ صلاحكم في صلاح سلطانكم، وإن السلطان العادل بمنزلة الوالد الرحيم، فاحبوا له ما تحبون لأنفسكم، واكرهوا له ما تكرهون لأنفسكم" ([95]).

- عن موسى بن جعفر ـ في حديث طويل ـ قال : لولا أنّي سمعت في خبر عن جدي رسول الله (ص) أن طاعة السلطان للتقية واجبة إذا ما أجبت. أقول : وتقدم ما يدل على ذلك، ويأتي ما يدل عليه ([96]).

- من وصايا الإمام زين العابدين لشيعته عنه قال:" وحق السلطان أن تعلم أنك جعلت له فتنة، وأنه مبتلى فيك بما جعل الله له عليك من السلطان، وأن عليك أن لا تتعرض لسخطه فتلقي بيدك إلى التهلكة وتكون شريكا له فيما يأتي إليك من سوء. وحق سائسك بالعلم التعظيم له، والتوقير لمجلسه، وحسن الاستماع إليه، والإقبال عليه" ([97]).

ويستشهد الشيعة بأحد الأحاديث النبوية عن العلاقة بالسلطان يقول: عن أنس قال : قال رسول الله (ص) : طاعة السلطان واجبة، ومن ترك طاعة السلطان فقد ترك طاعة الله عزّ وجلّ، ودخل في نهيه، أن الله عزّ وجلّ يقول:(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ([98]). وعلى ضوء دراسة ما ورد في النصوص السابقة، لابد من طرح بعض الأسئلة منها.

- هل يوجد مبرر شرعي للاعتراف بشرعية السلطة البويهية؟

- ما هو المبرر الشرعي لعمل كبار فقهاء الشيعة في مؤسسات الخلافة؟

فبالنسبة للموقف من شرعية الدولة، استمر فقهاء الشيعة على الابتعاد عن البحث في شرعية الدولة، وهو الموقف الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، والمتضمن تأجيل شرعية السلطة لحين عودة الإمام المنتظر، لأنه الوحيد الذي يمتلك الشرعية وفق المفهوم الإلهي للإمامة.

([93]) الحر العاملي، مصدرسابق ج16 ص 220.
([94]) نفس المصدر السابق ص 221.
([95]) الحر العاملي ، المصدر السابق ج11 ص. مستل من فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص55.
([96]) المصدر نفسه ج15 ص 174.
([97]) ابن أبي شعبة الحراني، تحف العقول، مصدر سابق، صص 274 -275.
([98]) الحر العاملي ، الوسائل 11 مصدر سابق ص472.

أما البحث في شرعية العلاقة التي أقامها، كبار الفقهاء، حيث تولوا أرفع المناصب في مؤسسة الخلافة ـ أصبح أحمد الموسوي (ت 400)، والد الرضيين، (الرضي والمرتضي)، قاضي القضاة، وقد انتقل هذه المنصب بعد وفاته إلى الشريف الرضي (359 هـ ـ 406 هـ)، مع إضافة منصبين له، هما نقيب الأشراف وأمارة الحج، وتسلم هذه المناصب بعده، أخيه المرتضي (355 هـ ـ 436 هـ)، فقد أوجد الفقهاء الشيعة تبريراً شرعياً لها، باللجوء إلى مفهوم التقية التي جرى ربطها بالأفكار السياسية، لتبرير التعامل مع السلطة، على الرغم من عدم الاعتراف بشرعيتها بدلالة النصوص التي تبرر العلاقة مع السلطان. انظر، الملحق الثاني عن مفهوم التقية عند الشيعة الإثني عشرية.

وهناك مسألة أخرى، ساعدت على صياغة النصوص الاجتهادية، هي تطور علم الأصول عند الشيعة، كلما ابتعدوا عن زمن النصوص، المروية من أئمة أهل البيت، الأمر الذي سمح للفقهاء إنتاج الأحكام الشرعية، ليس عن طريق التماهي مع النص، بل الاجتهاد في تفسيره بالاعتماد على التأويل ([99]).

إن اللجوء إلى التأويل، سمح لفقهاء الشيعة التحرر من السلطة الحرفية للنص، ففي حالة التماهي مع النص يفرض النص سلطته على الفقيه، اما في حالة القراءة التاريخية التي تعتمد على التأويل، فإن الفقيه يفرض سلطته على النص، وهذا ما ساعد عليه تطور علم الأصول عند الشيعة خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري.

ومن أبرز علامات التطور في الفكر السياسي الشيعي خلال هذه الفترة، هو الاعتراف بوجود الدولة وضرورة الإمارة، في عصر الغيبة (إذا ثبت وجوب الإمامة في كل حال، وأن الخلق مع كونهم غير معصومين لا يجوز أن يخلو من رئيس في وقت من الأوقات) ([100]).

كما أن تحريم الخروج /الثورة على السلطان، يدخل ضمن مفهوم المحافظة على حفظ نظام المجتمع والدولة القائمة كما تشير النصوص السابقة. وكذلك وصية الإمام الصادق إلى شيعته: "أوصيك بتقوى الله، وأن تلزم بيتك وتقعد"([101])، بعدم الاشتراك في ثورات الزيدية.

ومع كل ذلك، نرى أن موقف شيوخ المذهب من العمل مع السلطان، يمثل أهمية لمعرفة التحول التدريجي في تخفيف تحريم التعاون مع السلطان/ الدولة، بحيث اعتبر التعاون استثناءً، وبقى الأصل التحريم" وأما معونتهم على الظلم والعدوان فمحظور لا يجوز مع الاختيار " و" أما المتابعة لهم فلا بأس. بها فيما لا يكون ظاهره تضرر أهل الإيمان واستعماله على الأغلب في العصيان" ، حسبما ورد من أقوال الشيخ المفيدة السابقة.

([99]) يحدد أحد الباحثين الشيعة مفهوم الشيعة للتأويل على الشكل التالي: أما الإثنا عشرية فيتركون بعض الآيات التي يشتبه معناها على العقول، كفواتح السور وما إليها، يتركونها بدون تأويل، ولا يؤولون آية أو حديثاً إلا بشروط:

1 ـ أن يتنافى المعنى الظاهر مع ما يقطع به العقل، أو يقوم الإجماع على خلافه.

2- أن يحمل اللفظ على معنى صحيح.

3 ـ أن يتحمل اللفظ المعنى المؤول به، وبكلمة أن التأويل عند الاثني عشرية لا يعدو صرف اللفظ عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، مع وجود القرينة. مغنية ، محمد جواد ، الشيعة في الميزان مصدر سابق، ص150.

([100]) الطوسي ، الغيبة، مصدر سابق ص 3.

([101]) الحر العاملي، مصدرسابق ج16 ص 220.

نستنتج مما سبق تشديد شروط التعامل مع السلطان، وربطها " بقضاء حوائج الاخوة الشيعة" و ومبدأ التقية وهو: " من أفضل أعمال المؤمن، يصون بها نفسه وإخوانه عن الفاجرين، وقضاء حقوق الأخوان أشرف أعمال المتقين، يستجلب مودة الملائكة المقربين، وشوق الحور العين" حسب قول ينسب للإمام علي بن طالب ([102]).

2. الطائفة الثانية

وهي مقتطفات من رسالة الشريف المرتضي، إلى الوزير الحسين بن علي المعري ([103])، في باب العمل مع السلطان وأخذ جوائزه ورد فيها:

" اعلم أن السلطان على ضربين: محق عادل، ومبطل ظالم، متغلب. فالولاية من قبل السلطان المحق العادل لا مسألة عنها، لأنها جائزة، بل ربما كانت واجبة إذا حتمها السلطان وأوجب الإجابة عليها. وإنما الكلام في الولاية من قبل المتغلب، وهي على ضروب: واجب وربما تجاوز الوجوب إلى الإلجاء، ومباح، وقبيح ومحظر. فإمام الواجب: فهو أن يعلم المتولي، أو المتغلب، أو يغلب على ظنه بإمارات لائحة، أنه يتمكن من الولاية من إقامة حق ودفع باطل، وأمر بمعروف ونهي عن منكر. ولولا هذه الولاية لم يتم شيء من ذلك، فيجب عليه الولاية بوجوب ماهي سبب ذلك، وذريعة إلى الظفر. وأما ما يخرج إلى الإلجاء، فهو أن يحمل على الولاية بالسيف، ويغلب في ظنه أنه متى لم يجب عليها سفك دمه، فيكون ذلك بذلك ملجأ إليها. فأما المباح منها: فهو أن يخاف على مال، أو من مكروه يقع [به] يتحمل مثله، فتكون الولاية مباحة بذلك ويسقط عنه قبح الدخول فيها. ولا يلحق بالواجب، لأنه إن آثر الضرر في ماله والصبر على المكروه والنازل به ولم يتول، كان ذلك أيضاً. وإذا كان الشرع قد أباح التولي من قبل الظالم مع الإكراه، وفي الموضع الذي فرضنا أنه متوصل إلى إقامة الحقوق والواجبات، علمنا انه لم يكن وجه القبح في هذه الولاية مجرد كونها ولاية من قبل ظالم، وقد علمنا أن إظهار كلمة الكفر لما كانت تحسن مع الإكراه، فليس وده قبحها مجرد النطق بها وإظهارها بل يشترط الإيثار. فإن قيل: أليس هو بهذه الولاية معظماً للظالم ومظهراً فرض طاعته، وهذا وجه قبيح لا محالة، كان غنياً عنه لولا الولاية. قلنا: الظالم إذا كان متغلباً على الدين، فلا بد لمن هو في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته، من ظهار تعظيمه وتبجيله والانقياد له على وجه فرض الطاعة .. مع إظهار جميع ما ذكرناه من فنون التعظيم للتقية والخوف، فليس يدخله في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن والياً، وبالولاية يتمكن من أمر بمعروف ونهي عن منكر، فيجب أن يوصل بها إلى ذلك ([104]).

تمثل النصوص الواردة في رسالة، الشريف المرتضي، تطوراً كبيراً في بنية التفكير السياسي الشيعي بخصوص الإمامة في غياب الإمام المعصوم، وعلاقة الفقيه بالدولة. وأرى أن تجربة الشريف المرتضي العملية وعلاقته المباشرة بأمور الدولة، أملت عليه أن يفكر بواقعية، لتوفير إجابات مقنعة لعلاقة الدولة بالفقهاء الشيعة إثر، تزايد نفوذ هؤلاء في مؤسسة الخلافة والمكانة العلمية المتميزة لهم، بعد بداية فترة من التسامح المذهبي والفكري

([102]) المصدر السابق نفسه ص 224.

([103]) الوزير الحسين بن علي المعري(370 - 418 هـ) وزير مشرف الدولة البويهي في بغداد(وهو أكبر منصب وزاري في الدولة البويهية)، تولى الوزارة عام 415 هـ. والوزير المغربي من كبار فقهاء عصره، وكان على المذهب الإسماعيلي، ترك موطنه مصر بعد مقتل أبيه وعمه وأخويه على يد حاكمها، على عاصمة الخلافة العباسية بغداد بعد سيطرة البويهيين عليها، وتحول إلى المذهب الإثني عشري. إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 64.

([104]) النصو ص مستلة من، إبراهيم، فؤاد ،الفقيه والدولة، مصدر سابق الملحق الثاني ص 396 - 401.

الذي رافق تسلط السلاطين البويهيين على مقاليد الخلافة العباسية، واستمرار نفوذ فقهاء الشيعة في السلطة، بدرجات معينة، بعد إزالة حكم البويهيين في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري.

لقد مهدت الأفكار السابقة، لانطلاقة أكثر جرأة في علاقة الفقيه الشيعي بالدولة، في فترة لاحقة، في السنوات التي سبقت سقوط الخلافة العباسية، بتولي ابن العلقمي مؤيد الدين الأسدي (593 - 656 هـ) الوزارة في زمن آخر خليفة عباسي، واستمراره على رئاسة الوزارة بعد سقوط الخلافة على يد المغول عام 656 هـ 1256 م، وواصل مهمته بعد وفاته ابنه، المؤيد ([105]). وكذلك مرافقة العلامة نصير الطوسي لهولاكو في مسيرة لاحتلال بغداد. إن الأدوار التي لعبها كلا الفقيهين الشيعيين أثارت جدلاً، بين المفكرين الإسلاميين، ما زال مستمراً، عن اشتراك علماء الشيعة في عملية إسقاط الخلافة العباسية ([106]). لقد اتضح من خلال البحث أن الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية واجه، بعد الغيبة الكبرى لإمام الشيعة الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري عدة إشكاليات رئيسة هي:

1. كيفية تبرير غيبة الإمام المهدي.
2. عدم وجود إمام معصوم يقود حركة الشيعة العقائدية والسياسية.
3. تثبيت عقائد الشيعة الإثني عشرية، بشكل يميزهم عن الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى.

إن تتبع مسار حركة الشيعة السياسية والعقائدية من خلال ما كتبه علماء الشيعة من مؤلفات، وكذلك مواقفهم العملية من السلطات الحاكمة، والتي تشكل بمجموعها محاولة منهم لملء الفراغ الذي تركه غياب أمام معصوم يقود حركتهم، أرى إنها تدلل على حدوث تطور هام في الفكر السياسي الشيعي، خلال هذه الفترة، تمثل بالأفكار التالية:

أ. الاعتراف الضمني بالسلطة القائمة وشرعيتها النسبية.

ب. الاعتراف بإمامة المتغلب، وهو ما كان سائدا عند كافة الفقهاء المسلمين في تلك الفترة.

ت. عدم تشجيع الخروج/ الثورة على السلطة الحاكمة.

([105]) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق،ج13 ص 177 - 188.

([106]) إن الاتهامات الموجهة إلى فقهاء الشيعة، المتعلقة بمساهمة بعض علمائهم " كالطوسي وابن العلقمي" في سقوط الخلافة العباسية، لا تستند إلى الوقائع التاريخية، بل إلى مواقف سياسية مذهبية. فالموكب الموافق لهولاكو عند توجهه إلى بغداد كان يضم علماء سنة أيضاً، ومن أشهرهم، سكرتيره الخاص عطا ملك الجويني، الذي أصبح والياً على بغداد 657 هـ / 1259م. وبخصوص دور ابن العلقمي، يجري تناسي المشروع المغولي، لإقامة إمبراطورية عالمية، بعد سيطرتهم على الصين وأواسط أسيا وإيران والقوقاز وروسيا وبولندا، فكان احتلال بغداد جزء من المشروع المغولي الإمبراطوري، وقد حاول ابن العلقمي، منع احتلال بغداد بوسيلتين، الأولي إعداد جيش قوي للدفاع عنها او تقديم هدايا كبيرة إلى هولاكو لثنيه عن احتلال بغداد، وقد رفض الخليفة المستعصم كلا العرضين. كما يذكر حسن إبراهيم حسن في تاريخ الإسلام، ج4 ص 148- 150؛ العزاوي، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ج1، مصدر سابق صص 159 - 161.

كما إنه من الضروري أخذ الظروف التاريخية لتلك الفترة عند تقييم تطور حركة الشيعة السياسية والفكرية والتي تميزت بصراع فكري وسياسي مع المذاهب الأخرى، وكذلك صراع داخلي بين تيارين في صفوف الشيعة، تيار إخباري، حاول الإجابة على الإشكاليات السابقة من خلال جمع نصوص تُنسب إلى أئمة أهل البيت واعتبارها نصوص " مقدسة"، يجب على عوام الشيعة السير على هداها، وتيار ثاني، أصولي، اشترك بجمع نصوص عن أئمتهم، ولكنه رأى ضرورة استنطاق هذه النصوص، باستخدام العقل بشكل محدود.

لقد تم تدوين أهم عقائد الشيعة، خلال فترة، تميزت بكثرة التدخل الأجنبي/ الفارسي، بعد استيلاء البويهيين على مقاليد الخلافة، وكذلك حدة الصراعات المذهبية، التي يتم تأجيجها بين الحين والآخر، خدمة لأغراض سياسية من قبل كلا طرفي الحكم، مؤسسة الخلافة والسلاطين البويهيين. ورغم تقرب البويهيين من الشيعة، إلا أنهم استخدموا هذا التوجه، للإستقواء بهم " أي الشيعة" في صراعهم مع مؤسسة الخلافة التي بقيت بيد السنة.

وبناء على الظروف السابقة التي تم فيها تدوين عقائد الفرق الإسلامية ومنهم الشيعة، فإن بعض ما ورد في المؤلفات العقائدية، بحاجة إلى إعادة قراءة للتأكد من صحة مصداقيتها، عملا بقول الإمام جعفر الصادق عن مقياس صدق الرواية المختلف عليها : " اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه .. خذوا بالمجمع عليه، فان المجمع عليه لا ريب فيه " ([107]).

وأخيراً، تمثل فترة الدولة البويهية التي دامت أكثر من قرن، أهمية بالغة في تاريخ الشيعة، السياسي والعقائدي، لأنها وفرت فرصة، لتحقيق الحلم الذي سعت إليه حركتم منذ تأسيسها، بعد اجتماع السقيفة. وقد أقترب من هذه الحقيقة، أحد أهم فلاسفة التاريخ في القرن العشرين، ارنولد توينبي، في كتابه، تاريخ البشرية حين وصف أهمية العهد البويهي للشيعة قائلاً: " لما عمل الشيعة للثورة " العباسية" كانوا يأملون أن يحلوا محل الأمويين في الخلافة. لقد خاب فألهم يومها. والآن وبعد قرنين من الزمان فأن آمالهم المؤجلة بدأت وكأنها على طريق التحقيق " ([108]).

3.2. المبحث الثالث: الفكر السياسي السلطاني لدى الشيعة الإثني عشرية

بعد سقوط الدولة العباسية 656 هـ / 1256 م، وسيطرة المغول على ولايات الدولة العباسية، توفرت حريات فكرية ملموسة، أزالت الاضطهاد القاسي الذي تعرض له الشيعة، بعد انتهاء السيطرة البويهية على العراق وانتقال السيطرة إلى السلاجقة 447 هـ / 1055م. إن تغيير موقف السلطة من الشيعة أدى إلى انتقال حركة الشيعة إلى العمل العلني، بعد تخلصهم من الاضطهاد السلجوقي ([109]). وكما يقول المظفر:" فإنه لم تحكم العراق بعد العباسيين إلى عهد العثمانيين، دولة تحارب التشيع" ([110]). لقد اقترنت سيطرة المغول، بتفكك نظام السيطرة المركزية على الولايات التي نشأت عن تنازع الأمراء المغول على السلطة ([111]).

([107]) الكليني، جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق ، الأصول من الكافي، مصدر سابق ، ص 8 - 9.
([108]) أرلند تونبي، تاريخ البشرية- ترجمة نقولا زيادة، ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 2004، ص 509 .
([109])المظفر ، محمد حسين ، تاريخ الشيعة، مصدر سابق، ص 83
([110]) نفس المصدر السابق ص 88 - 89.
([111])إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص104.

لقد وفرت التطورات أعلاه، ظروفاً مناسبة لتوسيع النشاط الفكري والسياسي لحركة الشيعة الإثني عشرية، نتج عنه، تغيير الموقف من السلطات الحاكمة بناءً على موقفها من الشيعة الأمر الذي أدى إلى ظهور الفكر السياسي الشيعي السلطاني. وسنقوم بمتابعة تجليات الأفكار السياسية للشيعة الإثني عشرية، من خلال علاقة الفقيه الشيعي بالدولتين الإليخانية في إيران /1264 م - 737هـ / 1336م والصفوية 1501 م.

1.3.2. جذور الفكر السياسي السلطاني للشيعة الإثني عشرية

إن جذور الفكر السياسي السلطاني الشيعي، ظهرت في زمن العلامة الحلي (ت 726هـ) الذي كان على علاقة مع الدولة الإيلخانية المغولية في إيران، في عهد حاكمين هما غازان وأخوه ألجايتو خان (خندا بندة) الذي اعلن التشيع مذهباً رسمياً للدولة الايلخانية في إيران ([112]). واعتبرت آراء الحلي أكثر جرأة في الاعتراف بشرعية سلطة قائمة، تعتبر مغتصبة لحق الإمام المنتظر في الولاية، حسب النهج الذي سار عليه فقهاء الشيعة في عصر الغيبة، كما مر بنا، فهو يقول في مقدمة كتابه، نهج الحق، الذي ألفه بطلب من السلطان، خندا بندة خان:

" وإنما وضعنا هذا الكتاب خشية لله، ورجاء لثوابه، وطلبا للخلاص من أليم عقابه، بكتمان الحق، وترك إرشاد الخلق، وامتثلت فيه مرسوم سلطان وجه الأرض، الباقية دولته إلى يوم النشر والعرض، سلطان السلاطين، وخاقان الخواقين، مالك رقاب العباد وحاكمهم، وحافظ أهل البلاد وراحمهم، المظفر على جميع الأعداء، المنصور من إله السماء، المؤيد بالنفس القدسية، والرياسة الملكية، الواصل بفكره العالي إلى أسنى مراتب العلى، البالغ بحدسه الصائب إلى معرفة الشهب الثواقب، غياث الملة والحق والدين،: " أولجايتو خدا بنده محمد " خلد الله ملكه إلى يوم الدين، وقرن دولته بالبقاء والنصر والتمكين" ([113]).

إن هذا النص يمثل تطوراً كبيرا في موقف الفكر السياسي الشيعي، بعد الغيبة، اقترب فيه العلامة الحلي من الفكر السياسي السلطاني السني، الذي درجَ فقهاؤه بتأليف الكتب بناء على رغبة الخليفة ([114]). ولم تكن الآراء التي طرحها العلامة الحلي، بعيدة عن نشأة مدرسة الحلة العقلانية في الفكر الفقهي الشيعي، التي أثر في تكوينها الفيلسوف الشيعي، الخواجة نصر الدين الطوسي (597 هـ - 672 هـ)، الذي رافق هولاكو إثناء قدومه لاحتلال بغداد وكان أحد مستشاريه، كما أشرنا سابقاً، واستمرت علاقته بهولاكو، بعد سقوط بغداد. وقد قام

([112]) لتحول بعض ملوك المغول للتشيع، أسباب فكرية وسياسية، فبالأسباب الفكرية، تقوم على التشابه بين بين مفهوم السلطة الإلهية، المتجذرة عند ملوك المغول، وفكرة الإمامة الإلهية، والأسباب السياسية ترجع إلى استخدام التشيع كأداة للتشكيك بشرعية الحكومات الإسلامية القائمة وبالتالي وجود مبرر للتوسع والاستيلاء على البلدان التي تحكمها سلطات غير شرعية. لمزيد من التفاصيل راجع، إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 110.

([113]) العلامة الحسن بن يوسف المطهر الحلي، نهج الحق وكشف الصدق، تحقيق، رضا الصدر ص 38 إيران - قم - 1400 هجرية منشورات سلسلة الكتب العقائدية 180. كما كتب الشهيد الأول" محمد بن مكي(ت 786)، اللمعة الدمشقية، بناء على طلب السلطان علي بن مؤيد، ملك خراسان، الشيعي(776 هـ)، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية لزين الدين العاملي، تحقيق الشيخ عبد الله السبتي،مصر 1938.

([114]) ألف أبو الحسن الماوردي ت 450 هـ، كتابة (الأحكام السلطانية والولايات الدينية)، وهو من أوائل المؤلفات السياسية لدى المسلمين، لتقديمه إلى الخليفة العباسي القائم (422 - 467 هـ) .

الطوسي، بإقناع علماء الشيعة في مدينة الحلة، بمكاتبة هولاكو وإعلان الولاء له لغرض حمايتهم ومدينتهم، التي كانت مركزا علمياً مهماً للشيعة في أواخر الدولة العباسية ([115]).

ورغم الآراء السياسية الجريئة التي طرحها العلامة الحلي في توثيق العلاقة بين الدين والسياسة من خلال ملازمة الفقيه للسياسي/ الحاكم وإرشاده، والتي لم تكن مألوفة في الفكر السياسي الشيعي الذي كان يتبنى نظرية الانتظار السلبي([116])، فأن علاقة العلامة الحلي بالسلطان (محمد خندا بندة) لم تأخذ طابعاً سياسيا مباشراً، بل بقى الجانب الثقافي التبشيري للمذهب الشيعي، النشاط الرئيس له خلال مدة علاقته بالسلطة الحاكمة، حيت أشرف على تأسيس المدارس السيارة التي تقوم بتدريس العلوم الدينية، وكانت مدارس منفتحة يقوم بالتدريس فيها علماء من كافة مذاهب الفقه الإسلامي، وساهمت في نشر مبادئ التسامح بين الشيعة والسنة ([117]). ولمواصلة، تتبع مسار جذور الفكر السياسي السلطاني الشيعي، وموقفه من الدولة/ السلطة، نشير إلى أن الآراء التي طرحها، العلامة الحلي، حول السلطة وعلاقة الفقيه الشيعي منها، مهدت لتماهي الفقيه الشيعي مع السلطة الصفوية لاحقا.

2.3.2. الفكر السياسي السلطاني للشيعة الإثني عشرية خلال عهد الدولة الصفوية

تأسست الدولة الصفوية، كدولة دينية (909 هـ - 1501 م)، تقوم على مذهب التشيع، وليس سياسية، كدول الشيعة السابقة التي قامت قبل الدولة الصفوية، حيث كانت ذات طبيعة سياسية، وليست دينية، لأنها لم تبرر قيامها على أساس ديني أو تعلن المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسميا وهذا ينطبق على الدول البويهية والحمدانية والسربدارية والمرعشية وغيرها ([118]). قد سعى مؤسسها الأول، إسماعيل الصفوي الذي تولى الحكم عام 906 هـ، إلى الاستقواء بالمذهب الشيعي، بإعلانه التشيع مذهباً رسميا للدولة الصفوية، لفرض سلطته المطلقة، باعتباره مكلفاً من الأمام المهدي المنتظر بإعلان الثورة وقتل كل معارض له ([119]).

إذا تتبعنا تأثير الدولة الصفوية على تطور الفكر السياسي السلطاني الشيعي، نلاحظ أن موقف اغلب فقهاء الشيعة كان حذراً من التعامل مع الشاه إسماعيل، بسبب انحسار الاجتهاد، حيث، كان يعتقد هؤلاء" على طريقة أسلافهم القدامى أن أية حكومة لا يتولاها الإمام هي ظالمة يحرم الدخول قي خدمتها وأن الخراج الذي تأخذه الحكومة من انتفاع الناس بالأرض، يعتبر غصباً لا يجوز للفقيه أن يأخذ منه شيئاً استنادا إلى ما جاء بالقرآن الكريم : "ولا تركنوا للذين ظلموا فتمسكم النار" ([120]).

([115]) القزويني، جودت ، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية ، بيروت، دار الرافدين، 2005 ص 101؛ إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والسلطان، مصدر سابق ص 97.

([116]) يذكر جودت القزويني، أنه تم شن حملة على اشتغال العلامة الحلي بالسياسة من قبل التيار الأخباري في أواخر الدولة الصفوية، متهمة العلامة الحلي بأنه نظر إلى تقريب السياسة من الدين، القزويني، جودت ، مصدر سابق ص 141.

([117]) الخورساني، روضات الجنان ج2 ص 282، مستل من المصدر السابق ص 124.

([118]) انظر، الكاتب، أحمد ، تطور الفكر السياسي الشيعي، مصدر سابق ص 376,

([119]) الكاتب، احمد ، المصدر نفسه، ص 377؛ كامل مصطفي الشيبي، الطريقة الصوفية ورواسبها في العراق المعاصر ، بغداد، مطبعة الإرشاد 1386 هـ - 1967 م ص30.

([120]) انظر، كامل مصطفى الشيبي، الطريقة الصوفية المصدر السابق، ص39؛ الوردي، علي ، لمحات من تاريخ العراق الحديث،ج1، قم - لإيران ، المكتبة الحيدرية، 1378 ص 61 ؛ كذلك، القزويني، جودت ، مصدر سابق، ص 285 - 287.

بعد وفاة الشاه إسماعيل (930هـ) تولى الحكم ابنه، طهماسب، الذي واجه صعوبات كبيرة في قيادة الدولة، نتيجة، تزايد تدخل قادة " القزلباش" في إدارة الدولة، بسبب هزيمة الدولة الصفوية في معركة جالديران مع الدولة العثمانية (920 هـ ـ 1512 م)، وانتزاع العراق من السيطرة الصفوية، بحيث أصبحت سلطة زعماء القزلباش" أشبه ما تكون بسلطة الحكم المطلقة" ([121]). كما حدث تخلخل في قيادة الدولة بسبب، الانقسام الذي حدث داخل التحالف الفارسي ـ التركماني، وكان سببه زيادة نفوذ العناصر الفارسية في المناصب العليا في الدولة على حساب نفوذ التركمان ([122]).

يضاف إلى ذلك، أن الشاه طهماسب، لم يكن يملك الخبرة الكبيرة التي كان يملكها والده، ويقول الدكتور علي الوردي، بهذا الصدد: " وكان يختلف في تكوين شخصيته عن أبيه اختلافاً واضحاً، فهو قد ورث الملك وحصل عليه جاهزاً، أما أبوه فكان مؤسس الملك وقائد الجيوش وكان بالإضافة إلى ذلك واثقاً من انه رئيس الدين والدولة معاً فلا يحتاج إلى من يرشده في دينه ودنياه" ([123]).

جعلت كل هذه الأحداث الشاه طهماسب، يبحث عن وسيلة لتعزيز قيادته للدولة، فاتجه إلى تسليم القيادة الروحية التي كان يتولاها والده، إلى الفقهاء لتولي مسئوليتها، فاستدعى لهذا الغرض أحد أبرز فقهاء الشيعة، زين الدين علي عبد العالي الكركي (868- 940 هـ) المقيم في مدينة النجف ـ العراق ـ للقيام بمهمة القيادة الدينية " أن طهماسب رأى أن الحكمة تقتضي ترك أمر بث التشيع بيد الاختصاصيين من الفقهاء فاستدعى إليه علي بن العال الكركي لينهض بأعباء هذه المهمة" ([124]).

وكان الشيخ الكركي، أحد أشد المتحمسين، لدعم الدولة الصفوية وتأييدها، من خلال الدعوة لتعظيم الشاه إسماعيل، والسجود له لغرض التبجيل والاحترام، وضرورة طاعته، والاشتراك في دعم سياسة المذهب الصفوية، وخاصة في يتعلق بالإضافات التي شرعتها مثل " سب الصحابة، إضافة الشهادة الثالثة في الأذان، فرض التشيع بالقوة على الناس، والمبالغة في تعظيم الشعائر الحسينية وغيرها ([125]). ويعتبر الشيخ الحركي، أهم علماء الشيعة الذي نَظرَّ لشرعية الدولة في عصر الغيبة، رافضاً ضمناً نظرية الانتظار التي سادت

مما يذكر أن فقهاء الشيعة حرموا دفع الزكاة والخراج للحاكم الجائر ويقول النقراني في مستند الشيعة: ولا يخفى أن ذلك مقتضى الأصل، لأنهما ـ كالزكاة ـ حق لجماعة خاصة ليس الجائر منهم ولا قيما عليهم، فالأصل عدم جواز دفع حصتهم إليهم ـ سيما مع ما هو عليه من الفسق الواضح ـ ما دام يتمكن من عدم الدفع. وتدل عليه صحيحة العيص: في الزكاة فقال: (ما أخذه منكم بنو أمية فاحتسبوا به، ولا تعطوهم شيئا ما استطعتم) ولم أعثر إلى الآن على حجة واضحة دافعة للأصل. وما ذكره بعضهم ـ من أن المستفاد من الظواهر: أن حكم تصرف الجائر في الأراضي الخراجية حكم تصرف الإمام العادل ـ غير مسلم، ولو سلم فإنما هو في الجملة. فوجوب منعها عن الجائر مع التمكن أظهر". النراقي، أحمد بن محمد مهدي، مستند الشيعة في أحكام الشريعة الجزء الاول تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى ـ قم إيران ، ربيع الأول 1415 ه، صص 202 - 203.

([121]) القزلباش: جماعات قتالية أسسها السيد حيدر الصفوي، الذي تزعم الطريقة الصفوية، بعد تحولها إلى حركة عسكرية تعتمد الفتح والتوسع العسكري لبناء دولة على الطريقة الصفوية الصوفية، دعيت هذه الجماعات) القزلباش) أو أصحاب الرؤوس الحمراء لارتدائهم قبعات حمراء عليها اثنتي عشر عقدة مختلفة الألوان تشير إلى عدد الأئمة الإثنى عشر. القزويني، جودت ، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية، مصدر سابق، ص 267.

([122]) القزويني، جودت ، المصدر السابق، ص 301 - 303.

([123])الوردي، علي ، مصدر سابق ج1 ص 60

([124]) نفس المصدر السابق و نفس الصفحة.

([125]) القزويني، مصدر سابق ص306 - 307.

في الفكر السياسي الشيعي، لذلك يشار إليه بأنه " باعث النهضة الشيعية في إيران، ومجدد المذهب وواضع الأسس الشرعية الدستورية لدولة الصفويين" ([126]). ونظراً لعدم اختلاف ممارسات وسياسة الدولة الصفوية التي أقر شرعيتها، عن سياسة وممارسات دول الخلافة الإسلامية الأخرى، فإنه يعتبر أحد أهم مؤسسي الفكر السياسي السلطاني الشيعي، وكما يذكر محمد خاتمي، أن حكم الصفويين، لا يختلف عن الحكومات الاستبدادية التي حكمت المسلمين، مشيراً إلى أن: " التغيير الذي حدث، مع مجئ الصفويين، كان في مذهب الملوك وليس في نظام الحكم أو طريقة وصولها للحكم، أو أسلوبها الذي دام منذ عصر السلطة الأموية". ([127]). وبلغ تأثيره على مؤسسة الدولة الصفوية حدا لم يبلغه فقيه شيعي آخر حسب قول، الشهيد الثاني (ت 965 هـ): " فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبا بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية، حتى أنه غير القبلة في كثير من بلاد العجم باعتبار مخالفتها لما يعلم من كتب الهيئة" ([128]). والرسالة التالية المرسلة إلى الكركي، من الشاه طهماسب، توضح المكانة التي كان يتمتع بها:

" أنت أحق بالملك، لأنك النائب عن الإمام، وإنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك. ورأيت للشيخ أحكاما ورسائل إلى الممالك الشاهية إلى عمالها أهل الاختيار فيما تتضمن قوانين العدل، وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ الخراج، وكميته ومقدار مدته، والأمر لهم بإخراج العلماء من المخالفين لئلا يضلوا الموافقين لهم والمخالفين، وأمر بأن يقرر في كل بلد وقرية إماما يصلي بالناس، ويعلمهم شرائع الدين، والشاه يكتب إلى أولئك العمال بامتثال أوامر الشيخ، وأنه الأصل في تلك الأوامر والنواهي" ([129]). ومن أبرز المسائل الفقهية التي أثارت جدلاً بين علماء الشيعة، في عصره، والتي امتزج فيها، الدافعين الفقهي والسياسي، معاً عند إثارتها من قبل الشيخ الكركي والتي تعرض فيها للانتقاد مسألتان هما: ([130])

- الخراج، بعد أن حدد الشيخ أنواع الأراضي التي يأخذ منها الخراج أقر بشرعية أخذ أموال الخراج والمعاملة بها حتى لو تم ذلك من الحاكم الجائر، مستشهداً بنصوص وردت على لسان فقهاء الشيعة ابتداء من الطوسي وحتى الشهيد الثاني. وكذلك استشهد، بتصرفات شيوخ الطائفة السابقين له، الذين كانوا يقبلون الهدايا من الحكام ويملكون ضياعا وقرى ويتصرفون بأموالها، كالرضيين " الشريف الرضي والمرتضي فيقول:" بلغنا أنه كان في بعض دول الجور ذا حشمة عظيمة وثروة جسيمة وصورة معجبة، وأنه قد كان له ثمانون قرية .. وهذا أخوه ذو الفضل الشهير

([126]) المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي رسائل المحقق الكركي - المجموعة الأولى، ، تحقيق الشيخ محمد الحسون، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم لإيران، مطبعة الخيام قم 1409 هـ، ص 29 - 30 .

([127])خاتمي، محمد ، الدين والفكر في فخ الاستبداد، مصدر سابق ص 338.

([128])) المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي رسائل المحقق الكركي، مصدر سابق، ص 30 - 31.

([129]) المصدر السابق ص20.

([130]) يشير محمد الحسون، جامع ومحقق رسائل الكركي إلى أن الشيخ الكركي " تعرض إلى مسألة مهمة جدا اختلف الفقهاء فيها اختلافا كبيرا، وهي مسألة الخراج، وحلية أخذه من السلطان الجائر، وتعيين الأرض الخراجية عن غيرها .. وأن الضرورة قد دعته إلى تناول شئ من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه .. كانت تصل إليه هدايا وجوائز من الشاه إسماعيل الصفوي، لينفقها في تحصيل العلم، ويفرقها في جماعة الطلاب والمشتغلين. وقد عاب عليه معاصره الشيخ إبراهيم القطيفي قبول هذه الهدايا، كما وألف رسالة مستقلة في الرد على الكركي حول مسألة الخراج، وسماها " السراج الوهاج لدفع عجاج قاطقة الخراج ".المصدر السابق، مقدمة، المحقق، ص 20 -21.

والعلم الغزير والعفة الهاشمية والنخوة القرشية السيد الشريف الرضي .. كان له ثلاث ولايات، ولم يبلغنا عن أحد من صلحاء ذلك العصر الإنكار عليهما، ولا النص منهما ولا نسبتهما إلى فعل حرام أو مكروه أو خلاف والخواجة نصير الدين الطوسي " وأنه كان المتولي لأحوال الملك والقائم بأعباء السلطنة " ([131]). واستدل الشيخ الكركي، من هذه النصوص والسلوك العملي لفقهاء الشيعة، على تحليل أخذ الخراج.

- صلاة الجمعة: أفتى بجواز صلاة الجمعة في عصر الغيبة، في حين أجمع أغلب فقهاء الشيعة الإثني عشرية، على عدم جواز الصلاة بدون الإمام المعصوم ([132]).

ونظراً للجهود الكبيرة التي قام بها الشيخ الكركي في دعم السلطة، وظهور بوادر المعارضة لنهجه من بعض رجال الدولة، ولغرض تعزيز دور ومكانة الشيخ الكركي، الدينية والسياسية، اصدر الشاه طهماسب الفرمان الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم ...

" بما أن مؤدى حقيقة حديث الأمام الصادق (ع) الذي يقول فيه (انظروا آلي من كان قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكما فأني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا رد وهو راد على الله وهو على حد الشرك بالله، فان مخالفة حكم المجتهدين حفظة شرع سيد المرسلين بدرجة الشرك، لذا فان مخالفة خاتم المجتهدين وارث علوم سيد المرسلين نائب الأئمة المعصومين لا زال كاسمه العلي عليا عاليا، وعدم متابعته يعتبر ملعونا بكل تأكيد ومطرودا من الدولة ومحاسبا ومعاقبا" .

كتبه طهماسب بن شاه إسماعيل الصفوي الموسوي ([133]).

إن نشاط الشيخ الكركي في دعم الدولة الصفوية والدفاع عن حكامها، ولد اعتراضات عديدة من قبل كبار فقهاء الشيعة الإثني عشرية، داخل إيران وخارجها. وقد ركزت معارضة هؤلاء (فقهاء الشيعة) في عصره، على تماهي، الشيخ الكركي، مع الدولة الصفوية وتسلمه منصب نائب الإمام المهدي المنتظر، وفتاويه بخصوص جواز صلاة الجمعة وتحليله جباية الخراج في عصر الغيبة. وكان الشيخ إبراهيم القطيفي، أكثر العلماء جرأة في انتقاد الكركي، واصفاً إياه بأوصاف شنيعة، قائلاً: " وان بعض أخواتنا قد ألف رسالة في حل الخراج وسماها قاطعة اللجاج، وأولى باسمها أن يقال: مثيرة العجاج كثيرة الاعوجاج. ولم أكن ظفرت بها منذ ألفها إلا مرة واحدة في بلد سمنان، وما تأملتها إلا كجلسة العجلان، فأشار إلى من تجب طاعته بنقضها، ليتخلق من رآها من الناس برفضه، فاعتذرت، وما بلغت منها حقيقة تعريضه بل تصريحه بأنواع الشنع. فلما تأملته ألان مع علمي بأن ما فيها أو هي من نسج العناكب، فدمع الشريعة على ما فيها من مضادها ساكب، وهو مع ذلك لا يألو جهدا بأنواع التعريض بل التصريح" ([134]).

([131]) الحسون، محمد رسائل الكركي، مصدر سابق ص 280 - 281.

([132]) الحسون، محمد رسائل الكركي، ج1، ، رسالة في صلاة الجمعة، ص 131.

([133]) الحسون، محمد ، رسائل الشيخ الكركي، ج1، المقدمة، مصدر سابق 30 - 31.

([134])الحسون، محمد ، رسائل الكركي، ج1، ص 23. بشير، أحمد الكاتب، إلى ان تحالف الشيخ الكركي مع الدولة الصفوية جوبه بمعارضة شديدة ونقد لاذع من قبل كبار علماء عصره مثل : الشهيد الثاني والمقدس

مع زيادة الاعتراض على الدور الذي يقوم به الشيخ الكركي، ونظراً لحاجة السلطان طهماسب، لنفوذ الشيخ لحسم صراعه مع المعارضين لحكمه وخاصة من قادة" القزلباش" الأتراك، اصدر السلطان، فرماناً "قراراً" جديداً، يحدد فيه الصلاحيات التي يتولاها الشيخ الكركي، بعد ما أطلق عليه "حجة الإسلام والمسلمين" نائب الإمام المهدي. وأهم الصلاحيات التي منحت " للشيخ الكركي" بموجب هذا الفرمان هي:

1. أن يكون الكركي، صاحب الطاعة المطلقة ويجب" على السادات والأشراف والأكابر والأمراء والوزراء، وأركان الدولة اتباعه" .
2. تخويله صلاحيات عزل المسؤولين في إدارة الدولة كافة بدون الرجوع إلى أحد " فإن من يعزله الكركي، عن السلطة فهو معزول، والذي ينصبه فهو منصب، ولا تحتاج قراراته إلى سند يرجع إليه".
3. إعطاءه بعض الأراضي في العراق وجعلها وقفا لأفراد عائلته من بعده، " والحكم بان دخل أراضي كل العراق وخراجها يوضع تحت تصرفه وينفق باختياره" .
4. وجوب تعظيم الكركي وإبداء الطاعة والاحترام، من قبل المسؤولين في كل الولايات التابعة للدولة.
5. تخصيص ميزانية خاصة تحت تصرف العلامة الكركي ([135]).

لقد شكل الصراع العثماني ـ الصفوي الذي اتخذ من العراق، المركز الرئيس للنشاط السياسي والفكري للشيعة، أحد العوامل البالغة الأهمية على توثيق العلاقة بين الفقيه الشيعي والسلطان الصفوي، حيث كانت جبهة الصراع المذهبي أكثر الجبهات سخونة في مجرياته الداخلية وأكثرها تأثيراً في التعبئة الشعبية، مع عدم إهمال الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للدولتين العثمانية والصفوية. ويشير المؤرخ العزاوي إلى أسباب الحروب بين الصفويين والعثمانيين بقوله: " المعروف عن الاثنين الحرب للملك والاستقلال به فتتخذ الدين ذريعة بل آلة للوقيعة بالآخر والقضاء على سطوته فمحا الواحد الآخر إلى أن هلكا معاً" ([136]).

وكتقييم عام لسبب، تشيع الدولة الصفوية، تشير دراسات كثيرة، إلى أن الأسباب السياسية، كانت من الدوافع المهمة وراء ذلك، حيث يشترك، أغلب الدارسين بالتحليل التالي:

" ومن الجدير بالذكر أن الملوك الصفويين لم يكونوا يلتزمون بصورة عامة ـ ما عدا بعضهم ـ بالشريعة الإسلامية وأحكام الدين الحنيف، فكانوا يشربون الخمر ويمارسون التعذيب والقتل العشوائي ويرتكبون المحرمات كما يحلو لهم. وكان حكمهم لا يختلف عن أي حكم ديكتاتوري طغياني فاسد. وقد غطت الدولة الصفوية على تناقضها الكبير هذا، وانقلابها على التشيع، بجملة طقوس وشعارات متطرفة أساءت إلى الشيعة والتشيع عبر التاريخ، كسب الخلفاء الثلاثة على المنابر وفي الشوارع، وهو منهج مناقض لسيرة أهل البيت (ع) وأخلاق الشيعة الجعفرية، وإقحام الشهادة الثالثة (اشهد أن علياً ولي الله) في الأذان، وهو

([135]) انظر: نص فرمان، الشاه طهماسب، الميرزا عبد الله الأصبهاني، رياض العلماء وحياض الفضلاء، ص448، نسخة مترجمة عن الفارسية، إبراهيم، فؤاد ، مصدر سابق، الملحق الخامس ص417 ـ 419.

([136])العزاوي Kعباس ، العراق بين احتلالين ج 3 مصدر سابق ص 344. لمزيد من الاطلاع على طبيعية الصراع العثماني الصفوي والعوامل المشتركة له يمكن مراجعة، كوثراني، وجيه ، الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية ـ القاجارية والدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 54 ـ 62.

عمل كان بعض المتطرفين الغلاة في القرن الرابع الهجري قد حاول تنفيذه، ولكن العلماء الشيعة الإمامية رفضوه بشدة واعتبروه بدعة محرمة. كما يقول الشيخ الصدوق في (من لا يحضره الفقيه). وكذلك التطرف في إحياء الشعائر الحسينية من العزاء واللطم والأعلام والأبواق وصنع (التربة) للسجود في الصلاة" ([137]).

ويؤكد هذا الرأي، الدكتور، كامل مصطفى الشيبي، حيث يقول: وينبغي أن يذكر في هذا المجال أن حركة إسماعيل الصفوي كانت شيعية الإطار صوفية الجوهر وان التشيع عنده كان يعني مسائل سطحية استحدثها في عصره أو أحيى مواتها كاضطهاد أهل السنة وسب أعداء الشيعة في مختلف العصور وتنظيم الاحتفال بذكرى استشهاد الحسين على النحو المبالغ فيه والذي بقى إلى الآن وكإضافة الشهادة الثالثة إلى الآذان وشهادة الإسلام. وهذا يعني أن تنظيماً حقيقة للشيعة لم يتم في إيران، إلا بعد موته" ([138]).

وقد أرادت الدولة الصفوية التغطية على قوميتها الفارسية التوسعية، باللجوء إلى مزج التشيع بالنزعة الصوفية حتى وصل الأمر إلى اختلاف كبير بين حقيقة التشيع العلوي ونسخته الصفوية التي طبقت في إيران خلال فترة الحكم الصفوي. وما زالت الإضافات التي روجت لها وطبقتها الدولة الصفوية، تشكل إحدى أبرز نقاط الاختلاف المذهبي بين الشيعة والسنة. ويتمثل الافتراق بين التشيع العلوي والصفوي ب " التوظيف الصفوي للمذهب الشيعي في بناء الشرعية السياسية والدينية لسلطانها، واحالة التشيع إلى أيديولوجية قومية سياسية للدولة الفارسية، انتهت إلى شبه قطيعة مع المذهب الشيعي نفسه " ([139]) في حين قام التشيع العلوي على رفض النزعة القومية الأموية، وكان لهذا الموقف" رفض النزعة القومية " أثره الكبير في انتشار التشيع بين القوميات غير العربية عند بداية نشوئه.

إن فرض مذهب التشيع بالقوة على معتنقي المذاهب الأخرى ([140]) يمثل ذلك معارضة صريحة لمفهوم أهل البيت عن التشيع، باعتباره، دعوة إلى تصحيح التشويهات التي لحقت بمبادئ الإسلام على يد الخلفاء الأمويين والعباسين، وهذا ما عبر عنه الإمام الحسين، عندما علل سبب ثورته قائلاً:" لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسداً، ولا ظالماً وإنما خرجت لأطلب الإصلاح في أمة جدي" ([141]). ويصف د. علي شريعتي، التأثيرات السلبية للتشيع الصفوي على جوهر التشيع العلوي، بقوله: " نشوء خليط من فلسفة الحاكم والروح القومية

([137])الكاتب، احمد، مصدر سابق ص 378؛ كما يذكر باحث آخر، إلى إعلان الصفويين المذهب الشيعي " مذهباً رسمياً للبلاد واستخدامهم مراسيم العزاء الحسيني، سلاحا سياسياً ودعائياً لنشر التشيع وبسط نفوذهم في جميع أنحاء إيران" . الحيدري، إبراهيم ، تراجيديا كربلاء، سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، ، لندن ، دار الساقي 1999 ص 60.

([138])الشيب، ي كامل مصطفى ، مصدر سابق ص 33؛ كذلك، إسماعيل، محمود ، فرق الشيعة ص 118، مصدر سابق، عباس العزاوي، العراق بين احتلاليين، مصدر سابق، ص 334؛ فاصل رسول، هكذا تكلم علي شريعتي، ص 205، دار الكلمة، بيروت ط 1983، مستل من إبراهيم، فؤاد ، مصدر سابق 134.

([139]) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق 134.

([140]) يمكن الرجوع إلى القزويني، جودت ، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية، مصدر سابق ص 266 - 286. للاطلاع إلى القسوة التي عامل بها الفقهاء السنة الذين رفضوا الالتزام بشعائر التشيع. وقد فرض الشاه إسماعيل سنن جديدة لأول مرة منها: سب الخلفاء الثلاثة، أبي بكر وعمر وعثمان، وإضافة اشهد أن علياً وأولاده المعصومين حجج الله، لأول مرة في الأذان، والمبالغة في الشعائر الحسينية، إضافة إلى قتل علماء الدين المعارضين لسياساته.

([141]) شمس الدين، محمد مهدي ، ثورة الحسين مصدر سابق ص 131.

والتصوف، وأن هذا الخليط الكيمياوي الذي غطيَ بلواء التشيع واسمه، إنما يدفع نحو الانحطاط ويبرره وهو أعدى أعداء التشيع العلوي نفسه) ([142]).

4.2. الاستنتاجات

مر تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية وموقفهم من السلطة في عصر الغيبة بمرحلتين، تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والفكرية المحيطة بهم. الأولى بدأت بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة (329 هـ/940م)، والتي شهدت ولادة الدولة البويهيه الشيعية، في إيران، وسيطرتها على مقاليد الخلافة العباسية لأكثر من قرن (334 هـ - 447)، وتميز الفكر السياسي خلالها بالسلبية من سلطة الدولة. والمرحلة الثانية، بدأت بعد سقوط الدولة العباسية وسيطرة المغول على معظم الأقطار الإسلامية في الشرق. وشهدت هذه الفترة نشوء بعض الدول التي اتخذت من التشيع الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة كالدولة الإيلخانية والدولة الصفوية. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور الفكر السياسي السلطاني الشيعي.

أما من حيث مظاهر تجليات تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، في عصر الغيبة، فإنه مر بثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى، السلبية المطلقة تجاه السلطات الحاكمة، باعتبارها غاصبة لحق الإمام المهدي المنتظر، لذلك لا يجوز التعامل معها إلا لأغراض نفعية " تقديم الخدمة لأبناء الطائفة الشيعية" . واستمرت هذه المرحلة من بداية الغيبة الكبرى التي تزامنت مع استيلاء البويهيين على مقاليد الخلافة العباسية عام 950م لحين سقوطها على يد هولاكو 1256 م.

المرحلة الثانية، فترة الدولة الأيلخانية في إيران (1256 -1336م) وتمييز النشاط الفكري للشيعة بتجديد فكري أصولي متميز، مثلته مدرسة الحلة وروادها، المحقق الحلي والعلامة الحلي. سعت هذه المدرسة إلى إعلاء شأن العقل في الاجتهاد في المسائل العقائدية والسياسية لمواجهة التطور الذي نتج عن أسلمة سلاطين الدولة المغولية وتحول بعضهم نحو التشيع وإعلانه مذهبا رسمياً، بهدف إضفاء شرعية دينية على سلطة المغول، بعد أن حجم اندفاعها التوسعي نتيجة الهزائم العسكرية وما نتج عنها من صراعات حادة بين أفراد العائلة الحاكمة. لقد أثر تحول بعض سلاطين الدولة الأيلخانية إلى التشيع على مسار الفكر السياسي الشيعي، تمثل بالاعتراف بشرعية الدولة الأيلخانية، والتخلي ضمناً عن نظرية الانتظار السلبي، لصالح الواقعية السياسية التي تستند على الفصل بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية، فالأولى حسب رأي العلامة الحلي، محصورة بالإمام المعصوم، والثانية، أي السياسية، تعود إلى السلطة القائمة التي تكتسب شرعيتها من الأمر الواقع ([143]). وبناءً على ذلك يضفي العلامة الحلي الشرعية على السلطة الأيلخانية، داعياً إلى نصرة الدولة وخلود حكمها إلى يوم القيامة، فيقول مخاطباً السلطان خدا بنده " السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملك ملوك طوائف العرب والعجم، مولى النعم، مسند الخير والكرم، شاهنشاه المعظم غياث الحق والملة والدين، الجايتو خدا بندا محمد خلد الله سلطانه وثبت قواعد ملكه .. وقرن دولته

([142])رسول، فاصل ، هكذا تكلم علي شريعتي، ص 205، مستل من إبراهيم، فؤاد ، مصدر سابق ص134.
([143]) وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، مصدر سابق ص 39.

بالدوام إلى يوم القيامة" ([144]). تشكل أفكار العلامة الحلي بداية ظهور الفكر السلطاني الشيعي الذي يتفق مع الفكر السياسي السني في الاعتراف بإمامة المتغلب.

المرحلة الثالثة، تتميز بتماهي الفقيه الشيعي مع الدولة الصفوية فكراً وممارسة، حيث تقلد الفقيه الشيعي المناصب الدينية العليا في الدولة، التي أتاحت الاشتراك الفعلي في ممارسة الاستبداد والتعصب المذهبي، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية الدينية على سياسية السلطة الصفوية التي لا تختلف طبيعتها الاستبدادية القهرية، عن السلطات الإسلامية الحاكمة إلا بتشيع حكامها. وقد ساعد تماهي الفقيه الشيعي مع الدولة، الحكام الصفويون لاتخاذ التشيع وسيلة للترويج لمشروعهم القومي التوسعي خارج إيران، وخاصة في العراق.

لقد أدت سياسة الدولة الصفوية إلى تحول التشيع إلى مذهب حكومي، معزول عن قاعدته الشعبية التي اتصف بها منذ نشأته. وبالتالي انعزال رجل الدين الشيعي عن الشعب، بعدما أصبح يبرر سياسة السلطات لا بكونها تحكم بالعدل بين الناس، بل لكونها تدعي التمذهب بمذهب التشيع ([145]).

ولأجل التغطية على هذا التحول، شجعت الدولة الصفوية، اندفاع عوام الشيعة وراء مظاهر التشيع والشعائر الشكلية، الخالية من المضمون. وقد تجذرت هذه الظاهرة وأصبحت جزءاً من عقيدة الشيعة الإثني عشرية، بفعل التكرار السنوي لها، الأمر الذي أدى إلى فقدان التشيع سمته الثورية التي تمثلت فكرياً، برفض الانحراف عن مبادئ الإسلام السامية، وسياسياً، برفع لواء المعارضة ضد مظاهر الظلم والاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي ضد عامة المسلمين الذي كان السمة البارزة لتاريخ الحكم الإسلامي بعد العهد الراشدي ([146]).

ولعل أبرز ما يمكن طرحه من **استنتاجات** لهذه القراءة ما يلي:

1. إن المهم دراسة تطور تاريخ الفكر السياسي الشيعي، خلال هذه الفترة، بالارتباط مع الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها الخلافة الإسلامية وطريقة تعاملها مع حركات المعارضة، ومنهم الشيعة الذين واجهوا ظروفاً صعبة، في صراعهم الطويل مع الأمويين والعباسيين الذين تعاملوا معهم بقسوة شديدة الأمر الذي أدى إلى إنتاج فكر سياسي إسلامي يمتاز بخصوصية، مقارنة، مع الفكر السياسي الذي أنتجهه الفرق السنية التي كانت على وئام دائم مع السلطات في أغلب الأحيان.

2. من المهم للباحث في الفكر السياسي الشيعي خلال فترة الغيبة، التفريق بين حقيقة الأفكار السياسية لأئمة أهل البيت وممارستهم العملية، والتأليف السياسي الذي كتب في أجواء التعصب المذهبي الحاد الذي جرى خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، حيث دونت الكثير من الأفكار التي تحتاج إلى اثبات مصداقيتها (انظر الملحق السادس، عن رأي المرجع الخوئي، بكتب الحديث الشيعية الرئيسية التي دونت خلال هذه الفترة). فنتيجة الظروف السابقة التي مرت بها حركة الشيعة في العصر العباسي الثاني، الذي بدأ بعد تولي المتوكل الخلافة 232 هـ، أصبحت البيئة

([144])الحلي، جمال الدين ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ص 1، مستل من إبراهيم، فؤاد ، الدولة والفقيه، مصدر سابق ص 114.

([145]) شريعتي، علي ، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ت حيدر مجيد، ، بيروت، دار الأمير 1422هـ - 2002م ،ص 236.

([146]) المصدر السابق نفسه ص 248.

الفكرية والسياسية التي يعيش فيها الشيعة، بيئة منغلقة طائفياً، وتوفرت الظروف المناسبة لسهولة تقبل " الدس والتزوير والجعل والغلو في الوسط الشيعي" ([147])، خاصة وان أصحاب المذاهب اكتفوا بالنصوص التي تؤكد صحة مذهبهم ورد هجوم خصومهم من خلال الاعتماد على نصوص من القرآن والسنة. وقد أضاف الشيعة لحججهم الاعتماد على أخبار منقولة عن أئمة أهل البيت([148]). وقد انعكست تأثيرات البيئة الفكرية المنغلقة على الإنتاج الفكري للشيعة الإثني عشرية، الذي تميز، خلال هذه الفترة، بسمتين هما:

- كان الخطاب موجها إلى العوام، ليس كل العوام، بل عوام الشيعة، الهدف منه المحافظة على تماسك المذهب.
- جرى الاعتماد على الروايات المنقولة عن أئمة أهل البيت حصراً، لسببين، الأول، سهولة تصديقها من عوام الشيعة، للمنزلة الكبيرة التي يتمتع بها الأئمة عند الشيعة. وثانياً، يؤدي اعتماد الرواية على مصادر أخرى ـ غير شيعية ـ إلى زيادة الشك بصحة صدورها([149]).

خلاصة القول عن تطور حركة الشيعة وعقائدهم، أنه لا يختلف عن مسارات التطور التي اتخذتها الفرق الإسلامية الأخرى، التي بدأت بأهداف بسيطة وواضحة في بداية التكوين، ثم لحقت بها إضافات ناتجة عن صراعها الداخلي بين أصولها وتفرعاتها المختلفة أو في صراعها، العقائدي والسياسي، مع الفرق الإسلامية الأخرى. ويلخص الشيخ المفيد، وضع الشيعة خلال هذه المرحلة بقوله: " ولما استولت الدولة البويهية على العراق حوالي منتصف القرن الرابع وهي شيعية وقبض ملوكها على أزمة الأمور قوي أمر الشيعة زائدا على ما كان وصاروا أحرارا في إظهار المراسم المذهبية وشعائرهم الدينية، فكان يقع من جراء ذلك فتن كثيرة بينهم وبين سائر أهالي بغداد من متعصبة أهل السنة حتى ينجر إلى سفك الدماء وزهاق الأنفس وسلب الأموال فيضطر الدولة والسلطان إلى التداخل في الأمر وتسكين نائرة الفتنة " ([150]).

إن إعطاء الخلفاء العباسيين الصبغة الدينية، لسلطتهم، دفع مفكري الشيعة إلى البحث عن الحجج الشرعية الدينية، لدحض هذا الادعاء، بالاعتماد على استنباط مفاهيم دينية لمفهوم الإمامة/ الخلافة، لم تكن معروفة في عصر الأئمة، مثل العصمة و الوصية والنص الإلهي.

إن الأفكار السياسية التي ظهرت في هذه الفترة هي عبارة عن خليط من الأفكار السياسية الساسانية والفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية. وقد صاغ المفكرون الشيعة آراءهم السياسية، متأثرين بالأفكار السابقة مصبوغة بالنزعة العقلية للمعتزلة

([147])البهبودي، محمد باقر ، معرفة الحديث، ص2، مستل من حيدر حب الله، نظرية السنة في الفكر الإمامي: التكوين والصيرورة، مصدر سابق ص 566. هناك أسباب عديدة لوضع الأحاديث من أهمها : الخلاف السياسي ـ التحزب والتعصب المذهبي والقومي، الارتزاق وكسب المال، والتقرب للخلفاء ونيل المكانة الاجتماعية. عبد الوهاب فريد، إسلام ورجعت، 56، 70 - 71، 97- 98،. مستل من نفس المصدر نفسه ص 617. .

([148]) إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي، مصدر سابق، ص78.

([149]) وجد الباحث المتخصص بنقد الحديث الشيعي، البهبودي ، محمد باقر ، معاصر، 150 راوياً ضعيفاً من اشهر الرواة الذين اعتمد عليهم مدوني الحديث الشيعي في القرنين االرابع والخامس الهجريين. البهبودي، معرفة الحديث مصدر سابق ص 567.

([150]) الشيخ المفيد، أوائل المقالات، مصدر سابق ص 259 - 261،.

([151]). نلاحظ خوف المفكرين الشيعة من غضب العامة إذا حاولوا الخروج عن المألوف، والقيام بنقد الروايات الموضوعة ([152])، قد زادت من ميول الخوف عند مفكري الشيعة الأوائل، ابتداءً من المفيد (ت413) وتلميذة الطوسي (ت 460).

تميزالنشاط في المجال الفقهي بالسجال الحاد بين اتجاهين، النقلي/الإخباري والأصولي/الاجتهادي خلال القرن الهجري الخامس([153])، حيث اعتمد أغلب فقهاء الشيعة (الكليني، الصدوق، المفيد والطوسي) في تدوينهم للحديث وتاريخ حركة الشيعة السابق لعصر الغيبة، على النقل عن أئمة أهل البيت. وقد أدى اتباع هذا النهج في التأليف إلى تثبيت الأحاديث والروايات بدون تدقيق وتمحيص, فالكتب التي ألفها فقهاء المذهب السابقين حوت على الأحاديث المتناقضة والضعيفة ([154]). ويقيم، الشيخ أحمد البحراني، وهو أحد كبار مفكري الشيعة المعاصرين، طبيعة النشاط الفقهي لعلماء الشيعة خلال هذه الفترة بقوله: " تحول علماء الشيعة بضياع التأويل إلى الرواية من بعد دراية، وأقتصر عملهم على ذلك، مما حدا بمذاهب أهل الرأي، التي تعيش عصرها الذهبي، بما صبغت به مذاهبها بالعلمية والجدلية، لأن تحتقر المذهب الشيعي وفقه الإمامية، وذلك لأمرين: الأول، افتقاده المنهج الذي يوسع الفقه عبر التفريع الذي يهب الدين القدرة على المعاصرة. والثاني، اعتماده على الرواية بالرغم من تناقضها واختلافها"([155]). وينقل الشيخ البحراني، اعتراف شيخ الطائفة الطوسي، بهذه الحقيقة في الفترة الثانية من نشاطه الفقهي التي ابتعد فيها عن مدرسة النقل، حيث كتب يقول" أي الطوسي: " لا أزال اسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا ويستنزرونه وينسبونه إلى قلة الفروع وقلة المسائل ويقولون انهم أهل حشو ومناقضة، وأن من ينفي القياس والاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول"([156]).

([151]) صبحي، أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق، صص 451 - 452.

([152]) تذكر المصادر، أن رفض المفيد بالاعتراف بأحاديث الآحاد جوبه باتهامه بمخالفة السلف،، البهبودي، صحيح الكافي1، المقدمة ح، مستل من المصدر السابق نفس الصفحة. وقد اضطر، تلميذه الطوسي، إلى الكتابة بطريقة يقبلها محدثي الشيعة السابقين له حيث يشير في مقدمة كتابه " النهاية" " وكنت علمت على قديم الوقت كتابة النهاية، وذكرت جميع ما رواه أصحابنا من مصنفاتهم وأصولهم من المسائل وفرقوه في كتبهم.. وقد أوردت ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتى لا يستوحشوا من ذلك" مستل من البحراني، أحمد ، التأويل منهج الاستنباط في الإسلام، مصدر سابق ص 206.

([153]) الاتجاه الأصولي يرى ان" العقل مصدر الحجج واليه تنتهي وهو المرجع الوحيد في أصول الدين وفي بعض الفروع التي لا يمكن للشارع أن يصدر حكماً فيها ". أما أصحاب الاتجاه الاخباري فإنهم يرفضون " الاعتماد على شيء من المدركات العقلية في إثبات الاحكام الشرعية، وينكرون على الناس الركون إلى العقل وتفكيره ويلزمون الناس بالتعبد بما جاء به الشرع والاقتصار على الأخبار الواردة في الكتب الموثوق بها" . إبراهيم، فؤاد الدولة والفقيه، مصدر سابق ص 41، هامش 92. ويورد باحث آخر، أربعة عشر فرقاً بين الاتجاهين الاخباري والأصولي عند الشيعة، انظر، علي، جواد ، المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق، ص 227 - 231.

([154])) يراجع حول نقد الكتب الشيعية الرئيسية التي ألفت في القرنين الرابع والخامس الهجريين، على سبيل المثال، الخوئي، رجال الخوئي ج1 ص 22 -24 مركز نشر الثقافة الإسلامية، ط5، 1413 هـ - 1992 م؛ مرتضى العسكري، معالم المدرستين ج3 صص 327- 333، 355- 358، مصدر سابق؛ محمد مهدي شمس الدين، أهلية المرأة لتولي السلطة، بيروت،، دار المنار 1995 صص 93 - 95، 99، 101، 107. انظر الملحق رقم 10 عن التدقيق بصحة ما ورد في موسوعة بحار الأنوار للمجلسي .

([155]) البحراني، أحمد التأويل منهج الاستنباط في الإسلام، مصدر سابق ص198.

([156]) الطوسي، من مقدمة كتابه المبسوط، مستل من نفس المصدر السابق والصفحة نفسها.

3. أرى أن قضية الغيبة وتطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية بعدها، خلق إشكاليات جديدة لقضية الإمامة الإثني عشرية، منها، تعارض مدة الغيبة مع العمر الطبيعي للإنسان. وكذلك، أن الغيبة تتناقض مع اعتقاد الشيعة الإثني عشرية حول وجود الإمام ومعرفة " أن الحجية لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حي يعرف " و " يكون العبد مؤمنا حتى يعرف الله ورسوله والأئمة كلهم وإمام زمانه، ويرد إليه ويسلم له " حسبما أورد الكليني (157).

4. وبخصوص إرجاع جذور عقيدة المهدي المنتظر لدى الشيعة الإثني عشرية إلى اليهودية، أرى أنه تحليل يبتعد عن واقع الظروف الملموسة التي تمر بها الجماعات البشرية، حيث أن تعرض جماعة بشرية معينة إلى حالة من الإحباط واليأس يوصلها إلى طريق مسدود يمنعها من تحقيق آمالها، الأمر الذي يفسر بحثها عن منقذ / مصلح غيبي. إن ذلك ينطبق على حركة الشيعة الإثني عشرية التي مرت، بعد وفاة الإمام الحادي عشر، الحسن العسكري (ت 260 هـ)، بظروف مشابهة لظروف الجماعات البشرية التي أنتجت مهديها الخاص. ومما يعزز خطأ مزاعم الجذور اليهودية لعقيدة المهدي الشيعية، هو انتشارها بين مذاهب السنة التي تنظر للمهدي نظرة قائمة على فكرة انتظار الخلاص من حالة التدهور التي آل إليها حال المسلمين، التي لا تزول إلا " عند ظهور المهدي وقيامه.. فقد بشرت بظهوره أحاديث جمة"، كما يقول أحد علماء السنة ([158]). إن فكرة انتظار المصلح المنقذ، تتجذر في ظل استمرار ظروف الاضطهاد السياسي والحرمان الاجتماعي، فنراها ترد في التراث الإنساني الذي سبق ظهور اليهودية، كما في ملحمة كلكامش([159])، كما تنتشر لدى أغلب المذاهب الإسلامية أو الأديان السماوية الأخرى وكذلك غير السماوية. وتكون أكثر رسوخاً عند الجماعات التي تؤمن بنظرية الحكم الإلهي، كالشيعة الإثني عشرية.

5. إن اشتراك المذاهب الإسلامية، في عقيدة المهدي المنتظر، ينبع من الواقع السياسي الاجتماعي الذي عاش فيه المسلمون، بعد تحول الحكم الإسلامي من نظام الشورى في العهد الراشدي، إلى نظام ملكي وراثي يقوم على الظلم والقهر. إن هذا التحول خلق حالة ازدواجية عند عامة المذاهب الإسلامية، فالمذاهب السنية ترفض الواقع الذي فرضه التحول في طبيعة الحكم الإسلامي، إلا أنها ترفض الخروج عليه خوفاً من الفتنة، والشيعة أيضاً ترفض الواقع وتجيز الثورة ضده ولكنها لا تقوم بالثورة لعدم توفر الظروف المناسبة للانتصار. أي أن النتيجة تكون واحدة عند الطرفين وهي رفض الواقع وفي الوقت نفسه قبول التعايش معه ([160]).

6. ويبقى التساؤل عن أسباب ترسخ عقيدة المهدي لدى الشيعة الإثني عشرية، مقارنة مع فرق الشيعة الأخرى أو المذاهب السنية مشروعاً؟ اعتقد أن سبب ذلك يرجع إلى

(157) الكليني، الكافي، ج1 ص 177 و 182

(158) الدمشقي، يوسف بن يحيى ، عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر، مستل من صبحي، احمد محمود ، نظرية الإمامة، مصدر سابق ص 406.

(159) توجد إشارات كثيرة، في ملحمة كلكامش، عن التعلق بأمل الخلاص الذي يأتي على يد كلكامش. يمكن الرجوع إلى ملحمة كلكامش، الفصل الأول العمود الثالث، على سبيل المثال. طه باقر، ملحمة كلكامش وقصص أخرى عن كلكامش والطوفان، ط5 ، دمشق ، دار المدى 2001. صص 79 - 83.

(160) فقط الزيدية لا تعاني من هذا الازدواج، لأن مفهوم المهدية لديهم يقوم على نظرتهم للإمامة حيث لا يعترفون بامامة من لا يقاوم الظلم ويطلقون على كل إمام يقوم بالثورة " إمام ومهدي". انظر، صبحي أحمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق ص 405.

عاملين، الأول، الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها حركة الشيعة منذ تأسيسها، والثاني، الأفكار العقائدية التي تكونت على أساسها حركة الشيعة. فيما يخص العامل الأول، تعرضت حركة الشيعة إلى ظروف قاسية، تضمنت تعرضها للاضطهاد السياسي والحرمان الاجتماعي، بسبب عقيدتها، على يد السلطات التي حكمت باسم الإسلام، وقد ترافقت المعاملة القاسية، مع الانكسارات السياسية والهزائم التي منيت بها الحركات المسلحة للشيعة خلال الخلافتين الأموية والعباسية. أما بالنسبة للعامل الثاني، فأن عقيدة الشيعة قامت منذ البداية باعتبارها حركة ثورية معارضة لانحراف الحكام المسلمين عن مبادئ الإسلام الذي بدأ مع اغتصاب حق الإمام علي بخلافة الرسول محمد (ص). وبسبب عدم تحقيق أهداف حركتهم المتمثلة بإرجاع حق أئمة أهل البيت بالسلطة ومنع انحراف الحكام عن مبادئ الإسلام واستمرار اضطهادهم وعيشهم في ظروف قاسية، فقدوا الأمل بتحقيق ما تصبو إليه حركتهم من أهداف تعتقد بأنها مثل عليا تتطابق مع مبادئ الإسلام الحقيقية. لذلك بدأ مفكروهم بالبحث عن حلول لهذا الواقع، فتوصلوا إلى فكرة الإمام المخلص الذي يحررهم من الظروف التي تحيط بحركتهم، وفي الوقت نفسه يحقق لهم أحلامهم الثورية المتمثلة بإقامة دولة العدالة والمساواة. بمعنى آخر أدى الفشل إلى إرجاع الأمر إلى الله تعالى، الذي بقدرته يرجع الإمام المهدي لتحقيق رسالة السماء التي بقيت بدون تحقيق بسبب اغتصاب الحق الإلهي لأئمتهم بالسلطة. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه للطابع السياسي السلبي، لعقيدة المهدي لدى الشيعة الإثني عشرية، إلا أنه يمكن توظيف فكرة الانتظار إلى عامل إيجابي في الكفاح ضد القهر والاستبداد والظلم الاجتماعي. إن ذلك يعتمد على صياغة هذه الفكرة، فإذا صيغت بشكل لاهوتي، واناطة كل شئ بالقدرة الربانية، بدون بذل الجهد، لتحقيق هدف عقيدة المهدي القائمة، على فكرة الخلاص من الوضع القائم، فإنها تؤدي إلى إدامة الوضع القائم، أما إذا طرحت بواقعية فإنها تعني تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق دولة العدالة والحرية. وبناءً على ذلك فأن للغيبة جانبها السياسي الإيجابي، وهي ترك مهمة قيادة الدولة للمجتمع، بدلاً من الإمام المعصوم الغائب، لحين ظهوره، فهو "أي المجتمع"، هو الذي يختار/ ينتخب من يراه مناسباً، لقيادته وفق مواصفات معينة. وبناء على ذلك يمكن اعتبار مرحلة الغيبة، مرحلة ديمقراطية التي" تكون مهمة انتخاب القائد مهمة اجتماعية يشترك فيها جميع أبناء المجتمع" (161). ختاما، تبقى غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة الإثني عشرية والظروف التي أحاطت بحقيقة وجود الإمام وغيبته قضية، معقدة تثير كثيراً من التساؤلات الإشكاليات، سواء المتعلقة بحقيقة وقوعها أو انعكاساتها على فكر وسياسية، أهم الحركات في التاريخ الإسلامي. فمن حيث وجود الإمام المهدي، فأنها حقيقة ثابتة تؤكدها وقائع تاريخية كثيرة، ولكن تبقى التساؤلات مفتوحة حول غيابه أو وفاته بشكل طبيعي كأي كائن بشري، له فترة حياة زمنية محدودة، كما كان حال الأنبياء والرسل والأئمة. لكن الاهم برأيي هو كيفية التوظيف الإيجابي لقضية الأمل بالخلاص من الظلم الاجتماعي والقهر السياسي الذي تمارسه السلطات الحاكمة، وهذا يعني تخلي الإنسان الشيعي عن الموقف السلبي تجاه الظروف المحيطة به، عن طريق ممارسة النضال لتهيئة الظروف لمجتمع خال من الجور والظلم، قائم على العدل، وهذه هي الرسالة الحقيقية التي تسعى لها البشرية، التي أنجبت وتنجب الكثير من القادة الذين يتولون الزعامة لتحقيق حلم الإنسان في العدالة والمساواة، منذ أن أصبح كائناً اجتماعياً.

---

(161) شريعتي، علي ، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، مصدر سابق، ص 269.

7. لقد مثل تماهي الفقيه الشيعي مع الدولة القهرية الصفوية، ليس التخلي عن سياسية الانتظار، التي يكمن جوهرها في رفض الاعتراف بشرعية الدولة التي تمارس الجور الظلم فقط، بل التخلي عن كل التراث السياسي والفكري الشيعي الذي يدعو إلى إقامة دولة العدل من خلال النشاط المعارض، الفكري والسياسي، المقاوم للاضطهاد والاستبداد بشكليه الاجتماعي والسياسي. إن هذا الاستنتاج يتفق مع ما توصل إليه الباحث علي الوردي حول الدور السلبي للدولة الصفوية على ثورية الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، حيث قال:" وقد يصح أن نقول بان الصفويين خدروا مذهب التشيع وروّضوه . فأزالوا عنه النزعة الثورية التي كانت لاصقة به في العهود السابقة وجعلوه مذهباً رسمياً لا يختلف عن غيره من المذاهب" ([162]). تكثيفاً لتحليل تجربة الشيخ الكركي، نرى أنها تمثل، مثالاً نموذجياً، لعلاقة الفقيه بالدولة الإسلامية على مر تاريخها حيث تم توظيف الدين لتبرير سلوك السلطة السياسية المتناقض في كثير من مجالاته مع مبادئ الإسلام، لأنه ارتكز على الاستبداد والقهر، وهذا بينته ملامح تجربته من خلال المعطيات التالية:

- لقد أكد سلوك الشيخ الكركي، الدور السلبي الذي قام به فقهاء السلطة، من كل المذاهب الإسلامية، في تأجيج العداء بين المذاهب والصراع المذهبي، من خلال إصدار الفتاوى التكفيرية التي تعطي الذرائع للحكام لارتكاب المذابح ضد المعارضين، باعتبارهم مارقين وملحدين وكفرة.

- كما تثبت هذه التجربة، إن تجربة الحكم في الإسلام، هي تجربة مدنية/ بشرية، تفصل الدين عن الدولة، وان دمج المنصبين الديني/ الإلهي والمدني /السياسي هي حالة استثنائية، يلجأ لها الزعماء في بداية سعيهم من أجل السلطة، سرعان ما يتخلون عنها عندما تستتب لهم الأمور، كما فعل الشاه طهماسب.

- إن اندماج الفقيه بالسلطة الحاكمة، أدى إلى اختلاط مهمته، بكسب المال، بحيث أصبح" منصب الفقيه" مصدرا للثروة والمنزلة الاجتماعية، وليس أداة للتثقيف وإرشاد المسلمين لأمور دينهم فقط، حيث أثرى أغلب فقهاء الشيعة الذين ارتبطوا بالسلطات.

- إن تماهي الفقيه مع الدولة، كتجربة الكركي، تجعل منه شريكا في الاستبداد الذي يتعرض له المواطنون، من خلال ممارسة الاستبداد الديني الذي يكمل الاستبداد السياسي للدولة، من خلال الترويج لإضفاء شرعية دينية على الاستبداد السلطوي.

- وأخيراً، أرى من المهم الإشارة، إلى أن الفقيه، الذي لا يتماهى بشكل كلي مع الحاكم ويلتزم بدوره التثقيفي والإرشادي، يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على تعزيز التسامح والتعايش بين المذاهب. وبهذا المجال يمكن أن نقارن بين تجربة العلامة الحلي، الذي كان قريباً من السلطان ولكنه احتفظ باستقلالية معقولة عنه وبين تجربة الشيخ الكركي، الذي تماهى مع السلطة الصفوية، فأصبح أداة بيدها لترويج التعصب المذهبي، بينما الحلي، امتاز بالتسامح بابتعاده عن التعصب المذهبي والدعوة إليه، وساهمت آراؤه في تخفيف حدة التوتر المذهبي بين الشيعة والسنة، في عصره.

8. لقد كان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الدور الأهم في نشوء الفكر السلطاني الشيعي، حيث نشأ التواطؤ بين رجال الدين الشيعة والملوك الصفويين لوجود

([162])الوردي Kعلي ، وعاظ السلاطين، لندن، دار كوفان، 1995 ص 248، .

مصالح مشتركة للطرفين، دفعت فئة رجال الدين إلى دعم السلطة الصفوية. ان النصوص التي سبق ذكرها للشريف المرتضي، والممارسة العملية لفقهاء الشيعة مع الدولة الأيلخانية والصفوية، التي تحدثنا عنها، تدلل على أن الفكر السياسي الإسلامي السلطاني، لم يقتصر على فقهاء السنة، كما يشاع، بل أن فقهاء الشيعة كان لهم مشاركة فعالة في دعم الفكر السياسي السلطاني وبالتالي المساهمة في جمود الفكر السياسي الشيعي، لأنه لم يتصدَ لتحليل طبيعة السلطات التي حكمت المسلمين، بشكل استبدادي، خلال تاريخ الخلافة الإسلامية، وكان له، أي الفكر السياسي الإسلامي الشيعي، دوراً في تعميق استبداد مؤسسة الخلافة، من خلال الترويج للاستبداد الديني، كما نوضحه لاحقاً في هذا المبحث.

9. من أخطر نتائج تأثير الحكم الصفوي، إعطاء مفهوم للتشيع بعيد عن روحه التوحيدية التي جسدتها سيرة الإمام علي وأئمة أهل البيت، من خلال التركيز على نقاط الخلاف وتوسيعها، بين الشيعة والسنة، لتشمل ليس مفهوم الإمامة فقط، بل تأويل الأصول الثلاثة المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية (التوحيد والنبوة والمعاد) بإعطاء تفسير لها يختلف عن تفسير المذاهب الأخرى. وقد ارتبط ذلك بتشجيع الكراهية بين المسلمين من خلال بدعة سب الصحابة والمغالاة في المظاهر المذهبية الأخرى ([163]).

10. إن محاربة الشيعة لم تكن مقتصرة على الحكام، بل أشترك فيها فقهاء التعصب من المذاهب الإسلامية الاخرى الذين أنتجوا فكراً سياسيا سلطانياً، يمتاز ليس بالدفاع عن ممارسات سلطة الخلافة التي تتعارض مع مبادئ الإسلام، بل التنظير لتكفير كل الحركات والفرق الإسلامية التي دعت إلى المساواة والعدالة الاجتماعية وتمتع كافة المسلمين بحقوقهم، سواء من العرب أو من غير العرب " الموالي"، كحركة الزنوج والقرامطة والبابكية والحركات الزيدية والإسماعيلية وغيرها.

11. وأخيراً، يعتبر الانتقال من مفهوم الإمامة الإلهية، التي يستلزم تطبيقها وجود الإمام المعصوم، لصالح حكومة نائب الإمام التي بدأت مع تولى الشاه إسماعيل السلطة، باعتباره مكلفاً من الإمام المهدي للنيابة عنه لقيادة الدولة واعتراف بعض فقهاء الشيعة ضمناً بهذا الأمر، يعتبر ذلك أهم تطور في الفكر السياسي الشيعي. وقد مهد هذا التطور إلى تطور آخر، تمثل بفصل السلطة المدنية/ السياسية عن السلطة الدينية في عهد الشاه طهماسب، الذي عهد إلى أحد الفقهاء " الكركي" بتولي منصب السلطة الدينية، تحت اسم حجة الله شيخ الإسلام والمسلمين.

12. تقييم عام لمراحل الفكر السلطاني الشيعي:

من خلال متابعة السلوك السياسي، لفقهاء الشيعة خلال مراحل تطور الفكر السياسي السلطاني، نلاحظ أن هناك تمايزاً كبيراً بين المرحلتين، فالمرحلة الأولى التي تمثل، نشاط الفقيهين، المرتضي وعلاقته بالدولة بالبويهية، والعلامة الحلي وعلاقته بالدولة الأيلخانية، حيث تميزت بالاحتفاظ باستقلال ملحوظ بين الديني والسياسي على المستوى الفكري، وبين الفقيه والسلطة، على المستوى السياسي العملي، وكانت أفكارهم وعلاقتهم بالسلطة تعبر عن واقعية وجرأة سياسية، بالقياس لما كان سائدا بين فقهاء الشيعة في تلك الفترة، حيث كان اللجوء إلى مبدأ التقية هو الأسلوب السائد، لتجنب احتكاك الفقهاء بالسلطة. ونتيجة لهذا الموقف كان دور، المرتضي والعلامة الحلي، يتركز على

([163]) شريعتي ،علي ، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، مصدر سابق ص 141.

الإرشاد والتوجيه ودعوة ملوك ووزراء الدولتين البويهية والإيلخانية، إلى التمسك بمقاييس العدل والمساواة في حكم الرعية وتطبيق الشرع. وتبعاً لطبيعة نشاط هذين الفقيهين، على ما أعتقد، شهدت الفترة، التي عاشا فيها، التسامح المذهبي.

أما نشاط بعض الفقهاء الشيعة، خاصة شيخ الإسلام الكركي، خلال الدولة الصفوية، فنلاحظ عليه الانغماس بالممارسة السياسية وتفاصيلها اليومية. وكان نشاطهم الفكري والسياسي، في أغلبه، دعاية سياسية مباشرة، للسلطان الصفوي على الرغم مما عرف عنه من استبداد سياسي وتعصب مذهبي، وقد ساهم، الشيخ الكركي، بشكل خاص بتبرير سياسية الاضطهاد القاسي الذي تعرض له معتنقو المذاهب الإسلامية السنية، وكانت فتاويه، أداة بيد السلطة الصفوية، لتحليل قتل العديد من العلماء وتأجيج الصراع المذهبي ليس في أراضي الدولة الصفوية، بل في الدول الإسلامية الأخرى، لدرجة أصبح فيها علماء الشيعة الساكنين في هذه البلدان، يشتكون من تأثير فتاويه السلبية عليهم. ولذلك تعرض الشيخ الكركي، للانتقاد الحاد والمعارضة الشديدة من عدد كبير من علماء الشيعة الذين واصلوا الالتزام بموقف المعارضة للسلطات لأنها فاقدة للشرعية بمضامينها الدنيوية والدينية، كما بينا في البحث.

الاستنتاج الذي نود التأكيد عليه هو أن الفكر السياسي الشيعي الإثني عشري، لم يكن ثورياً بشكل شامل، بل يمكن أن يكون فكراً سلطانياً، متخلياً عن سمة المعارضة التي ميزت نشأته، إذا التقت المصالح الاجتماعية والسياسية لفئة رجال الدين الشيعة مع مصالح الحكام وعلى الأغلب يتم التمويه على المصالح الاجتماعية السياسية المشتركة للطرفين، الحكام ورجال الدين، تحت ذريعة مناصرة الحكام لمذهب أهل البيت الذي يعبر عنه تبديل الحكام لموقفهم المذهبي، مع بقاء طبيعة الحكم القائمة على الاستبداد والقهر.

* * * * *

الفصل الثالث

3. الفكر السياسي الشيعي الإصلاحي - في عصر النهضة 1798 - 1939

" حين أفاق المماليك على وجود الفرنسيين في مصر في أواخر القرن الثامن عشر وتبين لهم عجزهم عن مقارعتهم، تساءل بعضهم كيف يمكن للكفر أن ينتصر على الإسلام؟ ولم يفكروا قط في سنن الكون القاضية بنصر من يمتلك أسباب النصر، دون أدنى علاقة بين ذلك وكون الإنسان مؤمناً أو كافراً"

أحمد البغدادي [1]

ساهمت الأفكار الإصلاحية التي طرحها المفكرون الشيعة خلال فترة النهضة التي شهدها العالم الإسلامي والتي بدأت بعد حملة نابليون على مصر 1798، في تطور الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام والشيعي بشكل خاص، من خلال تقديم رؤية جديدة لطبيعة النظام السياسي في البلدان الإسلامية، تتجاوب مع حاجات العصر وتتلاءم بنفس الوقت مع مبادئ الإسلام. ومن أجل تقديم عرضا لأهم الأفكار السياسية التي أنتجها رجال الدين الشيعة خلال هذه الفترة ، سنقوم بالتركيز على ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول، البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية لتطور الفكر السياسي الشيعي في عصر النهضة.**
- **المبحث الثاني، رجال الدين الشيعة، والسياسة في عصر النهضة.**
- **المبحث الثالث، الأفكار السياسي للحركة الدستورية الشيعية " المشروطة".**
- **خلاصة واستنتاجات.**

1.3. المبحث الأول: البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية.

لقد أدى احتكاك المجتمع الإسلامي في كل من مصر محمد علي والدولة العثمانية والقاجارية في إيران، بالغرب والتقرب من ثقافته وتنظيمه السياسي، إلى محاولة بعض الإصلاحيين المسلمين، منع النموذج الإسلامي للحكم (الخلافة) من الانهيار وتجاوز التخلف والركود الذي تعاني منه مجتمعات الأقطار الإسلامية في كافة المجالات، من خلال دراسة أسباب

(1) البغدادي، أحمد ، تجديد الفكر الديني، دعوة لاستخدام العقل، دمشق، دار المدى 1999، ص 171.

التخلف والركود وطرح الحلول المناسبة للارتقاء بهذه المجتمعات وتطويرها في النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد أجبرت الظروف المحلية والدولية المحيطة بالدولتين العثمانية والقاجارية، على القيام بمحاولات لإصلاح النظام السياسي والاجتماعي. فعلى الصعيد المحلي، وفي تركيا على سبيل المثال، حدث تغيير في طبيعة ملكية الأراضي، حيث تمركزت ملكيتها بيد كبار الأرستقراطيين، من إقطاع وكبار الموظفين وبرجوازية كمبرادورية وبعض رجال الدين والشركات الأجنبية" ([2]). كما حدث تطور في المجال الصناعي، تمثل بنمو الصناعات الآلية، تحت تأثير الثورة الصناعية التي شملت كل القارة الأوربية في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما ساهمت سياسة منح الامتيازات للدول الأوربية إلى تخريب الصناعات الناشئة نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالبضائع الأجنبية الرخيصة ([3]).

كما أدت السياسة الحربية للدولتين، التي تهدف إلى التوسع لكسب المزيد من الأراضي والخيرات الاقتصادية لصالح الفئات الحاكمة، إلى زيادة التذمر الداخلي وإفقار المواطنين بالمفهومين المطلق والنسبي، في الأقطار التابعة للدولتين وبالتالي تنامي الميول الانفصالية - الاستقلالية التي شجعت من الدول الأوربية للسيطرة على ممتلكات الدولتين.

لقد تجاوبت السلطات في الدولتين مع دعوات التحديث التي كانت تطالب بها الفئات الجديدة في المجتمع من الإداريين والمثقفين والكادحين والأجراء والحرفيين، وبذلت جهودا في هذا المجال، توجهت لتحديث الصناعة والتجارة وإصلاح الجيش والأمور الإدارية، لتعزيز سيطرة القمة الحاكمة على المجتمع ومقاومة الغزو الأجنبي لأراضي الدولتين من الشرق، روسيا القيصرية ومن الغرب، بريطانيا وفرنسا. إن هذه الإصلاحات لم تؤد إلى النتائج المرجوة منها، بسبب الطبيعة الاستبدادية للفئات الحاكمة التي كانت تقبل التجديد والتحديث في المجالات الاقتصادية والإدارية ولكنها ترفض تحديث النظام السياسي الذي يقوم على منح الحريات للمواطنين أسوة بالحريات التي نالتها الشعوب الأوربية ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر، العديد من محاولات الإصلاح في مصر وسوريا ولبنان والعراق وقد أجهضت هذه المحاولات بتعاون الدول الأوربية مع الدولة

([2]) من أجل تسريع حركة التحديث اضطرت الدولة العثمانية للتدخل المباشر من خلال إصدار القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، للحد من تعسف الباشوات، فعلى سبيل المثال طبقت الدولة " قانون العلاقات الزراعية عام " 1858 الذي وجه ضربة للعلاقات الملكية الإقطاعية الشرقية". باروت، جمال ، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر ص65 ، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق 1994؛ كذلك عويد، عدنان، الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، مجلة النهج العدد 14/ 1998 ص 157.

([3]) على سبيل المثال عقدت بريطانيا اتفاقية مع الباب العالي في عام 1838، ألغت كل أنواع الاحتكار الذي كان يمنع التجار البريطانيين من التحرك بحرية في أراضي الدولة العثمانية. انظر، أمين، جلال أحمد ، المشرق العربي والغرب،، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1979 صص 25 - 26،.

العثمانية، نظرا لنزعتها الاستقلالية (4). وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثلت حركة إصلاحات مدحت باشا أثناء ولايته على العراق (1869 - 1872 م)، أحد أهم بواكير الإصلاح في الأقطار الإسلامية (5). وكانت أبرز معالم حركة الإصلاح التي قام بها هي:

1. التنظيم الإداري الحديث، الذي شمل تنظيم الجيش والإدارة المدنية بالاستفادة من التجربة الأوربية (6).
2. إصلاح نظام الأراضي، عن طريق توزيع الأراضي على كبار الموظفين و شيوخ العشائر والفلاحين، لغرض تملكها والانتفاع العام بها.
3. توطين العشائر لغرض السيطرة على تحركاتها ومنع حركات التمرد والعصيان التي تهدد الأمن والاستقرار بشكل مستمر (7).
4. توسيع نظام الخدمات: الصحة والتعليم، والمواصلات (8).

في البداية لابد من التطرق إلى الظروف التاريخية التي رافقت مسيرة تطور الفكر السياسي الشيعي خلال هذه الفترة عبر تناول موجز للبيئة السياسية والاجتماعية والفكرية التي ادت إلى تطور الأفكار السياسية للشيعة الإثني عشرية في عصر النهضة.

1.1.3. البيئة السياسية

يشكل العامل السياسي، العامل الرئيس لتخلف المجتمعات في الأقطار الإسلامية خلال عهد آخر سلطتين حكمتا أقطار المسلمين في عصر النهضة (العثمانية والقاجارية) (1798 - 1939م). ويعتبر الاستبداد السياسي، من أهم مظاهر تخلف البيئة السياسية في الدولتين، القاجارية والعثمانية، والذي أدى في النهاية إلى سقوطهما في وقت واحد، العثمانية 1924، والقاجارية 1925، مؤشراً عجز بنيتهما السياسية والاجتماعية عن مواجهة متطلبات العصر، وبالتالي عدم قدرتهما على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية من الدول الكبرى في الشرق (روسيا القيصرية) و وفي الغرب الدول الأوربية خاصة(فرنسا وبريطانيا). وإذا بحثنا عن أسباب الركود السياسي، فإننا نجده في سيطرة " الاعتقاد بالتسليم والطاعة الكاملة أمام الحكام، وإعطاء صورة عن التمرد على النظام الموجود مساوية للذنب

---

(4) قام محمد علي والي مصر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسار على هذه النهج إبراهيم باشا في سوريا ولبنان، كذلك قام الوالي داوود باشا والي بغداد (1817 - 1832) بإصلاحات مهمة حيث اعتنى بالتعليم واصلح النظام الإداري والجيش وشجع الصناعة وحاول الاستقلال عن مركز الخلافة العثمانية . أنظر عن حركة الإصلاحات في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء ، ت موسى كاظم ص 278 - 279 منشورات الشريف الرضي ، قم ،إيران 1413 هـ ؛ هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ت جعفر الخياط، ط 4 قم ،إيران منشورات الشريف الرضي ، 1968 م - 1388هـ صص 301 ، 313 - 314. أمين، جلال أحمد ، المشرق العربي والغرب، مصدر سابق صص 17 - 18.

(5) عبد الجبار ، فالح ، النظريات السياسية الشيعية الراديكالية، مجلة الثقافة الجديدة العدد 296، ص 102؛ الوردي، علي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق ج2ص 74، ج3 ص 58 - 59.

(6) للمزيد عن الإصلاحات الإدارية التي قام بها مدحت باشا خلال ولاية في العراق، انظر العزاوي، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين،ج 7 ، مصدر سابق صص 160 - 180.

(7) لونكريك ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق صص 367 - 368 ..

(8) المصدر السابق ، صص 336 - 338، 358 - 361.

([9]) ". وقد ساد هذا الاعتقاد في الفكر السياسي الإسلامي، منذ ظهور أولى الكتابات السياسية الإسلامية على يد أبي الحسن الماوردي (ت 450هـ) و أبي حامد الغزالي (ت 505 هـ) حيث أوجب، الأول، على المسلمين، طاعة ولي الأمر بقوله: "جاء الشرع بتفويض الأمر إلى وليه في الدين.. ففرض طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرين علينا" ([10]). وقد بقي هذا الاعتقاد سائداً في الفكر السياسي الإسلامي، منذ تطويره لأول مرة على يد الفقيه الحنبلي، إبن تيمية (ت 728 هـ) الذي وصف السلطان بإنه :" ظل الله في الأرض وهو أقوى الأسباب التي يصلح بها أمور خلقه وعباده، فإذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس وإذا فسدت بحسب فساده؛ ولا تفسد من كل وجه؛ بل لا بد من مصالح إذ هو ظل الله في الأرض ([11]) ، كما قال " ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان" ([12]). لقد ترافقت الأفكار السابقة، مع دعوات تحريم معارضة استبداد الحكام والثورة عليهم، تلك الدعوات التي لجأت إلى الحجج الشرعية لتحريم الخروج على الحكام، استناداً الى وجوب الالتزام بالبيعة للحاكم حتى في حالة ظلمه لرعيته كما يزعم أبو الحسن الماوردي بقوله: " إن أهل الرأي متى عقدوا البيعة لا يجوز لمخلوق نقضها ، لأن الرعية عليها بموجب هذه البيعة الطاعة والنصر للإمام ، ما وسعتهم الطاعة، ولا يحل لهم القيام عليه بأي حال " ([13]).

وعلى الرغم من الرأي السائد عن الفكر السياسي الشيعي، بأنه فكر معارض، إلا فكرة الاعتقاد بطاعة الحكام كانت هي السائدة في عصر الغيبة، وهذا ما أشرنا إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

لقد شهدت فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، العديد من الصراعات السياسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الخارجي، استمر الصراع بين الدولتين العثمانية والقاجارية للسيطرة على العراق، لكن بأقل حدة بعد محاولات التوفيق التي قام بها نادر شاه، والتي أدت إلى عقد مؤتمر التوفيق بين علماء الشيعة والسنة في مدينة النجف ([14]).

ولم تقتصر مظاهر الصراع السياسي في هذه الفترة، على الصراع بين الدولتين المذكورتين، بل تزايدت محاولات الدول الأوربية للسيطرة على الأراضي الإيرانية، شمالاً من جانب روسيا القيصرية وجنوباً من بريطانيا ([15]). وكذلك اشتد الصراع البريطاني -

---

([9]) عنايات حميد، مدخل لدراسة الفكر السياسي في الإسلام المعاصر، ت علاء شيخة. www.cdhrap.net/text/bohoth/42.

([10]) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مصدر سابق ص 5.

([11]) ابن تيمية الخلافة والملك، ط2 الزرقاء الأردن ، مطبعة المنار 1414هـ 1994م، ص 16.

([12]) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تميمة المجلد 28، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد 1425هـ 2004 ص 390.

([13])أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية،، مستل من السعيد، رفعت ، عمائم ليبرالية، في ساحة العقل الحرية ص 12، دار المدى، دمشق 2002.

([14]) بخصوص تفاصيل النقاشات حول مؤتمر علماء الشيعة والسنة الذي عقد في دوحة النجف 1156 هـ - 1743، برعاية نادر شاه، انظر، كركوكلي، سول دوحة الوزراء ، مصدر سابق ص 54- 56؛ ذلك لدى، الوردي علي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1 مدصر سابق ص 133.

([15]) تم توقيع اتفاقية بين بريطانيا وروسيا القيصرية عام 1907 تنص على تقاسم السيطرة على إيران، بحيث تصبح مناطق إيران الشمالية تابع للنفوذ الروسي، والمناطق الجنوبية تابعة للنفوذ البريطاني. الأمين، حسن ، صراعات في الشرق على الشرق، بيروت مطبعة الغدير 1421هـ/ 2001 ص 307. وقد ألغيت هذه الاتفاقية بعد ثورة أكتوبر الكبرى عام 1917، وتنازلت الحكومة الروسية بعد الثورة عن ديونها لإيران

الفرنسي لتعزيز نفوذهما في إيران والاستفادة من موقعها الاستراتيجي لإحكام السيطرة على الهند ([16]).

كما تم استغلال تطور علاقات العراق الخارجية مع الدول الأوربية في القرنين 18 و 19 ، لتخريب العلاقة بين العراق وكل من الدولتين الفارسية والتركية ([17]).

أما على الصعيد الداخلي، فقد شهدت هذه الفترة استمرار حالة الاضطراب السياسي في العراق وإيران ومن أبرز مظاهرها:

- الصراع على السلطة بين الباشوات في بغداد ([18]).
- الانتفاضات العشائرية المستمرة في ولايات العراق المختلفة ([19]).

ونتيجة للأسباب أعلاه، شهدت بغداد ومناطق العراق الأخرى استمرار حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي وانعدام الأمن، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ([20]).

لم تكن إيران القاجارية، أحسن حالا من العراق من حيث الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تعود، لأسباب مختلفة عن حالة العراق، من أهمها:

1. تنامي الروح الانفصالية للأقاليم الحدودية، التي كانت تدعم من الدول المجاورة، كروسيا والدولة العثمانية ([21]).
2. ازدياد مشاعر السكان المعارضة لخضوع حكام إيران لشروط الدول الأوربية وروسيا.
3. انتشار حالة التصوف والعزلة عند علماء الدين ([22]). ويرجع الشيخ رضا المظفر، أسباب شيوع التصوف إلى حالة التفكك والحروب بين الدول الإسلامية: العثمانية والقاجارية والأفغانية، فيقول: " ان أهم الأسباب التي نستطيع الوثوق بها هو الوضع السياسي والاجتماعي اللذان آلت إليهما البلاد الإسلامي.. من نحو التفكك واختلال الأمن في جميع أطراف البلاد والحروب الطاحنة بين الأمراء والدول، ولا سيما بين الحكومتين الإيرانية والعثمانية، وبين الإيرانية والأفغانية؛ تلك الحروب التي

([16]) الامين حسن ، المصدر السابق، ص 207

([17]) هيمسلي لونكريك أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث صص 305 - 308 ، 332

([18]) هيمسلي لونكريك، نفس المصدر السابق، ص 320 ،

([19]) يعتبر العامل الاجتماعي المتمثل بثقل الضرائب التي تجبى من الفلاحين، أحد أهم الأسباب الاجتماعية لتذمر العشائر وانتفاضاتهم المستمرة ضد السلطات خلال الحكم العثماني للعراق. بالإضافة إلى النزاعات حول عائدية الأراضي. هيمسلي لورنيك، المصدر السابق، صص 346- 350؛ لمزيد عن تفصيل الانتفاضات العشائرية وأسبابها في العراق خلال هذه الفترة ، انظر، كركوكلي، رسول ، دوحة الوزواء ، صص 204 - 232، مصدر سابق.

([20]) لمعرفة المزيد عن حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي كان عليها العراق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انظر، كركوكلي، رسول ، دوحة الوزواء؛ العزاوي، عباس ، العراق بين احتلالين ج6 ، 337 - 338؛ لونكريك، كلها مصادر سابقة؛ توفيق السويدي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العراقية صص 16 - 18، ط2 دار الحكمة لندن 1999؛

([21]) رسول كركوكلي ، دوحة الوزواء ، مصدر سابق، ص 106- 116.

([22]) إبراهيم، فؤاد، الفقيه والدولة ، الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1998، ص 196.

اصطبغت على الأكثر بصبغة مذهبية. وهذا كله مما سبب البلبلة في الأفكار والاتجاهات وضعف الروح المعنوية" ([23]).

2.1.3. البيئة الاجتماعية:

كانت الأوضاع العامة خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تزداد سوءا في بلدان المسلمين الخاضعة لحكم الدولتين القاجارية والعثمانية، حيث تفاقمت المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة العثمانية خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876/ 1909) وعهد ناصر الدين القاجاري (1848/1896). وقد شكل الاستبداد السياسي العامل الرئيس لتأخر المجتمعات الإسلامية ومنعها من الاستفادة من وسائل التطور التي أخذت بها الشعوب الأوربية بعد الثورة الصناعية وما رافقها من تطور سياسي حدّ من سلطات الفئات الحاكمة ووسع من مشاركة المواطنين في إدارة مجتمعاتهم، والذي جاء نتيجة للنشاط السياسي للجماهير الشعبية، في البلدان الأوربية، ومشاركتها في مختلف أشكال الحركات الثورية للمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية.

لقد عانى الشيعة الواقعين تحت السيطرة العثمانية، بشكل خاص، اكثر من غيرهم من شتى صنوف الاضطهاد وكانوا محرومين من المشاركة السياسية ومن سبل التعليم ومن قبول أبنائهم في المدارس الحكومية ويصف كامل الجادرجي في مذكراته حالتهم بقوله: " كانت الطائفة الشيعية تعد في زمن السلطان عبد الحميد ـ والحقيقة في زمن الدولة العثمانية ـ أقلية تنظر لها الدولة بعين العداء، فلم تفسح لها مجالات التقدم في أية ناحية من نواحي الحياة. ومن الأمثلة البارزة لذلك لا يقبل لها تلميذ في المدرسة الحربية، ولا يقبل منها فرد في وظائف الدولة إلا من ندر وعند الضرورة القصوى. وحتى في مدارس الدولة الإعدادية القليلة كانت توضع العراقيل في طريق دخول أبناء هذه الطائفة فيها فأدى ذلك كله بطبيعة الحال إلى انعزالها وسلوكها مسلك الأعمال الحرة كالتجارة والصناعة والزراعة وما ذلك من أعمال لا علاقة لها بالحكومة، لأن الدولة كانت لا تعتبر هذه الطائفة جزءاً منها، كما أن الطائفة لا تعتبر نفسها جزءاً من الدولة. فكان العداء يستحكم يوماً بعد يوم بينها وبين الدولة " ([24]). ونتيجة لذلك وضعت هرمية التراتب الاجتماعي، الشيعة في المرتبة الثانية، بعد السنة في التنظيم الاجتماعي ـ المذهبي للدولة العثمانية خلال القرن الأخير من السيطرة العثمانية على الأقطار الإسلامية، الأمر الذي خلق حراكا اجتماعيا عند الشيعة يهدف إلى إلغاء هذا التمييز المجحف.

ولم يكن الحال أفضل في الدولة القاجارية التي كانت تحكم باسم المذهب الشيعي، حيث كانت الدولة تعامل، بقسوة شديدة كل من لا يعلن الولاء للسلطان خاصةً في بداية تأسيس الدولة ([25]). وقد ازداد الحال سوءا نظراً لحالة الصراع بين رجال الدين الشيعة والحكومة والذي " انتهى إلى قطيعة شبه تامة مع الفقيه" ([26]).

([23]) النراقي محمد مهدي ، جامع السعادات، قدم له الشيخ رضا المظفر، ج1، مطبعة النعمان، 1967 ص 7 -8.. مستل من إبراهيم، فؤاد ، المصدر السابق ص 196.

([24])الجادرجي، كامل ، من أوراق كامل الجادرجي، بيروت ، دار الطليعة 1971. ص 86

([25]) تشير المصادر التاريخية إلى ان مؤسس الدولة القاجارية، آقا محمد خان ، سمل عيون 20 ألفا من أهلي كرمنشاه التي تأخرت عن أعلان الولاء لسطته. السيف، توفيق ، ضد الاستبداد، الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، مصدر سابق ص 28.

([26]) إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 208.

وقد أدى توسع العلاقات التجارية والثقافية والسياسية، بين الدولتين الفارسية والعثمانية ، والدول الأوربية، إلى دخول المنتجات الرأسمالية وما تحمله من قيم ونظم وعلاقات، إلى بعض ممتلكات الدولتين، خاصة في مجال الاستهلاك، بفعل نمو التجارة، بداية من منتصف القرن التاسع، فقد كانت بغداد على سبيل المثال، أهم مركز للنفوذ السياسي البريطاني منذ 1802 ([27]). كما أدت عقود الاستثمار مع الشركات الغربية في مجالات: التنباك والنفط، فتح الطرق والمواصلات النهرية والبرية (بناء سكك الحديد والمراكب النهرية)، إلى زيادة الحراك الاجتماعي الداعي إلى التحديث. وفي الوقت نفسه، تخوف رجال الدين من التأثيرات السلبية للثقافة الغربية على الثقافة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تنامي النزعة الوطنية- القومية عند رجال الدين لمقاومة التدخل الأجنبي في شؤون البلدان الإسلامية. ولم يقتصر انتقاد رجال الدين على التغلغل الغربي في شؤون إيران، بل كان نضالاً مزدوجاً، ضد السيطرة الغربية وضد الاستبداد الداخلي الذي تمارسه السلطات ([28])

وقد كان لهذا التطور نتائج إيجابية على الصعيد الاجتماعي تمثل بتغيير" البنى الاقتصادية والاجتماعية " ([29]) وبالتالي وضوح الفرز الطبقي في إيران ([30]) وتزايد دور الفئة المثقفة والمتعلمة للمطالبة بالتحديث الاجتماعي والسياسي الذي تزامن مع تزايد النشاط الاقتصادي لتجار إيران، بعد ازدهار تجارة المواد الزراعية مع الغرب، مما أدى إلى زيادة نشاط التجار في اقتصاد الريف الإيراني، بحيث تحولوا إلى مالكين للأراضي الزراعية، واندمج الإنتاج الحرفي بالإنتاج التجاري ([31]). كما تحول كبار علماء الدين، إلى مالكين للأراضي الزراعية، فعلى سبيل المثال، كانت ملكية رجال الدين في طهران وقزوين وأصفهان ما بين 50 و200 قرية ([32]).

وبسبب تزايد الدور الاقتصادي لفئة التجار، سعوا إلى تغيير النظام الإداري ونظام الضرائب الذي كان يعطي التجار الأجانب ميزات، تحد من قدرة التجار وكبار المزارعين المحليين على المنافسة ([33]). وقد كان هذا العامل أحد الأسباب المهمة التي دعت التجار للتخلص من النظام القاجاري، لذلك استعانوا لتحقيق هذه المهمة بحلفائهم، كبار رجال الدين،

([27]) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون ، مصدر سابق ص306 .

([28])السبكي، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، الكويت، المجلس الوطني للثقافة ، 1420 هـ- 1999، ص 25.

([29]) ويشير أحد الباحثين إلى التأثيرات الاجتماعية لتغلغل الدولة الأوربية في الدولتين العثمانية والقاجارية بالقول: " إن من الأهداف الأساسية للاختراق الأوربي ، طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ، تأتي مسألة تغيير تلك البنى" يقصد الاقتصادية والاجتماعية" لتسهيل الاختراق". ضاهر، مسعود ، الدولة والمجتمع في المشرق العربي : 1840 - 1990، بيروت ، دار الآداب، 1991 ص248.

([30]) في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الفرز الطبقي في المجتمع الإيراني، حيث كانت البنية الاجتماعية تتكون من أربع طبقات: **الأولى**: الطبقة الأرستقراطية التي تشكل قمة السلطة وتتكون من كبار ملاكي الأرض وأصحاب الإقطاعيات الكبيرة ورجال البلاط. **الثانية**، تجار المدن وكبار الإداريين وقضاة المحاكم وأئمة الجمعة في المدن الرئيسية والنبلاء في الريف والمدينة.**الثالثة**، يدخل في قوامها، كسبة المدن والحرفيين والعمال في مختلف القطاعات الخدمية والاستهلاكية، أما **الرابعة**، فتضم أغلب سكان الريف من الفلاحين والبدو الرحل. أنظر للمزيد عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع في النصف الثاني من القرن 19، السبكي، آمال ، تاريخ إيران ، مصدر سابق ص 10 - 11.

([31]) تحولت 90% من الأراضي إلى ملكية خاصة ونقل التجار نشاطهم إلى الريف بحيث أصبح 25% من تجار تبريز، و27% من كبار تجار رشت و44% من كبار تجار استراباد يملكون الاراضي الزراعية جنباً إلى جنب مهنتهم الأساسية. مظهر ، كمال أحمد ، دراسات في تاريخ إيران مصدر سابق، ص 102.

([32]) نفس المصدر سابق، ص 108.

([33]) كان التجار الأجانب يدفعون ضريبة واحدة على بضائعهم عندما تدخل الأراضي الإيرانية- بينما كان على التاجر المحلي ان يدفع ضريبة عند حدود كل مدينة. المصدر السابق نفس الصفحة.

لما يملكونه من قوة التأثير المعنوي على مقلديهم. وقد استجاب رجال الدين لدعوة التغيير، نتيجة لعاملين: الأول ارتباط مصالحهم الاقتصادية مع كبار التجار؛ والثاني لأسباب دينية، وهذا ما نتحدث عنه بشيء من التفصيل في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل.

3.1.3. البيئة الفكرية والثقافية

لعبت الثقافة دوراً مهماً في تطور الأفكار السياسية عند الفئة المثقفة في الوسط الشيعي، وخاصة بين رجال الدين الذين كانوا يتحكمون بوسائل المعرفة الأساسية، بشقيها الديني والعلمي. وقد شكلت المدارس الدينية، التي كانت خاضعة لسيطرتهم ويتحملون تكاليفها من مستلزمات التعليم ومعيشة طلابها ([34])، أحد أهم وسائل نشر الأفكار السياسية الجديدة التي بدأت تظهر في نهاية القرن التاسع عشر في الأقاليم الخاضعة لسيطرة الدولتين العثمانية والفارسية، لأن الدراسة فيها لم تقتصر على الأمور الشرعية، بل تشمل الفلسفة والأدب والفقه، حيث تخرج من هذه المدارس ليس رجال الدين فقط، بل سياسيون وشعراء كبار، كمحمد رضا الشبيبي وعلى الشرقي ومحمد مهدي الجواهري وغيرهم ([35]). وكان هناك عامل آخر ساعد على سرعة نشر الأفكار السياسية الجديدة، بين طلاب المؤسسات التعليمية الدينية، تمثل بالتنوع القومي لفئات الطلاب التي كانت تتلقى التعليم في هذه المدارس في مدينة النجف ([36]). كما كان لارتفاع نسبة طلاب هذه المدارس بالنسبة لعدد السكان، خاصة في النجف، حيث كانت نسبتهم في العقدين الأولين من القرن الماضي حوالي 27% ، الأثر البالغ في انتشار الأفكار السياسية الجديدة بين السكان ([37]).

إن تطور الفكر السياسي الشيعي، خلال هذه الفترة، لم يكن منعزلاً عن التجربة السابقة بل كان امتداداً له جذوره الفكرية والسياسية التي أثرت على صيرورته في عصر النهضة، من أهمها :

([34]) يحصل كبار الفقهاء في مدينتي النجف وكربلاء على مبالغ سنوية ثابتة كتبرعات من صندوق (خيرية أودة) لصرفها على نشاطات التعليم. وخيرية أودة، تأتي مواردها من الأموال التي تبرع بها حكام ووزراء دولة أودة الشيعية التي تأسست في الهند (1720/ 1856). وقد استمر تدفق الأموال الى كبار فقهاء الشيعة، من هذا الوقف لحد 1954، بعدها توقفت حكومة الهند عن دفع الأرباح . انظر، اسحق النقاش، شيعة العراق، تعبد الإله النعيمي، دار المدى، 1996 ص 385، 408. وحول منشأ هذا الوقف، ف" أن اللورد أمهرست، حاكم الهند العام، كان أسترض مبلغاً جسيماً من المال من ملك أودة،.. عشرة ملايين روبية، ولكن ملك أدة اشترط بدلاً من تسديده إليه أن تقوم حكومة الهند بصرف الربح المستحق عليه إلى الأبد بنسبة 5% إلى جهات خاصة منها بعض الناس في كربلاء والنجف" . المس بيل، فصول من تاريخ العراق، بين سنتي 1914 - 1920، ص 91 - 92، ت جعفر الخياط، دار الرافدين، ط2، 2004م . لقد حدث انقسام بين علماء الشيعة حول شرعية استلام الأموال، حيث يرى البعض أنها غير شرعية، لأنها تستلم من الكفار"الإنكليز" في حين يرى آخرين شرعية ذلك لأن الإنكليز ناقلين فقط. حول هذا الموقف راجع، العولي، حسن ، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 - 1990 ، ط2 1990 تاريخ بلا ص 90.

([35]) اسحق النقاش، شيعة العراق، مصدر سابق. ص 445،

([36]) يشكل الطلاب الأجانب في المدارس الدينية النسبة الكبيرة من الطلاب، حيث ان ثلثهم من الإيرانيين، ويشكل الطلاب من الهند واذربيجان والعرب من لبنان وبقية أمارات الخليج العربي أغلبية النسبة الباقية من الطلاب. المصدر السابق 440.

([37]) بلغ عدد المدارس الدينية في النجف عام1908، 22 مدرسة تضم بين 8000 طالب من مجموع سكان النجف لنفس الفترة 30 ألف نسمة. محبوبة، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها، ج1 بيروت ، دار الأضواء 1406هـ - 1986 م، صص 146،125 ؛ اسحق النقاش، مصدر سابق ص 440.

4.1.3. التراث الفكري الشيعي حول السلطة

لقد ظهرت مدرستان، خلال مسيرة تطور الفكر السياسي الشيعي ، ولعبتا دورا هاماً في تكوين الفكر السياسي الشيعي خلال هذه المرحلة وهما:

1.4.1.3. مدرسة سياسة الانتظار ، وتحريم إقامة الدولة في عصر الغيبة.

ركزت هذه المدرسة على رفض التقرب من السلطان ورفض القيام بالثورة على السلطات غير الشرعية، مستندةً على أقوال منسوبة لأئمة الشيعة الإثني عشرية تحرم الخروج على السلطان: **"كل راية ترفع قبل قيام القائم صاحبها طاغوت طغيان"** ([38]). وقد اتخذت هذه المدرسة ، من مبدأ التقية كحجة لتبرير عدم مقاومة ظلم السلطات، إضافة للتعلل بعدم توفر الظروف المناسبة للإطاحة بها . إن هذا الموقف السياسي/الفكري كان متأثرا بفشل أغلب حركات الشيعة (الثورية) المسلحة ضد السلطات، التي حدثت بعد فشل ثورة الإمام الحسين. وبناءً على ذلك، ركزت هذه المدرسة على الجانب الفكري والانكباب على دراسة كتب كبار فقهاء الشيعة التي جرى تأليفها خلال القرنين، الرابع والخامس الهجريين.

لقد كان لسياسة الانتظار السلبي تأثيرات سلبية على تطور الفكر السياسي الشيعي، منها :-
إن الابتعاد عن تناول الأمور السياسية من قبل الفقهاء، أدى إلى خمول الفكر السياسي الشيعي لفترة طويلة؛ ونتيجة لابتعادهم عن الخوض في الأمور السياسية، تم اعتبار الشيعة كطائفة، أداة للنفوذ الإيراني في العراق في فترة الصراع التركي الفارسي الذي امتد لأربعة قرون(من بداية القرن السادس عشر لنهاية القرن التاسع عشر)؛ تم تركيز نشاط الشيعة على الجوانب الاقتصادية، التجارة والمهن الحرة.؛ وكذلك التركيز على شعائر، خاصة تلك التي ارتبطت باستشهاد الإمام الحسين بن علي، كوسيلة للحفاظ على تماسك الطائفة.

2.4.1.3. مدرسة فلسفة العمل مع السلطات.

لفقهاء الشيعة تراث قيم - ثري فيما يخص العمل مع السلطات، تم بحثه بشكل تفصيلي في الفصل الثاني من هذا البحث، ونشير إلى أبرز أفكاره، باعتباره أحد المصادر الرئيسة لتطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية خلال الفترة مدار البحث.

- شرعية العمل مع السلطان الجائر، بهدف تقليل الظلم على المسلمين من السلطان وأعوانه. ويستند فقهاء الشيعة بالسماح للشيعة بالعمل مع السلطان على قول منسوب للإمام الصادق يقول:" كفارة العمل مع السلطان، قضاء حوائج الأخوان " ([39]). وهناك تجارب عديدة بهذا الشأن تمت الإشارة لها سابقاً.
- العمل مع السلطات التي أعلنت التشيع، بهدف مساعدتها لنشر مبادئه بين المسلمين، وقد بدأت فكرة التعاون مع السلطات لتحقيق الهدف السابق، قبيل سقوط الدولة

([38]) ابن أبي زينب النعماني الغيبة، ص 115.
www.al-shia.com/html/ara/books/qiba_nomani/a1.html
([39])الصدوق ، الشيخ ، من لا يحضره الفقيه ج3 منشورات مكتبة مدرسين، ط2 قم 1404هـ، ص176.
ويشير مغنية ، محمد جواد إلى أن النهج السائد عند رجال الدين الشيعة، هو مقاطعة الحكام بقوله" قاطع المخلصون من علماء الإمامية الحاكمين، وأفتوا بتحريم العمل عندهم، ولم يستثنوا إلا ما فيه نفع المؤمنين، ودفع الحيف والظلم عن المظلومين" . مغنية ، محمد جواد ، الشيعة والحاكمون، مصدر سابق،ص27.

العباسية (656 هـ - 1256 م) ([40]) وأصبحت تياراً سائداً بعد نشوء الدولة الصفوية، حيث حول فقهاء هذه المدرسة، الاجتهاد في علم الأصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية ([41]).

3.4.1.3. تجربة الفقهاء في القضاء خلال فترة الدولة القاجارية

يملك فقهاء الشيعة تجربة غنية في مجال الفتوى في الأحكام الشرعية، التي تحل المنازعات بين الشيعة. وكان عملهم يجري تارة بموافقة السلطات، كما كان خلال حكم الدول الشيعية الآليخانية والصفوية، وتارة أخرى في صراع مع الدول التي تعطيهم دوراً محدوداً، كما كان العهد خلال الدولة القاجارية ([42]) وتارة ثالثة يمارس الفقهاء دور القضاء من خلال رجوع عوام الشيعة إليهم لحل المنازعات التي تحدث بينهم بدلاً من اللجوء إلى محاكم الدولة التي يعيشون فيها، التزاماً بأقوال منسوبة لأئمة أهل البيت بتحريم التقاضي عند قضاة الجور ([43]).

4.4.1.3. الآثار الفكرية لانتقال مركز المرجعية الشيعية للنجف

إن ظروف منطقة النجف جعلتها تتمتع بحريات واسعة نسبياً مقارنة بمناطق العراق الاخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية لعدة أسباب من اهمها:

- البعد الجغرافي عن مركز السلطة في بغداد، يوفر لساكنيها قدر أكبر من الأمان والحرية في طرح الآراء السياسية والفقهية.
- تتميز النجف بحيوية النشاط الفكري، الذي له جذور تاريخية، منذ أن احتلت دور الكوفة التي كانت مركزا لمدرسة الرأي، مقابل المدينة، مركز مدرسة الحديث، في القرن الأول الهجري ([44]). وقد برز الدور الثقافي للنجف بعد انتقال الشيخ الطوسي إليها عام (448هـ). بعد ذلك تطور دورها الثقافي والفكري عند الشيعة إلى أن أصبحت مركز المرجعية لعامة الشيعة، اثر انتقال علماء الشيعة إليها، بعد الغزو

([40]) اصبح الشيعي مؤيد الدين محمد بن العلقمي، وزير الخليفة، في زمن الناصر لدين الله (ت 622 هـ) الذي تشيع. واستمر ابن العلقمي بالوزارة إلى فترة المسعتصم بالله (ت 656 هـ / 1256م) آخر خليفة عباسي، قتله المغول بعد احتلالهم بغداد. ، ابن كثير ، البداية والنهاية، المجلد السابع ج13 ، ص169 ؛ المظفر ، محمد حسين ، تاريخ الشيعة، ص79. مصدران سابقان

([41])كوثراني، وجيه ، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة مصدر سابق ص 121.

([42])السيف، توفيق، ، ضد الاستبداد، مصدر سابق، ص 310 هامش 12.

([43])هناك أقوال كثيرة تنسب إلى أئمة أهل البيت وبشكل خاص للإمام السادس الصادق(ت 145 هـ) منها:" يريدون ان يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به، قلت :كيف يصنعان؟ قال: ينظران الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فأنى قد جعلته عليكم حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله ". النراقي، المولى احمد ، عوائد الأيام، ط3 قم ، إيران ، مكتبة بصيرتي مطبعة الغدير 1408 هـ ص 188 .

([44]) تبعد النجف،(تأسست 170 هـ) عن الكوفة(تأسست عام 17 هـ) مسافة 7 كم. وكانت الكوفة مركزا لأولى الحركات المعارضة في تاريخ الإسلام، كما كانت مركزاً لنشوء الفرق العقائدية والسياسية الأسلامية " الشيعة ، الخوارج، الكيسانية وغيرها ". اتخذها الإمام علي بن ابي طالب عاصمة للخلافة بعد سنة من خلافته 36 هـ. انظر، البراقي، للسيد حسين أحمد ، تاريخ الكوفة، ط3 بيروت ، دار الأضواء 1407 هـ -1987م، صص150 - 151 ؛ السايس، محمد علي ، نشأة الفكر الاجتهادي وأطواره، القاهرة ، مطبعة الأزهر، 1379هـ - 1970، صص 86- 87 . وبخصوص الانتفاضات والحركات التي حدث في الكوفة على مر التاريخ الإسلامي، انظر، الزبيدي، ماجد ناصر ، فتن وحوادث الكوفة، بيروت، دار المحجة البيضاء ، 1426 هـ - 2005 م.

الأفغاني لإيران عام (1772م) ومحاولات نادر شاه التقريب بين الشيعة والسنة ([45]). وابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت النجف، المقر الرئيسي لتدريس الفقه الشيعي ومركز النشاط السياسي للشيعة الإثني عشرية ([46])

5.4.1.3. تأثيرات أخرى:

بالإضافة إلى المصادر الفكرية السابقة هناك مصادر أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا ومن أهمها أفكار التنوير، بشقيها العلماني والإصلاحي الديني، التي تعتبر من المصادر الفكرية الهامة التي ساعدت على انتشار الأفكار السياسية التجديدية في الوسط الثقافي الشيعي.

1.5.4.1.3. تأثير الأفكار العلمانية

قام الجيل الأول من المفكرين التنويريين العرب بدور كبير بنشر الأفكار التقدمية وإدخال الأفكار العلمانية في بنية الثقافة العربية الإسلامية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، الطهطاوي، شبلي شميل، فرح أنطوان سلامة موسى. وكان من أبرز مظاهر تأثير أفكار حركة التنوير، تكوين رؤية جديدة عن فهم دور الدين في المجتمع، حيث بدأ بعث الأفكار العقلانية في الفكر العربي الإسلامي من خلال تمثل بعض رجال الدين فكر وفلسفة التنوير الأوربي ([47]).

2.5.4.1.3. تأثير الأفكار التنويرية لحركة الإصلاح الإسلامي

ظهرت الأفكار الإسلامية الإصلاحية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان المصلح جمال الدين الأفغاني (1838 - 1898) من أبرز روادها. وقد عاش السيد الأفغاني في إيران، وتلمس المظاهر الاستبدادية للسلطة القاجارية، لذلك خاض صراعا معها، بسبب آرائه الداعية إلى الإصلاح الديني ومعارضة الاستبداد السياسي في الدول الإسلامية. وقد التقى السيد الأفغاني، خلال إقامته في العراق بكبار رجال الدين الشيعة في النجف والكاظمية وسامراء، وحرضهم على الكفاح ضد حكام المسلمين المستبدين ([48]).

لقد كان لأفكار الأفغاني السياسية، تأثير بالغ الأهمية على تثوير الفكر السياسي الشيعي، حيث كان من أشد المنتقدين لحكم ناصر الدين الشاه، داعياً الشعب الإيراني للثورة على

([45]) الكركوكلي، رسول ، دوحة الوزراء؛ العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج5ص 269؛ النقاش، اسحق ، شيعة العراق، ص 34. كلها مصادر سابقة. وحول نص الاتفاق بين علماء الشيعة والسنة والذي عقد في مدينة النجف برعاية نادر شاه عام 1156 هـ - 1743 م. راجع الوردي ، علي ، لمحات ج1 ص 133. كلها مصادر سابقة.

([46])المظفر محمد حسين ، تاريخ الشيعة، مصدر سابق ص 101 - 103 ؛ كوثراني، وجيه ، الفقيه والسلطة، جدلية الدين والسياسة ، مصدر سابق ص 127؛ النفيسي، عبد الله ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص50.

([47])شريف، ماهر ، رهانات الفكر العربي في عصر النهضة، دمشق ، دار المدى للثقافة والنشر 2000 ، ص 362؛ علي شناوه ، الشبيبي قي شبابه السياسي، لندن ، دار كوفان 1995 ، ص 37 .

([48]) الوردي ، علي ، لمحات ج1 مصدر سابق ص 296 - 297.

حكمه، عبر المقالات التي ينشرها في مجلة (ضياء الخافقين) التي صدرت في لندن، بعد طرده من إيران ([49]). وكان يدعو رجال الدين إلى خلع ناصر شاه، لأنه الأسلوب الوحيد للتخلص من حكمه الاستبدادي، فكتب يقول: " وقد آن الوقت لإحياء مراسم الدين، وإعزاز المسلمين، فاخلعوا هذا الطاغية قبل أن يفتك بكم ويهتك أعراضكم، ويثلم سياج دينكم. ليس عليكم إلا أن تعلنوا على رؤوس الأشهاد حرمة إطاعته" ([50]). كان الأفغاني جريئاً في طرح أفكاره المناهضة لاستبداد ناصر الدين شاه، حيث خاطبه عندما كان في ضيافته في إيران قائلاً:" إن خراب إيران وذل وشقاء الإيرانيين التعساء تعود إلى الذات السلطانية نفسها" ([51]).

3.5.4.1.3. تأثير الحركة الدستورية في الدولة العثمانية.

كان للحركة الدستورية التي بدأت في الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، تأثير على تحفيز النشاط الفكري والثقافي والتنظيمي، في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية. وقد نشط ذلك الحالة الثقافية في المدن الشيعية وفقهائها، الذين استفادوا من الحريات الفكرية وشعارات الاتحاديين في" الحرية والعدالة والمساواة " التي ضمنها الدستور العثماني، فتشكل على سبيل المثال فرع لجمعية الاتحاد والترقي في النجف عام 1909، وهو ثاني فرع في العراق بعد بغداد ([52]). كما نشط فقهاء الشيعة في مناصرة أفكار التجديد والإصلاح والدعوة إلى تنفيذ الحقوق التي نص عليها الدستور العثماني ([53])

لقد واجه المفكرون الشيعة، وخاصة رجال الدين، نفس التساؤلات التي واجهت حركة الإصلاح الديني السنية، في عصر النهضة، وكان محور نشاطهم الفكري يهدف لإعطاء أجوبة على جملة تساؤلات من أهمها: هل تقوم السلطة السياسة على الدين؟ وما هو دور الدين في المجال السياسي ؟ ما هو دوره في المجتمع المدني؟ وكيفية الدعوة لإصلاح المجتمع والدولة: هل تقوم عن طريق تبيان واجبات السلطان وحقوقه أم واجبات المواطنين وحقوقهم؟.

إن دراسة الفكر السياسي الشيعي خلال عصر النهضة، تشير إلى أنه حقق العديد من المنجزات الهامة التي تركت تأثيرها السياسي والاجتماعي خلال نهاية القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، على الرغم من الانتكاسة التي تعرض لها والتي حدثت من تطوره في الفترة اللاحقة والتي نوضح أسبابها في المبحث الثالث. ومن أهم الإنجازات الفكرية هي:

1. الاعتراف بدور العلم في تقدم المجتمع.

([49]) إبراهيم، فؤاد ، الدولة والفقيه، مصدر سابق ص 209.
([50]) المصدر السابق وذات الصفحة.
([51]) الوردي، علي ، لمحات، ج3 مصدر سابق ص 290.
([52]) محبوبة، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها، ج1 ص 28؛ شناوه ، علي ، الشبيبي في شبابه السياسي، ص 34، مصدران سابقان.
([53]) الدوري، عبد العزيز ، التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ،1984 ص 235، مستل من عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي 1946 - 1958، ص 8 - 9، ط1، 1994 مكان الطبع بلا؛ علي شناوه، الشبيبي في شبابه السياسي، مصدر سابق ص 34؛ الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي1900 - 1924، بيروت، الدار العالمية 1985. ص 144 - 146.

2. الاقتراب من الفكر السياسي الأوربي الحديث خاصة في مجال الدولة ودعوته إلى دولة دستورية مقابل الدولة السلطانية. أي بمعنى **الاقتراب من العقلانية القائمة على الواقعية السياسية التي ترى في إقامة دولة حديثة لا ترجع أصولها إلى نموذج إسلامي سابق " الخلافة"** بل دولة مدنية حديثة من طراز الدولة الأوربية المعاصرة. وهذا يعني في التطبيق العملي الأخذ من منجزات الفكر السياسي الأوربي الحديث لبناء دولة في مجتمع إسلامي.
3. إقترب المفكرون الإصلاحيون في تحليلهم من أساس تخلف المجتمعات الإسلامية، القائم على التحالف بين الاستبداديين السياسي والديني. بمعنى كانت أفكارهم تركز على إنهاء التحالف بين رجال الدين والدولة السلطانية، وبالتالي بين الدين والدولة الزمنية، حيث كان يستخدم الدين لتبرير الاستبداد السياسي للدولة.
4. أخيراً، إن أفكار التنوير، وحركة الإصلاح، في الدولتين الفارسية والعثمانية، قوبلت بمقاومة من رجال الدين المحافظين، لسببين، الأول: الخوف من تأثير الأفكار الإصلاحية على المسلمين في الأقطار الإسلامية، بسبب تفشي الأمية والجهل، فتجعلهم سريعي التأثر بالأفكار الجديدة، والثاني: يرجع إلى التهديد الجدي لمكانتهم الاجتماعية، القائمة على سيطرتهم على نظام التعليم المرتبط بالجامع والمسجد، وعلى موارد الأوقاف. فالتعليم الديني أصبح مهددا بعد إدخال التعليم الحديث الذي تشرف عليه الدولة، وكذلك أدى إصلاح نظام الأوقاف، إلى تقليل الأموال التي يحصلون عليها من إدارتهم لممتلكات الأوقاف الإسلامية.

2.3. المبحث الثاني، رجال الدين الشيعة والسياسة في عصر النهضة

1.2.3. مكانة الفقهاء

حصل الفقهاء على مكانة اجتماعية مهمة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع شر أثناء حكم الدولة القاجارية في إيران وفترة حكم المماليك (1749 - 1831) في العراق، ولعبوا أدواراً سياسية مهمة، أدت إلى قيادتهم للنشاطات المعارضة للسلطات. و يرجع ذلك لعدد من الأسباب من أهمها:

1. امتلاكهم المعارف في علوم الشريعة، أهلهم للعب دوراً متميزا في المجتمع، نتيجة احتكارهم المؤسسات التعليمية (المدارس الدينية). وبسبب هذه المكانة تحالف معهم زعماء العشائر الذين كانوا في نزاع دائم مع سلطة المماليك التي تفرض عليهم الضرائب الكبيرة، واستخدام العنف ضدهم من قبل الموظفين، في أغلب الأحيان عند جمع الأموال، حتى في حالة عدم قدرة الفلاحين على التسديد نتيجة ضعف ناتج الأرض، بسبب الكوارث الطبيعية ([54]). كما ساهم تنامي القدرة المالية عند رجال الدين إلى تعزز مكانتهم السياسية والاجتماعية ([55]).

([54])بطاطو ،حنا ، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية ج1 ت عفيف الرزاز،بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية 1990 ص 34.

([55]) فمثلاً كان العائد السنوي للشيخ مرتضى الأنصاري(ت 1799 هـ ـ 1864 م)، مرجع الشيعة الأول في ذلك الوقت، من الخمس والزكات 200 ألف تومان، في حين كانت ميزانية الدولة القاجارية في حينها 3 مليون تومان. انظر اسحق النقاش، شيعة العراق، مصدر سابق، ص381. كما أن تلميذ الأنصاري، الميرزا جواد، كان يملك 200 قرية عام 1886. انظر، علي، ،خليل حيدر العمامة والصولجان، الكويت، دار قرطاس ، 1997، ص 133.

2. شهدت فترة حكم المماليك للعراق، تخفيف الاضطهاد على الشيعة، لأنهم، على العموم، اكثر انفتاحاً بخصوص التعامل مع المذاهب الأخرى ([56]). ويرجع سبب ذلك لمساعيهم إلى الاستقلال (النسبي) للعراق عن مركز الخلافة العثمانية ، الأمر الذي دفعهم إلى التعاون مع الزعماء المسلمين، من رجال الدين وزعماء المدن وبعض رؤساء العشائر، لتعزيز مركزهم تجاه مركز الخلافة ([57]). وتشير بعض الدراسات إلى أن فترة حكم المماليك، شهدت بداية التوسع الشيعي في العراق ([58]). بسبب ضعف سيطرة باشوات بغداد على المناطق البعيدة عن المركز، بحيث وقعت المدن الشيعية، كربلاء والنجف والحلة، التي يحكمها المماليك، تحت نفوذ كبار رجال الدين، لدرجة أصبحت " دولة داخل الدولة" ([59]).
3. تحكمهم بأموال العتبات المقدسة التي تأتي من النذور والهدايا التي تقدمها السلطات في مناطق تواجد الشيعة في العالم (إيران والإمارات الشيعية في شبه القارة الهندية، خاصة من خيرية أودة التي مر ذكرها) وكذلك التي يقدمها زوار العتبات من السلاطين والوزراء وكبار الموظفين، إضافة إلى العامة، في مواسم الزيارة ([60]).
4. الدخل الطفيلي الذي يحصل عليه الفقهاء من كافة المؤمنين الشيعة، حيث يفترض أن يعاد توزيعه على مستحقيه من الفقراء والمحتاجين، باعتباره أحد الفروع الرئيسية للحقوق الشرعية التي يتكون منها" بيت المال " في الدولة الإسلامية، فالخمس "**هو ميزانية الدولة الإسلامية ويجبى إلى حاكم المسلمين وإمامهم، ولكن الشيعة، لم يعترفوا بشرعية الحكومات التي توالت الحكم، ولذلك كانوا يدفعون الخمس للأئمة المعصومين أو نوابهم لينفق فيما حدد له من مصارف الكتاب والسنة" ([61]).**
5. لعب العامل الاقتصادي دورا في تحفيز نشاط فقهاء الشيعة، حيث أدت أفكار ثورة تركيا الفتاة الحديثة والتي جرى تثبيتها بالدستور العثماني لعام 1908، القاضية إلغاء الامتيازات الاجتماعية القائمة على المكانة الدينية، لرجال الدين، الشيعة والسنة،

([56])بطاطو ، حنا ، مصدر سابق ص 197؛ همسلي لونكريك، ص 239، المظفر ، محمد حسين ، تاريخ الشيعة ص 105؛ الوردي، علي ، لمحات 2 ص 111. كلها مصادر سابقة؛ علي، خليل حيدر ، العمامة والصولجان، مصدر سابق، ص 156.

([57]) الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق ص 66.

([58]) إبراهيم، فرهاد ، الطائفية في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي 1996 ، ص44.

([59]) نفس المصدر السابق، ص 49.

([60]) على سبيل المثال كان حكام وزراء إيران في الدولتين الصفوية والقاجارية، يقدمون تبرعات كبيرة عند زيارتهم للعتبات المقدسة في النجف وكربلاء. انظر على سبيل المثال عن تبرعات نادر شاه أثناء زيارته إلى النجف والتبرعات التي قدمها، لدى علي الوردي، لمحات ج1 ص124. وتقدر تقارير بريطانية، أن ما تتلقاه النجف من هبات وأموال من إيران بلغت ما يقارب مليون جنيه استرليني عام 1918. علي، خليل حيدر ، العمامة والصولجان، مصدر سابق. وقد أستمر تدفق الأموال على كبار فقهاء الشيعة لاحقاً فمثلا كانت ميزانية السيد أبو الحسن الأصفهاني (ت 1946) تبلغ 500 - 600 ألف دينار، كذلك كانت ملكية السيد الخوئي(1899 - 1992) تبلغ 780 ألف دينار، صودرت من قبل الحكومة العراقية، عندما أرادت تسفيره عام 1980 إلى إيران، بعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر.

([61]) بطاطو، حنا ، مصدر سابق، ج1 ص 186، ؛ آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة من الباحثين، بيروت ، دار الروضة، 1994، ص 521 . مازال التصرف بأموال الخمس يثير إشكاليات تتعلق بسوء استخدامه وعدم توزيعه على وفق الضوابط الشرعية التي شرع من أجلها، وغالبا ما كان للإثراء الشخصي، من قبل الورثة. وبخصوص هذه القضية، يمكن مراجعة رسالة السيد علي السيستاني، المؤرخة في 24 ربيع الأول 1416 هـ ، حول الخلافات التي ظهرت في مؤسسة الخوئي، ومقرها لندن، وكذلك البيان المنسوب إلى السيد السيستاني، حول تلاعب وكلاءه بالأموال والمنشرة في الإنترنت. رؤوف، عادل ، عراق بلا قيادة، الملحقان 41 و42 ، دمشق، المركز العراقي للإعلام، 1423 هـ - 2002م ص 660 - 665. كذلك انظر ملحق رقم 8 : **الشيعة وضريبة الخمس.**

وإبدالها بنظام يحمل سمات ديمقراطية متمثلة بنظام التمثيل الشعبي، إلى تململ فئة رجال الدين وتحركهم لمواجهة هذه السياسة المناوئة لمصالحهم السياسية والاجتماعية، مستخدمين شعار العودة لحكم الشريعة الإسلامية، أساساً لنشاطهم السياسي ([62]).

6. كما أن تجاهل حقوق الشيعة السياسية، من قبل سلطة الاتحاديين التي استلمت السلطة بعد عام 1909، خلق نوعا من التذمر وخيبة الأمل عندهم. فعلى الرغم من ترحيب الشيعة في العراق بشكل عام بالحركة الدستورية، مقابل معارضة السنة، لم يجر تمثيلهم في أول برلمان تشكله الحركة الدستورية، بل تم تمثيل مناطق الشيعة بأعضاء من السنة ([63]). أما بالنسبة لرجال الدين الشيعة في إيران، فقد كان تأثيرهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي كبيراً بالمقارنة مع مكانة رجال الدين في العراق، بسبب دورهم التاريخي في المجتمع منذ لجوء الصفويين إلى اعتبار المذهب الشيعي، مذهباً رسمياً للدولة، والذي كان من نتائجه زيادة الدور السياسي والاجتماعي لرجال الدين ([64])، كما هو موضح في الفصل السابق.
7. إن تنامي موقع الفقهاء في ظل الدولة الصفوية، وفر لهم الظروف المناسبة، للحصول على مزيد من النفوذ والقوة نتيجة ضعف السلطة خلال العهد القاجاري، الناتجة عن التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها أولا، وحاجة الدولة القاجارية للشرعية لأنها سارت على نهج الدولة الصفوية في التمذهب على الرغم من محاولاتها الفصل بين السلطة الزمنية والدينية ثانياً ([65]).
8. ومن أبرز مظاهر قوة ونفوذ الفقهاء في إيران، سيطرتهم على سلطة القضاء في الدولة القاجارية ([66]) والذي استمر لغاية العقود الأولى من القرن العشرين ([67]) وتشكيل القوات شبه العسكرية للحفاظ على النظام وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجمع الضرائب في المناطق التي تكون فيها سلطة الدولة ضعيفة ([68]). كما أن سيطرة رجال الدين على نظام التعليم، وشبكة واسعة من المساجد، ساهم في تعزيز نفوذهم في مؤسسات السلطة والمجتمع في إيران ([69]).

([62]) الغى دستور 1908 امتيازات الأوقاف الموضوعة تحت تصرف رجال الدين، انسجاماً مع برنامج لجنة الاتحاد والترقي التي قادت ثورة 1908، بطاطو، حنا ، مصدر سابق ج1، صص. 200 - 201؛ عبد الجبار، فالح ، النظريات السياسية للتيارات، النظرية السياسية للتيارات الشيعة، مجلة الثقافة الجديدة، مصدر سابق، ص 104 .

([63])إبراهيم، فرهاد ، الطائفية السياسية في الوطن العربي ، مصدر سابق صص 61 و 77، .

([64]) تشير المصادر التاريخية إلى أن مهنة رجل الدين في إيران، تعطي امتيازات اجتماعية و اقتصادية، فمثلا كان الدخل السنوي لكبار رجال الدين في مشهد يبلغ 450 مليون ريال في أواخر الستينات القرن الماضي، وهو مبلغ ضخم جدا آنذاك. لقد أدى هذا العامل إلى انتماء ابناء الطبقة الأرستقراطية، إلى فئة رجال الدين. مظهر، كمال أحمد ، تاريخ إيران ، مصدر سابق ص 185.

([65]) يشير إلى هذا الامر ، الباحث ، فؤاد إبراهيم فيقول" ورثت الدولة القاجارية (1795 - 1925) في تمثلها تجربة الشاه عباس الصفوي ،جميع مساوئ الصفويين، وأخطرها التبعية للغرب والاستبداد الداخلي والتعصب المذهبي فأقرت تمذهب الدولة والسير بسيرة التشيع الصفوي رغم تحدر المؤسسين من أصول سنية، ولذلك ولنفس الغاية التي سعى إليها الصفويون ممثلة في تحصيل الشرعية وتاليا استقرار السلطة" . إبراهيم، فؤاد ،الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي، ص198،مصدر سابق.

([66]) السيف، توفيق ، ضد الاستبداد ،. ص 310 هامش رقم 12. مصدر سابق.

([67]) مظهر، كمال أحمد ، دراسات في تاريخ إيران ، مصدر سابق ص 185.

([68])زبيدة، سامي، الإسلام الدولة والمجتمع، ت عبد الإله النعيمي، دمشق ، دار المدى ، 1995 ص 67.

([69]) استمرت سيطرة رجال الدين على نظام التعليم في إيران لحد العقد الثالث من القرن العشرين. رغم الحد من هذا السيطرة من الحكومة الإيرانية، إلا أن نفوذهم في نظام التعليم أستمر قويا، فعلى سبيل المثال،

2.2.3. النشاط السياسي للفقهاء

شكلت قضية " التنباك " أحد أهم معالم النشاط السياسي للفقهاء وصراعهم مع السلطة القاجارية، ليس باعتبارها قضية شرعية، بل قضية اقتصادية/ اجتماعية بالدرجة الأولى، تعبر عن الحس الوطني لرجال الدين ([70])، لأنها هددت المورد الاقتصادي لفئات واسعة من الفلاحين ([71]) وكذلك لفئة التجار الإيرانيين، الذين تشكل تبرعاتهم، أحد أهم مصادر دخل الفقهاء. لقد أدى منح الشركة الإنكليزية السيطرة على تصنيع التبغ وبيعه ([72])، إلى حرمان التجار من الأرباح التي يحصلون عليها من تجارة التبغ، فشعروا بالخطر الذي يهدد مصالحهم الاقتصادية، لذلك تحركوا للاستعانة بالفقهاء لإلغاء الاتفاق بين الشركة والحكومة الإيرانية، وقد نجحت حملة الفقهاء، بعد فتوى التحريم التي أصدرها محمد حسن الشيرازي*، بإلغاء الاتفاق بعد سنتين 1892 ([73]). لقد أدى الانتصار في معركة التنباك، إلى العديد من النتائج مما له علاقة بدراستنا، منها:

1. تعزيز هيبة رجال الدين في المجتمع لأنها بينت للناس قدرتهم على توجيه المواطنين في الأمور العامة وليس العبادية فقط.
2. بينت ضعف السلطة القاجارية، في أول مواجهة بينها وبين رجال الدين، لذلك اضطرت لطلب المساعدة من الخارج لتعزيز موقفها تجاه الفقهاء.
3. أعادت بحث قضية السلطة في صفوف رجال الدين، حيث انقسم الفقهاء إلى تيارين، الأول يدعو للاكتفاء بالانتصار الذي تحقق بإلغاء الاتفاقية ودعوة الناس للعودة إلى الهدوء وطاعة السلطان ، وكان أبرز ممثلي هذا التيار المرجع محمد حسن الشيرازي ([74])، والثاني أراد مواصلة معركة الإصلاح بالاستفادة من الضعف الذي أصاب السلطة نتيجة هزيمتها في قضية التنباك، وقد أسس هذا التيار حركة المشروطة التي تزعمها الملا كاظم الخراساني ومحمد حسين النائيني([75]).

([70]) يشير الوردي علي إلى " أن رجال الدين في إيران اعتادوا أن يقفوا إلى جانب الشعب ضد حكامه لأن معظم ارتزاقهم منه" . الوردي ، على ، لمحات اجتماعية ، ج3 ص 128، مصدر سابق.
([71]) وكان لهذا الاتفاق تأثير كبير على معيشة السكان ، حيث كان يشتغل زراعة وصناعة التبغ حوالي خُمس المواطنين. هادي العلوي، لاهوت التحرير الإسلامي، مجلة الحرية اللبنانية، 1988/3/27، ص 42؛ فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة ص 209. ، مصدران سابقان.
([72]) بسبب تدهور الوضع المالي للدولة القاجارية، منح الشاه ناصر الدين، امتيازاً لشركة امبريال تباكو كومبني، الإنكليزية، مقابل مبلغ خمسة عشرة ألف باون، لاستغلال كل محصول التبغ في إيران.
* الحاج ميرزا السيد محمد حسن محمود الشيرازي (1895/1815) صاحب فتوى تحريم التنباك الشهيرة عام 1891. ولد في شيراز وتوفى في سامراء، درس على يد الشيخ مرتضى الأنصاري، وأصبح أبرز مجتهدي الشيعة بعد وفاة الشيخ الأنصاري.
([73]) جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ت محمد أبو رحمة، ، ط2 القاهرة ، مكتبة مدبولي 1414 هـ - 1993 م، ص 125؛ زبيدة، سامي ، الاسلام الدولة والمجتمع، ، ص 68 مصدر سابق.
([74]) كان المرجع محمد حسن الشيرازي من التيار الأول. توفيق سيف، ضد الاستبداد، مصدر سابق، ص 53.
([75])الكاتب، أحمد ، تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة، من الشورى.. إلى ولاية الفقيه، ص 408، دار الشورى لندن 1997.
* أغتيل ناصر شاه من قبل أحد مريدي، جمال الدين الأفغاني عام1896. علي، خليل حيدر ، العمامة والصولجان، مصدر سابق، ص137 .

إن التطورات التي حدثت بعد قضية التنباك، أدت إلى تعزيز دور الفقهاء السياسي في المجتمع، حيث أظهرت المعركة للمواطنين أن الفقهاء يدافعون عن المصالح الوطنية أمام عجز السلطة التي فرطت بالحقوق الوطنية، ليس بسبب علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة مع الدول الغربية، فحسب، بل عدم قدرتها على الوقوف بوجه التحالف الروسي البريطاني، الذي تمكن من احتلال مناطق واسعة من الأراضي الإيرانية. ولغرض التغطية على فشلها في المحافظة على الأراضي الإيرانية لجأت للاستعانة بالدول الأوربية بالحصول على مزيد من القروض المالية (كانت تصرف اغلبها على نشاطات قمة السلطة الاستهلاكية) مقابل منح شركاتها الامتيازات التفضيلية والسماح لها بالعمل في كافة الأنشطة الاقتصادية في إيران.

إن قبول المساعدات المشروطة من الدول الغربية واستمرار السلطة القاجارية بسياسة التحديث على النموذج الغربي، بعد مقتل ناصر الدين شاه وتولي الشاه مظفر الدين السلطة (1996-1907) *، اقترن بزيادة تبعية الاقتصاد الإيراني للدول الأوربية والاستعانة بالدعم الروسي لتقوية المؤسسة العسكرية لاستخدامها في حفظ النظام والسيطرة على حركات الاحتجاج الشعبية لمنعها من تكرار تجربة معركة التنباك. لقد اقترنت سياسة السلطة السابقة بزيادة ميول الطغمة الحاكمة إلى مركزة السلطة، بيد الشاه وحاشيته وبالتالي قيام نظام استبدادي من الناحية السياسية ([76]).

في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات السابقة، إلى توسع شقة الخلاف بين السلطة القاجارية والفقهاء الذي انتقدوا الشاه وحملوه مسؤولية توسع التغلغل الأوربي" الكافر" في شؤون المسلمين، حسب رأيهم ([77])، فإنها أدت، بالوقت نفسه، إلى أضرار كبيرة لقطاعات واسعة من الشعب الإيراني من التجار ورجال الدين والحرفيين والمزارعين ([78]) وبالتالي تحفيز نضالها لمعارضة سياسة التحديث على الطريقة الأوربية. لقد نشط التجار مرة أخرى في مقاومة سياسة السلطة حيث كانوا يشكلون " طبقة ذات أهمية غير قليلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، إذ أن لهم رؤساءهم وتقاليدهم النقابية التي تسمى (قواعد الصنف) وإذا قرروا إغلاق دكاكينهم احتجاجاً على أمر من الأمور كان ذلك بمثابة نوع من (الإضراب العام) وأصابوا الحياة الاقتصادية بالشلل" ([79]).

لقد أحدثت السياسات السابقة للسلطة القاجارية، انقساماً في صفوف رجال الدين، حيث لجأ قسم منهم وهم فقهاء السلطة الحاكمة إلى تقديم الذرائع التي توفر غطاءً شرعياً لسياسة الدولة بالتعاون مع الدول الأجنبية وإسناد سياستها الرافضة لمطالب الفئات الاجتماعية التي تدعو للحد من التنازلات المقدمة للدول الأجنبية، خاصة في المجال الاقتصادي، وتوسيع مشاركتها في سلطة الدولة. في حين لجأ قسم آخر من الفقهاء بالاتجاه المعاكس حيث مارسوا نقد الاستبداد السياسي للسلطة ودعوا إلى نزع الشرعية الدينية عنها، لأنها تمارس الاستبداد باسم الولاء لمذهب أهل البيت، مشيرين إلى دور الاستبداد السياسي في إضعاف مقاومة الشعوب الإسلامية للغزو الاستعماري الغربي والشرقي ،الممثل آنذاك بالاحتلال الروسي

([76])السبكي آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979) مصدر سابق ص 16و 36.
([77]) جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ص 125، مصدر سابق. وعن تأثير الانتصار في معركة التنباك على تنشيط الدور السياسي لرجال الدين في إيران، انظر، مجموعة باحثين ،آراء في المرجعية، مصدر سابق، ص 394 - 395.
([78]) السبكي ، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، مصدر سابق ص 14.
([79])الوردي ، علي ، المشروطية وأثرها في العراق، مجلة الموسم العدد الخامس ، المجلد الثاني، 1410 - 1990. ص 50. مستل من إبراهيم، فؤاد الدولة والفقيه ، مصدر سابق، ص 222.

لشمال إيران وتزايد النفوذ الأوربي في إيران، بالإضافة إلى احتلال الدول الأوربية للعديد من للبلدان الإسلامية(80).

لقد أدت استعانة السلطة القاجارية بالفقهاء لتبرير سياساتها، إلى تبلور اتجاهين في صفوف فقهاء الشيعة في نهاية القرن التاسع عشر. الأول يدافع عن سياسة السلطة ويبررها تحت ذريعة، إنها سلطة إسلامية ـ شيعية، وأطلق على هذا التيار (المستبدة)، والتيار الثاني يحمل أفكار سياسية تدعو إلى رفض التغلغل الغربي في شؤون البلدان الإسلامية وكذلك رفض الاستبداد السياسي ويطالب بسلطة دستورية، أطلق عليهم (تيار المشروطة " الدستورية"). لقد أدى توسع شقة الخلاف بين التيارين، إلى عودة النقاش والبحث بين صفوفهم حول جذور الفكر السياسي الشيعي وبالخصوص موقفه من السلطات الحاكمة. وهذا ما نتحدث عنه بالتفصيل في المبحث الثالث.

وتأسيساً على ذلك يمكننا القول وبتكثيف عال، أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهد احتدام الصراع في المجتمعات الإسلامية، بين تيارين أحدهما تحديثي والآخر محافظ. ففي إيران على سبيل المثال، ظهر تيار إصلاحي في معسكر السلطة، يقوده، أمير أكبر، رئيس وزراء ناصر شاه، تأثر بالإصلاحات التي حدثت في أوربا بعد الثورات الديمقراطية عام 1848، والتي انتقلت بعض نتائجها/ تأثيراتها إلى الدولة والمجتمع الإيراني نتيجة العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الأقطار الأوربية. وقد أعاقت القوى المحافظة في البلاد محاولات الإصلاح، التي لم تكن جذرية، بسبب تردد العائلة الحاكمة وعلى رأسها ناصر الدين شاه الذي أراد القيام بإصلاحات شكلية لا تفقده السيطرة المطلقة على الحكم والثروة. وكان من نتائج إعاقة حركة الإصلاح، تفتت الدولة وضعف سيطرتها على الأقاليم، الأمر الذي سهل لروسيا القيصرية احتلال أراضي كبيرة من ممتلكات الدولة القاجارية. وبدلا من تعزيز الإصلاحات في المجتمع ونظام السلطنة، لجأ ناصر شاه للاستعانة بالقوى الأوربية (بريطانيا وفرنسا) للمحافظة على العرش وصد الغزو الروسي.

لقد أدت التطورات السابقة في الدولة القاجارية، إلى زيادة التأثير والنشاط السياسي لرجال الدين الشيعة وبالتالي تعزيز نفوذهم في المجتمع واستقلالهم عن الدولة ([81]) والذي جاء نتيجة لعوامل أخرى، من أهمها:

- موقف الدولة القاجارية من الدين، حيث كان الحكام يميلون إلى الفصل بين الدين والدولة للتخلص من تأثير الفقهاء القوي على الدولة الذي كان واضحاً خلال الدولة الصفوية نظراً لكونها" دولة دينية، أو تحمل ادعاءات دينية محدودة، ذات رسالة تبشيرية واضحة" ([82]). في حين عزلت الدولة القاجارية المجال الديني عن مجال الدولة.
- أدى التوسع في جمع الخمس للفقهاء، خلال العهد القاجاري، إلى الاستقلال التدريجي لكثير من الفقهاء عن السلطة، بالتالي اتخاذ مواقف سياسية مستقلة، عندما

([80])عبد الرزا،ق جعفر ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي 1905 ـ 1920، إيران ، مؤسسة الأعراف للنشر 1420 هـ ـ 2000 ، ص 28 ـ 30 .

([81]) إبراهيم، فؤاد، الفقيه والدولة، مصدر سابق، ص 2007- 2008.

([82]) نفس المصدر السابق ص 198.

تتخذ الدولة إجراءات " تهدد امتيازاتهم أو نفوذهم بين اتباعهم" ([83])، دون أن تستطيع السلطات التأثير عليهم مادياً.

- استغلال الفقهاء لحالة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، للنفوذ بين المواطنين وتوسيع سلطاتهم بكل الوسائل بما فيها تكوين مجموعات مسلحة تقوم بحفظ الأمن وجمع الأموال من الناس، الخمس والزكاة، كما حدث خلال الفترات التي كان يضطرب فيها النظام خلال العهد القاجاري في إيران.
- إن ابتعاد الفقهاء عن مركز السلطة القاجارية، بعد انتقالهم من قم وأصفهان إلى العراق، خاصة مدينة النجف، بعد الغزو الأفغاني إلى إيران عام 1722 ، سمح للفقهاء انتقاد السلطة دون أن يستطع الحكام ممارسة الضغوط عليهم نتيجة آرائهم المغايرة لرغبة السلطات ([84]).

أما في العراق، فقد لعبت فئة رجال الدين الشيعة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دوراً مهما في التحريض، ضد الإدارة العثمانية، خاصة بعد انتهاء حكم المماليك للعراق، حيث قادوا أغلب حركات المعارضة ضد الإدارة العثمانية ([85]). ومن الأسباب الرئيسية لذلك النشاط، تضرر مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية، بسبب سياسة الدولة العثمانية الرامية إلى تعزيز نفوذ السلطة المركزية على المناطق البعيدة عن المركز، الأمر، الذي أدى إلى تقليص نفوذ رؤساء العشائر والأشراف والسادة ـ وهي الفئات التي ينحدر منها رجال الدين ـ واستمر هذا التوجه إلى بداية حكم السلطان عبد الحميد (1876 ـ 1909) الذي أراد إعطاء خلافته صبغة إسلامية أقوى، فعمل على إعادة بعض الامتيازات لرجال الدين من خلال وضع قسم من ريع أراضي الدولة تحت تصرف الأوقاف وذلك بإشراك رجال الدين في صنع القرار عبر تمثيلهم في المجالس الاستشارية التي كانت تقدم المشورة للولاة وحكام المدن ([86]).

أن كل العوامل السابقة أدت إلى نمو الوعي السياسي عند الفئة المثقفة في الوسط الشيعي التي كانت تتألف بالأساس من الأفراد ذوي التعليم الديني، وفئتها العليا المتمثلة برجال الدين، فقد سعى هؤلاء إلى إنتاج بعض الأفكار السياسية الحديثة بهدف خلق موائمة بين أفكار عصر النهضة والأفكار الإسلامية عن حقوق المسلمين الشرعية، لانتشال المجتمع الإسلامي من حالة التخلف والركود الذي شمل كل مناحي الحياة في الأقطار الإسلامية.

3.3. المبحث الثالث ، الأفكار السياسية للحركة الدستورية الشيعية " المشروطة"*

1.3.3. المشكلات التي واجهت الفكر السياسي الشيعي في عصر النهضة

بقيت قضية السلطة وحل الإشكاليات المتعلقة بشرعيتها المعضلة الكبرى التي واجهت الفكر السياسي الشيعي في عصر النهضة، وقد أضيفت لها بعض الإشكاليات المتمحورة في الحاجة للإجابة على الأسئلة السياسية التي طرحتها حركة التنوير الأوربي والتي بدأت تصل

([83]) زبيدة، سامي ، الاسلام الدولة والمجتمع، مصدر سابق، ص 68؛ السبكي، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، مصدر سابق ص 13.
([84])السبكي، آمال ، تاريخ إيران السياسي، المصدر السابق ، نفس الصفحة.
([85]) بطاطو، حنا ، مصدر سابق ج1 ص 196.
([86]) المصدر السابق نفسه ج1 ص 199 ـ 200.

إلى الأقطار الإسلامية كأحد مظاهر توسع العلاقات التجارية والسياسية والثقافية مع الدول الغربية التي انتشرت فيها الأفكار السياسية الحديثة، كالدستور والبرلمان والانتخابات وتكوين الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية والاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين. لقد اطلعت النخب المتعلمة التي درست في أوربا وكذلك المثقفون، ومنهم بعض رجال الدين، عن طريق الصحف والكتب التي بدأت تصل إلى الأقطار الإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والاتصال بالوافدين إلى إيران وكذلك ما قامت به بعض المؤسسات الأجنبية وعلى الخصوص شركات النفط ([87]) على الأفكار الحديثة ، وتأثراً بها دارت نقاشات بين النخب المثقفة حول العديد من القضايا من أهمها: **الموقف من صلاحيات الحاكم والدستور والبرلمان، وتوسيع حقوق المواطنين وأسلوب مشاركتها في إدارة الدولة** ([88]).

لقد تطرقنا سابقاً إلى الأساس الذي يعتمده فقهاء الشيعة لحل مشكلة الحكم، وتكلمنا عن لجوئهم إلى علم الكلام لحل القضايا الجديدة بخصوص الإمامة ، وأهم شروطها العصمة التي استند عليها فقهاء الشيعة في عدم الاعتراف بشرعية السلطة في عصر الغيبة. وخلال فترة الإصلاح، اعتمد الفقهاء على علم الكلام الشيعي، مرة أخرى، لتحديد موقفهم من السلطة مع التوسع في استخدام فقه المعاملات لأول مرة، حيث تمت الاستفادة من نظام التوكيل للتخلص من إشكالية عدم جواز حق البشر في الحكم والتشريع فيما يعرف بمبدأ منطقة الفراغ ([89]).

على الرغم من تنوع الفئات الاجتماعية المشاركة في الحركة الدستورية من التجار والحرفيين والمثقفين، إلا ان بعض رجال الدين كان لهم دور القيادة السياسية والفكرية. ففي مجال القيادة السياسية، برز دور الشيخ محمد كاظم الخراساني (ت 1329 هـ ت 1911 م) كقائد لحركة التنوير في الفكر السياسي الشيعي في عصر النهضة ومن المجددين في الفقه الشيعي وتزعم **حركة المشروطة**. وقد قام بنشاط كبير بنشر أفكاره التي تنتقد الاستبداد بشكليه الديني و السياسي وتدعو إلى الحرية، وتأثر بأفكاره التنويرية، المئات من العلماء وطلبة العلوم الدينية في مدينة النجف ([90]). وقد لعبت فتاويه ضد استبداد الحكام القاجاريين دورا هاماً في دعم نشاط القوى المعارضة لحكمهم الاستبدادي. أما في المجال الفكري، فقد كان الشيخ محمد حسين النائيني، بمثابة الزعيم الروحي لحركة التجديد في الفكر السياسي الشيعي، حيث شكلت أفكاره السياسية أحد أهم المشاريع التي ظهرت في حركة الإصلاح السياسي ـ الديني الإسلامي. لذلك نرى أنه من المهم استعراض أفكاره التجديدية كما وردت في رسالته المعنونة " **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**" التي صدرت عام 1907.

سميت " المشروطية " باللغة التركية و" مشروطة" بالغة الفارسية لأن " القائمين بها أعتبروا مواد الدستور بمثابة " **الشروط** " التي يجب ان يتقيد الملك في حكم رعيته، وهي فكرة مستمدة من نظرية " العقد الاجتماعي" التي شاعت في أوربا بعد الثورة الفرنسية". الوردي، على ، لمحات اجتماعية ج3 ص 103، مصدر سابق.

([87]) شناوه ، علي ، الشبيبي قي شبابه السياسي، ص 37، مصدر سابق.

([88]) الرهيمي ، عبد الحليم ، ، تاريخ الحركة الإسلامية، ص 144 مصدر سابق.

([89]) عبد الجبار، فالح ، النظريات السياسية الشيعية الراديكالية، مصدر سابق، ص 103،.

([90]) ولد الخراساني في طوس بايران سنة 1839 وانتقل إلى النجف لدراسة العلوم الدينية سنة 1861 وبقي فيها إلى أن توفى 1911. محبوبة،جعفر ، ماضي النجف وحاضرها ، ج1، ص136 مصدر سابق.

2.3.3. دور النائيني*

1.2.3.3. أفكاره السياسية

تعتمد دراستنا لأفكار النائيني، ليس على تحليل محتواها الديني، بل تحليل تأثيرها الفكري والسياسي على قمة المؤسسة الدينية الشيعية والحراك السياسي الاجتماعي الذي أثارته في مناطق الوجود المكثف للشيعة (إيران والعراق) في الربع الأول من القرن العشرين.

في البدء نرى من الضروري الإشارة، بشكل مكثف، إلى المصادر الفكرية والاجتماعية التي أثرت في التكوين الفكري والسياسي لمحمد حسين النائيني، ومن أهمها:

1. وضوح الاستبداد السياسي والديني في البيئة الاجتماعية التي عاش فيها (مدينة أصفهان) حيث كان الاستبداد السياسي يمارس بشكل قاس ليس من قبل ممثلي السلطة في المدينة، بل من الفقيه الشيعي في المدينة التي عاش فيها النائيني ([91]). وكان من أبرز معالم تعسف الفقهاء، الإثراء الاقتصادي والحصول على منافع اقتصادية بسبب وظائفهم الفقهية ([92]).
2. الأفكار الإصلاحية للمرجع الشيعي محمد حسين الشيرازي، صاحب فتوى تحريم التنباك أثناء إقامته في كربلاء بعد مغادرته إيران، خاصة آرائه الاجتماعية والفكرية ([93]).
3. تأثره بأفكار جمال الدين الأفغاني، عندما كان يلتقي به أثناء تواجد الأخير في مدينة النجف (1308 هـ/ 1309)، وكذلك تأثره بالآراء السياسية لعبد الرحمن الكواكبي، من خلال مؤلفه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" ([94]).

---

*ولد النائيني محمد حسين، في مدينة نائين في إيران 1276 هـ وتوفي 1354 هـ في عائلة علمية معروفة، فوالده محمد سعيد من شيوخ المدينة المعروفين. درس في نائين مقدمات العلوم الدينية، ثم انتقل إلى مدينة أصفهان حيث درس لمدة سبع سنوات في حوزة الشيخ باقر الأصفهاني، ثم انتقل إلى العراق والتحق بالحوزة العلمية في مدينة سامراء، وبعدها إلى كربلاء وأخيراً أستقر في النجف حيث التحق بحوزة الشيخ الملا كاظم الخراساني الذي تزعم الحركة المشروطة وتأثر النائيني بأفكار الحركة المشروطة التي تدعو إلى الحكم الدستوري. ويعتبر كتابه " تنبيه الأمة وتنزيه الملة " من أهم مؤلفاته السياسية. عبد الرزاق، جعفر ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي مصدر سابق، ص 35.

([91])السيف، توفيق ضد الاستبداد: الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة ، ص 15، مصدر سابق.

([92]) حَوَلَ بعض كبار الفقهاء أراضي الوقف الخاص، في بعض المدن الإيرانية إلى ملكية خاصة، فعلى سبيل المثال حول رجال الدين 40% من أراضي الوقف الخاص في إقليم فارس، إلى ملكيتهم الشخصية. كمال أحمد مظهر، تاريخ إيران الحديث، مصدر سابق ص 108. كما أن بعض الفقهاء قاموا، في فترة ندرة الخبز في طهران 1861، بإشعار التجار بتخزين الدقيق لرفع أسعاره لتهييج الناس ضد الحكومة. راجع حيدر، خليل، علي، العمامة والصولجان، ص 133 مصدر سابق

([93]) حيدر، خليل، علي، العمامة والصولجان، المرجعية الشيعية في العراق وإيران، مصدر سابق ص303 . وعن تأثير أفكار الشيرازي على علماء شيعة العراق في مطلع القرن العشرين، انظر، الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية ص 131 ويذكر الرهميي، أن الشيرازي كان يوزع المواد الغذائية على ويصرف مساعدات للكثير من فن فقراء مدينة سامراء من الشيعة والسنة. هامش ص 127.

([94]) عن تأثر النائيني، بأفكار، جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي، انظر، جمال محمد باروت ، يثرب الجديدة، الحركات الإسلامية المعاصرة ،ص 62، دار الريس، لندن 1994؛ هادي العلوي، لاهوت التحرير الإسلامي، مصدر سابق، ص42؛ محمد ثقفي، الفكر السياسي عند النائيني، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد الاول 1418 هـ - 1997، ص 285. وللتدليل على تأثرالنائيني، بأفكار عبد الرحمن الكواكبي، نشير إلى تشابه وصف الاثنين " النائيني والكواكبي" للعلاقة بين الاستبداد الديني والسياسي، حيث يصفه الكواكبي بقوله:" أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني ... إن لم يكن هناك توليد فهما

4. الفكر الديمقراطي الأوربي، حيث يتضح من أفكاره معرفته بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في أوربا في تلك الفترة، من خلال وصفه لطبيعة النظام في روسيا القيصرية بالاستبدادي في حين يصف النظام في فرنسا وإنكلترا بالديمقراطي ([95]).
5. تأثير الجو الثقافي الذي كان سائدا في النجف، بسبب تواجد مركز المرجعية الدينية الشيعية فيها، ونتيجة لذلك كان لها دور مؤثر في الحياة السياسية لكل من إيران والعراق خلال الربع الأول من القرن الربع عشر الهجري ([96]).
6. الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته إيران في نهاية القرن التاسع والذي تمظهر حول النضال ضد الاستبداد السياسي للسلطة القاجارية ونزوعها نحو مع الدول الغربية، بدون مراعاة مصالح الشعب الإيراني.
7. كما ساهم في تجذير أفكاره السياسية الموقف الحازم الذي وقفه الشيخ كاظم الخراساني، ضد الطبيعة الاستبدادية للسلطة الحاكمة في إيران وقمعها للحركات المعارضة المطالبة بالحكم الدستوري.

في ظل هذه الأجواء كتب النائيني، أفكاره السياسية ذات الصبغة التجديدية، غير المعهودة سابقاً في الفكر السياسي الشيعي، ومن أهمها:

2.2.3.3. أهمية الدستور في تنظيم السلطة.

يعطي النائيني للدستور أهمية كبيرة في تنظيم السلطة وتعين حقوق المَلك وحقوق الأمة، معتبرا إياه بمثابة الرسالة العلمية التي يصدرها الفقهاء لتبيان أحكام العبادات والمعاملات لمقلديهم، في حين أن الدستور يصدر لإيضاح الحقوق والواجبات لكل من الحاكمين والمحكومين وهو الناظم لعدم التعدي عليها من قبل القائمين على الحكم، يقول: " فكما أن ضبط أعمال المقلدين في أبواب العبادات والمعاملات بدون أن يكون بيدهم رسالة عملية يطبقون أحكامها على أعمالهم اليومية في المُحالات والمُمتنعات، لذلك تكون المسألة في الأمور السياسية وأوضاع المملكة النوعية. فإن ضبط سير المتصدين والموظفين، وكونهم تحت المراقبة التامة والمسؤولية الكاملة من غير أن يكون بيدهم دستور يأخذون منه مناهجهم العملية " ([97]).

3.2.3.3. فصل السلطات

يؤكد النائيني على فصل السلطات لمنع التداخل بين الوظائف وتحديد المسئوولية عند المراقبة للموظفين، حيث يمكن ان يستغل المغتصبون التداخل بين السلطات لصالحهم، فيقول بهذا الصدد:" من الوظائف السياسية اللازمة لممثلي الشعب ايضا تجزئة وتصنيف قوى

([95]) النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص 330. الاقتباسات التي ترد من رسالة النائيني مستلة من نص الرسالة التي وردت في كتاب، المشروطة والمستبدة، مع كتاب تنبيه الأمة وتنزيه الملة، خيون، رشيد ، بيروت ـ بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات 2006. ولمزيد عن تأثر النائيني بالفكر السياسي الأوربي الحديث، انظر، إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 248 ـ 249.
([96]) السيف، توفيق، ضد الاستبداد، مصدر سابق ص 23.
([97]) النائيني، تنبية الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق ص348.

الدولة (سلطاتها-الباحث) ووظائفها بحيث تعود كل شعبة منها إلى ضابط صحيح و قانون علمي." و النظر في ذلك يعود إلى دراية و كفاءة العاملين في الدولة. وقد إرجع المؤرخون الفرس ظاهرة تقسيم العمل في الدولة إلى جمشيد * وقد الإمام علي ابن أبي طالب في عهده المعروف إلى مالك الأشتر حيث جاء فيه: " واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة و الخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها التجار أهل الصناعات " ([98]).

إن إشارة النائيني، لضرورة فصل السلطات، يراد منه تفكيك السلطة الشمولية للسلطنة، لكي تتحدد المسؤولية عن الاستبداد. وهذه الأفكار صدى معرفي للأفكار والإصلاحات التي سادت في أوربا لمناهضة استبداد ملوكها وهي متأثرة بالنزعة الإصلاحية.

4.2.3.3. الموقف من الشورى

تقوم الشورى عند النائيني على مبادئ ديمقراطية، من حيث الوظائف وطريقة تنفيذها وكيفية اتخاذ القرارات. وأهم سماتها حسب رأيه هي:

أ. شورى الأغلبية التي يمثلها مجلس منتخب من الأمة، وليس شورى أهل " الحل والعقد" كما هو متعارف عليه عند فقهاء المسلمين، شيعة وسنة، أو تكون مقتصرة على فئة قليلة من بطانة السلطان.

ب. أن تكون منظمة من خلال مجلس محدد الأعضاء والوظائف وكيفية التنصيب، حيث يرى أن " المسألة مجلس نيابي شوروي يتطرق شأن المتصدي للسلطنة ويبحث في صالح الأمة ويقيم الوظائف اللازمة لذلك من حفظ النظام وتنظيم وتعديل وتبديل وإحقاق حقوق ورد المظالم وغير ذلك، لا مسألة حكومة شرعية وفتوى وصلاة جمعة " ([99]).

ت. اعتماد المبدأ الديمقراطي في اتخاذ القرارات، يعني هذا المبدأ من الناحية العملية إن الأمة/الشعب مصدر السلطات، حيث تكون القرارات التي يقرها مجلس الشورى بالأغلبية نافذة، أي ليس هناك سلطة أعلى من مجلس الشورى، سواء فقهاء أو سلطان، لها حق اتخاذ القرارات أو الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الشورى.

ث. الانتخاب أساس شرعية مجلس الشورى.

ج. بخصوص كيفية تعيين مجلس الشورى، يرى النائيني، أن الانتخاب من قبل الأمة هو التدبير العملي الوحيد، لتنفيذ مبدا حق الرعية في محاسبة الحاكم، مشيراً إلى ان تجربة قيام الفقهاء ووكلائهم، بهذه المهمة أكدت على عدم واقعية ذلك، لذا لا بد من إيجاد جهة تقوم بهده المهمة تمثل الشعب كله " ومن باب منع التجاوزات في باب النهي عن المنكر التي تكون واجبة بكل وسيلة يمكن استعمالها. وقد توقف التمكن منها في هذا الباب على أن تكون الملة لها حق الانتخاب والانتداب" ([100]).

ح. أن تكون الشورى مُلزمة وليست مَعلمة.

---

* جمشيد من كبار ملوك الفرس، بدء حياته صالحا مصلحا وينسب اليه ابتكار الكثير من القوانين والأنظمة التي اتسمت بها حضارة الفرس، لكنه طغى في أيامه لأخيرة وأمر الناس بعبادته وقتل كثيرا من لم يستجب له، حاربه رجل يقال أنه عرب اسمه الضحاك وقتله وتولى العرش محله تحت اسم بيوراسب. كان ملكه سنة 800 قبل الميلاد. السيف، توفيق، ضد الاستبداد، مصدر سابق هامش 16 ص 341.

([98]) النائيني، المصدر السابق، ص 385.

([99]) المصدر سابق، ص 376.

([100]) المصدر السابق، ص 366.

خ. دار جدل بين فقهاء الشيعة الإثني عشرية، في عصر الغيبة حول مبدأ الشورى ووظيفته في النظام السياسي للدولة الإسلامية، حيث يتفق الجميع على عدم الزامية الشورى في عصرالنبوة والأئمة الإثني عشر، لأنها تتعارض مع النص الإلهي للإمامة. أما في عصر الغيبة فأنهم يختلفون حول مدى إلزاميتها، فالغالبية منهم ترى أنها غير ملزمة، لعدم تحديد ملامحها سواء من النبي محمد (ص) أو الأئمة. ويؤيد هذا الرأي تيار ولاية الفقيه. والظاهر أن النائيني، أول من طرح إلزامية الشورى من فقهاء الشيعة ([101]).

و بناء على هذا التحديد لدور مجلس الشورى، باعتباره المعبر عن سيادة الأمة/ الشعب في النظام الإسلامي حدد النائيني، صلاحيات ووظائف المجلس بما يلي:

1. الإشراف على تنظيم أموال الدولة ومراقبة كيفية صرفها، حيث يشير إلى : أن أول وأهم الوظائف في هذا الباب هو ضبط الخراج وتعديله وكيفية تطبيق ما يدخل للمملكة وما يخرج منها" ([102]). ويعطي لهذه الوظيفة دوراً كبيراً نظراً" لتوقف حفظ نظام البلاد الإسلامية عليه (103).
2. تنظيم أمور الدولة وحفظ النظام إذ يرى النائيني:" أن حفظ النظام والتحفظ على الإسلام غير ممكن إلا بترتيب القوى النظامية وتهيئة الاستعدادات الداخلية" (104).
3. وضع القوانين التي تنظم حياة الأمة (105) التي يجب أن تجسد روح الدستور كالقوانين العقابية، على سبيل المثال، التي تفرض على من يخرقها ،مشيراً إلى أن هذه الوظيفة تعتبر" من أصول وظائف المنتدبين ومهامهما تشخيص كيفية وضع الدساتير،وتقنين القوانين، وضبط تطبيقها على الشرعيات وتمييز المواد القابلة للنسخ والتغيير وغيرها " (106).
4. مراقبة تنفيذ القوانين.

ينطلق النائيني، من مبدأ حقوق الرعية على الراعي، لتبيان شرعية قيام مجلس الشورى بمهمة مراقبة سياسة الدولة تجاه المواطنين ومدى تطابقها مع حقوقهم وبالتالي من حقهم المحاسبة في حالة التقصير في تلبية الحقوق " إن عموم الملة لها حق الرقابة والنظارة، نظرا لأن أصل السلطة شورية " ([107]). ويعتبر هذا الرأي من الآراء التي ينفرد بها النائيني، حيث لم ترد، الإشارة إليه من قبل الفقهاء الذين سبقوه، والمتضمن حق محاسبة دافع الزكاة / الضرائب لكيفية تصرف من دفعت له " الدولة أو الفقيه" ([108]).

([101])من المؤيدين لرأي النائيني، بخصوص إلزامية الشورى، من فقهاء الشيعة المعاصرين، الشيخ مهدي شمس الدين، في كتابه في الاجتماع السياسي الإسلامي، ص 108. مصدر سابق

([102]) محمد حسين النائيني، تنبية الأمة وتنزيه الملة، ص 377 .

([103]) المصدر السابق، ص 397.

([104]) المصدر السابق ص 377.

([105]) يقسم النائيني التشريعات إلى قسمين: الأول ، ثابت وهو ما ورد عليه نص في القرآن والسنة ، وهو غير قبل للتغيير. والثاني، المتغير، وهو الذي لم يرد عليه حكماً نصياً، ويعطي النائيني لمجلس الشورى صلاحية مطلقة في تشريع وإصدار القوانين التي تخص هذا النوع من القوانين وفق مقتضيات العصر وحاجات الأمة" بينما يكون القسم الثاني تابعا لمصالح الأعصار(الزمان) ومقتضيات الأمصار، ويختلف باختلافهما ويتغير بتغيرهما" . نفس المصدر السابق ص 382.

([106]) المصدر السابق ص 382 .

([107]) المصدر السابق، ص 366.

([108]) السيف، توفيق، ضد الاستبداد ، مصدر سابق ص 318، هامش 23،

5.2.3.3. المساواة.

يشير النائيني إلى أن أساس المساواة يقوم على المساواة بين الحاكم والمحكوم في جميع الحقوق والواجبات، مستشهدا بسيرة النبي محمد (ص): " وأما مساواة الأمة مع شخص الوالي في جميع الحقوق والاحكام، فتعرف من سيرة النبي المقدسة" ([109]). ويرى النائيني أن مبدأ المساواة، مشتق من مبدأ العدالة الإسلامي إذ يرى: "إن قانون المساواة من أشرف القوانين المأخوذة عن السياسات الإسلامية، بل هو مبنى العدالة وأساسها " ([110]). معتبراً المساواة أحد أسباب تقدم الأمم المتحضرة " وإلا انهارت أسس قوانينهم (يقصد قوانين الأمم المتحضرة) وتناقضت بعضها مع بعض" ([111]).

وتطبيقاً لمبدأ المساواة بين كافة المواطنين، يطرح النائيني، أحد أهم الأفكار التحديثية، المتمثلة بدعوته أبناء الطوائف الدينية من غير المسلمين، للمشاركة في الحكم عبر انتخاب ممثلين لهم في مجلس الشورى، باعتبارهم مواطنين" ولهم حق المواطنة "، مشيراً إلى أن مصداقية مجلس الشورى تكتسب من خلال تمثيله لجميع فئات الأمة، حيث " تتوقف عمومية الشورى والانتخاب" على مشاركة غير المسلمين باعتبارهم" شركاء في أموال الدولة" من خلال دفعهم للضرائب، وتعتبر عضويتهم في مجلس الشورى هو حق للفرق غير الإسلامية نظراً إلى أن لهم حق الانتخاب أيضاً لاشتراكهم([112]).

6.2.3.3. التربية الديمقراطية

يؤكد النائيني على التربية الديمقراطية للأفراد الذين يعملون في الوظائف العامة (الموظفين في دوائر الحكومة ومجلس الشورى)، حيث تقوم التربية الديمقراطية بوظيفة تهذيبهم من الرذائل التي يمكن أن تلحق بهم بسبب ممارسة السلطة في ظل دولة استبدادية فيقول بهذا الصدد:" بما يمكننا من إرجاع عموم الموظفين ونوع المسلمين.. إلى فطرتهم الإسلامية الأصيلة. وذلك بواسطة إحداث مكاتب ومدارس كافية في كل الجهات، لتربية العقول وتكميل القوى العلمية والعملية " ([113]).

وعليه وبالاستناد إلى ما ذكر، يمكننا النظر إلى نظرية النائيني من زاويتين، الأولى مضمون النظرية سياسياً والثانية الأهمية الفكرية لها.

أولاً، المضمون السياسي للنظرية

1 ـ تشكل نظرية النائيني السياسية في الحكم، رفضاً للأفكار التي تدعو إلى سياسة إقامة سلطة ولي الفقيه، كبديل للسلطة القائمة الغاصبة لحق الإمامة المعصومة، كنظرية الشيخ أحمد النراقي (ت 1245 هـ ـ 1829 م) التي طورها الإمام الخميني إلى نظرية ولاية الفقيه المطلقة بعد الثورة الإسلامية في إيران 1979 ، لإقامة دولة دينية من طراز جديد، وهذا ما سنتحدث عنه مفصلاً في الفصل الرابع من الدراسة.

([109]) النائيني، محمد، حسين، تنبيه الأمة وتنزية الملة ، ص 326.
[110]) المصدر السابق ، ص358.
([111]) المصدر السابق، ص 359.
([112]) النائيني، محمد حسين ، تنبيه الأمة وتنزية الملة، المصدر السابق ص،375- 376.
([113]) المصدر السابق، ص 379.

2 ـ كما أنها تشكل قطيعة مع نظرية الانتظار السلبية التي ترتكز على مبدأ عدم مشروعية إقامة السلطة الإسلامية في عصر الغيبة بناءً على أنها " أي السلطة الإسلامية" حق منوط القيام به للإمام المهدي، ولا يجوز اغتصابه من أية جهة كانت، سواء كان خليفة أو سلطانا أو أمة، حسب أفكار تيار المستبدة. وهنا تأتى نظرية النائيني، لتعترف بحق الإمام الغائب في السلطة وتعترف ايضاً بأن السلطة القاجارية القائمة، سلطة غاصبة لحق الإمام المهدي، ولكن هي أيضاً غاصبة لحق الأمة، وهنا تكمن صفتها الاستبدادية، لذلك تدعو نظرية النائيني، إلى تحويل هذه السلطة، من سلطة الفرد (السلطان) وحاشيته، إلى سلطة للأمة عن طريق الشورى التي هي حق من حقوق المسلمين على الراعي/ السلطان، كما طبقها الرسول محمد (ص) والإمام علي، منطلقاً من أن حقيقة السلطة بالإسلام وهي " عبارة عن ولاية على سياسة أمور الأمة محدودة بحد معين، كذلك يكون أساسها، نظراً إلى تساوي تمام الأمة في نوعيات المملكة، مبنياً على التشاور مع عقلاء الأمة عموماً، وبهذا تتحقق الشوروية الملية العمومية، لا مع بطانة السلطان وخواص شخص الوالي فقط ـ كما يطلق عليها البعض أنها الشوروية" ([114]).

3 ـ تعتبر، نظرية النائيني، عن ولاية الأمة ، تجاوزا **للفكر السياسي الشيعي السلطاني،** الذي تحدثنا عنه مفصلاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وتستدعينا الحاجة للعودة إليه بشكل مكثف جداً لغرض المقارنة مع نظرية النائيني. وهنا نشير إلى أن الفكر السلطاني يقوم على المفهوم الشكلي" لنائب الإمام " الذي ظهر بعد تمذهب الدول الصفوية، بمذهب الشيعة الإثني عشرية، حيث تم اللجوء إلى "حذلقة" فقهية، تتمثل بقيام الشاه عباس الصفوي، بتنازل شكلي عن السلطة للفقيه باعتباره نائباً عن الإمام المهدي، ليقوم الفقيه (كان آنذاك المحقق الكركي) بعد ذلك بتوكيل الشاه عباس للقيام بمهام الحكم عوضاً عن الإمام، بهدف إضفاء شرعية دينية على حكم الشاه عباس. أما النائيني، فإنه يفرق بين دور الفقهاء في الولاية التي تخص (الأمور الشرعية) والولاية السياسية، فيعطي للفقهاء الولاية المطلقة في الأمور الشرعية، وللأمة حق الولاية السياسية، من خلال مجلس الشورى، **مع حق الفقهاء بالمراقبة وليس الحكم.**

7.2.3.3. الأهمية الفكرية لنظرية النائيني:

إن الشيء الجديد الذي جاءت به أفكار النائيني من الناحية الفكرية هو طرح نظرية جديدة في الفكر السياسي الإسلامي عموماً والفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، خصوصا، نظرية ولاية الأمة. وأهم أسس هذه النظرية هي:

1 ـ تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي: يقوم مفهوم النائيني للعقد الاجتماعي، على اختيار الأمة لنواب عنها (مجلس شورى) يدير أمور الدولة عوضاً عن الأمة التي انتخبته. يقول النائيني بهذا الصدد:" إن حقيقة السلطة الإسلامية عبارة عن ولاية على سياسة أمور الامة لحد معين" ([115]) منتقداً ما طرحه أنصار المستبدة من عدم مشروعية توكيل نواب مجلس الشورى لإدارة شؤون الأمة لأنه (أي التوكيل) يحتاج إلى ولي منصب من الله حسب زعم الرافضين لمجلس الشورى مشيراً إلى قولهم: " عن أن إمكان تطبيقها على باب الوكالة الشرعية من جهة المالية التي إنما تعطي لصرفها في إقامة المصالح النوعية ومن جهة سائر

([114]) النائيني، محمد حسين ، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ، ص 343 ـ 344.
([115]) مستل من الخيون، رشيد، مصدر سابق ص 343.

المشتركات النوعية التي لابد من ولي منصوب من الله أوضح من أن يخفى ([116])، وهنا يشير النائيني إلى أن هؤلاء الفقهاء متمسكين بالمعنى اللفظي للتوكيل، رافضا بالوقت نفسه حق الفقهاء بالوكالة العامة، لأنها تعود إلى الله تعالى مستشهداً بالآية" حسبنا الله ونعم الوكيل" ([117]) والآية" وما أنت عليهم بوكيل " ([118])، والآية " ولله على كل شيء وكيل" ([119]).

2 - الفصل بين الزمني والروحي: تفصل نظرية ولاية الأمة على نفسها بين الجانبين الروحي، المتمثل بالإمامة المعصومة، والزمني، المتمثل بالدولة. ويعتبر هذا الفصل أحد أهم أفكار حركة الإصلاح الإسلامي التي هي في إحدى جوانبها "عبارة عن قيادة دينية صرفة تتبنى قضية سياسية ذات محتوى وطني واجتماعي من دون ان تدخل في نظامها هدف تطبيق الشريعة" ([120]). ويتحدث النائيني، بشكل واضح عن طبيعة الحكومة باعتبارها حكومة زمنية لا دينية وذلك بقوله: " أن الوظائف السياسية هي من الأمور الحسبية لا من التكاليف الشرعية العمومية" ([121]) مضيفاً: " فالمسألة هي مسألة مجلس نيابي شوروي يتطرق شأن المتصدي للسلطنة ويبحث في صالح الأمة ويقيم الوظائف العمومية لذلك من حفظ وتنظيم وتعديل وتبديل وإحقاق حقوق ورد مظالم وغير ذلك لا مسألة **حكومة شرعية وفتوى وصلاة** " ([122]). (التوكيد من الباحث).

3 - الفصل بين الفكر الديني والمقدسات الدينية : تهدف نظرية النائيني، عن ولاية الأمة، الفصل بين الفكر الديني والمقدسات الدينية، من خلال تبيان الطبيعة البشرية للأفكار السياسية التي يطرحها رجال الدين باعتبارها وجهات نظر لهؤلاء الأشخاص حول قضايا مدنية ذات طبيعة سياسية اجتماعية تعدد فيها وجهات نظر البشر تبعاً لمصالحهم وليس تبعاً لمنزلتهم الدينية. ولأجل تبيان الطبيعة البشرية للأفكار الدينية، **ينزع النائيني القدسية عن الأفكار السياسية لرجال الدين باعتبارهم بشر يصيبون ويخطأون في مواقفهم السياسية،** مشيراً إلى أن إضفاء القدسية على الرأي السياسي لرجل الدين، يهدف إلى منع انتقاد الاستبداد الديني الذي يمارسه رجال الدين عن طريق تقديم المبررات " الشرعية " لتبرير سياسة الاستبداد التي يمارسها الحكام والفئات المتنفذة في المجتمع. ولهذا السبب ينزع النائيني القدسية عن شخصية هؤلاء، باعتبارهم " علماء السوء.. عبدة الظالمين ..مضللي ضعفاء المسلمين.. لصوص الدين.. أنصار المستبدة.. طواغيت الأمة وقطاع طرق الملة... " ([123]). بهذه النعوت يصف النائيني، رجال الدين الذين يروجون لبقاء السلطات الاستبدادية.

4 - تحليله لخطورة دور الاستبداد الديني في عرقلة نهوض الشعوب الإسلامية لما يضفيه من شرعية على الاستبداد السياسي. بما أن النائيني، كان أحد كبار مثقفي تلك الفترة، فأنه كان يدرك بأن الدين يمثل أحد المكونات الرئيسة للوعي الاجتماعي لدى الشعوب الإسلامية. ونظراً لمعرفته للمكانة الهامة التي يحتلها رجال الدين عند الشيعة، أدرك النائيني، المخاطر التي يمثلها الاستبداد الديني على وعي الناس، وبالتالي إضعاف نشاطهم من أجل المطالبة بحقوقهم ومكافحة السلطة الاستبدادية. وللأسباب أعلاه، أعطى النائيني، أهمية في نشاطه

([116]) المصدر السابق نفسه. ص 368.
([117]) أل عمران: الآ]ة 173
([118]) الأنعام: الآية 107.
([119]) هود: الآية 12.
([120]) العلوي، هادي ، لاهوت التحرير الإسلامي، مصدر سابق، ص41.
([121])النائيني، تنبيه الامة وتنزيه الملة، رشيد خيون ص 366.
([122]) المصدر السابق ص. 376
([123]) العبارات مأخوذة من النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ص 322 - 335.

الفكري لمناهضة الاستبداد الديني، كاشفاً الأسباب الحقيقة لمنابع هذا الاستبداد لدى الفقهاء الذي يراد منه أن تبقى جماهير الشيعة "مسخرة لرفاهية عيش أولئك المعممين والمتطربشين المتطفلين على موائد الشعب وحقوقه" ([124]). كما كشف في الوقت نفسه عن مضار الاستبداد الديني، باعتباره أخطر من مضار الاستبداد السياسي لأن" علاجه أصعب.. لرسوخه في القلوب وكونه معدودا من لوازم الدين " ([125]). و لهذا يوعز النائيني، أسباب تأخر الشعوب الإسلامية وضعف استنهاض قواها للقضاء على الظلم، بإرجاعه إلى ائتلاف شعبتي الاستبداد الديني والسياسي فيقول: " ولولا ما نراه من ائتلاف هاتين الشعبتين من الاستبداديتين السياسية والدينية واتفاقهما، وتقوُّم إحداهما بالأخرى لما أصبح استعبادنا نحن الإيرانيين اليوم واضحاً مشهوداً" ([126]). ونستطيع تعميم ذلك بموضوعية استقرائية على بقية الشعوب الإسلامية.

4.3. الخلاصة والاستنتاجات

1.4.3. مقدمة:

إن دراسة الفكر السياسي الشيعي في عصر النهضة تشير إلى أنه انقسم إلى تيارين، الأول تقليدي محافظ مثل امتداداً للفكر السياسي الشيعي السلطاني. أما التيار الثاني، فإنه ليبرالي، في سمته الغالبة وهذا تجلى في:

1. عدم الإشارة إلى الدولة الدينية بل أكد على إقامة دولة مدنية، شبيه بالدولة الملكية الدستورية في أوربا.
2. لم يطرح أفكاراً حول إسلامية الدولة أو المجتمع، وترك الأمور الشرعية للفقهاء باعتبارها الميدان الرئيسي لنشاطهم.
3. كان مضمونه الفصل الواضح بين السلطات.
4. أكد على أن دور الفقهاء إرشادي وليس تقريري له حق ممارسة السلطة.

2.4.3. التأثير الأوربي:

إن تطور الفكر الشيعي الإمامي في عصر التنوير، تأثر بأفكار التنوير الأوربي التي قامت على مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإقامة حكم دستوري يفصل بين السلطات، ونظام تمثيلي برلماني، يتيح للشعب ممارسة حقوقه السياسية. كما كان لحركة التنوير العربية الحديثة التي شارك فيها العديد من رجال الدين المتنورين من المذاهب الأخرى دور بالغ الأهمية على ظهور الأفكار الدستورية عند فقهاء الشيعة وكان من نتائج ذلك التأثير، ابتعاد فقهاء الشيعة عن طرح أفكاراً تدمج بين الدين والدولة أو إقامة دولة دينية. نتج عن الاستجابة للتأثيرات السابقة التقرب من الفكر السياسي الحديث والبحث عن حلول للتخلف وذلك بالتطلع إلى الأفكار الحديثة التي أدت إلى تقدم المجتمعات الأوربية، وليس إلى إعادة استحضار/أو إنتاج الماضي وأفكاره لصياغة أجوبة لمشاكل الواقع الراهن.

([124]) المصدر السابق، ص331.

([125]) المصدر السابق، ص344.

([126]) المصدر السابق، ص325. ويشير في ص.387، إلى أن السبب الرئيسي للاستبداد هو الجهل قائلاً:" الجهل وعدم إضطلاعها " أي الأمة" بوظائف السلطنة وحقوق الملة .. كما ان العلم ينبوع لكل الفيوضات والسعادات كذلك الجهل منبع كل الشرور الفياض ومنشأها الحقيقي، وهو الموصل الوحيد إلى أسفل الدركات."

3.4.3. تقييم دور النائيني:

تعتبر أفكار النائيني، التي وردت في رسالته " تنبيه الأمة وتنزيه الملة " **أول أفكار سياسية متناسقة يطرحها فقهاء الدين الشيعة في مجال السياسة، تتضمن أفكاراً حول السلطة التشريعية والتنفيذية ودور الامة في نظام الحكم والفصل بين السلطات، ولو بشكل أولي. ومن هنا يأتي تأثيرها في إعادة بحث مسألة السلطة في الفكر السياسي الشيعي الذي سيطرت عليه نظرية الانتظار السلبية في عصر الغيبة،** مع استثناءات محدودة. كما أنها تركت تأثيرات على الوعي الاجتماعي العام في تجلياته الفلسفية والدينية والحقوقية والسياسية وحتى الجمالية منها، في المجتمعين، الإيراني والعراقي، وخاصة ما يتعلق بانتشار مفهوم حقوق المواطن ومطالبة السلطات الحاكمة عدم الانفراد بالحكم.

وساهمت أفكار النائيني، مساهمة كبيرة في فضح العلاقة بين الاستبدادين الديني والسياسي، واعتبار الأول شريك الثاني في إدامة استبداد السلطات الحاكمة والمؤسسات التقليدية في الأقطار الإسلامية. وتكمن أهمية النقد الذي وجهه النايئني إلى الاستبداد الديني، استناده على النص الديني لدعم آرائه وكذلك استشهاده بالتجربة العملية للنبي محمد (ص) وأئمة أهل البيت وأفكارهم السياسية خاصة ممارسة الإمام علي، خلال فترة خلافته.

وأدت الأفكار التي طرحها النائيني، إلى كسر حاجز الخوف من الاطلاع على الفكر السياسي الغربي الحديث، الذي كان يحاربه كثير من الفقهاء تحت ذريعة عدم الأخذ " بأفكار الكفار". وكذلك ساهمت أفكاره في تبديد المخاوف من التعليم الحديث والحصول على المعارف العلمية، التي كانت شبه محرمة من اغلب فقهاء الشيعة ([127]).

أما بالنسبة لتأثير أفكاره على الفكر السياسي الإسلامي، فإن هذا التأثير له مغزى نظري هام مقارنة بالآراء التي طرحها رواد الفكر الإصلاحي الإسلامي في عصر النهضة، كرفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، وقاسم أمين، ومحمد عبدة، وخير الدين التونسي، ورشيد رضا، حيث، لم يطرح هؤلاء نظريات وأفكاراً أو برامج سياسية عن كيفية بناء السلطة التي ينادون بها وماهية طبيعتها وما هي حدود صلاحيات الحاكم أو/ وعن كيفية تطبيق تمتع المواطنين بحرياتهم السياسية والاجتماعية، لأن أغلب آراء مفكري الإصلاح الإسلامي أكدت، وبنسب متفاوتة، على أمور عامة ضد الاستبداد ومن اجل التحديث السياسي والاجتماعي. فلو أخذنا على سبيل المثال، السيد جمال الدين الأفغاني، نرى أن أفكاره قد أكدت على أهمية، الحكم الدستوري، وانتقاد استبداد الشاه القاجاري ناصر الدين شاه والدعوة لإسقاطه. أما عبد الرحمن الكواكبي، فانه ركز على انتقاد الاستبداد السياسي باعتباره مصدر الركود في المجتمع الإسلامي، في حين ركز قاسم أمين على حقوق المرأة. وتبقى أفكار الشيخ محمد عبده، الأكثر وضوحاً في رفض مفهوم الدولة الدينية في الإسلام، حيث قال :" ليس في الإسلام دولة دينية، سوى الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر. وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين، يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم. أصل من أصول الإسلام ـ وما أجله من أصل ـ قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها. هدم الدين بناء تلك السلطة، ومحو

([127]) بخصوص موقف فقهاء الشيعة من التعليم الحديث، انظر، الوردي، على ، لمحات أجتماعية، ج3 ، ص 125؛ مصدر سابق؛ الحبوبي، عبد الغفار ، ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي،، بغداد، مديرية المطابع العسكرية 1403 هـ - 1983 م ص 40،.

أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم، ولم يدع الإسلام لأحد، بعد الله ورسوله، سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه" ([128]).

وعمق، أفكار الشيخ محمد عبده، حول نزع الطابع الديني للحكومة في الإسلام، الشيخ الأزهري، علي عبد الرزاق (ت 1965) في كتابه الإسلام وأصول الحكم الصادر عام 1925، عندما توصل إلى أن " حكومة الرسول والخلفاء الراشدين حكومة سياسية مجردة من أي طابع ديني ([129]).

وأخيراً تحمل أفكار النائيني، صبغة توحيدية، لمنع الاستعمار الغربي من استغلال الفرقة بين المذاهب، حيث كان يستشهد بسيرة الخلفاء الراشدين (علي وعمر) خاصة في مجال العدل والمساواة ([130]) للدلالة على صحة أفكاره. إن هذه النظرة للخلفاء الراشدين تمثل خروجاً على المعتقدات السائدة في الوسط " الشعبي" الشيعي، المتمثلة بالنظرة السلبية للخلفاء الراشدين الثلاثة ـ أبي بكر وعمر وعثمان ـ والتي ألحقت بالمذهب الشيعي الإثني عشري من قبل الصفويين ([131]).

تقويم عام للحركة الدستورية " المشروطة" :

ومن خلال العرض السابق يمكننا أن نقيم بصورة عامة ماهية تأثيرات الحركة الدستورية بالنقاط التالية:

ـ شهدت فترة المشروطة، تحولا نوعيا في نشاط رجال الدين الشيعة، تمثل في عدم الاقتصار على التنظير فقط، بل شاركوا بنشاط بالعمل السياسي المباشر والعسكري" الجهاد ضد المحتل الأجنبي" من خلال الاشتراك بالمظاهرات وقيادتها والنشاط في مجال العلاقات الدولية (مراسلة بريطانيا والدولة العثمانية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) ([132]) للحصول على الدعم الدولي لنضالهم الوطني ضد السلطة القاجارية ومن ثم لاحقا نضال الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني. كذلك تحالفوا داخليا مع المثقفين الوطنيين، ليكسبوا النضال ضد الاستبداد الداخلي والغزو الخارجي طابعاً وطنياً وليس دينياً بحتاً.

ـ بينت الأفكار السياسية التي طرحها قادة المشروطة على الجانب الإيجابي لتأويل النص الديني ليكون قادراً على استيعاب الأفكار الحديثة وتطبيقها بما يتلائم مع روح العصر.

([128])عبدة، محمد الاعمال الكاملة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت1972، تحقيق محمد عمارة ج3ص 285، مستل من عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة ص98 هامش رقم 7، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء 2001.

([129]) فنياس، غسان ، التحليل الفلسفي للحركات الإسلامية المعاصر، النهج عدد 43 / 1996 ، ص 177،.

([130]) النائيني، تنبيه الأمة والتنزيه الملة ، مصدر سابق ص 317.

([131]) بخصوص الاضافات الصفوية على التشيع، خاصة ذم الخلفاء الراشدين الثلاثة (أبو بكر وعمر وعثمان) ودور ذلك في تعميق الفرقة بين المذاهب الإسلامية، انظر، شريعتي، على، التشيع العلوي والتشيع الصفوي مسصد سابق،ص 76 - 79.

([132]) تذكر المصادر على سبيل المثال بان السيد محمد رضا نجل المرجع الشيعي محمد تقي الشيرازي ، كان على اتصال بروسيا عام 1919، وطلب المساعدة منها لنصرة مطالب العراق، المناهضة للسيطرة البريطانية عليه. يراجع عبد اللطيف الراوي، مقالات في تاريخ العراق المعاصر ص 35، دار الجليل دمشق1985؛ عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة ..، مصدر سابق ص151؛ كما يذكر حسن شبر، بأن السيد كاظم اليزدي، كان على علاقة طيبة مع القنصل الروسي في النجف. انظر، شبر، حسن ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ج2 ، دار المنتدى بيروت 1990، ص 81.

ـ بعث الوعيين الثقافي والسياسي، بين السكان في العراق وإيران ، وخاصة، في مدينتي النجف وقم، مركزي الحوزة العلمية الشيعية. وكان من أهم نتائج ذلك، تأسيس أول حزب سياسي في النجف، وظهور الصحف وتحفيز نضال الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال العسكري البريطاني، والقيام بثورة العشرين للمطالبة باستقلال العراق ([133]). كما شكلت أفكارها أحد العوامل التي أدت إلى إنهاء نظام السلطة القاجارية في إيران في منتصف عشرينات القرن الماضي. ويصف أحد الباحثين المعاصرين، تأثير الحركة المشروطة على تحريك النشاط الفكري والجدل حول الأفكار التي طرحتها بالقول: "لقد شكل قيام الثورة الدستورية (المشروطة) الأولى في إيران 1905/ 1906 المظهر السياسي الأول لنشوء الحركة الإسلامية في العراق، ولا يعود السبب في ذلك إلى انعكاس أحداثها وتأثيرها، بشكل واسع على الرأي العام، وإنما بسبب دور علماء النجف في الإعداد لهذه الثورة وقيادتها.. ونتيجة لمتابعة معظم المدن العراقية، ولا سيما المدن الشيعية، لوقائع وتطورات الحركة الدستورية في إيران، أثيرت مناظرات مفتوحة ومناقشات صريحة في الجوامع والمدارس في النجف وغيرها، وولدت وعياً عاماً في العراق" ([134])

ـ كما أثر انتشار أفكار تيار " المشروطية الدستورية" التجديدي في كل من العراق وإيران على تحفيز الوعي الوطني لدى شعوب عديدة في الشرق تعاني من آفة الاستبداد السياسي، لدرجة اعتبرها لينين في عام 1911 " أحد سمات " عصر يقظة آسيا" ([135]).

على الرغم من الانتصارات التي حققتها شعوب إيران والعراق في الربع الأول من القرن العشرين، وهي فترة ازدهار حركة المشروطة، إلا أنه يلاحظ تضاؤل تأثيرها الفكري والتعبوي، بين المواطنين، خلال المراحل اللاحقة. ومن خلال دراستي للظروف السياسية والفكرية التي أحاطتها ونشاط قادتها يمكن تشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى النتيجة أعلاه وهي:

أ ـ **الأسباب التنظيمية:**

- ضعف حركة زعمائها في متابعة النشاط السياسي لأهدافها، حيث استمروا على الانكباب على العمل الحوزوي المتمثل أساساً بـ " تدريس طلاب العلوم الإسلامية" ([136]).

([133]) تأسست في النجف جمعية النهضة الإسلامية عام 1917، وهي حزب سياسي ضم العديد من رجال الدين وزعماء العشائر والكسبة والحرفيين. أنظر، العلوي ، حسن ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص 94. كما تأسس في النجف فرع جمعية الاتحاد والترقي التركية عامهـ 1324 هـ، بعد أن " كانت " النجف" زاوية دينية بحتة لم تتدخل في السياسية ولم تعرف مسالكها" كما ظهرت العديد من الصحف مثل(العلم، لهبة الدين الشهرستاني، النجف لصاحبها مسلم زوين، ومجلة الغري، للشيخ أغا المحلاتي)، بعد ان كانت تعتبر قراءة الصحف من المحرمات لأنها " تعد شذوذاً من طريق الدين" . راجع: محبوبة، باقر ، ماضي النجف وحاضرها ج1، مصدر سابق ص 178. كما صدرت العديد من المؤلفات التي حاولت التوفيق بين الدين الإسلامي والعلوم الحديثة، مثل كتاب هبة الدين الشهرستاني(أول وزير معارف في الحكم الوطني ومن قادة حركة المشروطة) بعنوان: الهيئة والإسلام، كما أصدر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، كتاب(الدين والإسلام أو الدعوة والإسلام) يوعز فيه أسباب التخلف إلى الابتعاد عن مبادئ الدين الإسلامي، وكانت أفكاره ذات صبغة إصلاحية محافظة. وقد كان من تيار المشروطة في البداية، ثم انقلب عليها. راجع: الأسدي، حسن ، ثورة النجف، ص 24، 45، 59. مستل من الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، صص 153 ـ 154.

([134])الرهيمي عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية، مصدر سابق صص 144 ـ 146؛ الوردي، علي ، لمحات إجماعية ، ج3 ، مصدر سابق 126.

([135]) باروت، جمال محمد ، يثرب الجديدة، ،ص 61، مصدر سابق

- انخراط بعض روادها في الحركات السياسية الوطنية الناشئة ([137]).
- تراجع بعض أنصارها عن مضامين الحركة.

ب ـ **الأسباب الاجتماعية:**

تكون تيار المشروطة من فئات اجتماعية عديدة، كرجال الدين والتجار والمثقفين والحرفيين، إلا أن قيادة كبار رجال الدين لنشاط الحركة، السياسي والفكري، منع تطور وتجذر مشروعها، ليشمل الإصلاح الديني، بل بقي محصوراً بالإصلاح السياسي. ويمكن القول إن تنوع القاعدة الاجتماعية، لحركة المشروطة وتضارب مصالحها ورؤاها، كان أحد أسباب إضعاف الحركة الوطنية الدستورية، بعد نشوب الخلاف بين العلمانيين ورجال الدين من جهة، وبين رجال الدين أنفسهم من جهة ثانية، الأمر الذي استفادت منه السلطة لتفريق التحالف الدستوري، وذلك بتحييد بعض أطرافه (التيار العلماني) مؤقتاً للتفرغ لتصفية التيار الديني الإصلاحي أولاً، والتوجه لتصفية التيار العلماني بعد ذلك، وهذا ما جرى لاحقاً، حيث رفض الشاه محمد علي إعادة العمل بالدستور.

ج ـ الإرهاب الشامل، السياسي والفكري، الذي مارسه تحالف أعداء حركة المشروطة المتمثل بأنصار المستبدة من كبار رجال الدين (فضل الله النور في إيران والسيد كاظم اليزدي في العراق). والسلطة القاجارية. لقد شنت السلطة في إيران إرهاباً شاملاً ضد أنصار المشروطة في كل المدن الإيرانية، ولقي هذا الفعل الدعم الفكري من أنصار المستبدة من خلال الفتاوى التي تنتقد حركة المشروطة وأهدافها تحت ذرائع مخالفتها لمبادئ الإسلام. مما أدى إلى تشتت قادة الحركة وإضعاف نشاطها التنظيمي بين المواطنين وعزوفهم عن الاستمرار في تأييدها ([138]). وتقوم معارضة تيار المستبدة للدستور وحركة المشروطة على أساس معارضة مواد الدستور لمبادئ الإسلام وأهم أفكارهم: في حالة الدعوة لإقامة حكومة دستورية، ينبغي أن تكون حكومة إسلامية خالصة دستورها القرآن والسنة فقط؛ إن المساواة بين جميع المواطنين مخالف للإسلام، حيث يمكن المساواة بين المسلمين والنصارى واليهود والزرادشت (حسب المادة الثامنة من الدستور)؛ نظام الضرائب الغربي مخالف لنظام الزكاة في الإسلام؛ نظام التعليم الإلزامي القائم على الفكر الغربي، يتعارض مع حرية الفرد؛ لا يمكن إقرار مجلس الشورى للقوانين بالأغلبية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى موافقة الأغلبية على قوانين معارضة للشريعة؛ تؤدي حرية الصحافة إلى نشر جميع الأفكار، ولذلك لابد من فرض قيود على حرية الصحافة لحماية الإسلام ([139]).

د ـ حدوث اصطفافات طبقية جديدة، تمثلت بتخلي النخب السياسية الحاكمة، (كانت جزءًا من قوى الإصلاح والتحديث) التي تولت السلطة في البلدان الإسلامية في ظل الاستعمار الغربي، عن أفكارها الإصلاحية في المجال السياسي. وقد دعمت قوى الاحتلال الأجنبي هذا التحول، الأمر الذي أدى إلى مواصلة الاستبداد السياسي السلطوي بأشكال جديدة ([140]).

([136])السيف توفيق ، ضد الاستبداد، مصدر سابق، ص 140 - 141.

([137]) التحق الشيخان رضا وباقر الشبيبي، بالنادي الوطني العلمي في بغداد. الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص 159.

([138]) الوردي، علي ، لمحات، مصدر سابق، ج3 ص 114 - 115

([139]) مستل بتصرف من عبد الرزاق، جعفر ، الدستور والبرلمان في الفكر الشيعي، مصدر سابق صص58 - 59.

([140]) لقد ظهر تحالف جديد يتكون من كبار الضباط والإداريين في الدولتين، العثمانية والقاجارية، والإقطاعيين الذين خلقتهم قوى الاحتلال الأجنبي ورؤساء العشائر. وقد تولى هذا التحالف السلطة السياسية،

هـ ـ اتسمت البيئة الثقافية، خلال الفترة التي ترعرعت فيها أفكار حركة المشروطة، بتعدد الأشكال الدنيا من الوعي الاجتماعي، غير الملائمة مع روح الحركة ذاتها ومضامينها الفكرية من قبيل: العشائرية؛ الطائفية؛ المذهبية؛ والمحلية، وفي الوقت نفسه واقعة تحت تأثير العقلية المزدوجة لرجال الدين، من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى محاصرة أفكارها التجديدية والحد من انتشارها في وسط العامة، لأن البيئة التي يسود فيها الوعي المتخلف، والجهل والركود الثقافي، تكون غير صالحة لانتشار الأفكار التجديدية، خاصة ذات الأبعاد الجذرية.

و ـ وبسبب هزيمة حركة المشروطة بعد رفض الشاه محمد علي، العمل بالدستور وتعليقه لنشاط مجلس الشورى عام 1908، أصيبت الحركة بالخمول خاصة بعد خسارتها الكبيرة نتيجة الوفاة المفاجئة لقائدها، الملا كاظم الخراساني عام 1911، وصعود تيار المستبدة متمثلاً بالسيد كاظم اليزدي، الذي أصبح المرجع الأعلى للشيعة بعد الخراساني مباشرة. وقد أدى كل ذلك إلى تراجع أغلب أنصار الحركة عن أفكارهم، بما فيهم قائدها الفكري، الشيخ محمد حسين النائيني، الذي تخلى أخيراً عن أفكاره وأعلن تأييده لحكم الشاه رضا خان الذي أنهى الحكم القاجاري عام 1926 ([141]). ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تراجع رجال الدين الإصلاحيين بالآتي:

- الخوف من أن استمرار حالة عدم الاستقرار يمكن أن يؤدي للفوضى / الفتنة.
- الخوف من لجوء السلطان إلى اضطهاد علني لرجال الدين، وبالتالي حرمانهم من القدسية التي تمتعوا بها خلال الدولتين الصفوية والقاجارية، والتي كانت توفر لهم ليس الحماية لأنفسهم بل حماية من يلجأ إليهم نتيجة الخوف من مطاردة السلطات.
- إن استمرار حالة الاضطراب السياسي، تؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية لكبار التجار وما ينتج عنه من الإضرار بالمصالح المادية لفئة كبار العلماء المتأتية من الخمس والزكاة التي يأتي جزؤها الرئيسي من التجار ([142]).

5.4.3. نتائج سياسية وفكرية:

لقد اهتم الفكر السياسي، خلال هذه الفترة، بمبدأ العدل الذي اعتبر أساس الحرية، الذي بدونه لا يمكن للحرية الإنسانية أن تأخذ مداها في التطبيق العملي، حيث نلاحظ أنه تم التأكيد على المساواة باعتبارها أساس العدل وجوهره، ليس بمفهومها الديني البحت بل ببعدها الإنساني

([141]) يشكك محمود طالقاني، الشخصية الإسلامية المعتدلة والمناضلة ضد حكم الشاه، الذي تسلم مناصب مهمة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، برواية تخلي النائيني عن أفكاره في مقدمته للطبعة جديدة من رسالة النائيني كما يذكر توفيق سيف، في كتابه ضد الاستبداد ص 235. لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن النائيني، تراجع عن أفكاره بسبب الضغوط التي تعرض لها من قبل رجال الدين بعد تسلم السيد كاظم اليزدي المرجعية. وما يدلل على الرأي السابق إرساله رسالة تأييد وهدية إلى رضا خان في عام 1924 عندما كان رئيسا للوزراء. أنظر تفاصيل هذه القضية: الأمين، حسن ، صراعات في الشرق على الشرق، ص 395 ، مصدر سابق.

([142]) وحسب قول مرتضى مطهري، فبقدر ما ساعدت هذه المصادر " الأموال المتأتية من الخمس والزكاة، على تحرير المرجعية من التبعية للسلطات الرسمي، جعلتها من جهة أخرى تحت تأثير الممولين من العامة والتجار. مطهري: مشكل أساسي..، حوزة ربيع الأول 1404. مستل من السيف، توفيق ، ضد الاستبداد، مصدر سابق ص 27 .

الذي يعني المساواة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين والقومية والمذهب ([143]). لقد وجَه تيار الفكر السلطاني نقداً حاداً لمفهوم المساواة هذا.

وهكذا كان لأفكار الحركة الدستورية/ المشروطة تأثير بالغ الأهمية في الجانب الاجتماعي أدى إلى توحيد مختلف طبقات المجتمع الإيراني بعد أن كانت الانقسامات الطبقية والعرقية والطائفية والمحلية تمنع توحد نضاله ضد سياسية السلطة القاجارية الاستبدادية ([144]).

لقد طور فقهاء الشيعة الإثني عشرية، أسلوبا جديداً في النضال السياسي، تمثل في إصدار الفتاوى (انظر الملحق رقم 9) بحيث أصبح هذا الأسلوب ذا تأثير هائل في التحريض السياسي ضد السلطات الحاكمة والتغلغل الاستعماري في البلدان الإسلامية، كما أمسى وسيلة لتعبئة نضال الشعوب لتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، أدت الفتاوى دوراً مهماً في توحيد مختلف فئات المجتمع، لأنها لم تركز على الأهداف ذات الطابع الديني، بل عملت على المزج بين الأهداف الوطنية والدينية مما أدى إلى تطوير الوعي السياسي الوطني. وكان من نتائجها الهامة جعل "الدين و الوطنية في إطار واحد وهذا أمر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل، وبذا أصبح الوطني متديناً والمتدين وطنياً" ([145]). ويرجع سبب ذلك إلى التزام الشيعة الإمامية عامة، بتوجيهات رجال الدين، باعتبارهم نواب الإمام المهدي وتنفيذا لإيمانهم بمبدأ التقليد ([146]).

إن مقياس نجاح الحركات الثورية في التاريخ، يقوم على مدى تحقيق هذه الحركة أو تلك لهدفها الرئيس. وإذا نظرنا إلى حركة المشروطة على ضوء ذلك يمكن التأكيد على أنها كانت ناجحة، من ناحيتين أرأسيتين على الأقل الأولى:- تحقيق هدفها السياسي، وذلك بإجبار الشاه على القبول بحكم دستوري وبرلمان منتخب من الشعب، وهذا ما كانت تناضل من أجله الحركة.

والثانية، نشر الوعي السياسي بين المواطنين عن حقوقهم السياسية والاجتماعية، وأهمية النشاط السياسي لنيل هذه الحقوق.

يلاحظ، أن النفوذ السياسي والاجتماعي لرجال الدين، يتزايد بقدر ضعف الدولة، حيث يلجأ رجال الدين إلى الاستيلاء على المواقع التي تتخلى عنها الدولة، فقد سيطروا على القضاء وشكلوا الجيوش لمقاتلة العدوان الخارجي، وقوات شبه عسكرية لحفظ الأمن وتطبيق النظام

([143]) البعد الإنساني لمفهوم المساواة ، تطرق إليه الإمام علي لأول مرة عندما أشار في عهده إلى واليه في مصر، مالك الأشتر، على ضرورة المساواة بين المواطنين على أساس: " أنهم صنفان أما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق" . نهج البلاغة، تحقيق الصالح، صبحي ، مصدر سابق، ص 427.

([144]) السبكي، آمال ، تاريخ إيران السياسي، مصدر سابق ص 13.

([145]) الوردي، علي ، لمحات اجتماعية ، مصدر سابق ص ج5 ص 104.

([146]) إن اتباع فتاوى كبار فقهاء الشيعة، مبدأ معمول به منذ ظهور مفهوم لقب نائب الإمام الغائب، خلال الدولة الصفوية. وجرى تحديده فقهياً لأول مرة في بداية القرن العشرين من قبل المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي في كتابه العروة الوثقى، حيث ذكر أن " التقليد هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معين" ص 14 وربط قبول أعمال عوام الشيعة بالتقليد " عمل العامّي بلا تقليد ولا احتياط باطل " ص 13.السيد كاظم اليزدي، العروة الوثقى، قم ـ إيران، مؤسسة النشر الإسلامي 1417هـ.

ويرى بعض الفقهاء المعاصرين أن مبدا التقليد ومصطلح المرجعية ليس لهما وجود في الفقه الشيعي حيث أن " هذان المصطلحان وما يرادفهم ويناسبهما غير موجدين في أي نص شرعي، وإنما هما مستحدثان ". آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة باحثين، من بحث الشيخ محمد مهدي شمس الدين (ت 2000) بعنوان المرجعية والتقليد عند الشيعة مصدر سابق، ص 574.

وفق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عندما تراجعت سيطرة الدولة القاجارية على بعض أقاليمها، بعد الغزو الأفغاني لإيران 1722 ([147]).

إن الأسباب الرئيسية التي أثرت سلباً على انتشار الأفكار السياسية الدستورية للفكر السياسي الشيعي في مرحلة التحرر الوطني في إيران والعراق في النصف الأول من القرن العشرين، تمثلت بعض مسبباته في استغلال السلطات الإيرانية فتاوى أنصار المستبدة، التي كانت تشوه وتناقض أفكار المشروطة. فعلى سبيل المثال كان الشيخ فضل الله النوري، أبرز زعماء المستبدة يهاجم أفكار الحركة الدستورية بقوله:" إن هؤلاء باستخدامهم كلمات مغرية من قبيل العدالة والشورى والحرية يريدون خداع المسلمين وجذبهم إلى الإلحاد، وتحت شعار الحرية المزعومة يريدون الترويج للفساد وإباحة المنكرات وشرب الخمرة وغيرها من الأعمال المنافية للإسلام حتى يترك الناس الشريعة والقرآن" ([148]).

في الوقت نفسه كان المرجع، السيد كاظم اليزدي، فكان يعطي المبررات الشرعية لحكم الشاه حيث كان يرى" أن مصلحة الدولة يجب أن تكون بيد شخص واحد مسؤول عنها لا يشاركه فيها مشارك" ([149]). لقد استخدمت السلطة القاجارية، هذه الفتاوى لتبرير حملة الإرهاب الشامل (سجن واضطهاد المئات وإعدام البعض) ضد أنصار المشروطة في إيران بعد إلغاء الدستور ومجلس الشورى. كذلك استمرار حملة الفتوى ضد أفكار المشروطة من قبل بعض رجال الدين.

6.4.3. الحركة الدستورية، العقلانية السياسية ومشروعية القوة: ثورة العشرين في العراق نموذجاً

كما أشرنا، سابقاً، انقسم موقف رجال الدين الشيعة من سلطة الاحتلال البريطاني إلى تيارين، الأول، وهو التقليدي المحافظ، الذي يرفض نشاط رجال الدين في السياسة، وفي الوقت نفسه يطلب من الناس عدم مقاومة الاحتلال وسياساته، وكانت المواقف العملية لهذا التيار تصب في خدمة الاحتلال البريطاني من خلال معارضة تطلعات المواطنين في الاستقلال والنشاط الوطني التحرري لتحقيقه. وقد استغلت سلطات الاحتلال البريطاني مواقف هذا التيار لتوسيع قاعدة الفئات المؤيدة لسياستها (150). أما التيار الثاني، فأنه كان متأثراً بأفكار رواد المشروطة، فدعا إلى رفض الاحتلال البريطاني وسياسته والمطالبة بالاستقلال وإقامة حكومة وطنية عراقية لأنه كان يرى" بأن الإسلام لا يجتمع مع السيطرة الأجنبية تحت صعيد واحد مهما كانت الأحوال " (151). وقد تكون هذا التيار من مجموعة

([147]) إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة ، مصدر سابق ص 207.

([148]) زنجاني، عباس ، الثورة الإسلامية في إيران ص 81، طهران 1981. مستل من إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 225.

([149]) محمدعلي ،عبد الرحيم ، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني،ص 71 مطبعة النعمان، النجف 1972.. مستل من إبراهيم، فؤاد الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 226.

([150]) يشير أحد الباحثين إلى أنه ب: " بوفاة الإمام كاظم اليزدي (ت 1919) فقدت سلطة الاحتلال سنداً قوياً كانت تستعين به على العوام الذين وجدوا فيه الإمام المطاع " . كمال ،محمد علي ، الثورة العراقية الكبرى، مقدمة الناشر علي الخاقاني ص 8، بغداد 1971، مستل من العلوي، حسن ، الشيعة والدولة القومية ..، مصدر سابق ص 105، ط2، لندن 1990.

([151]) الحسني ،عبد الرزاق ، الثورة العراقية الكبرى ،ط2 1384 هـ المطبع والتاريخ بلا، ص 84.

من رجال الدين الشيعة، من أمثال، محمد سعيد الحبوبي ومهدي الحيدري، اللذين قادا حركة الجهاد في جنوب العراق ضد دخول القوات البريطانية عام 1914 ([152]).

وإذا حللنا الأفكار السياسية لرواد الحركة الدستورية، يتبين للباحث أنه على الرغم من اللغة الثورية الحادة التي ظهرت على أفكارهم في الفتاوى والرسائل التي نشروها، إلا أن جوهر أفكارهم كان يتسم بالعقلانية السياسية، لأنهم كانوا مدركين لماهية الظروف التاريخية التي تعيشها الشعوب الإسلامية آنذاك، حيث لم تكن الظروف الموضوعية والذاتية في الأقطار الإسلامية، ناضجة لتحقيق هدف إسقاط السلطات الاستبدادية. فالظروف الموضوعية (مستوى تطور الثقافي والسياسي والاجتماعي) والذاتية (تنظيم المجتمع واستعداد المواطنين للعمل السياسي) لم تصل إلى مستوى تطور البلدان الأوربية التي تم فيها إزاحة السلطات الاستبدادية وإقامة الحكومات الدستورية. ولهذه الأسباب أكدوا على مبدأ التدرج في تحقيق أهدافهم السياسية والاجتماعية، فلم يطالبوا بإسقاط السلطة القاجارية، بل بدولة دستورية، تتحدد فيها سلطات الشاه وحقوق الشعب ([153]).

وقد تواصل تأثير العقلانية السياسية بأفكار الإصلاح التدريجي، التي طرحها رجال الدين الشيعة في الموقف من الاحتلال البريطاني للعراق، حين دعوا إلى الجهاد لمقاومة الاحتلال في البداية، ولكن حينما سيطرت قوات الاحتلال على كافة أنحاء العراق عام 1918، تغير الموقف فانتقل من المقاومة المسلحة إلى مطالبة سلطة الاحتلال بتنفيذ وعودها التي أطلقها الجنرال مود، القائد العام لقوات الاحتلال. لقد استمرت الدعوة إلى النضال السلمي مع التلميح لتحقيق المطالبة بالاستقلال وإقامة حكومة عراقية مستقلة لمدة ثلاث سنوات من خلال البيانات والفتاوى التي أصدرها رجال الدين (انظر المحلق التاسع)، ثم تدرجت إلى الدعوة لاستخدام القوة بعد تعنت سلطة الاحتلال ولجوؤها إلى العنف لقمع التحركات الشعبية المطالبة بإقامة حكومة عراقية مستقلة واختيار (استيراد) ملكا عربي مقيد بمجلس منتخب من العراقيين.

وخلاصة القول أن العقلانية السياسية، للفكر السياسي الشيعي خلال هذه الفترة، يمكن ملاحظتها من خلال:

1. التدرج في أشكال النضال، من الوسائل السلمية إلى القوة العسكرية، كخيار أخير، تفرضه ظروف النضال القائمة حسب الظروف التاريخية الملموسة.
2. التأكيد على أهمية رفع مستوى الوعي بين المواطنين، الذي يحقق هدفين، الأول من خلال الكفاح ضد الاستبداد الذي يتطلب بدوره تسلح المواطنين بالوعي، والثاني عبر رفع الفعالية السياسية عند المواطنين، لنيل حقوقهم السياسية والاجتماعية، ليس على أساس الانتماء القبلي والطائفي والمذهبي والقومي، بل على أساس الانتماء الوطني المجسد لوحدة مشاعر الأمة بمختلف اتجاهاتها وما ينتج عنه من تكوين رأي عام يقبل المبادئ وسلطة الأمة المعبر عنها بمجلس الشورى. ولهذا السبب بذل مفكرو الحركة الدستورية، جهودا كبيرة لتوضيح تطابق الدستور ومجلس الشورى مع المبادئ الإسلامية والرد على أفكار تيار " المستبدة" التي ادعت مخالفة أهداف المشروطة لمبادئ الشريعة.
3. الأساس الآخر، لعقلانية الفكر السياسي الشيعي هو الوقوف ضد الفوضى والإخلال بالأمن التي يمكن أن تنشأ عند اللجوء للقوة للحصول على المطالب المشروعة، حيث دعت فتاوى ورسائل الفقهاء للمحافظة على أمن المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، فعلى سبيل المثال، خاطب المرجع محمد تقى الشيرازي الزعماء

([152]) استشهد الحبوبي، أثناء قيادته لقوات المجاهدين العراقيين في مدينة الناصرية في 1915/6/16. العلوي ، حسن ، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 - 1990، مصدر سابق ص 71.

([153]) طالب، الملا كاظم الخراساني، بإسقاط الشاه محمد علي بعد تنكره لوعوده في الموافقة على الدستور وانتخاب مجلس الشورى، انظر رسالته في الملحق التاسع رقم 3.

المجتمعين في كربلاء لدراسة سبل الرد على تعنت سلطات الاحتلال البريطاني بالقول:" أخشى أن يختل النظام، ويفقد الأمن، فتكون البلاد في فوضى، وأنتم تعلمون أن حفظ الأمن أهم من الثورة، بل وأوجب منها" ([154]).

وختاماً فقد شكلت الأفكار السياسية التي ظهرت خلال هذه المرحلة، قطيعة تامة مع الفكر السياسي الشيعي السابق. إذ سابقاً كان المفكرون الشيعة يتوجهون بأفكارهم السياسية إلى السلطان وحاشيته، لدعوتهم إلى التزام العدل في حكمهم. أما الأفكار السياسية في عصر التنوير فإنها توجهت إلى العامة/المجتمع بهدف تحفيز قواها للنضال من أجل فرض الحكم بالعدل على السلطان وإجباره لتلبية الحقوق السياسية والاجتماعية لمواطنيه. بعبارة أخرى أصبح المتلقي هو الشعب بعد أن كان السلطان. كما يدل استمرار الجدل حول الأفكار السياسية التجديدية التي طرحها الشيخ محمد حسين النائيني، بين مفكري الشيعة الإمامية حتى الوقت الراهن ([155]) على حيوية هذه الأفكار واستمرار تأثيرها الفكري بين أوساط رجال الدين والمثقفين الشيعة، وبالتالي إمكانية ظهور أفكار سياسية جديدة، تتجاوب مع متطلبات العصر الراهن، فيما يخص مسألة إقامة دولة ينعزل فيها المجال الديني عن المجال السياسي، والأخذ بالديمقراطية، شكلاً ومضموناً، وحقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع الدولية.

وفي الوقت الراهن ظهر تيار، ولو أنه ما زال محدوداً، يتبنى هذه الأفكار، وهو التيار الديمقراطي الإسلامي، الذي ظهر للوجود، بعد سقوط الدكتاتورية في العراق عام 2003. ويضم منظمات وشخصيات إسلامية، مثل محمد عبد الجبار، أحد كوادر حزب الدعوة السابقين، ورئيس منظمة الإسلام والديمقراطية، وضياء الشكرجي، قيادي سابق في حزب الدعوة وعزت الشابندر، وحسين العادلي والسيد أياد جمال الدين وغيرهم. ومن المفيد هنا أن نشير هنا إلى أهم المرتكزات لهذا التيار، كما يحددها محمد عبد الجبار بقوله: "يتمثل مشروع التيار الإسلامي الديمقراطي، بأمرين:

أولا، المشروع الحضاري الإسلامي، البديل الموضوعي لشعار الدولة الإسلامية، وهو المشروع المرتكز إلى المنظومة القيمية العليا للإسلام كما يطرحها القران الكريم وترسخها السنة الثابتة، وكما نفهمها في عصرنا الراهن عبر قراءة حديثة لا تفصل بين الإنسان وعصره، والتي تشكل بالتالي إطارا عاما وأرضية مشتركة للالتقاء مع الآخر، غير الإسلامي، وغير المسلم، يمكنهما من العمل سوية على تحقيق الأمر الثاني الذي يطرحه التيار الإسلامي الديمقراطي. **ثانياً،** الدولة الحديثة، الموصوفة بالمدنية و الوطنية والديمقراطية، بوصفها البديل الموضوعي لشعار الدولة الإسلامية، أيضا، من جهة، والتي تمثل دائرة الاشتراك بين كل العاملين من اجل إقامة حياة كريمة للإنسان، من جهة ثانية" ([156]).

([154]) الحسني عبد الرزاق ، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص 97.

([155]) ينتقد، منتظري ، حسين ، نظرية المَلكية التي طرحها النائيني، باعتبارها مخالفة للعقل والفطرة. انظر، كتابه، دراسات في ولاية الفقيه، ج1 ص7، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران 1408هـ . ويعتبر الشيخ منتظري، أحد كبار الفقهاء المعاصرين، ومنظر ولاية الفقيه المعاصرة، عينه الخميني، بعد الثورة الإسلامية في إيران خليفة له، ثم عزله لاختلافه معه حول حق الأمة في انتخاب ولي الفقيه.

([156])عبد الجبار، محمد ، الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والمشروع الحضاري الإسلامي. http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=1859

الفصل الرابع

4. نظرية ولاية الفقيه

الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية

من الانتظار السلبي إلى الدولة

" لا يمكن تسليم مجتمع أو مصير أمة لإعتقاد شخص بنفسه، أو اعتقاد محبيه فيه"

محمد مهدي شمس الدين ([1]).

تشكل نظرية ولاية الفقيه، مرحلة هامة من مراحل تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، نقلته من مرحلة السلبية والانتظار، التي سادت بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة، المهدي المنتظر(329 هـ)، إلى مرحلة الفعالية والنشاط السياسي والفكري الذي توج بإقامة شكلاً جديداً من الدولة الدينية تحت قيادة الولي الفقيه.

1.4. المبحث الأول، الجذور التاريخية لنظرية ولاية الفقيه وأسسها.

1.1.4. الولاية المطلقة:

يشتق مفهوم الولاية المطلقة، من ولاية الإمام المعصوم التي تعني: " قدرة الولي على التصرف في متعلقات الغير، دون الرجوع إليه أو رهن تصرفات الغير بموافقته، في الموارد التي يثبت من قبل الشارع دخالة أذن الولي في جوازها أو صحتها. وقد أطلق عليها الولاية التشريعية"(2).

ظهرت بعض الأفكار من قبل بعض فقهاء الشيعة الإمامية حول دور رجال الدين في الشؤون العامة للمجتمع، بعد سقوط الدولة العباسية. وقد طرح هذه الأفكار لأول مرة الشيخ

([1])شمس الدين، محمد مهدي ، آراء في المرجعية، مصدر سابق ص 590 .

([2]) كاشف الغطاء، علي ، النور الساطع، ج1 ص 369، مستل من السيف، توفيق ، نظرية السلطة/ مصدر سابق ص165

ظهر مفهوم ولاية الفقيه المطلقة المعاصرة في كانون الثاني 1988 بعد إعلان الخميني: " أن حكم ولاية الفقيه مطلق" ،وجرى تثبيت هذه الصيغة في الدستور الإيراني بعد تعديله عام 1989. شيرازي، أصغر ، السياسة والدولة في جمهورية إيران الإسلامية: دستور إيران ت حميدي سلمان الكعبي، ص107،دار المدى دمشق 2002.

* الشهيد الأول، شمس الدين محمد مكي الجزيني(1333- 1384م) ولد في جزين في جبل عامل، جنوبي لبنان،ودرس في الحلة في العراق وعاد إلى دمشق كفقيه سني بينما كان ينشر الدعوة للتشيع سراً . بعد إن انكشف أمره اعتقل وسجن لمدة عام، أمر حاكم دمشق السلطان المملوكي" برقوق بإعدامه بعد أن حصل على فتوى من قاضي المالكية تجيز قتله.، يعد الشهيد الأول من كبار الفقهاء الذين أثروا الفقه وقواعد أصول الفقه، من أبرز مؤلفاته اللمعة الدمشقية. علي، خليل حيدر المرجعية الشيعية، مصدر سابق ص301.

محمد بن مكي الجزيني "الشهيد الأول"* (ت 786 هـ - 1384 م) حيث أشار إلى وظيفة الفقيه الجامع للشرائط باعتباره نائب الإمام، وأفتى بوجوب اللجوء إليه في القضاء والالتزام بالحكم الذي يصدره بقوله: " وفي الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء، فمن عدل عنه إلى قضاة الجور كان عاصيا، وتثبت ولاية القاضي بالشياع وبشهادة عدلين، ولا بد من الكمال والعدالة وأهلية الإفتاء والذكورة والكتابة والبصر"(3).

2.1.4. ظروف نشأة ولاية الفقيه

شهدت الفترة التي نشأت فيها أفكار ولاية الفقيه استمرار حالة الاضطراب السياسي في إيران جراء سقوط الدولة الصفوية واحتلال عاصمتها أصفهان من قبل الأفغان عام (186هـ/1722م) وظهور عدة دويلات متحاربة، الافشارية " نادر شاه " والزندية (1148-1193 هـ/1735 - 1779م) ومن ثم الدولة القاجارية (1200 - 1344 هـ /1794 - 1925 م) (4).

وبسبب هذه الحالة من عدم الاستقرار السياسي السابقة، وتنازع ملوك الدويلات الشيعية، للسيطرة على أكبر مساحة من ممتلكات الدولة الصفوية، ازدادت حاجة الملوك المتحاربين للحصول على شرعية حكمهم، لذلك لجأوا إلى التقرب من فقهاء الشيعة، تواصلاً مع التقليد الذي كان سائداً عند الملوك الصفويين، الأمر الذي أدى إلى تنامي الدور السياسي للفقهاء. وكما تطرقنا سابقاً في البحث، فإن حاجة الملوك للاستقواء بالدين، نهج قديم، يظهر خاصة في الأوقات التي يتهدد بها استقرار حكمهم، بفعل عوامل عديدة منها: الخلافات بين الحاشية المالكة، أو ظهور زعماء أقوياء، ينازعونهم السلطة، أو الحروب مع الدول المنافسة لعرشهم. ومن أهم الشواهد على ذلك، استنجاد الشاه طهماسب (تولى العرش بعد وفاه أبيه الشاه عباس 930 هـ/ 1523م) بفقهاء الشيعة الإمامية في حينه، حيث واجه مشاكل خطيرة تهدد عرشه (ثار عليه أخوه القاص ميرزا، واحتل السلطان العثماني، سليم الأول، تبريز عاصمة الصفويين وانتزع منهم بغداد)، فنراه لجأ إلى علماء الدين للاستفادة من وضعهم الخاص في مجتمع مسلم، حتى إنه خلع نفسه ليسلم السلطة " شكلا" إلى الشيخ علي عبد العال المعروف بالمحقق الكركي.

وبعد أن تمكنت الدولة القاجارية من توطيد نفوذها في اغلب أراضي الدولة الصفوية، واصلت السياسة السابقة بخصوص العلاقة مع فقهاء الشيعة (5)، واللجوء إليهم لإضفاء الشرعية على ملوكها. لقد استغل الفقهاء هذه الحاجة ، لتعزيز نفوذهم السياسي، مستغلين فكرة الملوك نواب الفقهاء التي طرحها الشيخ جعفر كاشف الغطاء(ت 1227هـ /1812 م) في فتوى الجهاد ضد الروس، فقد ورد في هذه الفتوى :

---

(3) الجزيني، محمد بن مكي ، اللمعة الدمشقية، ص74
http://aljaafaria.com/makteba/mainlib/oloomes/mainolom.htm.

(4) الوردي، علي ، لمحات أجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1 ص144 - 145 ، شريعت - قم إيران ، 1379هـ.

(5) ضعف تدخل الفقهاء في شؤون الدولة، خلال فترة حكم نادر الشاه (1148 - 1160 هـ) ، الذي لم يسمح لهم بالتدخل في شؤون الحكم ، بسبب عدم تعصبه المذهبي وسعيه لتوحيد المذاهب الإسلامية وعقد الصلح مع الدولة العثمانية. المظفر، محمد حسين ، تاريخ الشيعة، مصدر سابق، ص 221؛ الوردي ، علي ، لمحات اجتماعية، مصدر سابق، ج1 ص131.

" فقد أذنت إن كنت من أهل الاجتهاد ومن القابلين للنيابة عن سادات الزمان للسلطان بن السلطان الخاقان فتح علي شاه .. في أخذ ما يتوقف عليه تدبير العساكر والجنود ورد أهل الكفر والطغيان" (6).

وقد أعترف الشاه فتح علي، بأنه ينوب عن الفقهاء في ممارسة الحكم، حيث نقل عنه قوله: "إن سلطتنا هي نيابة المجتهدين لزماننا حيث وفقنا بسعادة خدمة الأئمة الهادين المهتدين" (7). إن فكرة النيابة العامة للفقهاء، مستمدة من فكرة الوكلاء الأربعة التي ظهرت في عصر الغيبة الصغرى الممتدة بين (255 هـ - 329 هـ/868- 940م) ، حيث توفى أخر وكيل للإمام المهدي، علي بن محمد السميري، والذي تذكر المصادر الشيعية، أن الإمام المهدي أخبره بقرب رحيله وأوصى بعدم الوصية إلى أحد ووقوع الغيبة التامة (8).

وفي ظروف الاضطراب السياسي، الذي حصل في الدولة القاجارية بعد مقتل مؤسسها (محمد اغا خان) وانتشار الفوضى في أراضي الدولة إثر مقتله والاحتلال الروسي لشمال إيران ـ القفقاز وأذربيجان ـ ، تعززت المكانة السياسية للفقهاء، خاصة بعد قيادة الفقهاء لجيوش المجاهدين التي توجهت لمحاربة الروس (9). وكان من أهم نتائج زيادة نفوذهم، تدخلهم بشؤون الدولة، لدرجة قيامهم بعزل وتنصيب الولاة، دون الرجوع إلى الملوك (10).

وقد جاءت محاولة الشيخ النراقي (1185- 1244هـ/1771 - 1828 م) لدعم ميل / اتجاه تعزيز الدور السياسي للفقهاء وإضفاء الشرعية الدينية عليه وذلك بوضع الإطار النظري له مستخدماً الأسلوب المتبع لدى فقهاء الشيعة، المتمثل بإسناد حججه بأدلة نقلية وعقلية.

3.1.4. الأدلة النقلية:

لقد أورد الشيخ النراقي فيما يخص الأدلة النقلية ، تسع عشر رواية (أحاديث نبوية و روايات منقولة عن أئمة الشيعة) لإثبات صحة فرضيته أهمهما اثنتان " مقولة أبي خديجة" * ومقبولة عمر بن حنظلة"**، اللتين أصبحتا لاحقاً، الأساس النقلي الذي إستند عليه الإمام الخميني، لإثبات حججه بخصوص نظريته عن ولاية الفقيه المطلقة. ويشير النراقي إلى الروايات بخصوص ولاية الفقهاء فيقول: إن الأخبار في ذلك كثيرة جداً إلا إنا نذكر شطرا منها الأولى ما ورد في الأحاديث المستفيضة منها (العلماء ورثة الأنبياء .. العلماء أمناء ..

([6]) الكار، حامد ، الدين والدولة في إيران ، ص 103. مستل من آراء في المرجعية، مصدر سابق صص 291 - 292.

(7) نفس المصدر السابق ، ص 392.

([8]) أنظر الطوسي ، الغيبة ، مصدر سابق ص 242.

(9) الأمين، حسن ، صراعات في الشرق على الشرق مصدر سابق ص 271 -272.

(10) الكار، حامد، الدين والدولة في إيران ، ص 104. مستل من آراء في المرجعية، مصدر سابق ص 292.

* أطلق على رواية أبي خديجة : مقولة أو مشهورة، لأنها رواية مرسلة، والرواية المرسلة، حسب تعريف علماء الحديث هي: " الحديث الذي سقط منه اسم الصحابي الذي سمعه من النبي (ص)، أي أن أحد التابعين يذكر حديثاً " قال رسول الله" دون أن يذكر اسم الصحابي الذي سمع منه. انظر، فوزي، إبراهيم تدوين السنة، ص 172، الريس ، رياض، لندن 1994. وهذا ينطبق على رواية أبي خديجة.

** ويطلق على رواية ابن حنظلة ب "مقبولة" لأنها مقبولة في الجملة، لا أنها محكومة بالصحة في جميع جزئياتها، حسب قول الصدوق. انظر، توفيق ، السيف، ، نظرية السلطة، مصدر سابق ص 172.

الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها .. أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله (ص) الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا قيل يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا قال اتباع السلطان فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم .. عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال افتخر يوم القيامة بعلماء أمتي فأقول علماء أمتي كساير أنبياء قبلى .. وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجتى عليكم وأنا حجة الله عليهم) (11).

ويمهد الشيخ النراقي أدلته النقلية بالقول: **" اعلم إن الولاية من جانب الله سبحانه على عباده ثابتة لرسوله وأوصيائه المعصومين عليهم السلام وهم سلاطين الإمام وهم الملوك والولاة والحكام وبيدهم ازمة الأمور وساير الناس رعاياهم والمولى عليهم وأما غير الرسول وأوصيائه فلا شك أن الأصل عدم ثبوت ولاية أحد على أحد إلا من ولاه الله سبحانه أو رسوله أو أحد من أوصيائه على أحد في أمر وحينئذ فيكون هو وليا على من ولاه فيما ولاه فيه والأولياء كثيرون .. ولا كلام لنا هنا في غير الفقهاء .. والمقصود لنا هنا بيان ولاية الفقهاء الذين هم الحكام في زمان الغيبة والنواب من الأئمة وان ولايتهم هل هي عامة فيما كانت الولاية فيه ثابتة لإمام الأصل أم لا وبالجملة في أن ولايتهم فيما هي فأنى قد رأيت المصنفين يحولون كثيرا من الأمور إلى الحاكم في زمن الغيبة ويولونه فيها ولا يذكرون عليه دليلا ورأيت بعضهم يذكرون أدلة غير تامة ومع ذلك كان أمرا مهما غير منضبط في مورد خاص وكذا نرى كثيرا من غير المحتاطين من أفاضل العصر وطلاب الزمان إذا وجدوا في أنفسهم قوة الترجيح والاقتدار على التفريع يجلسون مجلس الحكومة و يتولون أمور الرعية فيفتون لهم في مسائل الحلال والحرام ..."** (12).

ويدلنا هذا النص إلى الأمور التالية:

1. إن أصل الولاية لله تعالى ولرسوله (ص) وأوصيائه (الأئمة الإثني عشر حسب المذهب الشيعي الإثني العشري.
2. يوجد نوعان من الفقهاء، الأول يعطي صلاحيات الحكم للسلطان، والثاني يمارس الحكم بنفسه.
3. ما كان يقوم به الفقهاء من الإفتاء بالأمور الشرعية (القضاء وإقامة الحدود والإشراف على أموال القاصرين واليتامى والسفهاء والمجانين وأخذ الخمس) ليس له دليل شرعي.
4. إن الأمور الواردة في الفقرة السابقة، يوكل بعض الفقهاء أقامتها إلى الحكام، على الرغم من عدم الاعتراف بشرعيتهم ولكن عملاً بقول الإمام علي بن أبي طالب " لا بد للناس من أمير بر أو فاجر"(13) الذي يعني أن وجود الحاكم/ الإمام أفضل من عدم وجوده لضرورة شرعية.
5. يحاول النراقي توفير غطاءً شرعياً للفقهاء الذين يمارسون بعض الأمور التي هي من صلاحيات الحاكم.
6. لم يحدد الشيخ النراقي موقفة من الفقهاء الذين أوكلوا أمور الحكم إلى السلطان، هل هم على حق أم على باطل؟ إن سكوته عن ذلك يعني أن أدلة حكم الفقهاء غير ملزمة لجميع الفقهاء، بل تخص الذين يقلدونهم، حسب اعتقاد الشيعة الإثني عشرية.

(11) النراقى، المولى احمد ، عوائد الأيام، مصدر سابق ص 187- 188.
(12) النراقى، المولى احمد ، عوائد الايام، مصدر سابق ص 186 .
(13) نهج البلاغة، الخطبة 40، تحقيق، الصالح، صبحي ، مصدر سابق ص82.

ذكرنا بأن من أهم الأدلة النقلية التي يستند عليها، النراقي، لإثبات حججه عن حق ولاية الفقهاء على المسلمين، روايتان هما:

1. مقولة أبي خديجة التي تقول " قال لى أبو عبد الله عليه السلام انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم فأنى قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه"(14).
2. مقبولة عمر بن حنظلة المنقولة عن الإمام الصادق والتي يشير فيها إلى تحريم التحاكم إلى السلطان أو قضاته باعتبارهم طواغيت، وفيها: قال الله تعالى: يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به، قلت :كيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فأنى قد جعلته عليكم حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله "(15).

4.1.4. الأدلة العقلية

أما بالنسبة للأدلة العقلية، فيشير النراقي، إلى حاجة كل المجتمعات البشرية والجماعات والطوائف في كل زمان ومكان، إلى إمام يقوم بوظيفة القيادة والتوجيه للمحافظة على وحدتها ومصالحها والدفاع عنها ضد الجماعات المعادية لها وإقامة العدل بين أفرادها ومنع الظلم والتعدي على حقوق الأفراد، مشيرا إلى أن الله تعالى أرسل الرسل والأنبياء لتحقيق الوظائف السابقة فيقول:

" إنا لا نجد فرقة من الفرق، ولا ملة من الملل، بقوا وعاشوا إلا بقيم ورئيس لما لا بدَّ لهم من أمر الدين والدنيا فلم يَجُز في حكمة الحكم آن يترك الخلوة مما يعلم انه لا بد لهم منه ولا قوام لهم إلا به فيقاتلون به عدوهم ويقسمون به فيئهم ويقيم لهم جميعهم جماعتهم ويمنع ظالمهم من مظلومهم .. وقد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوائهم وتشتت أنحائهم فلو لم يجعل لهم قيما حافظا لما جاء به الرسول لفسدوا على نحو ما بينا وغيرت الشرايع والسنن والأحكام والإيمان و كان في ذلك فساد الخلق أجمعين" (16).

وعن وظائف الفقهاء، يشير النراقي إلى إن الفقيه في زمن الغيبة يتولى وظيفتين:

الأولى: " كل ما للنبي والإمام الذين هم سلاطين الأنام وحصون الإسلام فيه الولاية وكان لهم، فللفقيه أيضاً ذلك، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غير ذلك.

والثانية: إن كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم ولا بد من الإتيان به ولا مفر منه أما عقلا أو عادة من جهة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به أو شرعا " (17).

(14)النراقى، المولى احمد، عوائد الأيام، مصدر سابق ص 187- 188.
(15) المصدر السابق، ص 188.
(16) المصدر السابق ص 188.
(17) النراقى، المولى احمد ، نفس المصدر سابق ص 189.

5.1.4. إشكاليات نظرية النراقي عن ولاية الفقيه

1.5.1.4. من الناحية النقلية

يشير الشيخ أحمد مهدي النراقي ، في أكثر من موضع إلى ضعف الروايات الواردة في كتاب الكافي، الذي ينقل عنه رواياته، واختلاف الفقهاء الشيعة بصحة سندها ، الأمر الذي يجعلها غير مقبولة من قبل قسم من الفقهاء فهو يقول على سبيل المثال: لا يضر ضعف تلك الأخبار(يقصد الروايات المتداولة عن ولاية الفقهاء) " بعد الإنجبار بعمل الأصحاب وانضمام بعضها ببعض وورود أكثرها في الكتب المعتبرة " (18). وبناء على هذا الإشكال فإن الروايات التي يرتكز عليها ، النراقي، في إضفاء الشرعية، على ولاية الفقيه المطلقة في عصر الغيبة، لم تكتسب الصدقية، بسبب ضعف سندها، عند فقهاء الشيعة المعاصرين له والمحدثين. فعلى سبيل المثال يضعف سندها الشيخ مرتضى الأنصاري (ت 1281هـ 1864 م)، المعاصر له واحد أهم مراجع الشيعة الإثني عشرية في العصر الحديث(19).

ويتفق، المرجع الأعلى أبو القاسم الخوئي مع الرأي السابق بقوله: " إن الأخبار الدالة على الولاية المطلقة قاصرة السند والدلالة.. نعم يستفاد من الأخبار المعتبرة أن للفقيه ولاية في موردين وهما الفتوى والقضاء، أما ولايته في سائر الموارد فلم تدلنا عليها رواية تامة الدلالة والسند"(20).

2.5.1.4. من ناحية الدلالة

إن الأدلة التي يذكرها النراقي لإثبات الولاية للفقهاء في الأمور العامة للناس، لا تكتسب المصداقية من حيث دلالتها على الولاية، بمعنى السلطة السياسية والحكم ،عند كبار فقهاء الشيعة في عصره أو المحدثين، فعلى سبيل المثال يرى الشيخ مرتضى الأنصاري، أن الروايات التي تزعم حق الولاية للفقهاء في عصر الغيبة، نيابة عن الرسول والأئمة المعصومين، لا تدل على حق الولاية العامة الثابتة للنبي أو الإمام المعصوم، كما يشير النراقي، بل تدل على تبيان وظيفة الفقهاء التي تختلف عن وظائف النبي والإمام " لكن الإنصاف - بعد ملاحظة سياقها أو صدرها أو ذيلها - يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية، لا كونهم كالنبي والأئمة صلوات الله عليهم في كونهم أولى بالناس في أموالهم، فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع إليه شرعا (21). أما بالنسبة لفقهاء الشيعة المعاصرين، فأنهم يشيرون إلى أن الروايتين الرئيسيتين التي يستشهد بهما للدلالة على ولاية الفقيه (مقبولة بن حنظلة ومقولة ابن أبي خديجة) ليس لهما دلالة على حق الفقهاء بالولاية العامة على أمور الغير، بل تدلان على أن اختيار القاضي يكون من شؤون المتقاضين، وهما تشيران للإرشاد إلى القاضي

([18]) النراقي، عوائد الايام، مصدر سابق، ص 189 .

([19]) لانصاري، الشيخ مرتضى ا، المكاسب ، ص 551، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي / لجنة تحقيق التراث الطبعة: الاولى / ربيع الثاني 1418 هـ ،مطبعة: مؤسسة الهادي – قم - إيران

([20]) الخوئي، أبو القاسم ، شرح العروة الوثقى ، إصدار مؤسسة إحياء تراث الخوئي ص 356 www.alkhoei.net/data/almaktaba/u01/01-341-360.؛ و بخصوص ضعف سند مقبولة عمر بن حنظلة ومقولة أبي خديجة، انظر، المنتظري، الشيخ حسين، ولاية الفقيه، مصدر سابق ص 427 - 430 .

([21]) الأنصاري، الشيخ مرتضى، المكاسب، مصدر سابق ، ص 553.

وليس إلى نصبه. وبناءً على ذلك فإن نصب القاضي في عصر الغيبة يكون بيد الأمة التي لها الحق باختياره وانتخابه (22).

ويؤكد المرجع أبو القاسم الخوئي (1317 - 1413 هـ) إن منصبي القضاء والولاية مستقلان عن بعضهما البعض ولا يعني منصب القضاء الولاية "... فدعوى أن الولاية من شؤون القضاء عرفاً ممنوعة بتاتاً، بل الصحيح أنهما أمران ويتعلق الجعل بكل منهما مستقلاً "(23).

3.5.1.4. من الناحية العقلية:

إن الرواية في بعض أجزائها غير مقبولة عقلياً، حيث ورد استشهاد الإمام الصادق بالآية 60 من سورة الناس " يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به". فليس من المعقول أن لا يعرف الإمام الصادق أسباب نزول هذه الآية وهي تخص خصومة بين رجل من المنافقين وآخر يهودي، حيث أراد اليهودي الاحتكام إلى الرسول محمد (ص) بكونه معروفا بين الناس بأنه يحكم بالحق والعدل، بينما أراد المنافق " المسلم" الاحتكام عند أحد رؤساء اليهود. فنزلت هذه الآية لكشف زيف المنافقين(24)، هذا أولاً ، وثانياً، هل يعقل أن يساوي الإمام الصادق، بين رؤساء اليهود والحكام المسلمين في عصره ويعتبرهم طواغيت؟ (25).

لقد أدت أفكار النراقي حول وظائف الفقهاء، إلى إثارة النقاش حول دور الفقيه في المجتمع الإسلامي وظهور وجهات نظر مختلفة بين فقهاء الشيعة حول المفهوم وحدوده. ففيما يخص المفهوم ، يرى البعض أن مفهوم صلاحيات الفقيه، في عصر الغيبة، أعم وأشمل من مفهوم الوظائف وهذا ما نتطرق إليه لاحقاً (26).

أما فيما يخص حدوده، فهناك مدرستان: الأولى/ تحصر وظائف الفقهاء بوظيفتين هما الإفتاء والقضاء. والثانية/ تضيف وظيفة أخرى تختص بالتصدي للأمور الاجتماعية العامة، أي حق الولاية المطلقة، والذي يشمل سبعة أبواب هي:

1. الولاية على الأموال الخاصة التي تشمل أموال القصّر ، الذين لا ولي لهم وكذلك أموال المجانين والسفهاء، والغائبين الذين تكون أموالهم معرضة للخطر. وتسمى هذه ولاية الأوقاف الخاصة.
2. ولاية الأوقاف العامة، التي تجمع من الخمس والزكاة والصدقات وصرفها لمستحقيها من الفقراء والمحتاجين.

---

(22) شمس الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي، مصدر سابق ص 111. كذلك يشير ، أبو القاسم الخوئي، بخصوص رواية عمر بن حنظلة إلى " أن الرواية دلت على الترجيح بالأفقهية فيما إذا ترافع المترافعان إلى حكمين متعارضين في حكمهما" . الخوئي أبو القاسم ، شرح العروة الوثقى ، مصدر سابق ، 364.

(23) الخوئي، أبو القاسم ، شرح العروة الوثقى ، مصدر سابق ص 358.

(24) مغنية محمد جواد ، التفسير المبين، مصدر سابق ص 93.

(25) لا يذكر صاحب الوسائل استشهاد الإمام الصادق بهذه الآية، انظر الحر العاملي، وسائل الشيعة ج18 - 99 باب 11 ح1 ص 998. وكذلك النراقي ، ولاية الفقيه: بحث من كتاب عوائد الأيام ، ظهران، منظمة الإعلام الإسلامي 1410هـ - 1990م، ص 33.

(26) شيرازي، ناصر مكارم ، ولاية الفقيه وحدودها ، ، ص 1 ، www. elwelaya.net/books/alfiker/00002

3. ولاية القضاء.
4. ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
5. الولاية على الحكومة، وتشمل تنظيم شؤون إدارة المجتمع والدفاع عن الثغور.
6. الولاية على التشريع. ويشمل ذلك حق الإشراف على تشريع القوانين وإصدارها.
7. الولاية على النفوس والأموال بشكل عام.

لقد أوقعت أبواب الولاية هذه، خلافاً بين فقهاء الشيعة ، والذي تمحور حول الأبواب الثلاث الأخيرة، التي تتعلق بالوظائف السياسية لولي الفقيه في عصر الغيبة، حيث يحصر فريق الإخباريين، حقوق الولاية السياسية بظهور الإمام الغائب، المهدي المنتظر، الذي يقيم الدولة الإسلامية. أما فريق الأصوليين، فيرى إمكانية تولي ولي الفقيه الجامع للشرائط مهام الحاكم، كنائب عن الإمام المهدي. ويستند كل فريق على أدلة نقلية وعقلية يرى أنها تؤيد حججه، وهذا ما سنتطرق إليه بشكل مفصل لاحقاً.

المبحث الثاني: الظروف الفكرية والاجتماعية لنشوء ولاية الفقيه المعاصرة.

إن كل الأفكار والنظريات السياسية، هي عبارة عن تحديد موقف من إشكالية حياتية، سواءً أكانت سياسية أو فكرية أو اجتماعية، يهدف إلى اقتراح حل لهذه الإشكالية. وبما أن الأفكار السياسية للمفكرين، تتأثر بمعتقداتهم التي تكونت لديهم من خلال تجربتهم الحياتية والظروف التاريخية التي يعيشون في ظلها، إضافة إلى مصالحهم بالمفهوم العام، فإن أفكارهم ونظرياتهم السياسية الجديدة لابد أن تتأثر بالظروف السياسية والفكرية والاجتماعية، سلباً أو إيجاباً(27). ولا تخرج عن هذا الإطار نظرية ولاية الفقيه المطلقة التي أنتجها الخميني، في ظروف تاريخية معينة، النصف الثاني من القرن الماضي، مستفيداً ومستنداً على الأفكار التي ظهرت من فقهاء الشيعة السابقين ، المتمحورة حول دور الفقهاء ومهامهم في المجتمع. لذا لابد من إلقاء الضوء بشكل مكثف على الظروف الفكرية والاجتماعية التي ترعرعت فيها نظرية ولاية الفقيه.

1.2.4. الظروف الفكرية:

من خلال دراستنا إلى واقع الفكر الديني للشيعة الاثني عشرية، في العصر الراهن، يمكن أن نرصد جملة من الظواهر التي رافقت بروز نظرية ولاية الفقيه المعاصرة، منها:

1. وَلّدت حالة الصراع بين التيارات السياسية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، رد فعل من جانب بعض طلاب المدارس الدينية في النجف. وقد رأى هؤلاء إن تصاعد النفوذ السياسي والفكري والاجتماعي لتيار العلمانية، بشقيه الماركسي والقومي، الذي كان بارزاً بشكل خاص في العراق، لم يقابل بتحرك سياسي من قبل الفقهاء، وعلى رأسهم المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، وكان هؤلاء يرون أن أسلوب الوعظ والإرشاد لم يعد مناسباً لنشر الوعي الديني بين الشباب، لأنهم يعتبرون " الدعوة عملية

(27) سليمان، قحطان أحمد ، النظرية السياسية المعاصرة، عمان، دار الحامد للطباعة والنشر 2003، ص60.

تغيير، ومنهج حياة جديد، وهي تكفل بناء أمة جديدة واقتلاع كل جذور الجاهلية ورواسبها من جذورها"(28).

2. أحدثت نكسة حزيران 1967، تأثيرات فكرية وسياسية على المثقفين الشباب، خاصة المنحدرين من الأصول الريفية، الذين رأوا عدم وجود مصلحة لهم في دعم الحكومات العربية والإسلامية المسؤولة عن النكسة والتي اعتبرت عميلة للغرب. وقد لاحظت هذه الفئات أن تحول الحركات القومية الحاكمة نحو اليسار والأفكار الماركسية، لم يؤد إلى نتائج ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. لقد عمق الشعور السابق عند الفئات المثقفة الشابة، ضد الحكومات العربية " التقدمية"، استغلال الفئات المحافظة في المجتمعات العربية، النتائج السلبية لهزيمة حزيران من خلال الترويج، المدعوم من الحكومات العربية المحافظة والغرب، لفكرة العودة للإسلام، لحرف الانتباه عن مسئولية سياساتها عن النكسة، وتشجيع الحركات السياسية التي اعتمدت الدين الإسلامي، أيديولوجية في نشاطها السياسية والتعبوي بهدف رفع المسؤولية عنها، وكذلك قطع الطريق على الحلول الجذرية التي طرحتها القوى التقدمية ـ اليسارية التي ازداد وزنها السياسي، بعد تحول العديد من الحركات القومية إلى انتهاج الفكر الاشتراكي العلمي كأيديولوجية للتغيير الاجتماعي.
3. إن اشتداد حدة الصراع السياسي على للسلطة بين الفئات القومية في العراق، الذي تزامن مع استمرار الحرب ضد القومية الكردية، أدى إلى تنامي مشاعر الغضب ضد إدارتها السياسية والاقتصادية وما تمخض عنه من نتائج سلبية مست مقومات حياة المواطن العادي، وعمقها ارتفاع حدة الطائفية السياسية بعد سيطرة التيار القومي على السلطة عام 1963، والذي اشتدت حدته في نهاية ذات العام، بعد سيطرة القوى المحافظة بقيادة عبد السلام عارف، وظهر ذلك في العديد من الإجراءات تمثلت بالدستور المؤقت وقانون تنظيم ضرائب الأوقاف الذي تضررت منه الأوقاف الشيعية وقانون الجنسية لعام 1964 الذي خول سحب الجنسية من الأشخاص لأسباب سياسية.(29).

([28]) الصدر، محمد باقر ، بحث حول الولاية، مصدر سابق ص 59.
وقد عمل المرجع محسن الحكيم، سنة 1960، على تطوير دور المؤسسة الدينية الشيعية من خلال تطوير: برامج الحوزة بتدريس الفلسفة والاقتصاد؛ والاعتناء برجال الدين الشباب؛ فقام بتأسيس مدرسة للعلوم الإسلامية في مدينة النجف سنة 1963، وفروعها في المدن الشيعية الرئيسية؛ زيادة عدد الوكلاء في المدن؛ تنشيط الوعي الديني من خلال إقامة الاحتفالات الدينية. وكان الهدف من هذه النشاطات الحد من انتشار نشاط القوى اليسارية بين صفوف الشيعة خاصة. وكان لهذه النشاطات دوراً محدوداً " ولم تفلح هذه التجربة، كسابقاتها، في إعادة هيكلة الحوزة كمؤسسة، ولو أنها نجحت في تعجيل حركة التحديث وكذلك تحسيس الطلبة بالمشاكل التي أضحى يطرحها المجتمع ". مريفان، صابرينا ، الحوزة وتحيات القرن : إصلاح التعليم الديني عند الشيعة من سنة 1909ولحد الآن، ترجمة محسن الهذيلي. http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=19702

([29]) أصدرت الدولة برئاسة عبد السلام عارف ، دستوراً مؤقتاً، اعتبره في حينه ذو نزعة طائفية، من خلال النص في أحد مواده على أن يكون رئيس الجمهورية يتملك الجنسية العثمانية منذ 1900، ولا يكون متزوجاً من أجنبية المادة 41. إن هذه المادة الدستورية تعني عرقلة إمكانية وصول شخص شيعي لتولى رئاسة الجمهورية، لأن الكثير من الشيعة لا يمتلك الجنسية العثمانية، لأسباب عديدة. للمزيد انظر، مجيد خدوري، العراقي الجمهوري، ص 305؛ إبراهيم، فرهاد الطائفية السياسية في الوطن العربي مصدر سابق، ص 297 ـ 298؛ البياتي، حامد ، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963 ـ 1966 ، لندن ، ،مؤسسة الرافد 1418 هـ ـ 1997 م، صص 39 -41.

4. استمرار تمسك المرجعيات الشيعة بمبدأ عدم الاشتغال المباشر في السياسة، التزاماً بالتعهد الذي أعطته بعض المراجع الشيعة كشرط لعودتهم من المنفى في إيران 1924(30). كما أن فشل حركة مصدق والتنكيل الشديد الذي تعرض له التحالف الوطني ـ الديني الذي أوصل مصدق إلى السلطة في إيران عام 1952 ، أدى إلى انكفاء النشاط السياسي لعلماء الدين في إيران، واقتصار عملهم مرة أخرى على المجال الحوزوي (31). إذ ترافق، أحياناً، ابتعاد رجال الدين عن السياسية، بمواقف أكثر تشدداً من النشاط السياسي لرجال الدين الشيعة، وصل لحد تحريم انتماء الناس للأحزاب بشكل عام حيث حرم مرجع الشيعة الأكبر محمد حسين كاشف الغطاء الانتماء للأحزاب السياسية، أثناء انتفاضات الفلاحين، في جنوب العراق عام 1935 فورد في رسالة له بهذا الشأن: " كما أن الواجب أيضاً على كل فرد من أفراد الأمة من زعماء وغيرهم، قطع كل صلة له مع الأحزاب، وعدم الارتباط بأي حزب كان، فأن الحزبية هي منبع كل فتنة ومطلع كل بلاء ومحنة ومبعث كل شقاء وعناء.. فالحذر الحذر أيها الناس من الأحزاب"(32).
5. ضعف سلطة الدولة حيث وهنت آنذاك سلطة الدولة المركزية، نتيجة الصراعات بين أجنحة التيار القومي(البعث و والقوى القومية الأخرى)، خاصة بعد موت عبد السلام عارف وانتخاب أخيه عبد الرحمن لرئاسة الجمهورية الذي تم في ظل احتدام الخلاف بين جناحي السلطة القومية، المدني والعسكري، نتج عنه طموح حاد للسيطرة على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري من قبل كبار ضباط الجيش المتنافسين، بمساعدة قوى إقليمية. وقد تزامن ضعف سلطة الدولة مع انتشار ظاهرة الرشوة والفساد والمحسوبية لدى كبار موظفي الدولة (33).
6. ظهور تكتلات سياسية ـ دينية، ضمت زعماء سياسيين ورجال دين من الطائفتين الشيعة والسنية، للوقوف بوجه التطور الاجتماعي والسياسي التقدمي، الذي بدأ بعد ثورة 14 تموز(34).
7. عودة ميول النشاط السياسي، لدى فئة الشباب من السكان، بسبب تخفيف القمع والإرهاب وضعف سلطة الدولة خاصة بعد سقوط حكم حزب البعث عام 1963. وقد اتخذ هذا

([30]) جرى نفي بعض كبار رجال الدين الشيعة، بلغ عددهم 34 إلى إيران في 25 حزيران 1923 بسبب فتاوى تحريم الاشتراك في انتخابات المجلس التأسيسي وعادوا إلى العراق في 22 نيسان 1924، باستثناء الشيخ مهدي الخالصي. الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية، المجلد الأول ، ط 8 بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة 1988 ، ص 198.

([31]) ساهم المرجع الشيعي الكبير آية الله كاشاني، في دعم حركة مصدق، وقد عارض السيد حسين البرجوردي ، الذي تسلم المرجعية، بعد كاشاني، عمل رجال الدين في السياسة وحذرهم من " الانخراط بالأحزاب السياسية أو الاشتغال بالسياسة". إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، ص 271.

([32]) الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية، المجلد الرابع مصدر سابق ص 97. كذلك اتخذ الحكيم نفس الموقف ، من الانضمام للأحزاب بما فيها الأحزاب الإسلامية، حيث طلب من مقلديه عدم الانضمام لحزب الدعوة في الستينات، واستجاب لهذا الطلب ابنه مهدي، ومحمد بحر العلوم ومحمد باقر الصدر، مقابلات خاصة مع محمد بحر العلوم وآخرون من اعضاء حزب الدعوة الذين تركوا الحزب استجابة لطلب السيد محسن الحكيم، أشار إليها، فرهاد إبراهيم في كتابه: الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق ص 247. كما صدر نفس الموقف من المرجع الأعلى للشيعة آنذاك في إيران، حسين البروجردي ت 1961 الذي حرم على رجال الدين الأشتغال في السياسية وهدد بطردهم من الحوزة الدينية في حالة انتسابهم للأحزاب. حيدر، خليل علي، العمامة والصولجان، مصدر سابق ص 242.

([33]) خدوري، مجيد ، العراق الجمهوري، قم ـ إيران، انتشارات الشريف الرضي، 1418 هـ ، ص350 ـ 252 ؛ الجادرجي، كامل ، من أوراق كامل الجادرجي، ، دار الطليعة، بيروت ،1971 ص 91

([34]) إبراهيم، فرهاد ، الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق ص 257؛ رؤوف، عادل ، إشكالية الانقلاب العسكري حوار مع العقيد الركن أحمد الزيدي مجلة دراسات عراقية العدد 12 ـ 13 ، آذار 2000، ص 171.

النشاط أسلوب المزج بين السياسة والدين، تعبيراً عن الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية السيئة، خاصة بين المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد(35).

8. شعور كثير من رجال الدين الشباب، بضعف دور المرجعية الدينية القيادي وعدم أهليتها لقيادة الطائفة الشيعية، لتحقيق مطالبها الاجتماعية والسياسية، وبشكل خاص إعطاء وزن للشيعة في سلطة الدولة ومؤسساتها المختلفة، يتناسب مع حجمهم من السكان. ومن أهم الانتقادات التي وجهوها إلى المرجعية الدينية:

أ. التردد في مجابهة مواقف السلطات الحاكمة عند اتخاذها مواقف ضد علماء الدين الشيعة في العراق وإيران (36).
ب. اللجوء إلى المساومة مع السلطات الحاكمة في العراق وإيران، وذلك بتقديم المطالب الإصلاحية، للسلطات بدلا من المطالب الجذرية ذات الطبيعة السياسية لإقامة الدولة الإسلامية (37).
ت. رأى تيار من رجال الدين الشباب، بان الظروف مهيأة لإقامة الدولة الإسلامية التي أصبحت إقامتها ضرورة شرعية، وقد عبر محمد باقر الصدر، عن أفكار هذا التيار بالقول ".. الدولة الإسلامية ليست ضرورة شرعية، بل هي إضافة إلى ذلك ضرورة حضارية ، إنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي والارتقاء به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإسلامية وإنقاذه مما يعانيه من ألوان التشتت والتبعية والضياع"(38).
ث. الخلافات بين المراجع الشيعية الرئيسية التي بدأت تظهر للعيان في بداية الستينات من القرن الماضي، والتي كانت تتمحور حول قضيتين، الأولى: الموقف من الحزبية وانخراط رجال الدين في العمل السياسي المباشر. والقضية الثانية الموقف من الحكومات التي تولت السلطة بعد ثورة 14

([35]) اشترك الشباب بأعداد كبيرة في المواكب الحسينية (مواكب الطلبة) التي طغى على شعاراتها المطالب السياسية خاصة، خلال الفترة التي تلت نكسة حزيران، السعيد، حسن ، نواطير الغرب، بيروت ، مؤسسة الوحدة العربية، 1412 هـ - 1992م ص 250.

([36]) اتهم المرجع السيد محسن الحكيم بمغازلة شاه إيران ، بعد طرده السيد الخميني منها، حيث استقبل وزير خارجية إيران في ذلك الوقت، عند زيارته للعراق. رؤوف، عادل ، محمد باقر الصدر بين ديكتاتوريتين، المركز العراق للدراسات، دمشق 1422هـ - 2001م. ، هامش رقم ،6 ص 47.

([37]) كان السيد محسن الحكيم، يرفض إقامة دولة إسلامية في العراق، وينهج منهجاً إصلاحيا ، يركز على نشر الوعي الديني عن طريق المؤسسات التعليمية (مدراس دينية" وإنشاء المكتبات والإكثار من بناء الجوامع والحسينات. انظر، على سبيل المثال عن منهج الحكيم الإصلاحي، الخرسان، صلاح حزب الدعوة الإسلامي.. حقائق ووثائق ، فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عاما، دمشق، المؤسسة العربية للداسات والبحوث، 1419 هـ - 1999م ص 34؛ الفكيكي ، هاني ، أوكار الهزيمة، ص 274؛ مهر - إيران 1993.

([38]) الصدر، محمد باقر ، الإسلام يقود الحياة، ص 13، دار التعارف للمطبوعات لبنان، بيروت بدون تاريخ، مستل من رؤوف عادل ، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سابق ص 126.

لقد رفض السيد محسن الحكيم اقامة دولة إسلامية وكان يحدد هدف المرجعية بنشر التدين إلى أن يظهر الإمام الحجة الذي يملأ الأرض عدلاً ويقيم الدولة الإسلامية، وكان يشير إلى فشل تجربة ثورة العشرين في العراق وتأثيراتها السلبية على الشيعة. انظر بخصوص ذلك ، الصادق العهد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الاديب، ص 56، مستل من رؤوف ، عادل ، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سابق ص 110.

تموز حتى تسلم حزب البعث السلطة مرة ثانية في عام 1968 ، وكذلك الموقف من حكومة الشاه في إيران خلال الفترة نفسها(39).

9. تأثر رجال الدين الشباب الشيعة، بأفكار حركة الأخوان المسلمين وفرعها في العراق ومساعيها لإقامة دولة إسلامية، دفعتهم لتطوير نشاطهم الفكري والسياسي بين الشباب بهدف إقامة تنظيم سياسي لتهيئة ظروف إقامة دولة إسلامية([40]).
10. التشوش الفكري حول سبل التطور الاجتماعي: إن عدم اهتمام القوى العلمانية، بدور العامل الديني، باعتباره أحد المكونات الأساسية للوعي الاجتماعي للفرد في المجتمعات العربية الإسلامية، أدى لحالة من التشوش الفكري عند أقسام من الفئات المثقفة وكذلك فئات واسعة من الفقراء والكادحين المنتسبين لهذه الأحزاب. يرجع ذلك إلى عدم قدرة التغييرات الاجتماعية الثقافية، التي قامت بها الحكومات الوطنية، على إحداث تغيير واضح في القناعات الفكرية للمواطنين، لأن سرعة هذه التحولات لم تستطع توفير البيئة القادرة على استيعاب الأفكار الحديثة التي شكلت القاعدة الأيديولوجية لها، سواء كانت ديمقراطية ليبرالية غربية أو اشتراكية ماركسية ([41]). وقد ساهم تدخل الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية بحجة الإسراع بعمليات التغيير مع عدم توفر الموارد المالية ، اجبرها على إجراء تغييرات مستمرة في سياساتها، الأمر الذي ساهم في تعميق حالة الاغتراب عند الفئات المذكورة أعلاه بسبب عدم قدرة إجراءات الدولة الاقتصادية والاجتماعية على إشباع حاجاتها المادية والروحية ([42]). إن حالة التشوش الفكري السابقة،

([39]) أعتبر بعض فقهاء الشيعة، حكم عبد السلام عارف حكماً قابلا للتطور نحو حكم إسلامي حيث رأت " جماعة العلماء المجاهدين أن استيعاب عبد السلام عارف ومساعدته بقوة للوصول إلى فهم عميق للإسلام وتطبيق عملي له هو الأسلوب الأمثل للحفاظ على العراق والمنطقة". مقابلة مع جواد الخالصي، عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سابق، ص 50. وبخصوص الموقف من حكم الشاه في إيران واضطهاده لعلماء الشيعة، فقد أعتبره بعض العلماء بأنه " حامي حمى التشيع" على الرغم من اضطهاده لعلماء إيران وطردهم خارج إيران، ومواقفه السياسية الموالية للغرب. وتفسيراً لهذا الموقف، يرى بعض الكتاب، أن " جزء من المؤسسة الدينية..كانت مخترقة ولها ارتباطات مشبوه خارج العراق مع إحدى الجارات مع إيران في زمن الشاه والشاه لعب دور الحرب ضد عبد الكريم قاسم، أعلن عليه حرباً شعواء" ، من مقابلة مع العقيد الركن أحمد الزيدي، عن إشكالية العمل العسكري في العراق، مجلة دراسات عراقية، العدد 12 ـ 13، 2003 ص 171. وكذلك رؤوف، عادل ، العمل الإسلامي في العرق، صص 36 ـ 42 و 146. ويؤكد، سامي العسكري، عضو المكتب السياسي السابق الحزب الدعوة، اختراق المخابرات الإيرانية للمرجعية الدينية بقوله:" تحركت المخابرات الإيرانية(السافاك) من خلال عناصرها الموجودة دخل الحوزة). العسكري، سامي ، الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق.. البدايات ص 18.
www.islamicdawaparty.org/7-aslam/7islam-30-1_1.ht

([40]) إبراهيم، فرهاد ، الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 245 ـ 246 ؛ النعماني، الشيخ محمد رضا ، الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار، مصدر سابق، ص 148 ـ 149؛ العلوي، هادي ، لاهوت التحرير الإسلامي، التجربة والمرتقب، مجلة الحرية،1988/3/27 ص 45.

([41]) بلغ التشوش الفكري أوجه خلال فترة الستينات من القرن الماضي، حيث ظهرت كثير من الأفكار مكونة من خليطاً من القومية والاشتراكية العلمية، منها على سبيل المثال: الاشتراكية "العلمية القومية ـ الاشتراكية العربية لجمال عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي، واشتراكية عبد الرحمن البزاز الرشيدة ، والاشتراكية الإسلامية لعبد السلام عارف. إضافة إلى الاشتراكية الماركسية للشيوعيين واليساريين الآخرين، وغيرها من المسميات: كالاشتراكية الخاصة، والطريق اللارأسمالي، والتوجه الاشتراكي .

([42]) العزي، سويم، السلوك السياسي في المجتمع العربي، الدار البيضاء، دار الألفة ، 1992 ص 57 ـ58.

وفرت الظروف الثقافية الملائمة لبعض رجال الدين الشيعة من الشباب([43])، لطرح رؤية ذات صبغة إسلامية لسبل التطور الاجتماعي ([44]).

11. انتشار مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية والمجتمع اللاطبقي: لقد لعبت الحركة الماركسية وأفكارها دوراً مهماً في تعبئة أعداد كبيرة من فئات المجتمع للتطلع نحو المجتمع اللاطبقي، منذ تأسيس الحزب الشيوعي العراقي في أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، وبلغت نتائجها واضحة بعد ثورة 14 تموز 1958. لقد استفاد بعض المفكرين الإسلاميين من هذه الظاهرة، كمحمد باقر الصدر، حيث تم استغلال آمال الفئات الكادحة والفقيرة، التي كانت، ولا زالت تشكل نسبة كبيرة من المجتمع، بإقامة مجتمع لا طبقي، من خلال مساواة النظام الإسلامي الذي يسعون لتطبيقه، مع النظام اللاطبقي الذي ينادي به الماركسيون، وتوظيف مبدأ العدل، وهو أحد الأصول الخمسة للمذهب الشيعي، في هذه المقارنة، مع التركيز على تبيان الفروق بين النظامين، لصالح النظام الإسلامي. وهذا ما نراه واضحا لدى الصدر الذي قال بخصوص ملكية الدولة، على سبيل المثال:" فالشريعة الإسلامية التي وضعت مثلا مبدأ الملكية العامة وملكية الدولة إلى جانب الملكية الخاصة لم تعبر بذلك عن نتاج صراع طبقي أو تقدير لصالح هذا الجزء من المجتمع على ذلك الجزء، وإنما عبرت عن موازين العدل والحق، ولهذا سبقت بذلك تاريخيا كل المبررات المادية أو الطبقية لظهور هذا اللون من التشريع"([45]). ويرى الصدر، أن توفير الضمان الاجتماعي، يعتبر من الوظائف الرئيسية للدولة الإسلامية المكلفة" بإقامة مبادئ الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي والقضاء على الفوارق بين الطبقات في

([43]) كان يدرس في تلك الفترة، في المدارس الدينية في النجف، مجموعة من رجال الدين الشباب الذين لعبوا دوراً ريادياً في تطور الفكر السياسي المعاصر للشيعة الإثني عشرية، منهم، محمد مهدي شمس الدين الذي أصبح، رئيس المجلس الشيعي في لبنان، ومحمد حسين فضل الله، الزعيم الروحي لحزب الله في لبنان في فترة التأسيس 1983، ومحمد باقر الصدر ، منظر حزب الدعوة الإسلامية في العراق، اضافة إلى الخميني الذي هجر من إيران وأستوطن النجف.

([44]) أكد الصدر، محمد باقر ، في مؤلفاته الأولى، فلسفتنا واقتصادنا، في بدايات الستينات القرن الماضي وما بعدها " الإسلام يقود الحياة والمدرسة الإسلامية"، على أهمية الحل الإسلامي، للخروج من حالة الاضطراب الاجتماعي الناتجة عن فشل سياسة الدول الوطنية، التي تبنت الخيار الاشتراكي وكذلك حالة التشوش الفكري التي نتجت عن محاولات تبني الحركات والأحزاب السياسية للأفكار الليبرالية والماركسية بصيغتها الأصلية ، بغض النظر عن الواقع الاجتماعي ـ الثقافي المختلف عن البيئة التي ولدت فيها والظروف التي أحاطت بتطبيقها في الدول الاشتراكية، وكذلك حالة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء في الدول التي سارت على نهج الرأسمالية، بحيث ركزت أفكاره على أهمية الجانب الروحي في حياة الإنسان وضرورة إشباعه معنوياً، وهذا يتطلب العودة للدين الذين يمثل تعويضاً عن الحرمان المادي في الحياة الدنيا، بانتظار الجنة في الحياة الأخرى، حيث يقول الصدر عن الحل الإسلامي :" وقد أوجد الإسلام بتلك القاعدة الفكرية النظرة الصحيحة للإنسان إلى حياته، فجعله يؤمن بأن حياته منبثقة عن مبدأ الكمال المطلق، وأنها إعداد الإنسان إلى عالم لا عناء فيه" يعني الجنة في العالم الأخر" ونصب له مقياساً خلقياً جديداً في كل خطواته وأدواره ، وهو: رضا الله تعالى " . الصدر، محمد باقر ، فلسفتنا ص 44 ـ 5 ، دار الكتاب الإسلامي، ط10، قم ـ إيران 1401 هـ ـ 1981 م. ويقول في مكان آخر عن الحل الإسلامي ": هو تركيز التفسير الواقعي للحياة، وإشاعة فهمها لونها الصحيح، كمقدمة تمهيدية إلى حياة أخروية، يكسب الإنسان فيها من السعادة على مقدار ما يسعى في حياته المحدودة هذه ، في سبيل تحصل رضا الله " نفس المصدر السابق، ص 46. كما قام، الخميني، بالتنظير للحكومة الإسلامية في محاضراته على طلاب الحوزة الدينية، التي كان يلقيها أثناء تواجده في النجف في منتصف ستينيات القرن الماضي.

([45]) الصدر، محمد باقر ،الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق ص 18. كما استخدم، الصدر ، نفس المقولات الماركسية، عن الدولة وضرورتها، دون الإشارة إليها، انظر: عبد الجبار، فالح ، النظريات الشيعية الراديكالية في القرن العشرين بحث منشور في مجلة الثقافة الجديدة العدد 296، تشرين الثاني 2000 ص 110.

المعيشة وتوفير حد أدنى كريم لكل مواطن وإعادة توزيع الثروة بالأساليب المشروعة" ([46]).

2.2.4. الظروف الاجتماعية:

ـ زيادة الفعالية السياسية للفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة، من خلال انضمامها للأحزاب والحركات السياسية العلمانية، وكذلك إلى المنظمات الاجتماعية والمهنية. إن هذه الحالة ولدت الخوف لدى بعض رجال الدين الشباب، لأنهم اعتبروا قوة تنظيم الأحزاب العلمانية وانتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في المجتمع، وخاصة بين الشباب، سيؤدي إلى إضعاف دور وتأثير المرجعية الدينية في المجتمع(47). ومما عمق من المخاوف السابقة لدى رجال الدين الشباب، أن أسلوب المرجعية لمكافحة انتشار الأفكار اليسارية، لم يؤد إلى النتائج المرجوة، حتى عندما لجأت إلى إصدار فتاوى التكفير(48).

ـ أدت الإجراءات الاجتماعية التي جرى تنفذها، بعد ثورة 14 تموز 1958، كالإصلاح الزراعي 1959، وقرارات التأميم في عام 1964 إلى انقطاع لبعض مصادر المورد المالي للمرجعية الدينية، حيث كان المورد المالي الرئيس للفقهاء يأتي من كبار الملاكين والإقطاعيين والتجار. بمعنى آخر أن الأسباب السياسية وليس الدينية هي التي كانت تقف وراء معارضة رجال الدين للإصلاح الزراعي (49). ومن الجدير بالذكر أن المرجع الديني الأعلى محسن الحكيم رفض قانون الإصلاح الزراعي وحرم حتى الصلاة في الأراضي الموزعة على الفلاحين بموجب هذا القانون، كما أنه قد عارض قرارات التأميم التي صدرت في تموز 1964 باعتبارها مخالفة للشريعة الإسلامية (50). أما في إيران، فقد كان تطور الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية ، يشير إلى تعزز نفوذ القوى اليسارية ، وخاصة حزب توده الشيوعي في المجتمع الإيراني، الذي أصبح أكبر حزب سياسي في إيران في بداية

([46]) الصدر، محمد باقر ، الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص 14 ـ 15. كما يلاحظ، اهتمام ، الصدر، في كتاباته، بملكية الدولة وازالة السلبيات التي رافقت تطبيق هذا الملكية في البلدان الاشتراكية. كما إنه يركز على نقد معالجة مظاهر الأنانية " حب الذات الفردي" الناتجة عن ضعف الإيمان الديني الملازم للتطور الاشتراكي في حين يوجه نقده للجوانب الأخلاقية- وهي المظاهر السطحية الناتجة عن التطور الرأسمالي ـ الفساد الأخلاقي ، والسرقة والرشوة ، وصور البذخ الفاحش لدى الأغنياء، والجريمة والفقر، باعتبارها شرور الرأسمالية. محمد باقر الصدر ، فلسفتنا، مصدر سابق ص 28 ـ 45؛ وكذلك في كتابه، المدرسة الإسلامية ، طهران، دار الكتاب الإيراني لطباعة والنشر، 1981 م - 1401 هـ ص 128 - 131.

([47]) رؤاف، عادل ، العمل الإسلامي في العراق، بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، ص 42- 43.

([48]) إبراهيم، فرهاد ، الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 252؛ شمس الدين، محمد مهدي وآخرون، آراء في المرجعية الشيعية، ص 582 ـ 584. لقد انقسم كبار علماء الشيعة حول فتوى تكفير الشيوعية التي أصدرها السيد محسن الحكيم عام1960، حيث أيد الفتوى ثلاثة فقهاء وهم : آية الله عبد الكريم الجزائري وآية الله أبو القاسم الخوئي وآية الله عبد الهادي الشيرازي، بينا رفض ثلاثة فقهاء إصدار فتوى مماثلة وهم : آية الله حسين الحمامي، وآية الله عبد الكريم الزنجاني وآية الله الشيخ محمد فاضل القائيني. أنظر، رؤوف، عادل ، محمد باقر الصدر بين ديكتاتوريتين، مصدر سابق 282- 284.

([49]) العلوي، حسن، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق،ص211. ولنفس الأسباب عارض، المرجع الاعلى للشيعة في إيران حسين البروجردي، الاصلاح الزراعي في إيران، حيدر، علي خليل، العمامة والصولجان ، مصدر سابق، ص283.

([50]) انظر: البياتي، حامد ، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية، ص 143 ـ 144 ؛ الأزري، عبد الكريم ، مشكلة الحكم في العراق، ، لندن 1991 ، دار النشر بلا. ص 273

الأربعينات وما بعدها (51). وقد أثار هذه التطور مخاوف الشاه وبريطانيا. وبالارتباط مع توطد نفوذ الاتحاد السوفيتي، وانتشار الأفكار التحريرية والديمقراطية والماركسية، في المستعمرات التابعة للدول الاستعمارية الأوربية، تصاعد نشاط القوى الوطنية، بشقيها العلماني والديني في إيران. وكان من نتائج ذلك تحالف رجال الدين الوطنيين وتيار الديمقراطيين، وتأسيس الجبهة الوطنية، بقيادة الشخصية الوطنية مصدق والفقيه البارز أبو القاسم الكاشاني، التي فازت بانتخابات 1952. إن انتعاش الحركة الوطنية، أدى الى نمو المشاعر المعادية للغرب باعتباره مسؤولاً عن تدهور الوضع الاجتماعي لأغلبية الإيرانيين، وعلى خلفية هذه المشاعر، تكونت حركة شعبية ، تطالب بتأميم النفط الإيراني والاستفادة من الموارد المالية المتأتية منه لصالح رفع معيشة المواطنين، وقد نجحت هذه الحركة في إجبار الشاه على تشكيل حكومة وطنية بقيادة مصدق، قامت بالعديد من الإجراءات الوطنية السياسية الاقتصادية، ومن أهمها تأميم النفط الإيراني عام 1951، ومنح المرأة حرية التصويت. لقد أثارت هذه التطورات مخاوف الجناح المحافظ من كبار رجال الدين من أمثال المرجع الأعلى للشيعة الإثني عشرية آنذاك ، آية الله حسين بروجردي (ت 1961)، وآية الله بهبهاني، ولذلك رحب هؤلاء بإسقاط حكومة مصدق عام 1953 من قبل المخابرات المركزية، وعودة الشاه إلى إيران بعد هروبه منها. كما دعموا حملة الشاه الإرهابية ضد القوى اليسارية والديمقراطية، واستمرت المرجعية على علاقة جيدة مع نظام الشاه خلال الخمسينات من القرن الماضي حتى قيام الشاه بالشروع بتنفيذ بعض الإصلاحات الاجتماعية. (52).

ـ أدت الإجراءات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نتجت عن " الثورة البيضاء 1963 " التي قام بها شاه إيران، خاصة في مجال الأرض، إلى معارضة واسعة ليس من الإقطاعيين فقط بل اشترك فيها رجال الدين، لأنها مست مصالح الفئات الاجتماعية التي توفر لهم الدعم المادي، الإقطاعيين والفلاحين "... فتفكيك العلاقات الإقطاعية هنا " أي إيران" جرى على يد دولة إقطاعية. وقد اصطدمت بالمؤسسة الدينية بكل تياراتها، أي الإقطاعي السلفي، والبرجوازي الوطني، والفلاحي، نتيجة الطابع الخاص لـ " إصلاحات " الشاه " الثورة البيضاء: المتصادمة مع جناح من الإقطاعيين ومع جمهرة الفلاحين (وبخاصة الفقراء) في آن واحد"(53). كما أدت سياسات الشاه إلى زيادة تبعية إيران السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الرأسمالية الغربية. وقد ترافقت هذه الإجراءات الاقتصادية ـ الاجتماعية بإصلاحات سياسية لصالح حقوق المرأة ، كحق الترشيح والانتخاب والمساواة أمام المحاكم (54).

ـ وتأسيساً على ذلك، فقد حدث حراك اجتماعي معارض، في المجتمع الإيراني، مناوئ لتلك السياسات، قوبل بتشديد الإرهاب البوليسي وقمع الآراء المعارضة من قبل السلطة. لقد أدت سياسة الشاه الاستبدادية، إلى تنامي المعارضة لحكمه بين أوساط واسعة من المواطنين من الطلاب وأصحاب المهن الحرة والعمال والموظفين، ونشط رجال الدين في تأجيج روح المعارضة باستخدام المؤسسات الدينية ومناسباتها، للدعاية السياسية ضد الشاه حيث كانت

([51]) السبكي، آمال تاريخ إيران مصدر سابق ص 167 .

([52]) دعا كبار رجال الدين في إيران، بما فيه حليفة في الجبهة الوطنية أبو القاسم الكاشاني. الناس للتظاهر ضد حكومة مصدق، الذي تحالف مع الشيوعيين، ليحصل على دعم السوفييت، في صراعه مع الدول الغربية التي عارضت برنامجه الإصلاحي، وقدمت الدعم للشاه للعدوة للحكم. انظر، حيدر، خليل علي، العمامة والصولجان، مصدر سابق ص242.

([53]) عبد الحبار، فالح ، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، دراسات أولية ص 14، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق 1990.

([54]) جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ت ، محمد أبو رحمة ، ط2 القاهرة ،.مكتبة متولي 1414 هـ ت 1993م ص140 - 145.

الوسيلة الوحيدة المتاحة للتحرك المعارض، بعد نجاح الشاه بتقليص نفوذ وحركة الأحزاب العلمانية والمنظمات المهنية والعمالية، التي تعرضت لإرهاب دولة شامل بعد إسقاط حكومة مصدق (55).

- وكان للتطورات السابقة، نتائج فكرية تمثلت بظهور التفسير الثوري، للإسلام من قبل بعض رجال الدين من أتباع آية الله كاشاني، أمثال علي شريعتي *، وآية الله محمود الطالقاني. وقام هؤلاء بتفسير الإسلام تفسيراً راديكاليا حديثا، فعلى سبيل المثال كان علي شريعتي، يروج لأفكاره بقوله "إن البعد السياسي في التحرك الشيعي يمثل البعد الأكثر حيوية ولم يكن شيئا عابراً أو مجرد شعار مرحلي ، بل هو انعكاس لمنهج قويم يجسد في واقعه الرسالة العالمية للإسلام المتمثلة بانقاذ البشرية وإلغاء مظاهر التمايز الطبقي والتمييز العنصر" (56). ودعا هذا التيار إلى المقاومة الثورية لحكم الشاه . وقد أثرت هذه الأفكار على انبعاث روح المقاومة، التي خمدت بعد إسقاط حكومة مصدق الوطنية، عند رجال الدين الشباب وكان الخميني على رأس هؤلاء، حيث ظهر اسمه لأول مرة في مناسبة إحياء مراسم عاشوراء (1963) حيث انتقد بشدة إجراءات الشاه" واتهمه بمعارضة الشريعة والدستور وبيع إيران للأمريكان"(57).

إن خلاصة لما ذكر تشير الى ارتباط تجربة انبعاث الحركات السياسية التي تتخذ من الفكر الديني، كأيديولوجية، في المجتمعات العربية والإسلامية، مع حدوث نهوض جماهيري وحراك اجتماعي جذري على وجه الخصوص، تقوده القوى الديمقراطية واليسارية، ويؤكد هذا الاستنتاج تجربة العراق بعد التطورات التي حدثت بعد ثورة 14 تموز 1958 (58).

لقد أثرت العوامل السابقة على رجال الدين الشيعة وخاصة الشباب منهم، وأدت إلى توسيع النقاش حول الأمور السياسية ودور رجل الدين السياسي ومراجعة مواقف المرجعية الشيعية من العمل السياسي. وكان لوجود رجال الدين، من عدة بلدان إسلامية، متحمسين للنشاط السياسي من أمثال: محمد باقر الصدر من العراق، محمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين

([55]) السبكي، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، 1906 - 1979) ص 174، إصدار عالم المعرفة، الكويت 1420 هـ - 1996 م.

* ولد علي شريعتي، سنة 1312 في خراسان، إيران، قام بنشاط فكري كبير ، في تنقية الفكر الشيعي من الخرافات والاضافات التي دخلت عليه من السلاطين الذين اعتنقوا التشيع ك" الصفويين". انضم إلى تيار الشباب في حركة المقاومة الوطنية التي أسسها، آية الله زنجاني، وآية الله محمود الطالقاني، ومهدي بازركان، عام 1961 . واكمل دراسة الدكتوراه من فرنسا،، وعاد إلى إيران في منتصف ستينات القرن الماضي. وأثر عودته، قام بنشاط فكري كبير، في تثوير الفكر السياسي الشيعي، من خلال المحاضرات التي كان يلقيها في أحد أهم المراكز الثقافية " حسينية الإرشاد، ابتداءً من 1969. ونتيجة نشاطة المعارض لحكم الشاه أجبر على مغادرة إيران إلى لندن عام 1977، وتوفى بعد ثلاثة أشهر من وصوله. مستل من مقدمة، كتاب شريعتي، علي ، التشيع العلوي والتشيع الصوفي، مصدر سابق.

([56]) شريعتي، على، التشيع العلوي والتشيع الصفوي ، مصدر سابق ص 146.

([57]) السبكي، آمال ، تاريخ إيران، ص. 174 - 175؛ إبراهيم، فؤاد ، الدولة والفقيه، ص. 275، مصدران سابقان.

([58]) لمزيد عن العلاقة بين نهوض الحركات السياسية الدينية، والنهوض الديمقراطي في المجتمع العراقي بعد تموز 1958، انظر، عبد الجبار، فالح، المادية والفكر الديني المعاصر: نظرة نقدية، دمشق ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، 1985 ص 199.

فضل الله من لبنان، والخميني من إيران، أثره البالغ على مناقشة قضية إقامة حكومة إسلامية يتولى قيادتها رجال الدين (59).

- وبتأثير تلك الأفكار، تأسست جماعة العلماء في النجف (عام 1958) ، حيث عملت على تفعيل دور رجال الدين في المجالين الاجتماعي والسياسي، ومواجهة توسع النفوذ السياسي والفكري للقوى العلمانية وعلى الخصوص الحزب الشيوعي في أوساط الشيعة، وأصدرت لهذا الغرض، مجلة أضواء التي أصبحت منبراً فكريا لرجال الدين الشباب وأصبح محمد باقر الصدر ومحمد حسين فضل الله من أبرز كتابها (60).

كما ظهرت خلال العقد الخامس من القرن الماضي في إيران، فئة من خريجي الجامعات ذوي الميول الدينية، المنحدرين من الريف الإيراني، تطالب بإصلاح المؤسسة الدينية، لغرض القيام بدورها الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وقد تكونت هذه المجموعة بالتزامن مع ظهور نفس التوجهات عند رجال الدين الشباب الشيعة في العراق. تضمن برنامج هذه المجموعة العديد من الأهداف السياسية والاجتماعية منها:

- الاستقلال المالي للمرجعية.
- تكوين مجلس دائم للمرجعية.
- إصلاح نظام التعليم في المدارس الدينية عن طريق التقليل من مواد الفقه وزيادة تدريس العلوم العقائدية والفلسفة والأخلاق.
- تخصص رجال في مجال معين من العلوم الدينية.
- إحياء العمل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- تنمية التضامن الاجتماعي ومكافحة انتشار الميول الفردية في المجتمع (61).

ـ أصيبت المرجعية الشيعية بالذهول من التحول الهائل الذي حدث في إيران والعراق، خاصة التغييرات التي أحدثتها ثورة 14 تموز 1958 في المجتمع العراقي حيث لعبت القوى السياسية العلمانية دورا رئيسيا في إسناد هذا التحول على كافة الأصعدة. وقد لعب اليسار العراقي بقيادة الحزب الشيوعي، دورا كبيرا في تعبئة فئات المجتمع للدفاع عن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة الأولى بعد الثورة، من خلال منظمات جماهيرية تضم اعداد كبيرة من السكان، لديها القدرة على تحريك الناس وتحفيز نشاطهم السياسي والاجتماعي، تمثل ذلك في إخراج مليون متظاهر في عيد العمال 1959، الأمر الذي لم يكن متوقعا من المرجعية الدينية الشيعية (62). ونتيجة لمحدودية النشاط الفكري للمرجعية الدينية في مقاومة انتشار الأفكار اليسارية في المجتمع، لجأت إلى سلاح التكفير،

([59])النعماني الشيخ محمد رضا ، الشهيد الصدر: مصدر سابق، ص 148 ؛ عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين ديكتاتورتيين، مصدر سابق ص 95،.

([60]) فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 252؛ الشيخ محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار، مصدر سابق، ص 154.

([61])كان من بين قادة هذه المجموعة محمود طالقاني، وعلي شريعتي، ومرتضى مطهري والخميني. انظر لمزيد عن آراء هذه المجموعة، حيدر، خليل علي، العمامة والصولجان، مصدر السابق، ص258.

([62]) يشير إلى هذه الحقيقة ، سامي العسكري، عضو المكتب السياسي السابق لحزب الدعوة، بقوله: " ثم جاء انقلاب 14 تموز 1958 ليحدث هزة في المجتمع العراقي، حيث شهدت الساحة العراقية مداً شيوعياً، حيث نشط الحزب الشيوعي العراقي داخل المدن والأرياف العراقية. وكانت صدمة أصابت المرجعية الدينية في النجف الأشرف." الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق. البدايات،ص14. www.islamicdawaparty.org/7-aslam/7islam-30-1_1.htm

الذي لم يكن مألوفا في أوساط المرجعية الدينية التي رفضت في فترات سابقة مساعي الدول الغربية، استغلال الدين لمحاربة الفكر التقدمي عامةً والماركسي خاصة، حيث فشلت محاولاتها في إصدار مثل هذه الفتاوى من المراجع الدينية الشيعية الرئيسية خلال فترة الأربعينيات كمرجعية السيد أبي الحسن الموسوي ومرجعية الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء([63]).

ـ تزامن التنظير لولاية الفقيه مع توسع نفوذ التيار الديني، بشكل عام في المنطقة العربية، الذي يرجع إلى زيادة وتيرة التطور الرأسمالي، المكشوف أو المستتر تحت ما عرف بالطريق اللارأسمالي (رأسمالية الدولة أو القطاع العام أو قطاع الدولة) الذي انتهجته الأنظمة الوطنية في العديد من البلدان العربية والإسلامية، في بداية ستينات القرن الماضي. وقد أدى هذا التطور إلى نتائج متباينة، اقتصادية وسياسية. ففي المجال الاقتصادي لم يؤد إلى القضاء على العلاقات الإقطاعية فحسب، بل أدى في الوقت نفسه إلى زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل، بين الفئات المثقفة وتدمير الإنتاج الحرفي في المدينة والريف، الذي يشكل مورداً اقتصاديا لفئات واسعة من السكان(64). أما في الجانب السياسي، فإنه أدى إلى زيادة ميول الاستبداد لدى الفئات الحاكمة، وقد تمثل بشكل خاص فى تحجيم دور الأحزاب السياسية العلمانية والديمقراطية وبالتالي تضييق فرص التعبير عن الرأي والحريات السياسية، مما أدى إلى لجوء الفئات الاجتماعية التي تعرضت لنتائج التطور

([63]) يذكر عادل عبد المهدي، إن مرجعية السيد أبو الحسن الأصفهاني (ت 1946)، رفضت إصدار فتوى ضد الشيوعية، بناءً على رغبة السلطة،آنذاك، لاعطاء شرعية دينية لنهجها المعادي للشيوعية في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، انظر عادل عبد المهدي، الحركة الإسلامية وموضوعات الوفاق الوطني، مجلة الثقافة الجديدة العدد 295، تموز ـ آب 2003 ص 43؛ إبراهيم، فرهاد، الطائفية السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص242، 251. ومن الجدير بالذكر التنويه بان موقف رجال الدين الشيعة من الأحزاب السياسية الوطنية الديمقراطية، يتوقف على استيعاب رجل الدين للعلاقة بين ما هو ديني وما هو وطني، ففي حالة ترجيح الموقف الوطني، يرفض رجل الدين الخضوع لرغبات السلطات الاستبدادية وبالتالي ينأى بنفسه عن المساهمة في حملات مكافحة القوى الديمقراطية، كما فعل رجال دين كبار ومنهم بالإضافة للأسماء التي مر ذكرها، أبو القاسم الكاشاني، أحد أهم زعماء الجبهة الوطنية التي أوصلت مصدق للسلطة في إيران عام 1952 حيث رفض محاولات القوى الاستعمارية لتخويفه من نشاط الشيوعيين. انظر، آراء في المرجعية ، مصدر سابق ص 451. بينما اتخذ السيد محمد باقر الصدر موقفا متعاونا مع سلطة البعث في العراق عندما وافق على طلب السلطة بالقيام إعادة إصدار كتابه" فلسفتنا" على نفقتها للمساهمة في حملة مكافحة القوى الديمقراطية واليسارية التي كانت تقوم بها السلطة الاستبدادية في العراق في نهاية سبعينيات القرن الماضي. انظر، النعماني ، محمد رضا ، الشهيد الصدر، مصدر سابق صص 74 ـ 75 . ومن الأمثلة البارزة التي رفضت الاشتراك في حملات السلطات لمحاربة الأفكار اليسارية، موقف المفكر الإسلامي علي شريعتي الذي " لم يستخدم قلمه من أجل تفنيد الشيوعية واسقاطها، وإنما وجه رماحه ضد الرجعية، التي سادت في بلادنا منذ العهد الصفوي" من تقييم أحسان شريعتي لسيرة والده ، راجع: التشيع العلوي والتشيع الصفوي ، مصدر سابق، ص 16.

([64]) يصف أحد الباحثين وضع المجتمع الإيراني بعد إصلاحات شاه إيران محمد رضا بهلوي بالقول:
" بعد سبع وثلاثون عاما من حكم "محمد رضا بهلوي" : ظل الريف الإيراني ـ وهو ريف واسع مترامي الأطراف ـ محروماً من الماء والكهرباء والطرق المعبدة والخدمات الطبية. وعمت الرشوة والفساد البلاط والدوائر الحكومية. واستحكم الحكم البوليسي ينغص على الناس حياتهم بالإرهاب والتعذيب والخوف. وأوذي في مشاعرهم الدينية والخلقية. وأصبحت الثروة الضخمة التي تحصل عليها إيران من دخل النفط وسيلة لتعطيل الإنتاج المحلي ـ وهو إنتاج بدائي بسيط ـ ووقف تقدمه بدلاً من أن تكون وسيلة إلى تحسينه وتطويره. وذلك بسبب قوانين الاستيراد والمتاجرة، القوانين التي حرمت الإنتاج من كل حماية وأباحته للمزاحمة الأجنبية تعطله وتمحقه وبذلك تحولت الثروة النفطية إلى ثروة استهلاكية عقيمة تؤخذ اليوم من الأجانب ثمناً للنفط لتعاد إليهم ثمناً للبضائع الاستهلاكية الكمالية". الأمين، حسن ، صراعات في الشرق على الشرق مصدر سابق، ص 407.

الرأسمالي السلبية، إلى الحركات الدينية التي كانت تتمتع بحرية نسبية يوفرها الغطاء الديني لتحركها وتوفر المؤسسات الدينية لنشاطها السياسي الفكري، المساجد والجوامع (65).

3.2.4. مراحل تطور نظرية ولاية الفقيه المعاصرة:

تعتبر نظرية ولاية الفقيه المعاصرة، انقلاباً جذرياً في الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، لا من حيث أسسها النظرية والقواعد الفقيه التي استندت عليها، بل من حيث النتائج التي تركتها على الفكر السياسي الشيعي وزيادة الفعالية السياسية للشيعة في كل مناطق تواجدهم في العالم. لذلك لابد من الإشارة إلى المراحل التي مرت بها وصولاً إلى صيغة ولاية الفقيه المطلقة التي طورها الخميني من خلال تطبيقها على نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية. وبناء على ذلك نقسم تطورها إلى مرحلتين هما:

1.3.2.4. المرحلة الأولى:

تتمثل هذه المرحلة بظهور الأفكار الأولية للإمام الخميني، حول وظيفة الفقهاء ودورهم السياسي في المجتمع(66). وكان الهدف منها توضيح الدور الذي يجب على رجال الدين القيام به في الظروف السياسية والفكرية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات التي يعيشون فيها، وبشكل خاص العراق وإيران، في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً. ونظراً، لمعرفة الخميني، بأختلاف فقهاء الشيعة حول الدور السياسي للفقهاء خلال عصر الغيبة، حاول إعادة تأكيد الأسس الشرعية لمفهوم ولاية الفقهاء التي تحدث عنها المحقق النراقي، والتي مر ذكرها. ولكن الخميني استخدم لغة سياسية حديثة وأكثر من عدد الروايات لزيادة الإقناع بصحة طروحاته النظرية حول ولاية الفقيه، خاصة عند رجال الدين الشباب والمثقفين الإسلاميين، المشككين بموقف المؤسسة الدينية الشيعية التي ترفض، أقسام مؤثرة منها، إقامة دولة إسلامية في عصر الغيبة من خلال استعارة مفهوم نائب الإمام الغائب الذي ظهر في العصر الصفوي. لقد استعار الخميني، اغلب الروايات التي ذكرها المحقق النراقي، مع الاسترسال بالنص، وزيادة في الشرح والتوضيح، لإثبات حق الولاية للفقهاء في عصر الغيبة، خاصة مقبولة عمر بن حنظلة ومقولة أبي خديجة وغيرها، وقام الخميني، بتأويل بعض الآيات القرآنية، لإثبات حق الولاية للفقهاء، باعتبارها، مهمة إلهية أوكلها الله تعالى إلى الفقهاء في عصر الغيبة (67). لقد تمحورت الآراء السياسية للإمام الخميني حول المحاور التالية:

([65]) عبد الجبار، فالح ، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، دراسات أولية، ص 71 سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، ص 59. مصدران سابقان.

([66]) كانت المرجعية الدينية للشيعة لا تتدخل في السياسة بشكل مباشر، وكانت تبدي بعض الآراء السياسية عن طريق الرسائل والبيانات التي تصدرها بالمناسبات، وقد كسر هذه القاعدة الإمام الخميني، وبدأ يتحدث عن النظام الإسلامي بالمحاضرات والخطب ، بشكل علني. الحكيم،محمد باقر، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، ج7 ، من الإنترنت، http://www.al-hakim.com/arabic/fekri/05/index.htm

([67]) انظر، الخميني، الحكومة الإسلامية، مركز بقية الله بيروت 1418هـ - 1998م، ص 95،84، 96، 106، 110، 116، 141 - 142. إن المقصود بالولاية الفقهية: (هي تلك الولاية التي ترجع بالنتيجة إلى الشريعة والفقه، ومصدرها الأدلة الشرعية، أو الأدلة العقلية الكاشفة عن الحكم الشرعي، ومنها الولاية المجعولة للفقيه الجامع للشرائط والمتصدي للشأن العام من قبل الإمام المعصوم، والثابتة بالنّص الشرعي والدليل العقلي). انظر، مصطفوي السيد محمد ، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي ، بيروت: معهد الرسول الأكرم العالمي للشريعة والدراسات الإسلامية 2002م ص31 .

1. تبيان مفهوم ولاية الفقيه:

على الرغم من الإشارات العديدة التي ذكرها فقهاء الشيعة الإمامية عن حق الولاية للفقهاء في عصر الغيبة، يطرح الخميني رأياً جديداً، يشير إلى إن الفقيه، الحائز على خصلتي " العلم بالقانون والعدالة"(68)، يتولى نفس صلاحيات النبي (ص) والإمام المعصوم في عصر الغيبة، على الرغم من أنه (أي الفقيه) ليس له المنزلة المعنوية ولا المقام الخاص للنبوة والإمامة المعصومة، لأن النبي والأئمة منصبّين من الله تعالى ويمتازون بالعصمة، حسب الاعتقاد الشيعي الإثني عشري، وهذا ما لا يتوفر للفقيه. وبناءً على هذه الوظيفة المناطة بالفقهاء، يطرح الخميني مفهومه عن ولاية الفقيه، فيبدأ أولاً، بتميز ولاية الفقيه عن ولاية النبي (ص) وأئمة أهل البيت التي " هي مقام الخلافة الكلية الإلهية التي ورد ذكرها على لسان الأئمة (ع) أحيانا"(69)، والتي يطلق عليها الولاية " **التكوينية** " التي هي: **"القدرة على التسلط على الظاهرة الكونية، من خلال آلية يفترض أن تتفاعل مع مكونات الفعل التكويني إن على نحو التسلط عليها، كما يتسلط الدواء على الداء، وإن على نحو التقرب من مصدره"**(70). وتختلف الولاية التكوينية، عن ولاية الفقيه " **الاعتبارية** " ليس من حيث الوظيفة بل من حيث حجم الصلاحيات التي يتمتع بها الأشخاص المتصدون لهما، فعلى سبيل المثال، يذكر الخميني، الفرق الأساسي بين الولايتين، وهو عدم وجود صلاحية للولي الفقيه لعزل الفقهاء الآخرين أو تنصيبهم. بمعنى عدم وجود ولاية مطلقة له على الفقهاء المعاصرين له، لأن ولايته ولاية وظيفية تخص الحكومة والإدارة والتنفيذ (71). ويرى الخميني أن الولاية الاعتبارية، لم تخصص لشخص بعينه، مثل الولاية التكوينية، بل هي "من الأمور الاعتبارية العقلائية وليس لها واقع سوى الجعل، وذلك كجعل القيم على الصغار" (72). ثم يبين ضرورتها الاجتماعية على ضوء الأدلة العقلية المستندة إلى ضرورة إقامة الدولة الإسلامية في الظروف المعاشة وعدم الانتظار لحين ظهور الإمام المهدي، فيقول: "... هل يجب أن تبقى الأحكام الإسلامية طيلة فترة ما بعد الغيبة الصغرى إلى اليوم حيث مضى أكثر من ألف عام، ومن الممكن أن تمر مائة ألف عام أخرى دون أن تقضي المصلحة ظهور صاحب الأمر ـ فهل يجب أن تبقى مطروحة وبلا تطبيق، وليعمل كل إمرئ ما يشاء؟ ولتعم الفوضى؟..."(73).

2. شروط الحاكم

توجد شروط عامة للإمام في الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، تمت الإشارة لها في مبحث الإمامة، ويمكن أن تطبق على الفقهاء، العدول، باستثناء شرطي العصمة والوصية التي تخص أئمة أهل البيت الإثني عشر. وما يهمنا هنا الشروط الجديدة التي أضافها الخميني للفقيه الجامع للشرائط (74)، لكي تتجاوب هذه الشروط مع وضعية الفقهية كحاكم وليس مرشداً وهادياً للمسلمين إلى مبادئ الدين الإسلامي. وأهم هذه الشروط:

---

(68) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 86. يعني الخميني العلم بالقانون، معرفة الفقيه للقوانين التي تنظم حياة المجتمع ـ القوانين المدنية والتجارية والجزائية.

(69) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 89.

(70) لصغير، جلال الدين ا، الولاية التكوينية: الحق الطبيعي للمعصوم (ع)، مصدر سابق ص 97.

(71) انظر، عن الفرق بين ولاية الفقيه المطلقة والولاية الاعتبارية، الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 88 ـ 89؛ كذلك، الصغير، جلال الدين ، الولاية التكوينية، مصدر سابق ص 97، .

(72) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص 87.

(73) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 63.

(74) شروط ولي الفقية الجامع للشرائط هي:

- العلم بالقانون: ويأتي هذا الشرط بناء على مفهومه للحكومة الإسلامية باعتبارها "حكومة قانون"، لذلك ينبغي على من يتولى أمر الحكومة، الرئيس أو الموظفون الآخرون فيها، أن يكون عارفاً بالقوانين التي يقوم بتطبيقها على الناس(75).
- العدالة.
- العلم بالسياسة: ويعطي الخميني لعلم الفقيه بالسياسة أهمية تفوق شرط الاجتهاد الذي لا يؤهل الفقيه لفهم قضايا المجتمع وحاجاته المتجددة، حيث يعتقد الخميني أن "الاجتهاد المصطلح في الحوزات لا يكفي، فحتى لو كان شخص أعلم من غيره في علوم الحوزة المعروف، وفي نفس الوقت عاجز عن تشخيص مصلحة المجتمع، أو لا يستطيع تمييز الصالحين عن غيرهم، وعموماً يفقد الرؤية الصحيحة والقدرة على اتخاذ القرار في المجال السياسي والاجتماعي، هذا الشخص ليس مجتهداً في أمور الحكومة والمجتمع، ولا يمكنه تولي زمام أمور المجتمع" (76).

إذن هذه الشروط هي شروط وظيفة لمنصب الفقيه الجديد، ولي الفقيه، الذي تتطلبه نظرية ولاية الفقيه (77).

3. ضرورة وجود المؤسسات التنفيذية

ويعني الخميني بالمؤسسات التنفيذية، ضرورة وجود الحكومة والمؤسسات الإدارية التي تقوم بتنفيذ القوانين " الإسلامية" التي يجب أن لا تبقى معطلة خلال فترة الغيبة، فالمسلمون يحتاجون " إلى من يطبق القوانين ويقيم النظم الاجتماعية في المجتمع لتأمين سعادة الدنيا والآخرة"(78).

4. مفهوم القوانين الإسلامية

يعطي الخميني، مفهوماً محدداً لهذه القوانين بأنها إسلامية وهي " قوانين الشرع" حسب رأيه. وهي قوانين متنوعة تشمل كل مجال حياة المجتمع، ابتداءً من الأسرة إلى القوانين المتعلقة بالحرب والعلاقات الدولية، والقوانين الجزائية، والتجارة والصناعة والزراعة. أي بناء نظام المجتمع الحقوقي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية.

---

1 ـ العقل. 2 ـ القدرة على الولاية. 3 ـ الاعتقاد بالإسلام. 4 ـ العدالة " الامانة والاستقامة ".
5 ـ الفقاهة" الأعلمية بأحكام الإسلام في يخص العبادات والمعاملات". 6 ـ الشجاعة 7 ـ أن لا يكون من أهل الطمع والبخل والمصانعة. 8 ـ الذكورة " توجد آراء تعطي للمرأة حق الولاية كالشيخ محمد مهدي شمس الدين" . 9 ـ شروط مختلف عليها : البلوغ، سلامة الأعضاء والحواس، الحرية، النسب " القرشية" العصمة. أنظر: المنتظري، محمد حسين ، ولاية الفقيه ج1 مصدر سابق، ص 276 ـ 329 .

([75]) ا الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 83.

([76]) آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة باحثين، مصدر سابق ص 207.

([77]) يحدد ، الصدر، محمد باقر ، شروط ولي الفقية بأربعة، تختلف عن شروط الإمام الخميني خاصة فيما يتعلق بشرط الأعلمية التي تكتسب بالشكل التقليدي المتعارف عليه بين فقهاء الشيعية، والشروط هي:
أولاً، الاجتهاد المطلق والعدالة؛
ثانياً، وضوح الخط الفكري المتعلق باقامة الدولة الإسلامية وضرورة حمايتها؛
ثالثاً، أن تكون مرجعيته بالفعل في الامة بالطرق الطبيعية المتبعة تاريخياً.،
رابعاً، يرشحه أكثرية أعضاء المرجعية على يحضى ذلك بتأييد عدد كبير من العاملين في الحقوق الدينية، من العلماء وطلبة الحوزة ووكلاء وأئمة المساجد ومفكرين ومؤلفين إسلاميين. الصدر، محمد باقر الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق ص 13- 14.

([78]) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 61.

5. مفهوم الحكومة الإسلامية

إن أهم قضية طرحها الخميني، هي اختلاف الحكومة الإسلامية عن أشكال الحكومات القائمة، الجمهورية والملكية، أو من حيث المضمون، الديمقراطية أو الإستبدادية. ويعرف هذه الحكومة بالشكل التالي: **" الحكومة الإسلامية ليست كأي نوع من أنماط لحكومات الموجودة. فهي مثلاً ليست استبدادية.. وإنما هي مشروطة. وبالطبع ليست مشروطة، بالمعنى المتعارف لها هذه الأيام، حيث يكون وضع القوانين تابعاً لآراء الأشخاص والأكثرية. وإنما هي مشروطة من ناحية الحكام يكونون مقيدين في التنفيذ والإدارة بمجموعة من الشروط التي حددها القرآن الكريم والسنة الشريفة"**(79).

6. ضرورة التغيير الثوري للمجتمع

ويبني الخميني، ضرورة التغيير الثوري، بالاستناد إلى القاعدة الفقهية الشيعية التي ترفض الاعتراف بشرعية الحكومات التي قامت بعد حكومة الرسول(ص)، باستثناء حكومة الإمام علي. وبناء على ذلك فأن القضاء على الحكومات غير الشرعية القائمة في البلاد الإسلامية، غير ممكن بدون الثورة التي تكون مهمتها إزالة " كل نظام غير إسلامي هو نظام يحمل الشرك، لأن حاكمه (الطاغوت) ونحن مكلفون بتصفية آثار الشرك من مجتمعاتنا الإسلامية ومن حياتنا" (80).

7. العمل على تحقيق الوحدة الإسلامية

ويرى الخميني، أن تحقيق الوحدة الإسلامية، يساعد على مقاومة التدخل الاستعماري في شؤون البلدان الإسلامية ويعزز التعاون بينها للقضاء على مخلفات تجزئة العالم الإسلامي التي خلقتها الدول الاستعمارية. وعّول الخميني على الوحدة الإسلامية للقيام بمهمة " إسقاط الحكومات الخائنة والفاسدة والظالمة الجائرة هذه الوظيفة التي يجب على المسلمين في كل بلد من البلدان الإسلامية القيام بها، والوصول بالثورة السياسية الإسلامية إلى النصر"(81). كما يحاول التنبيه إلى معوقات هذه الوحدة بالقول: "يجب أن يحترز الاخوة السنة والشيعة عن أي اختلاف. إن اختلافنا اليوم هو فقط لصالح أولئك الذين لا يعتقدون بالمذهب الشيعي ولا بالمذهب الحنفي ولا بسائر الفرق الأخرى. إنهم يريدون أن لا يكون هذا ولا ذاك . ويعتقدون أن السبيل هو في زرع الفرقة بيننا وبينكم. يجب أن ننتبه جميعاً إلى هذا المعنى وهو أننا جميعاً مسلمون، وكلنا من أهل القرآن ومن أهل التوحيد، وينبغي أن نبذل جهدنا من أجل القرآن والتوحيد وخدمتهم "(82).

---

(79) نفس المصدر السابق ص 78 ـ 79

(80) نفس المصدر السابق، ص72. ويدعو الخميني، صراحة إلى إسقاط الحكومات القائمة في البلاد ، باعتبارها مهمة أساسية للعمل الإسلامي الذي ينهض به الفقهاء منا أنه يعتبر:" إسقاط الطاغوت ـ أي السلطات غير الشرعية القائمة في مختلف أنحاء الوطن الإسلامي ـ هو مسئوليتنا جميعاً ". نفس المصدر السابق ص 185.

(81) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق ص 73. ، الأفكار السياسية للإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني المطبعة والتاريخ بلا ص 337.

(82) الأفكار السياسية للإمام الخميني، المصدر السابق، ص 337.

8. ضرورة القضاء على الظلم في المجتمع

وهنا ، يعيد الخميني، التأكيد على أحد أصول الشيعة العقائدية " العدل" على اعتبار إن إقامة العدل هو أحد مبادئ النظام الإسلامي المنشود، والذي لم تلتزم بتطبيقه الحكومات التي تعاقبت على حكم المسلمين خلال الحقب التاريخية السابقة. وتتجاوب دعوة الخميني لتحقيق العدل والمساواة بين الناس، مع رغبات أغلب الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة التي تعرضت للحرمان الاجتماعي والظلم السياسي نتيجة سياسة الحكومات التي سيطرت على السلطة في البلدان الإسلامية، بعد تحقيق الاستقلال السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين. وهنا يمزج الخميني، بين الخطاب الحماسي واللغة التحريضية، وهي لغة لا تختلف عن لغة الأحزاب (الوطنية) العلمانية، بهدف تعبئة كل الفئات الاجتماعية المتضررة من سياسة الحكومات القائمة في البلدان الإسلامية، لصالح مشروعه السياسي، قائلاً: " كيف نستطيع أن نبقى ساكتين اليوم ونحن نرى أن عدداً من الخونة واللصوص وعملاء الأجانب قد اغتالوا ـ بالقوة وبمساعدة من الأجانب ـ ثروات وحاصل أتعاب مئات الملايين من المسلمين، ولا يسمحون لهم بالاستفادة من الحد الأدنى من النعم (والحاجات)؟" (83).

كما طرح الخميني أفكاراً اقتصادية جديدة، لم تطرح سابقاً، من فقهاء المسلمين، من كافة المذاهب. ومن هذه الأفكار: مصادرة ثروات الأغنياء (الثابتة والمنقولة) الزائدة عن الحد المعقول، ومصادرة أراضي الإقطاعيين، لدواعي تحقيق العدالة الاجتماعية، أو لدعم ميزانية الدولة الإسلامية في حالة مواجهة عدوان خارجي أو حصار اقتصادي. وطرح موقفاً جديداً من أموال الخمس، التي اعتبرها أموال عامة لبيت المال (خزينة الدولة) وليس ملكاً شخصياً للمرجع الديني. كذلك يؤكد على ضرورة أخذ الدولة للضرائب العامة، باعتبارها أحد المصادر المهمة لميزانية الدولة وهذا الرأي يخالفه أغلب فقهاء الشيعة الإثني عشرية، حتى الخميني ذاته قبل الثورة الإسلامية، حيث يحرم هؤلاء أخذ الضرائب من المواطنين ويعتبرونها أحد أشكال الظلم المسلط على الناس، ويكتفون باستحصال الخمس والزكاة والخراج والجزية (84).

9. تغيير وظيفة الحوزات العلمية

تعرضت وظيفة الحوزات العلمية الى النقد والسعي للتطوير، وارتبط ذلك بوضع الأسس الفكرية للحكومة الإسلامية، وهي المهمة التي قام بها محمد باقر الصدر، من خلال كتابيه، فلسفتنا واقتصادنا، بطريقة منهجية تهدف إلى إيضاح الأساس الإيديولوجي/ الاقتصادي الذي يقام عليه الحكم الإسلامي. كما تم نشر الكتابات السياسية ذات الصبغة الإسلامية، في بعض المجلات الثقافية التي ظهرت في مدينة النجف، كأضواء، حيث ساهم بعض رجال الدين الشباب بالكتابة بهذا الشأن، ومنهم محمد باقر الصدر، كما تمت الإشارة سابقاً. والسمة الثالثة

([83]) نفس المصدر السابق، ص 75. وطرح الخميني ، أفكاراً عن دور العمال والفلاحين لا تخلتف عن الأفكار الماركسية فهو يقول: " إن حياة أي شعب رهينة بالعمل والعامل إن العمال هم أكثر الطبقات قيمة، وأكثرهم نفعاً في المجتمعات، وتدور عجلة المجتمعات البشرية العظيمة بواسطة تلك السواعد القوية للعمال. وإن حياة شعب ما رهينة بالعمل والعامل؛ والعمل لا يقتصر على فعل معين، والعمال لا يقتصرون على فئة معينة خاصة، ولذا فإن يوم العامل هو يوم جميع أبناء الشعب ". المصدر السابق ص256.

([84]) الأفكار السياسية للإمام الخميني، المصدر السابق ص 392 - 393.

لهذه الفترة، تتمثل، بظهور النشاط السياسي المنظم للشيعة الإثني عشرية، وتأسيس حزب الدعوة الإسلامية في بداية العقد السادس من القرن الماضي (85). كما ترافق ذلك مع ما دعا اليه وأحدثه الخميني، من حراك داخل الحوزات العلمية، تمثل بتغيير وظيفة الفقيه في المجتمع، من تقديم الفتاوى في شؤون العبادات وما يتفرع عنها (الصلاة والصوم والحج والزكاة) إلى الانفتاح على الشؤون العامة للمجتمع من خلال الاشتراك المباشر في النشاط السياسي/ الاجتماعي. فتأثير الجانب الأول شخصي لأن طابعة إرشادي تربوي، والتأثير في الجانب الثاني، اجتماعي لأنه يؤدي إلى تغيير المجتمع بمختلف جوانبه السياسية والفكرية والاجتماعية إلى مجتمع آخر يقوم على مبادئ الإسلام. وتعتبر هذه الوظيفة للحوزة العلمية، جديدة كليا على المؤسسة الدينية الشيعية التي اقتصر نشاطها منذ الغيبة الكبرى على جانب الإرشاد والتوجيه وما يستلزمه ذلك من الابتعاد عن التدخل بالشأن العام والانغمار في دراسة الكتب الفقهية التي دونها فقهاء الشيعة في القرنين الرابع والخامس الهجريين بهدف استنباط الأحكام الشرعية منها. ويرى الخميني أن قيام الفقهاء بمهامهم السياسية، " يحتاج إلى إصلاح الحوزات العلمية، وذلك بتكامل برامج الدراسة وأسلوب التبليغ والتعليم، وتبديل التراخي والإهمال واليأس وعدم الثقة بالنفس...وإصلاح أفكار جماعة المتظاهرين بالقداسة، الذين يعيقون عملية الإصلاح في الحوزات والمجتمع. ونزع عمائم معممي البلاط ـ الذين يبيعون الدين بالدنيا ـ وطردهم من الحوزات"(86).

والخلاصة يلاحظ أن للخميني، تأويله الخاص للنص الديني المتمثل بالأدلة النقلية" الروايات" التي يستند إليها فقهاء الشيعة الذين تبنوا مفهوم ولاية الفقيه. فالخميني، ينفرد بتفسير النص المنسوب للإمام المهدي الذي هو" أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا"(87)، حيث يؤول الخميني، عبارة **"الحوادث الواقعة"** للدلالة على الحوادث الاجتماعية والسياسية فيقول: " إن الحوادث الواقعة هي هذه السياسة والأحداث التي تقع للشعوب الإسلامية وهي تستدعي الرجوع إلى ولاة الأمر، أما أجوبة المسائل الفقهية فقد كانت موجودة منذ القديم"(88). رافضا بذلك التفسير الذي يعني دعوة عوام الشيعة الرجوع إلى الفقهاء للحصول على الحكم الشرعي بخصوص المسائل المستجدة التي تواجه الشيعة. إن ذلك يعني تخلي المرجعية الشيعية عن مهمتها الأساسية المتعلقة بالاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية للمسائل الفقهية التي تخص العبادات والمعاملات، وحصر مهامها الرئيسية بالجانب السياسي.

لقد ركزت أفكار الخميني خلال هذه الفترة، على تعزيز دور الفقهاء في العمل المؤسساتي للحوزة العلمية/ المؤسسة الدينية الشيعية، من خلال تأكيده على أهمية ولاية الفقهاء في حالة عدم وجود حكومة إسلامية: " فالولاية لا تسقط لأن الفقهاء ولاهم الله ... فليس صحيحاً أننا إذا لم نتمكن الآن من إقامة الحكومة العامة والشاملة، أن نتخلى عن الأمر، بل يجب القيام بما نستطيع القيام به من الأمور التي يحتاجها المسلمون والوظائف التي يجب أن تتولاها

([85]) تأسس حزب الدعوة الإسلامية على يد مجموعة من المثقفين الشيعة، لاستنهاض الدور السياسي لجماهير الشيعة التي وجدت في الأحزاب العلمانية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، مجال النشاط السياسي الوحيد الذي يعبر عن أهداف جماهير الشيعة من الفقراء من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية وانتشال مناطق الشيعة من حالة التخلف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وسياسة التمييز الطائفي التي مورست ضد جماهير مناطق الشيعة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في 1921. رؤوف، عادل ، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سابق، 183.

([86]) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص 171.

([87]) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج18 ، مصدر سابق ص 101،.

([88]) مجموعة باحثين، آراء في المرجعية ، مصدر سابق، ص 205 ـ 206.

الحكومة الإسلامية" (89). أي تعزيز فكرة "دولة داخل الدولة" في المجتمعات التي يعيش فيها الشيعة، وهي منفذة - نسبياً في بعض المجالات - من قبل كبار الفقهاء الذين يشرفون على المدارس الدينية الشيعية، والأوقاف والحصول على أموال الخمس والزكاة والفتاوى بخصوص أمور تنظيم الأسرة والمعاملات ناهيك عن أمور العبادات، حيث يتم تنظيم الأحكام في هذه الأمور بواسطة الرسائل العملية التي يكتبها الفقهاء والتي تكون مرشدة لشؤون المقلدين لهم بواسطة شبكة الوكلاء المنتشرة في كل التجمعات السكانية التي يتواجد فيها الشيعة، بما فيها بلدان المهجر. ونستدل على صحة هذا الاستنتاج من تأكيد الخميني على مقولة " الفقهاء حكام على السلاطين" التي يفسرها بعدم معرفة السلاطين للقوانين الإسلامية لذلك فهم بحاجة لسؤال الفقهاء عنها، وبذلك يكون الحكام الحقيقيون هم الفقهاء حسب رأيه. لقد ظل الخميني خلال هذه الفترة متمسكاً بآرائه السابقة عن الدولة الإسلامية المتمثلة بإشراف المؤسسة الدينية على الحكومة، وليس القيادة المباشرة " نحن لا نريد حكومة باسم الفقيه، إنما نطالب بحكومة تتماشى مع قوانين الله تعالى.. ودستوره الحكيم الذي هو رحمة للعالمين، وهذا لا يتحقق إلا بوجود العلماء أهل الدين" (90).

2.3.2.4. المرحلة الثانية: من المشاركة إلى الحكم المطلق:

وتمثل هذه المرحلة، الأفكار التي طرحها الخميني أثناء الفترة التي سبقت انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وتعتبر فترة انتقالية / تحضيرية لنظرية ولاية الفقيه المطلقة التي فرضها الخميني، كصيغة وحيدة لحكم الفقهاء في السنوات الأخيرة من توليه منصب ولاية الفقيه في إيران. وقد حاول الخميني تجنب الحديث عن الحكم الديني المباشر الذي يقوده الفقهاء، حيث لم تشر آراؤه المنشورة خلال هذه الفترة إلى مشاركة الفقهاء في الحكم بشكل مباشر. كما انه لم يطرح نفسه، كقائد للحكومة في حالة نجاح الثورة (91). واستمر الخميني على هذا النهج بعد عودته إلى إيران إثر إسقاط حكم الشاه. وكانت آراؤه خلال المناقشات حول إعداد مسودة الدستور الإيراني الجديد، تصب في هذا الاتجاه، حيث أيد المسودة التي وافق عليها مجلس الثورة المكون من كبار آيات وحجج الله (92)، إذ لم تشر مواده إلى ولاية الفقيه أو إلى دور قيادي لرجال الدين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو حق نقض قراراتهما، بل أعطت مسودة الدستور دوراً استشارياً لرجال الدين يتعلق بمراجعة مدى التزام القوانين التي تقرها، السلطات التشريعية، بمبادئ الشريعة الإسلامية، وليس لهم حق تعطيل القوانين المصادق عليها من الحكومة والسلطة التشريعية (93).

(89) الأفكار السياسية للإمام الخميني، مصدر سابق، ص88.
(90) الخميني، كشف الأسرار، ص 222- 223 ، مستل من ، إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق، ص 276 - 277.
(91) شيرازي، أصغر ، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، مصدر سابق، ص 60.
(92) شكل مجلس الثورة ، بعد انتصار الثورة وكان يتكون من سبعة أعضاء هم : آيات الله محمود طالقاني، ومحمد مهدي كني، من قيادة الحزب الجمهوري الإسلامي، وحجج الإسلام محمد بهشتي، علي أكبر رفسنجاني، علي خامنئي، محمد جواد باهنر وعبد الكريم أردبيلي. نفس المصدر السابق، ص 59.
(93) انظر، مناقشة المسودة الدستور الإيراني، في المصدر السابق ص 57 - 59.

وكانت الأفكار السياسية للخميني في هذه الفترة غير متزمتة تجاه نشاط الأحزاب السياسية العلمانية التي تعمل بعلنية وليس لها مواقف معادية للنظام الإسلامي التي بدأت ملامحه تتشكل بعد التصويت على الدستور الجديد (94).

بعد توطد السلطة، التي خلفت حكم الشاه، وتعزيز الدور القيادي للخميني في قيادة البلاد، التف رجال الدين حول الخميني، باعتباره القائد الأوحد للثورة والبلاد، لدعم سيطرة التيار الديني على قيادة السلطة، بعد تفجر الخلافات بينه وبين التيار الليبرالي، الذي شارك في قيادة السلطة بزعامة (مهدي بازركان وكريم سنجابي)، حول المهام التي واجهت السلطة الجديدة، مثل كيفية حل القضية القومية الكردية؛ والعلاقات الخارجية وبشكل خاص، العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة؛ وسبل حل القضايا الاجتماعية (قضية الزراعة والأرض؛ ودور الدولة الاقتصادي؛ كيفية تنظيم التجارة الخارجية والداخلية التي كانت تمتاز بحساسية خاصة، بسبب الخوف من ردود فعل البازار، ومكافحة الفقر) التي أصبحت ميداناً للصراع الفكري والسياسي بين القوى التي اشتركت في إسقاط حكم الشاه.

وفي خضم هذا الصراع بين التيارين، الليبرالي والراديكالي الإسلامي، حول القضايا المشار إليها أعلاه، كان يجري صراع آخر حول قضية الديمقراطية والشكل الذي تتخذه في التطبيق العملي، على اعتبار أن قضية الديمقراطية كانت إحدى الأهداف الكبرى لنضال الشعب الإيراني ضد السلطة السابقة، وقد أصبحت بعد نجاح الثورة قوة ضغط، بين التيارات التي تسلمت قيادة البلاد، لتحريك الجماهير باتجاه الأهداف الخاصة للقوى المتصارعة.

وقد بين النقاش حول صياغة الدستور الإيراني، محدودية الأفكار التي طرحها الخميني، خلال المراحل السابقة، حول الموازنة بين الحقوق الديمقراطية للأمة ودور الفقهاء، في قيادة الدولة، لكون أفكاره السابقة كانت أفكارا عامة تصلح لزمن سلطة غير شرعية وليس لسلطة فرضتها الأحداث، (سوف لن نخوض فيها لكونها خارج نطاق بحثنا) وتحكم التيار الديني بمفاصلها الأساسية، على الرغم من المشاركة الفعالة للتيارات السياسية الرئيسية (الديني والليبرالي واليساري) في المجتمع الإيراني في صنع هذه السلطة (95). للأسباب أعلاه،

([94]) أعلن الخميني علناً بإنه يوافق على حرية النشاط السياسي للحزب الشيوعي، فقد أجاب على سؤال : ما هي حقوق الأقليات الدينية والقومية والسياسية في الجمهورية الإسلامية؟ وهل سيكون الحزب الشيوعي حراً؟ جواب: أعطى الإسلام حرية للأقليات الدينية أكثر من بقية الأديان والمدارس.ويجب عليهم أيضاً أن يتمتعوا بحقوقهم الطبيعية التي جعلها الله لجميع الناس .إننا نقوم بحمايتهم على أفضل وجه .وإن الشيوعيين أحرار في ظل الدولة الإسلامية في بيان عقائدهم". ويضيف: إن الماركسيين أحرار في بيان عقائدهم في المجتمع الذي نفكر بإقامته، لأننا واثقون أن الإسلام يلبي حاجات الناس؛ وأن إيماننا واعتقادنا قادران على مواجهة عقيدتهم، وقد طرحت الفلسفة الإسلامية منذ البداية موضوع أولئك الذين ينكرون وجود الخالق .إننا لم نسلب حريتهم أبداً، ولم ننل منها، فالكل حر في بيان عقيدته، لكنه ليس حراً في التآمر". الأفكار السياسية للإمام الخميني، مصدر سابق ص280،

([95]) يمكن مراجعة العديد من الأبحاث التي عالجت الأسباب التي أدت إلى سيطرة رجال الدين على قيادة السلطة في إيران بعد إسقاط نظام الشاه، على الرغم من المشاركة الواسعة من فئات الكادحين العمال والفلاحين، وتحت قيادة الأحزاب والحركات العلمانية، منها على سبيل المثال، عبد الجبار، فالح ، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي ، ص 191- 205. مصدر سابق؛ هوليداي،فريد، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ت محمد مستجير، القاهرة مدبولي 1997، صص 68 - 68

طلب الخميني من الفقهاء المقربين إليه، ومنهم الشهيد محمد باقر الصدر(96)، المشورة حول العلاقة بين دور الفقهاء وحقوق الأمة/ الشعب ليجري تثبيتها في صيغة الدستور الإيراني الجاري الإعداد له في ذلك الوقت. ولكن الحصيلة النهائية التي جرى تثبيتها، في الدستور الإيراني، تشير إلى أنه تمت العودة لمفهوم الشيعة الإمامية عن حرية الإنسان الذي تتحكم فيه **ثنائية** تؤدي عند الاجتهاد في تطبيقها العملي إلى قيام حكم ديني، والتي جوهرها بشكل مكثف، لدى فقهاء الشيعة الإمامية، هو أن مفهوم الحرية يقوم على الحرية المطلقة للإنسان على نفسه باعتباره مخلوقاً حراً، لا يخضع إلا لعباده الله وحده. بمعنى آخر إن الحرية مخلوقة مع الإنسان وبالتالي فهي منحة إلهية. وبما إنها منحة إلهية لا بد أن تخضع للمراقبة حتى لا يساء استخدامها بما لا يرضي الله. وهنا يأتي دورالفقهاء لمراقبة كيفية تصرف الإنسان بحريته، باعتبارهم الأشخاص المؤهلين لتمثيل السيادة الإلهية في عصر الغيبة (97). وتتفرع مسألة تمثيل الفقهاء للسيادة الإلهية، من قضية أصولية/عقيدية، عند الشيعة الإمامية تعرف بالعدل الإلهي، الذي يقتضي وجود إمام في كل زمان ومكان، لأن العدل الإلهي يوجب عدم ترك البشر بدون إمام يقوم بإرشاد الناس لتنفيذ الحكم الإلهي، على ضوء هذا الاعتقاد جرت معركة صياغة مواد دستور جمهورية إيران الإسلامية. إذ بينت معركة الصياغة ذلك الاختلاف الشديد في المواقف بين التيارات المتنازعة، فيما بينها، للسيطرة على سلطة الدولة، باعتبارها الأداة القادرة على تنفيذ مصالحها الاجتماعية والسياسية المتناقضة.

لقد أثارت حدة الصراعات هذه مخاوف الخميني، من إمكانية أن تستغل مواد الدستور من قبل التيار الليبرالي، ذي النفوذ القوي في قيادة السلطة الجديدة، نتيجة سيطرته على رئاستي الجمهورية والوزراء (بني صدر ومهدي بازركان)، للانحراف بالحكم نحو صيغة ليبرالية لا تؤدي إلى إقامة حكومة إسلامية، كما يريد تيار الخميني. لذلك سعى الخميني، لفتح معركة مع ممثلي التيار الليبرالي حول طبيعة النظام، مستغلاً التعاطف الشعبي الكبير مع زعامته، فطلب التصويت الشعبي على تثبيت إسلامية الحكم (جمهورية إسلامية) ، كخطوة أولية لتأسيس دولة دينية. وبعد النجاح في ذلك، فتح الخميني معركة مكشوفة مع التيار الليبرالي، مستخدما كل الوسائل لإزاحة ممثليه عن مراكز المسؤولية في الدولة .

([96]) بناء على طلب من الخميني، بعث محمد باقر الصدر، ملاحظات إلى لجنة إعداد الدستور الإيراني الجديد، وتم الأخذ بجوانب عديدة منها خاصة في فيما يتعلق بحقوق الأمة وانتخابها المباشر لمجلس أهل الحل والعقد الذي يتولى مهمة تشريع القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية والمصادقة على تعين الوزارة، كذلك تم الأخذ بمقترحه حول بعض وظائف ولي الفقيه :

- إن المرجع هو الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للجيش.
- المصادقة على ترشيح رئاسة السلطة التنفيذية.
- البت في دستورية القوانين.
- تعيين الموقف الدستوري للشريعة الإسلامية.

في حين تم رفض مقترحات هامة أخرى له، خاصة تلك التي تتعلق بكيفية اختيار ولي الفقيه، حيث أقترح أن يكون اختياره من قبل الأمة عن طريق الاستفتاء الشعبي العام في حالة تعدد المراجع الحائزين على شروط المرجعية وتأسيس مجلس للمرجعية يتكون من مائة شخصية من" المثقفين الروحانيين " تمارس المرجعية أعمالها من خلاله. أنظر تفاصيل مقترحات الصدر في كتابه، الإسلام يقود الحياة، ص10 ـ 15، مصدر سابق.

([97]) يحدد، الصدر، محمد باقر مفهومه لحرية الإنسان بقوله:"اعظم ثورة شنها الأنبياء ومارسوها في معركتهم من أجل تحرير الإنسان وتعني هذه الحقيقة أن الإنسان حرّ ولا سيادة لانسان آخر أو لطبقة أو لأي مجموعة بشرية عليه وإنما السيادة لله وحده وبهذا يوضع حد نهائي لكل ألوان التحكم وأشكال الاستغلال وسيطرة الإنسان على الإنسان ، المصدر سابق، ص171.

ونعتقد أن ضعف قناعة أوساط من الفقهاء وقطاعات واسعة من الشعب الإيراني، بإقامة حكومة وفق نظرية ولاية الفقيه المطلقة، دفع الخميني إلى إشاعة مظاهر العنف في المجتمع، لفرض مشروعه السياسي، فحث على تأسيس" حرس الثورة الإسلامية" لغرض مقاومة أعداء الثورة، حسب رأيه، فاجبر رئيس الجمهورية وحليفه في باريس، بني صدر، وكذلك مهدي بازركان رئيس الوزراء على الاستقالة. وهاجم بعض قوى التيار الإسلامي التي لا تؤمن بطروحاته السياسية كمنظمة مجاهدي خلق، إضافة إلى فرض المظاهر الإسلامية بالقوة على المواطنين، مثل الحجاب وغيرها. وقد ساعدت عوامل أخرى، في حينها على تحقيق سياسة الخميني، منها شن الحرب على إيران من قبل النظام العراقي أيلول 1980، وزيادة التهديد الأمريكي لإيران.

ومن أجل إعطاء شرعية، لإقامة نوع من الديكتاتورية الدينية ـ **الدولة الدينية**، تقوم على نظرية ولاية الفقيه، فقد تمت صياغة الدستور الجديد على ضوء مبادئ هذه النظرية وحاز على موافقة الشعب الإيراني في تصويت عام (98). لقد أسس الدستور الإيراني وتمت صياغة مواده بطريقة تشرع لإقامة دولة مبنية على الحق الإلهي للولي الفقيه (الفقهاء العدول)، **وليس إلى دولة ديمقراطية حديثة، يساهم بها رجال الدين حسب وضعهم الاجتماعي البشري غير المقدس.**

إن هذه الاستنتاج عن الدستور الإيراني، لا يلغيه استخدام مفاهيم الأدب السياسي الحديث في صياغة مواده (جمهورية، برلمان، انتخابات، حريات: أحزاب، صحافة وغيرها من المفاهيم)، بسبب وضع هذه المفاهيم وفق تراتيبية مراقبة يتحكم فيها الفقهاء بشكل عملي خلال المراحل المختلفة لصناعة قرارات الدولة ـ التشريع، التنفيذ والمراقبة لدرجة تضع رقابة على اجتهاد الفقهاء أنفسهم في حالة إصدار قرار أو رأي فقهي يتعلق بقضية جديدة ناتجة عن تطور الحكم الديني، **حيث يحق دستوريا للولي الفقيه إلغاء ما تم التوصل إليه، وهذه مسألة جديدة غير متعارف عليها عند فقهاء الشيعة الإمامية** (99).

وتأسيسا على ذلك، حسمت المعركة لصالح دولة دينية أقيمت وفق نظرية ولاية الفقيه المطلقة، وتخلي الخميني عن أغلب الأفكار السياسية المعتدلة التي تبناها خلال المرحلة الأولى، خاصة تلك الأفكار التي تخص الجوانب الديمقراطية في الدستور الذي عدل في عام (1989) ليكرس ولاية الفقيه المطلقة دستورياً (100).

(98) جرى الاستفتاء على الدستور الإيراني الجديد في كانون أول 1979وكانت نسبة التأييد للدستور 99.5%. (15612138ميلون ومعارضة 76222).

(99) يقول الخميني في رسالته الموجهة إلى السيد علي الخامنئي، رئيس الجمهورية، آنذاك: " تستطيع الحكومة (يعني بها سلطة ولي الفقيه) ان تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأت أنها مخالفة لمصالح البلد والإسلام". إبراهيم، فؤاد، الدولة والفقيه، مصدر سابق، نلحق رقم 7 ص 423.

(100) إن أهم التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور، تتعلق، بتبيث السلطات المطلقة لولي الفقيه، المادة 57، وإلغاء شرط المرجعية لمن يتولى ولاية الفقيه، حسب المادتين 107 و 109 وبتوسع صلاحيات ولي الفقيه، المواد 110 و 112. وقد شن الخميني هجوماً عنيفاً على كل القوى السياسية التي عارضت أفكاره عن ولاية الفقيه المطلقة، مستخدماً سلاح التكفير والعمالة والتجسس للقوى الخارجية الغربية والشرقية. أنظر، الأفكار السياسية للإمام الخميني، مصدر سابق ص 322 ـ 327.

3.3.2.4. حدود ولاية الفقيه:

كان للتطورات السياسية والفكرية التي جرت في إيران خلال السنة الأولى التي تلت إسقاط حكم الشاه، تأثير بالغ الأهمية للتحول نحو ولاية الفقيه المطلقة. لقد أدى تطور الأحداث التي رافقت مسيرة حكم رجال الدين، إلى تزايد مخاوف رجال الدين من فقدان السلطة. وقد نبعت هذه المخاوف من:

أ. صراعات سياسية حادة بين التيار الديني وبين التيارات الليبرالية والعلمانية من جهة، ومن جهة أخرى بين أطراف التيار الديني نفسه وبين المعتدلين والمتطرفين الراديكاليين (101).

ب. نمو ميول الاستقلال الذاتي لدى القوميات غير الفارسية، مثل: الأكراد في كردستان ؛ والأتراك في أذربيجان؛ والعرب في خوزستان ؛ والبلوش في بلوشستان. وقد مزجت الحركة القومية الكردية في إيران في حينها، بين الاستقلال الذاتي ورفض نظام الحكم الشمولي.

ت. الضغوط والتهديدات الخارجية للسلطة الجديدة، التي وصلت ذروتها في شن النظام العراقي الحرب على إيران في أيلول 1980.

ث. تحول موقف فئات رجال الدين، نتيجة حصولها على مكاسب اقتصادية واجتماعية، من خلال المناصب التي تسنمتها في مؤسسات الدولة، فمن أجل الدفاع عن مصالحها ومقاومة الانتقادات التي وجهت لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ضغطت باتجاه التحول لسلطة ولاية الفقيه المطلقة(102).

على ضوء ما تقدم يمكن حصر مهام ولاية الفقيه وممارستها التنفيذية، بمهمتين رئيسيتين، تتسع وتضيق حسب الظروف التي يعيش فيها الولي الفقيه، نعني بها طبيعة السلطة التي يتعامل معها وهاتان المهمتان هما:

1. ممارسة الأحكام الحسبية: وهي الأمور التي تتعلق بتنفيذ أحكام الشريعة العامة التي ليس لها علاقة بالظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيش في ظلها الفقيه. وأغلب هذه الأحكام تنبثق من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يتعلق بتطبيقهما من أحكام من قبيل، إقامة المشاريع الخيرية العمرانية والصحية والثقافية والتربية والتعليم والإرشاد، والقيام بمهام الرقابة على الأسواق والأسعار والأعمال

([101]) فيما يخص الصراع السياسي داخل التيار الديني، يمكن الإشارة إلى تيارين، الأول معتدل يقوده أية الله محمد طالقاني، الذي رفض بشدة المادة الخامسة من الدستور، التي تنص على تأسيس الحكم وفق مبدأ ولاية الفقيه حيث ورد فيها " في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل/المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على إدارة البلاد والتدبير". وقد تم تصفية هذا التيار بعد الموت المفاجئ لمحمود الطالقاني(توفى في أيلول 1979) قبل الانتهاء من وضع الصيغة النهائية الدستور من قبل لجنة الخبراء. والتيار الثاني تمثل بمعارضة آية الله كاظم شريعتمداري وآخرون من كبار رجال الدين لولاية الفقيه. عن تفاصيل الصراعات حول ولاية الفقيه في المجتمع الإيراني، راجع: شيرازي ،أصغر ، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية: دستور إيران، مصدر سابق ص 57 - 104.

([102]) لقد أدت السياسية الاقتصادية التي طبقتها الفئات الحاكمة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر حيث بلغت النسبة 50% خلال فترة حكم هاشمي رفسنجاني وارتفعت عام 1999 بين 60 و70%، . انظر، الكعبي، حميد سلمان ، خاتمي، نصف دورة رئاسة، مجلة الثقافة الجديدة ، عدد 290، أيلول - ت أول 1999 ص82 .

البلدية والشرطة والتجارة والزراعة والاقتصاد "(103). يقوم فقيه أو مجموعة من الفقهاء بممارسة هذه الصلاحيات في عصر الغيبة، في حالة عدم وجود حكم إسلامي. والحكم يكون نافذاً على مقلدي الفقيه الذي يصدر الحكم. بمعنى أن الولاية يمكن أن يقوم بها فقيه واحد أو عدة فقهاء، وتسمى هذه أحكام الولاية الخاصة.

2. أحكام الولاية العامة: وتشمل الأحكام التي يصدرها الولي الفقيه الحاكم في حكم إسلامي. وتدخل ضمن أحكام الولاية العامة: فرض الجهاد، تنفيذ العقوبات "الحدود"، فرض الضرائب وعزل حكام الولايات ونصبهم، إقامة العلاقات الخارجية وغيرها من المهام التي يجد الولي الفقيه في إصدارها صيانة للمصلحة العامة للمواطنين ولإستقرار النظام الإسلامي. وهناك فرقان بين هذه الأحكام وبين الحسبة، الأول اشتراط وجود حكم إسلامي يقوده ولي الفقيه، والثاني أن تكون أحكامها سارية على جميع مسلمي الدولة الإسلامية بمن فيهم الفقهاء جامعي الشرائط، ولا يحق لأي فقيه الاجتهاد بمعارضة هذه الأحكام(104).

من العرض السابق لنشاط الخميني وأفكاره حول ولاية الفقهاء، يمكن الوصول إلى:

1. شهدت هذه الفترة التركيز على الحكم غير المباشر للفقهاء، الذي نظّر له في محاضراته وكتاباته خلال الفترة التي عاشها في النجف وواصل التوعية بها في الفترة التي سبقت الثورة. وقد كان لأفكار الخميني هذه، الأثر الكبير على تنظيم نشاط رجال الدين ـ التحريضي والسياسي ـ أثناء التحضير للثورة على حكم الشاه(105). وقد تركز نشاط رجال الدين على مهام أساسية هي:

- الاشتراك المباشر في قيادة النشاط السياسي والاجتماعي، بناءً على توجيهات الإمام الخميني الذي اعتبر مشاركة رجال الدين في الشأن السياسي من أهم واجباتهم الشرعية (106).
- ممارسة التوعية والإرشاد الديني والسياسي في المجتمع.

---

(103) الآصفي محمد مهدي ، صلاحيات الحاكم وسلطاته، مجلة قضايا إسلامية معاصرة العدد 1، قم إيران 1418 هـ - 1997 م ص 277.

(104) هناك بعض المفكرين الإسلاميين، من يتوسع في صلاحيات ولي الفقيه في عصر الغيبة بحيث تشمل الجمع بين السلطات الثلاث (التشريعية" الإفتاء" والقضاء والتنفيذية) ، ويحق لكل فقيه الجمع في ممارسة هذه الصلاحيات، حسب الإمكان في حالة عدم وجود حكومة إسلامية، أما في حالة وجود حكومة إسلامية، فيحق للفقهاء ممارسة، القضاء والإفتاء فقط بتفويض من الحاكم الإسلامي ، ولي الفقيه الذي يحق له فقط الجمع بين السلطات الثلاث. انظر، الآصفي، محمد مهدي ، صلاحيات الحاكم وسلطاته، ص 279 ، مصدر سابق.

(105) لعب رجال الدين الذي يقدر عددهم اذاك بـ 80 ألفاً، دورا تحريضيا وتنظيماً كبيراً خلال الاحتجاجات ضد حكم الشاه قبيل اسقاطه، عبر الاشتراك المباشر فيها والتحريض على استمرارها حتى اسقاط الحكم. عبد الجبار، فالح ، بنية الوعي الديني ،ص. 197.مصدر سابق.

(106) وبصدد المهمة السياسية لرجل الدين يقول الخميني:" وعلى المجتهد ان يلم بقضايا عصره، ولا يمكن للشعب والشباب وحتى العوام ان يقبل من مرجعه ومجتهد أن يقول أنني لا أبدي رأياً في القضايا السياسية. ومن خصوصيات المجتهد الجامع معرفة أساليب التعامل مع الحيل والتحريف الموجود في الثقافة الحاكمة على العالم، وامتلاك البصيرة والنظرة الاقتصادية والعلم بكيفية التعامل مع اقتصاديات العالم ومعرفة السياسات والسياسيين وأساليبهم". من رسالة الخميني إلى العلماء، في 22 شباط 1989، مستل من الحسيني، سليم ، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، ، ط3 دار الملاك، المكان بلا ، 1414 هـ 1994 م. ص 199

- قيام ولي الفقيه وبقية الفقهاء بمراقبة نشاط عمل الحكومة ومدى تطابق قراراتها مع الشريعة.

2. شكلت أفكار الخميني عن ولاية الفقيه المطلقة، من الناحية النظرية، الأساس الإيديولوجي، لنوع من الحكم الإلهي تقوم أسسه الفكرية على المرتكزات الآتية:

- صلاحيات مطلقة للولي الفقيه، مصدرها الأوامر الإلهية. وقد أستند الخميني على هذه الأطروحة، في رفضه تحديد صلاحيات ولي الفقيه، وكان يمتنع في تصريحاته عن تحديد سقف لما يتمتع به ولي الفقيه من صلاحيات، رافضاً في الوقت نفسه، الصلاحيات التي حددها الدستور للولي الفقيه " إن ما يتضمنه الدستور هو بعض شؤون ولاية الفقيه، لا كلها"(107). إن الصلاحيات التي يراها الخميني، للولي الفقيه تصل لحد " أن تمنع فيه أمر أو عمل عبادي أو غير عبادي. تستطيع الحكومة منع أداء فريضة الحج التي هي من الفرائض الإلهية المهمة في الفترة التي يكون فيها الأداء فيها مخالفاً لمصلحة البلد الإسلامي، منعاً مؤقتاً"(108).
- رفض انتخاب أو اختيار ولي الفقيه من قبل الشعب، لأنه منصّب من الإمام المعصوم، وبما أن الإمام المعصوم معيّن من الله تعالى، لذلك لا يحق للبشر التدخل في تعيينه أو اختياره " إن ولاية الفقيه أمر إلهي لا يحدد من قبل الناس" (109).
- إضفاء قدسية دينية على حكومة ولاية الفقيه، حيث أصبح الإيمان بولاية الفقيه، معياراً للإيمان بمبادئ الإسلام، ومعارضتها تعني الكفر والخروج عن الإسلام الحقيقي (110).

3. أدت التعديلات على شروط ولي الفقيه، التي نصت على الفصل بين المرجعية الدينية ومرجعية القيادة لتبرير عدم تولي المرجع الأعلم بالجانب الفقهي، إلى تحولها لقضية سياسية، والابتعاد التدريجي عن مفهومها الديني، لأن المفترض أن يتولي منصب ولاية الفقيه، المرجع الأعلم، من أجل المحافظة على طابعها الديني، حسب مفهوم الخميني لولاية الفقيه التي نظر لها في مؤلفه الرئيسي" الحكومة الإسلامية" حيث كان يرى أن الحاكم يجب أن يكون الأفضل من الناحية العلمية (111).

4.3.2.4. آفاق تطور ولاية الفقيه:

أفسح ارتباط نظرية ولاية الفقيه المطلقة بشكل شخصي بالخميني، المجال لظهور أفكار تقلل من حدود وصلاحيات ولاية الفقيه المطلقة. إذ بعد انتهاء سطوة الخميني المعنوية، بوفاته 1989، بدأت العناصر المحيطة به والتي ملكت نفوذاً سياسياً واجتماعياً في السلطة، التخلي **عن المفهوم الخميني لولاية الفقيه،** لأنه كان يقف بوجه طموحاتهم السياسية والاقتصادية. وقد انتهزت فرصة، رغبة الخميني، بتعديل الدستور، بهدف إضفاء شرعية دستورية

---

(107) الخميني، الحكومة الإسلامية، المقدمة، مصدر سابق، ص 32.

(108) من رسالة الخميني، للسيد علي الخامنئي، رئيس للجمهورية آنذاك، عندما تناول في خطبة الجمعة صلاحيات ولي الفقيه. مستل من إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة ن مصدر سابق، ملحق رقم 7 ص 423.

(109) الخميني، الحكومة الإسلامية، المقدمة، ص 35، مصدر سابق.

(110) يوصم الخميني، المعارضين لولاية الفقيه، بالكفر:" إن مخالفة هذه الحكومة هي مخالفة للشرع، والتمرد عليها تمرد على الشرع "ويضيف قائلاً:" فالقيام ضد الحكومة الإسلامية بمثابة الكفر وهو أكبر من كل المعاصي" الخميني، الحكومة الإسلامية، المقدمة، مصدر سابق ص 39 .

(111) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص 83.

لصلاحياته المطلقة، فطرحت أفكار من شأنها أن تخفف من السلطة المطلقة لولي الفقيه (112).

إن النتائج العملية لتطبيق نظرية ولاية الفقيه المطلقة في جمهورية إيران الإسلامية، خلال ربع قرن، تشير إلى:

- تقليص حقوق المواطنين السياسية.
- محدودية نتائجها في الجانب الاجتماعي، الذي كان أحد الجوانب المهمة في جاذبية النظرية عند الفئات الفقيرة التي تعرضت للظلم الاجتماعي والسياسي.
- اللجوء إلى استخدام العنف لفرض توجهاتها السياسية والاجتماعية.

وللأسباب أعلاه تزايدت المعارضة لها واتسعت لتضم فقهاء أيدوا النظرية في البداية، وشكلت الآراء التي طرحها آية الله حسين المنتظري، حول التحول الذي طرأ على ولاية الفقيه ، وتحولها إلى ولاية مطلقة على قوة المعارضة واتساعها داخل قمة المؤسسة الدينية لهذا التحول، فالشيخ منتظري، يبرر رفضه لولاية الفقيه المطلقة بسبب تحولها إلى ديكتاتورية استبدادية، فيقول: " إنني اقترحت إدخال المادة القانونية " يقصد المادة التي تخص صلاحيات ولي الفقيه التي جرى تثبيتها للدستور الإيراني عام 1979) وهي من صنيعتي لكنني أرفضها اليوم لأن الولي الفقيه، حسبما كنت أريد لا يعدو كونه مراقباً، ينظر الأمور ويقدم النصائح إلى السلطات القانونية. ولكن ما نراه اليوم هو قيام ديكتاتورية أكثر استبداداً من النظام السابق باسم الدين ومذهب أهل البيت تحت مظلة ولاية الفقيه التي جمعت تحتها عناصر فاسدة ومنحرفة ومنافقة لا دين لها ولا إيمان لا بثورة ولا بأخلاق" (113).

كما دللت المعارضة القوية، التي أبداها فقهاء كبار آخرون متنفذون في السلطة الحاكمة، مثل (هاشمي رفسنجاني، مهدي كروبي)، لتعديل الدستور الإيراني، بهدف توسيع صلاحية الولي الفقيه، على أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة تواجه صعوبات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فداخليا، فشلت القوى المؤيدة لها من تعديل الدستور الإيراني لصالح إعطائها صيغة دستورية (114)، وخارجياً فقد رفضت أغلب الأحزاب العراقية الدينية تبنيها بعد سقوط الدكتاتورية في العراق 2003.

([112]) أثناء مناقشات لجنة تعديل الدستور، صرح أية الله جنتي، معترضا على تثبيت السلطات المطلقة لولي الفقيه في الدستور قائلا:" إن مصير مجتمع وأمة لا ينبغي أن توضع بين يدي شخص فرد في زمن قياسي كهذا مليء إلى هذا الحد بالتناقضات والصراعات" . شيرازي، اصغر ، السياسة والسلطة في الجمهورية الإسلامية، مصدر سابق ص129.

[113]) من تصريح آية الله العظمى حسين المنتظري، لصحيفة الشرق الأوسط في 1997/11/19. علماً أن مراجع كبار أبدوا معارضتهم بأشكال متباينة، مثل أبو القاسم الخوئي، والمرعشي النجفي، ومحمد رضا كولبكياني، وعلي شريعتي، وعلي السيستاني وكلهم آيات الله عظام. العلوي، حسن ، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق صص 31 - 33.

([114]) فشل الجناح المؤيد لولاية الفقيه المطلقة من تعديل المادة 110 لصالح توسيع صلاحية ولي الفقيه، ونجاحهم الوحيد تمثل في تعديل المادة 57 التي تحدد طبيعة قيادة السلطة في إيران، بحيث أعطت لولي الفقيه حق الإشراف على السلطات الثلاث عندما " تمارس صلاحيتها (السلطات الثلاث) بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة) مقابل النص على تشاور ولي الفقيه مع مجلس تشخيص مصلحة النظام عند تحديد السياسية العامة للدولة. شيرازي ، أصغر ، السياسية والدولة، مصدر سابق ص .130 وتضمنت التعديلات الدستورية لعام 1989، قضية مهمة هي إلغاء شرط المرجعية للقائد ولي الفقيه والاكتفاء بشرط القدرة على الاجتهاد. لقد كان السبب المباشر لإسقاط شرط المرجعية من ولي الفقيه، هو تعيين فقيه من

تبقى نظرية ولاية الفقيه، إحدى نظريات الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، ويبقى تطورها مجال تجاذب اتجاهات عديدة، تعتمد على آفاق تطور تطبيق التجربة في إيران، والظروف السياسية المحيطة بإيران وجغرافية مكانها، والصراع الفكري الجاري حولها بين فقهاء الشيعة، والأحزاب والحركات السياسية الشيعية، العراقية بشكل خاص (115).

والخلاصة يمكن تقسيم موقف فقهاء الشيعة الإمامية من ولاية الفقيه في عصر الغيبة إلى رأيين:

الأول: من يعتقد بمفهوم عدم الولاية، ويستند أصحاب هذا الرأي على مبدأ عدم ولاية أحد على أحد، في الإسلام. وبناءً على ذلك يعتقدون بولاية الأمة على نفسها، ولهم أدلتهم النقلية والعقلية التي يعللون بها رأيهم.

الثاني: من يعتقد بمفهوم حق الولاية. وتنقسم آراء هذا الفريق من الفقهاء إلى قسمين:

1. **الولاية المطلقة:** حق التدخل غير المحدود في شؤون المواطنين على اعتبار أن العلماء هم ورثة الأنبياء والأئمة المعصومين، وبالتالي فإن ولايتهم غير مقيدة، كما كانت ولاية الرسول (ص). ولهؤلاء حججهم العقلية والنقلية بهذا الشأن.
2. **الولاية المقيدة:** وهي التي تتيح للفقيه التدخل في بعض الأمور العامة، عند الضرورة، كالدعوة للجهاد عند تعرض البلد الإسلامي لمهاجمة الأعداء و مناهضة الحكام إذا خرجوا عن مبادئ الإسلام علانية. أي أن المصلحة الإسلامية العليا هي التي تحدد تدخل الفقيه من عدمها.

وبالإضافة إلى الخلاف حول الولاية وحدودها، هناك خلاف بين الفقهاء حول طريقة تنصيب الولي الفقيه، بمعنى هل **بالجعل الإلهي العام** غير المخصص لفرد بعينه (في عصر غيبة الإمام المعصوم) أو **بالانتخاب**، ومن يقوم بالانتخاب، هل مجموعة محدودة من الفقهاء أم عامة الشعب؟ وبما أن الشيعة الإثني عشرية، تؤمن بمبدأ تعدد المرجع، فإن اختيار الولي الفقيه تخلق إشكالية جدية تتعلق بكيفية تنصيب ولي الفقيه، حتى في صفوف تيار الفقهاء المؤيدين لها. فبعضهم يرى ضرورة الاختيار من قبل الشعب، ومنهم الشيخ حسين المنتظري (116). في مقابل ذلك، يرفض الخميني مبدأ انتخاب ولي الفقيه حتى في حالة تعدد المراجع الحائزين على الشرائط، الذي يؤمن به، د باقر الصدر، أحد كبار الفقهاء المنظرين لولاية الفقيه المعاصرة. إن رأي الخميني تضمحمعفه أدلة نقلية، ذات قيمة كبيرة عند فقهاء الشيعة الإثني عشرية، مستمدة من تجربة الإمام علي وأفكاره بخصوص اختيار الإمام/الحاكم الذي يوجب اختياره في حالة خلو هذا المنصب لأي سبب كان. فقد ورد في أقدم المصادر الشيعية، إن الإمام علي قال: " والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل...أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً ولا يقدموا يدا ولا رجلاً ولا يبدأوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة يجمع أمرهم...هذا أول ما ينبغي أن يفعلوه: أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم إن كانت الخيرة لهم ويتابعوه ويطيعوه، وان كانت الخيرة لله، عز وجل، وإلى رسوله فإن الله قد كفاهم النظر في

(115) أنظر، للمزيد عن آفاق تطور نظرية ولاية الفقيه، آراء محمد حسين فضل الله، الحسيني سليم ، المعالم الجديدة للمرجعية ، ص 141 - 151 مصدر سابق.

(116) المنتظري، ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية،ج1 مصدر سابق، ص 388.

ذلك والاختيار"(117). نستدل من الرأي أعلاه، على أن الاختيار في تنصيب الحاكم هو الأساس، في حين تقوم ولاية الفقيه المطلقة التي نادى بها الخميني، وطبقها، على مبدأ التعيين أو على اختيار ولي الفقيه من قبل مجموعة قليلة العدد، هم عدد أعضاء مجلس الخبراء.

إن رفض اختيار ولي الفقيه من قبل الشعب بشكل مباشر، عن طريق الانتخاب، يستند على عقيدة الشيعة الإثني عشرية بالإمامة، باعتبارها امتداداً للنبوة وهي لطف من الله ولا دخل للبشر باختيار من يتولاها. إن الجدل بين فقهاء الشيعة، لا يقوم على التشكيك بصحة الاعتقاد السابق، بل على المزاعم التي توسعه، ليشمل الفقهاء في عصر الغيبة. فهناك تيار يرى بأن ولاية الفقيه في عصر الغيبة تتفرع من أصل الإمامة. وحجج هذا التيار تقوم على أن كل تفريع عن الأصل هو اجتهاد، ولكي يصبح الاجتهاد حكماً شرعياً مقبولاً، في الأمور التي ليس لها دليل قطعي من الكتاب والسنة، لابد من توفر الإجماع. وبما أن الإجماع غير موجود على نظرية ولاية الفقيه المطلقة، لذاً تعتبر غير ملزمة. وهنا يكمن الأساس الشرعي الذي يبني عليه هؤلاء معارضتهم لولاية الفقيه المطلقة التي بشر بأسسها الشيخ، احمد النراقي وطورها، الخميني، في العصر الراهن.

أما رأي الخميني، فيقوم على المساواة المطلقة بين النبوة والإمامة وولاية الفقيه المطلقة، من حيث الوظيفة. وبناءً على ذلك يفسر الإمامة، بأنها تعني إدارة البلاد وطلب السلطة والقيادة السياسية (118). واستنادا لهذا التفسير فقد ركز الخميني، على حيازة ولي الفقيه على صفتي العلم بالقانون والقدرة على الإدارة، ليتم التوافق مع تفسير الإمامة ومساواتها بنظرية ولاية الفقيه المطلقة.

لقد شهد الجانب التطبيقي لولاية الفقيه المطلقة في جمهورية إيران الإسلامية، ابتعاد الخميني عن مفهومه النظري الأول، عندما لجأ، بسبب معارضة كبار الفقهاء في إيران لنظريته، إلى تقليل شروط ولي الفقيه، بإسقاط شرط ألاعلمية لمن يتولى منصب ولاية الفقيه، وقام لهذا الغرض، بتعديل الدستور الإيراني (حذف اشتراط ألاعلمية) لينسجم مع الصفات الجديدة لولي الفقيه. إن ذلك يتناقض مع الأساس الفكري الذي أقام عليه الخميني نظريته، المساواة بين الإمامة وولاية الفقيه، حيث أن المساواة بين الاثنين، تفترض التشدد في شروط ولي الفقيه، ليتم تقليل الفروق بين صفات الاثنين، الإمام المعصوم، خاصة ما يتعلق بصفتي العصمة والنص الإلهي، التي يختص بها الإمام المعصوم، حسب اعتقاد الشيعة الإمامية المجمع عليه من فقهائهم.

تواجه المساواة بين الإمامة وولاية الفقيه المطلقة، من حيث الوظيفة على الأقل، معارضة من بعض كبار فقهاء الشيعة الأمامية، المعاصرين، ومن هؤلاء الشيخ محمد جواد مغنية الذي يرى: " إن التفاوت في المنزلة يستدعي التفاوت في الآثار لا محال. ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى على المجتهد، ولا ولاية للمجتهد العادل على البالغ الراشد. وما ذاك إلا لأن نسبة المجتهد إلى المعصوم تماماً كنسبة القاصر إلى المجتهد العادل. أما المساواة في الولاية على الصغار بين الاثنين (المعصوم والمجتهد) كماً وكيفاً، فلا تستدعي بحال أن تكون ولاية المجتهد كولاية المعصوم الذي هو أولى بالمؤمنين من

(117) كتاب سيلم بن قيس، تحقيق علاء الدين الموسوي، مصدر سابق ص 144.

(118) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، حوار مع الشيخ عباس عميد علي زنجاني، العدد الثاني 1418هـ ــ 1998 م ص 236.؛ الشيخ عبد الله جوادي آملي، نفس المصدر251 .

أنفسهم، حتى أنفس المراجع الكبار"(119). ويستند هذا الاجتهاد إلى رأي ، أحد كبار فقهاء الشيعة، الشيخ مرتضى الأنصاري الذي يقول: " لا دليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام، وربما يتخيل من أخبار واردة في شأن العلماء أن الفقهاء كالأئمة، مثل العلماء ورثة الأنبياء" (120).

يعطي الخميني دوراً كبيراً لتدخل رجال الدين في السياسة بالاستناد على مفهومه للسياسة التي حسب قوله: " إنها تهدي المجتمع والفرد وتقوده نحو طريق الخير"(121). وبناء على ذلك يفقد رجل الدين، أهم ميزة تضفي عليه الهيبة في المجتمعات الإسلامية على أساس أنه يشتغل بتوضيح أمور الشريعة للناس. ويرى الخميني أن عدم اشتغال الفقيه المجتهد في السياسة، ينزع صفة الاجتهاد عنه، حتى لو أنه تحصل على صفة الفقيه الجامع للشرائط وهي أعلى درجة علمية في المؤسسة الدينية للشيعة، حيث **" أن الفقيه لو كان فقيهاً مجتهداً في علوم الحوزة وكان أعلم الفقهاء، ولكن ليس له إلمام بالسياسة والسياسيين والعلاقات الدولية المعاصرة، لا يستطيع أن يكون مجتهداً جامعاً للشرائط"**(122). وبهذا التحديد يضيف الخميني شرطاً جديداً لشروط الفقيه الجامع للشرائط، لم يكن متعارفاً عليه سابقا عند كبار علماء المؤسسة الدينية الشيعية.

3.4. الاستنتاجات:

1.3.4. دور الشيخ النراقي:

1. يعتبر الشيخ النراقي، مجسداً مهماً لفكرة تولي الفقهاء صلاحيات الحاكم/ السلطة ، ويعد انفراده بذلك خلافاً لكبار فقهاء عصره، على أنه يطرح رأياً اجتهادياً، والرأي الاجتهادي، حسب مفهوم الاجتهاد عند الشيعة الإثني عشرية، غير ملزم لكل الفقهاء، حيث أكدت تجربة الاجتهاد عندهم ظهور اجتهادات متعارضة بين الفقهاء على قضية معينة، كما حصل في الموقف من تحصيل الخراج وصلاة الجمعة وغيرها من المواقف المختلفة التي أشرنا لها في الفصل الثاني (123).
2. لقد أدت نظرية الشيخ النراقي عن ولاية الفقيه إلى تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، وقد تمثل بما يلي:

أ. التخلي عن فكرة الإمامة الإلهية المستندة على فكرتي (النص والعصمة) لصالح الإمامة البشرية، مما أدى إلى فتح الآفاق أمام مفكري الشيعة لطرح أفكار عن الدولة وقيادتها قابلة للتطبيق في الحياة الواقعية.

ب. على الرغم من الجانب الإيجابي للتخلي عن فكرة الإمامة الإلهية، إلا أن حصر الإمامة بفئة قليلة من المسلمين (الفقهاء) بدلا من جعلها حق لجميع

([119]) مغنية، محمد جواد، الخميني والحكومة الإسلامية، ص 64. مستل من محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإثني عشرية، عمان، دار البشير ، 1409 هـ - 1988م، ص126.

([120])الانصاري، الشيخ مرتضى، المكاسب، مصدر سابق، ص 553

([121]) الشيرازي، بي آزار ، ج4 ص 70، مستل من آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة من الباحثين، ص375 ن مصدر سابق.

([122]) الشهيد مطهري، النهضات في المائة الاخيرة، ص 183. مستل من المصدر السابق ص 378.

([123]) يعتبر استمرار الاجتهاد عند الشيعة الإثني عشرية من أهم مميزات الفقه الشيعي بالمقارنة مع بقية المذاهب الإسلامية التي توقف عندها الاجتهاد في القرن الرابع الهجري بعد استكمال أصولها العقائدية على يد أئمة المذاهب الأربعة ، وهذا من الناحية النظرية على الأقل، لكن من الناحية العملية لازالت الفتاوى - وهي نوع من الاجتهاد - تصدر من علماء الدين السنة ومؤسساتهم، كالأزهر على سبيل المثال.

المواطنين، أدى إلى جمود هذه الفكرة والحد من تأثيرها الإيجابي على تطور الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام.

ت. قيام دولة إسلامية عادلة يقودها **ولي فقيه حاضر، وليس إمام غائب**.
ث. التخلي عن فكرة الانتظار التي تحكمت بمسار الفكر السياسي الشيعي لأكثر من تسعة قرون ولا تزال.

3. ساهمت أفكار الشيخ محمد النراقي (ت 1249 هـ) في تطوير الفكر السياسي عند الشيعة الإثني عشرية من خلال طرحه مفهوماً جديداً للاجتهاد، وذلك بتغيير هدفه من "بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية"(124)، إلى موهبة ربانية، ذات قدسية خاصة، يستحق المقتدر عليها الولاية المطلقة على المسلمين، أي أنه نقل الاجتهاد من مجاله الشرعي إلى المجال السياسي، معتبراً " الاجتهاد حق ثابت من الله ومن حججه للمجتهد "(125). لقد شكلت هذه الفكرة، دور المجتهد السياسي، القاعدة النظرية لنظرية ولاية الفقيه التي نظّر لها الخميني ، كما سنبينه لاحقا في بحثنا.
4. كل الروايات التي أوردها النراقي، في الوقت الذي أراد توظيفها لحل إشكالية، فإنها خلقت إشكالية جديدة لقضية مفهوم الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية. وتتمثل هذه الإشكالية الجديدة بانتقال حق الإمامة من أئمة أهل البيت إلى الفقهاء، وهم بشكل عام أشخاص غير محددين لا من حيث الزمن ولا من حيث تعيين شخوصهم.
5. إذا رجعنا حق أهل البيت بالإمامة الدينية وسعيهم من أجلها التي أشرنا لها في مكان سابق من البحث، فإن معنى الروايات المنسوبة للإمام الصادق وأئمة أهل البيت الآخرين، تصب في مجرى الحديث عن الإمامة الدينية، التي كانوا على رأسها في حياتهم باعتراف فقهاء المذاهب الإسلامية غير الشيعية.

2.3.4. ولاية الفقية المعاصرة:

1. تعتبر دعوة الخميني لتخلي الشيعة الإمامية **عن مبدأ التقية** الذي حكم تحركهم السياسي، بعد الغيبة، من أهم أسباب فعالية الفكر السياسي الشيعي المعاصر، لأنها أشرت إلى بداية النهاية للمرحلة السلبية القائمة على انتظار عودة ظهور الإمام المهدي. ويعتبر تأسيس الأحزاب السياسية الدينية في الوسط الشيعي من أهم نتائجها العملية(126).
2. كما يعتبر تركيز الخميني على الجانب الاجتماعي في طروحاته السياسية، أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت على انتشار أفكاره بين الفئات الفقيرة والكادحة وتحريكها للنشاط الفعال ضد نظام الشاه، خاصة وإنه أعطى لهذه الأفكار سمة

([124]) الحلي، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي،، معارج الأصول، إعداد محمد حسين الرضوي مجلد أول ص 179، مؤسسة أل البيت، 1403 هـ .

([125]) النراقي محمد ، مستند الشيعة، مجلد 2 ص 517 ، قم إيران، مستل من ، إبراهيم فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 24.

([126]) يعتبر الخميني من اول الفقهاء الشيعة الذين عارضوا مبدأ التقية الذي استغل للحد من النشاط السياسي للشيعة منذ ظهور هذا المبدا المستند على قول الإمام جعفر الصادق " التقية ديني ودين آبائي" . وقد جاء في فتوى الخميني " التقية حرام، واظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة ولا ينبغي على فقهاء الإسلام في المواقف التي تجب التقية على الآخرين فيها، إن التقية تتعلق بالفروع ، لكن عندما تكون كرامة الإسلام في خطر وأصول الإسلام في خطر فلا مجال للتقية والسكون" أنظر د. إبراهيم الدسوقي شتا، : الجذور ـ الإيديولوجية ، ص 34. مستل من إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق،ص 303 ، هامش 40.

وطنية تحريرية عندما ركز على علاقة الغرب مع نظام الشاه واعتبره" أي الغرب" مسؤولاً عن سياسة الشاه الاستبدادية والظلم الاجتماعي الذي تعرض له الشعب الإيراني.

3. الا أن المساواة في الوظيفة والصلاحيات والشروط الأساسية التي تجعلها نظرية ولاية الفقية المعاصرة بين الإمام المعصوم والفقيه الذي يتصدى لمنصب الولاية، تفقد جانبها الإيجابي، المتمثل في التشدد في شروط حاكم المسلمين لكي تتطابق مع مبادئ الإسلام، بسبب رفض الخميني، مبدأ انتخاب ولي الفقيه، من قبل الأمة حتى في حالة تعدد الفقهاء الحائزين على الشرائط.
4. إن أسباب عدم طرح الخميني للحكم الديني، بشكل مباشر، بعد إسقاط الشاه مباشرة، يعود إلى عاملين، الأول، يعود إلى تنوع الفئات الاجتماعية المشاركة في حركات الاحتجاج ضد نظام الشاه، التي اتفقت على إزالة حكم الشاه الاستبدادي الموالي للغرب، وإقامة حكم ديمقراطي بديلا له. ولم يكن آنذاك طرح الحكم الديني مقبولاً من فئات هامة من الشعب الإيراني. بمعنى أن هكذا طرح يؤدي إلى تفتيت الزخم الجماهيري الرافض لحكم الشاه، على الرغم من الدور الهام الذي قام به رجال الدين في التحريض والمشاركة المباشرة في حركات الاحتجاج. والسبب الثاني وجود الإمام الخميني في الدول الغربية التي لا ترغب/ترفض إقامة حكم ديني ليكون بديلاً عن حكم الشاه، الأمر الذي يعني تقديم كل المساعدات الممكنة لبقاء الشاه في الحكم، بما فيها الحد من دوره التحريضي الذي يمارسه بحرية من مكان إقامته في باريس. وهنا يكمن الذكاء السياسي للخميني وقدرته القيادية البارعة.
5. إن تطبيق ولاية الفقيه المطلقة أدى إلى نشوء نظام سياسي يقوم على الديكتاتورية الدينية، ويرتكز على **استبدادين:**

- **ديني:** ويتمظهر في استخدام الدين لتطويع المواطن لغرض إخضاعه وتسويغ قبوله أفكار وسياسات الفئة الحاكمة.
- **سياسي:** ويتمثل: **أولاً** برفض كل رأي مخالف لنظرية ولاية الفقيه المطلقة، حتى لو كان من داخل المؤسسة الدينية، و**ثانيا**، عدم وجود دولة الدستور والقانون، التي تنظم حياة أفراد المجتمع بالعدالة والمساواة، وفق قوانين وأنظمة تطبق على جميع المواطنين. فعلى سبيل المثال يجري التمييز السياسي بين المواطنين على أساس القبول بأفكار الفئة الحاكمة وسياستها فترفض طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي" البرلمان " لأسباب غير مسوغة قانونياً. كما يتمثل الاستبداد السياسي، بحرمان المواطنين من حق التنظيم والتعبير والتظاهر، واستخدام مختلف أشكال العنف، المادي والمعنوي، من قبل مؤسسات الدولة والأهلية بدل القانون، لتحقيق التوازن الاجتماعي.

6. إن ولاية الفقيه بصلاحياتها المطلقة، ومساواتها من حيث الوظيفة بوظائف النبوة والإمامة، تخلق أزمة خطيرة للفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، مصدرها عدم وجود حاجة لعودة الإمام المهدي المنتظر، لأن مهام الإمام يمكن أن يقوم بها غيره، أي ولي الفقيه الواجب الطاعة من كل المسلمين. إن ذلك يعني نسخ عقيدة المهدي، أحد أهم عناصر العقيدة الشيعية الإثني عشرية.
7. إن خلق انطباع بوجوب طاعة ولي الفقيه كما يطاع النبي(ص) والأئمة المعصومون، يعني إضافة قدسية على سلطة ولي الفقيه وبالتالي فإن شرعية سلطته تنبع من تلك القدسية الدينية وليس من الأعمال التي تقوم بها. إن ذلك يعتبر مخالفة

للاعتقاد السائد عند أغلب فقهاء الشيعة الإثني عشرية، في عصر الغيبة، الذين كان موقفهم من شرعية السلطات الإسلامية الحاكمة، يقوم على مدى تطبيقها لمبدأ العدل، وليس من قدسية السلطة التي انتهت ببداية الغيبة الكبرى.

8. تستند نظرية ولاية الفقيه المطلقة على نصوص لا تكتسب مصداقية، بالنسبة لمؤرخي الشيعة، بخصوص حق العلماء بالسلطة السياسية، باعتبارهم نواب الإمام المهدي المنتظر، مقبولة حنظلة ورواية أخرى.
9. لقد بين مسار تدخل الفقهاء في الشؤون العامة، إن الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية، المعاصرة للفقيه، تلعب دوراً مهماً، في تحفيز تدخل الفقهاء في الشأن العام واتخاذ مواقف سياسية مباشرة.
10. إن تجربة تطبيق ولاية الفقيه المطلقة، بينت وجود عدم تماثل بين قمة السلطة المتمثلة بولي الفقيه والمؤيدين له، وعامة الشعب ولذلك استخدمت القوة (مادية ومعنوية) ضد المعارضين لنظرية ولاية الفقيه، تحت ذريعة محاربة أعداء الإسلام، للتمويه على عدم التماثل المذكور.
11. إن آراء كبار فقهاء الشيعة التي ترفض طاعة ولي الفقيه المختار من قبل مجموعة محددة (يعرف في إيران بمجلس الخبراء)، لها حججها الفقهية، القائمة على مفهوم الأعلمية والسبق فيها. ولأجل حل هذا الإشكال يرون ضرورة انتخاب ولي الفقيه من الشعب، وليس من قبل مجموعة صغيرة. ومن رأيهم إن الخلاف حول طريقة الإنتخاب، هي قضية سياسية وليست فقهية (127).
12. تمثل نظرية الخميني، عن ولاية الفقيه المطلقة، تناغما أيديولوجياً، مع صعود تيار الإسلام السياسي السني، المتمثل بأفكار الحاكمية الإلهية لأبي الأعلى المودودي، وأفكار الأخوان المسلمين، لحسن البنا وسيد قطب. كما أنها تمثل قطيعة مع الفكر السياسي " الدستوري الديمقراطي" للمشروطة، وأفكار كبار المراجع الشيعية (محمد حسين كاشف الغطاء، ومحسن الأمين، وبقية المراجع من أتباع مدرسة الشيخ مرتضى الأنصاري، كأبي الحسن الأصفهاني، ومحسن الحكيم وأبي القاسم الخوئي) الذين وضعوا حدوداً لتدخل رجال الدين في السياسة وحافظوا بذلك على قدسية النصوص الدينية عن طريق إبعادها عن الصراعات السياسية اليومية التي تتطلب الاستواء، بكل شيء بما فيه المقدسات الدينية، بدلاً من الحجج السياسية، للانتصار على الخصوم.
13. بما أن نظرية الخميني، تعتمد على مجموعة صغيرة،(مجمع تشخيص مصلحة النظام) توجه سلطة الدولة، وفق مبادئ الشرعية، كما تزعم، ولها حق رفض قرارات كل السلطات في الدولة، يحق لنا أن نتساءل: هل يحق لأقلية ضئيلة من المجتمع أن تتحكم بالدين؟ إن الإجابة على هذه التساؤل تلقي الضوء على من له السلطة، لله أم للفقيه أم لعامة الناس أم لفئة قليلة؟
14. إذا أخذنا بمفهوم ولاية الفقيه المطلقة، يتضح لنا أن سلطة الله التي أوكلت للبشر جميعاً باعتبارهم الخلفاء في الأرض، قد احتكرت من قبل فئة قليلة من " رجال الدين" تحكم باسم الله، يقف على رأسها ولي الفقيه. إن هذا الاستنتاج تؤكده تجربة تطبيق سلطة ولاية الفقيه المطلقة في جمهورية إيران الإسلامية حيث استولت هذه الفئة على الإسلام وتفسيره وسيادة الله تعالى وسيادة الشعب. بمعنى آخر أنها حولت الإسلام إلى إيديولوجية لسلطة شمولية لا تختلف عن أية سلطة شمولية، مهما تعددت ألوان الإيديولوجية وأشكال السلطة. ولهذا السبب بالذات تتسع معارضة نظرية

(127) محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإثني عشرية، مصدر سابق ص 122، هامش رقم 2.

ولاية الفقيه المطلقة من كبار مراجع الشيعة الإثني عشرية وتتقلص قاعدة تأييدها بين أوساط الحركات والأحزاب الدينية الشيعية (128).

15. بنيت نظرية ولاية الفقيه للخميني، على تجريد رجل الدين الشيعي من مهمة إرشاد الناس بأمور الشريعة التي مارسها الفقهاء في كل العصور الإسلامية وتحويله إلى رجل عادي يمارس السياسة من اجل السلطة مستخدما الدين كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية الاجتماعية، من خلال فهم خاص للسياسة طرحه الخميني مضمونه أن " السياسة بمعنى أنها تهدي المجتمع والفرد وتقوده نحو طريق الخير "(129).
16. تعاني نظرية ولاية الفقيه المطلقة، من إشكالية رئيسية، تكمن في عدم قدرتها على الإجابة، بشكل، عقلاني، عن تساؤل يقول: هل يقوم الاعتقاد الديني على قناعة ذاتية للأفراد أم على سلطة خارجية ، بشرية وليست إلهية؟
17. إن الاعتقاد الديني الصحيح يقوم على قناعات البشر الذاتية، وبناء على ذلك ليس هناك ولاية للفقهاء على اعتقادات البشر، بل إن النصح والإرشاد لتعزيز الاعتقاد الذاتي عند الناس، هو العمل الرئيس للفقهاء، وليس السيطرة على الأموال والأنفس التزاماً بقوله تعالى " فذكر إنما أنت مذكر لستَ عليهم بمسيطر "(130).
18. حاكيمة الإسلام والحكومة الإسلامية : يظهر من خلال تتبع موقف فقهاء الشيعة من قضايا المجتمع، هناك موقفان، **الأول** يقوم على إخضاع السياسة للدين، بمعنى عدم إدخال الدين بشكل مباشر في التفاصيل اليومية لحركة الأفراد في المجتمع وبالتالي ليس هناك حاجة لإقحام الفقهاء بالصراعات اليومية التي تتطلبها السياسة. وهذا النهج هو الذي سارت عليه أغلبية كبار فقهاء الشيعة منذ عصر الغيبة الكبرى إلى عصرنا الحالي (131). إن هذا الموقف، يقوم على الهدف الأساس للفقهاء في التاريخ الإسلامي المتمثل بنشر مثل الإسلام وإرشاد المسلمين وتوعيتهم لتمثل مثل الإسلام في حياتهم اليومية أي العمل من اجل " حاكمية الإسلام" كعقيدة ومبدأ يعتنقه المسلمون ويتعبدون به " (132). ويمكن الاستدلال على صحة هذا الاستنتاج من تجربة حياة أئمة الشيعة الإثني عشرية، الذين دافعوا عن مبادئ الإسلام ونشروا عقائد التشيع عن طريق النشاط الفكري ـ الثقافي بين الناس. أما الموقف **الثاني**، فإنه يقوم على توظيف الدين للمصالح السياسية، وذلك بوضع مهمة إقامة الحكومة الإسلامية، كمهمة رئيسة للفقهاء، بدلاً من مهمة التوعية بمبادئ الإسلام، أي تقديم الوسيلة على الغاية، باعتبارها الهدف المباشر للفقهاء في المجتمع. إن هذا الموقف يتناقض مع التجربة العملية لتجربة الإسلام، حيث أن الإسلام توسع وانتشرت

---

(128) لقد عبر أحد فقهاء الشيعة المعاصرين، محمد مهدي شمس الدين، عن احتكار الإسلام من قبل ولاية الفقيه بقوله:" لا يمكن تسليم مجتمع ، أو مصير أمة لاعتقاد شخص بنفسه، أو اعتقاد محبيه فيه. لا يمكن لأمة أن تبني أمورها على الأحتياط". انظر: محمد مهدي شمس الدين، آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة باحثين، مصدر سابق ص 590.

(129) الشيرازي، بي آزار ، ج4 ص 70، مستل من آراء في المرجعية الشيعية، ص375 ن مصدر سابق

(130) سورة الغاشية الآيات 21 و22.

(131) فؤاد إبراهيم ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 284.

(132) الحكمي، مرتضى ، مقدمة شرح العروى الوثقى ، للسيد أبو القاسم الخوئي،ص 29. www.alkhoei.net/data/almaktaba/u01/m01-001-020.

لقد لخص هذا الموقف، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، أحد أهم كبار مراجع الشيعة في القرن العشرين بقوله: " إذا كان معنى السياسة، طلب الخير وخدمة الناس وتوجيههم ومنعهم من الفساد والخيانة ، ونصيحة الحكام وعامة الناس وتحذيرهم من الوقوع في أسر الاستعمار والعبودية لهم ، نعم إذا كان معنى السياسة هذا فإننا من أمّ رأسنا حتى أخمص أقدامنا سياسيون" آراء في المرجعية السياسية، مصدر سابق ص 376.

مبادؤه بين الناس، بعد انتهاء تجربة الخلافة الراشدة، وفي ظل حكومات غير شرعية، من وجهة نظر العقيدة الشيعية. لقد ظهرت هذه الأفكار حول دور الفقهاء السياسي في أوساط الشيعة، بعد ظهور الدولة الصفوية وإعلانها المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة وبالتالي حاجة حكامها لإضفاء الشرعية الدينية على سلطتهم، وهذا ما تم على يد بعض الفقهاء الشيعة، الذين اعتبروا السلاطين ممثلين لنائب الإمام. وقد تطورت هذه الأفكار في العصر الراهن على يد تيار الحكومة الإسلامية في أوساط الشيعة، بزعامة السيد الخميني، ونظريته عن ولاية الفقيه المطلقة التي تستمد شرعيتها من الله تعالى على حد قول الخميني" قضية ولاية الفقيه ليست بالأمر الذي يوجده مجلس الخبراء ، ولاية الفقيه أمر سنَه الله تبارك وتعالى"(133). خلاصة القول إن الالتباس عند التيار المناصر لضرورة إقامة الحكومة الإسلامية، يكمن بين ضرورة وجود نظام دولة وحكومة في المجتمع الإسلامي وبين أن يكون النظام والحكومة إسلاميين. فوجود النظام والحكومة ضرورة دينية ومدنية، وهذا ما أكدته التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، حيث انتشر الإسلام ليشكل حوالي ربع سكان المعمورة الآن، في ظل الخلافة الإسلامية، المدنية المضمون والدينية " إسلامية " الشكل. وقد عبر عن هذا الالتباس، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بالقول:" إن كل شعب مسلم على المستوى الوطني أو القومي، يجب بالضرورة أن يكون له نظام وحكومة .. أما أن يكون هذا النظام والحكومة إسلاميين، فقضية غير مسلمة، وغير بديهية"(134).

19. إشكالية الموقف من الحريات الأساسية للإنسان: أوضحت تجربة دولة ولاية الفقيه المطلقة في إيران، تشوشاً في الموقف من الحريات الأساسية للإنسان، بمفهومها المعاصر المعبر عنه بالحريات الديمقراطية، كحرية التعبير السياسي والفكري والتجمع والتظاهر والتنظيم، وتشكيل الأحزاب السياسية. فالآراء النظرية التي صدرت عن السيد الخميني وتيار المؤيدين للحكومة الإسلامية وتثبيت الدستور الإيراني للحريات الديمقراطية في نصوصه، أكدت على إمكانية التمتع بهذه الحريات بشروط، أما الممارسة العملية لسلطة ولاية الفقيه فإنها لا تختلف عن الأنظمة الاستبدادية (135).
20. كما أن الموقف من حقوق القوميات القاطنة في دولة ولاية الفقيه، لا يختلف عن موقف كل الإيديولوجيات الشمولية ـ الماركسية والقومية ـ التي ترفض التعدد القومي في ممارستها العملية، تحت مسميات الأممية والقومية. ويستند موقفها على مفهوم الأمة الإسلامية الواحدة التي تلبي حقوق الجميع، تنفيذا لمقولة الإخوة الإسلامية.
21. لم تكن نظرية ولاية الفقيه مجرد أفكار سياسية، حول الدولة والحكومة، بل إنها نظرية متكاملة لبناء نظام وحكومة إسلاميين، تقوم قاعدتها السياسية على أفكار الخميني عن الحكومة الإسلامية، وأسسها الفكرية على أفكار السيد محمد باقر الصدر الفلسفية والاقتصادية.
22. إن دور رجال الدين التاريخي في المجتمع الإيراني، يعتبر من العوامل المساعدة، لانتشار نظرية ولاية الفقيه المطلقة عند رجال الدين في إيران مقارنة مع بقية الفقهاء من البلدان الأخرى، كالعراق ولبنان. وهذا الاختلاف يتمثل بـ:

---

(133) نقلاً عن ، إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق 286.

(134) شمس الدين، الشيخ محمد مهدي ، في الاجتماع السياسي الإسلامي، مصدر سابق، ص14.

(135) عبر عن هذه الإشكالية أحد المفكرين الإسلاميين المتنورين بالقول: الدولة إذا استندت في مشروعها على الدين، يكون مجال الحريات للآخر محدود، مقابلة خاصة مع الباحث الإسلامي إبراهيم العبادي.

أ. تأسيس دول شيعية في إيران، وحاجة حكامها للاستعانة بهم لإضفاء شرعية على سلطته (الصفوية، الزندية، والقاجارية) ساعد على تطوير التجربة والممارسة السياسية لرجال الدين في المجتمع الإيراني.
ب. قام رجال الدين، بنشاط سياسي معارض خلال فترة حكم الدولة القاجارية (1196-1343هـ 1779 - 1925م) لحين سقوطها، حيث لعبوا دوراً في معارضة الاتفاقيات، التي عقدتها الدولة القاجارية مع الدول الغربية والتي سمحت لها بالتدخل في شؤون إيران الداخلية، كذلك كانوا المحرضين على رفض اتفاقيات التنازل عن أراضي إيرانية لصالح روسيا القيصرية، التي عقدتها الدولة القاجارية. كما كان لهم دور بارز في مقاومة سياسة الاستغلال الاقتصادي للثروات الشعب الإيراني من قبل الشركات الغربية (فتوى الشيرازي ضد اتفاقية التنباك مع الشركة البريطانية).
ت. دعم البازار/ التجار الإيرانيين المادي الكبير للفقهاء، ساعد على اتخاذ مواقف استقلالية عن الدولة على الرغم من تشيعها.
ث. طبيعة التراث الثقافي للشعب الإيراني التي تمتاز بطاعة الحكام، عززت مبدأ طاعة الفقهاء وموالاتهم باعتبارهم لهم قدسية خاصة لاشتغالهم بأمور الدين المقدس (136).
ج. أخيرا، تمتاز أفكار الخميني، بنزعة وطنية استقلالية، معادية للتدخل الأجنبي في شؤون إيران، والعالم الإسلامي، منذ البدايات الأولى لطرح أفكاره السياسية. وكان استمراره على هذا النهج حتى المراحل الأخيرة من حياته، أحد أهم الأسباب التي ساعدت على استمرار امتلاك أفكاره لجاذبية في الأوساط الشعبية في المجتمعات الإسلامية.

(136) تميز نظام الدولة الساسانية بتركيز قوي للسلطان، وكان ملوك الساسانيين يلقبون أنفسهم بالآلهه أو الموجودات السماوية" براون، أدوارد، تاريخ الاديان في إيران ج1 ت، كمال أحمد حلمي، الكويت 1984 ص 281، مستل من خاتمي، مصدر سابق هامش 6 ص 183.

الإستنتاجات والخاتمة

مر تطور الفكر السياسي الشيعي، بمراحل أربع تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها وهذه المراحل هي:

1. مرحلة الواقعية السياسية: وأهم ما تتميز به هذه المرحلة أنها تنطلق من التعامل مع السلطات الإسلامية القائمة، باعتبارها حكومات بشرية لها مساوئها ومحاسنها، لذلك لم يطرح الفكر السياسي خلال هذه المرحلة، مسألة البحث في شرعية السلطة وتمثلت هذه المرحلة بأفكار المرتضي و الشيخ المفيد والطوسي خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين.
2. مرحلة الفكر السياسي السلطاني: وتمثلت هذه المرحلة بتعامل فقهاء الشيعة الإثني عشرية مع دول تعلن التشيع، كليا أو جزئياً، مذهبا رسمياً للدولة، كالدولة الأيلخانية والدولة الصفوية. وتقسم هذه المرحلة إلى فترتين/ مرحلتين، تبعاً لطبيعة الدولة والظروف المحيطة بالفقيه الشيعي.

- الفترة الأولى: وهي مرحلة التنظير لتوسيع انتشار عقائد الشيعة بين المسلمين، واتخذ فيها الفقيه الشيعي النصح والإرشاد للسلطان وعدم الاندماج بالسلطة. ومن الأمثلة على هذه المرحلة مدرسة الحلة الفقهية التي أنشأها العلامة الحلي خلال حكم الدولة الإيلخانية في إيران والعراق.
- الفترة الثانية: والتي شهدت تماهي الفقيه الشيعي مع الدولة الصفوية وإضفاء شرعية دينية على سياستها على الرغم من عدم توافق هذه السياسة مع مبادئ الإسلام وجوهر التشيع خصوصاً. وتمثلت هذه المرحلة بأفكار المحقق الكركي في بداية نشوء الدولة الصفوية واستمرت بأشكال متباينة خلال حكم الصفويين والقاجاريين. ويقدم باحث شيعي معاصر هو علي شريعتي (ت 1977) وصفا دقيقاً لدور الفقيه السلطاني خلال هذه المرحلة بالقول:" لا مانع من أن يُثار بحث موضوع الإمام ولكن فقط في الاتجاه الذي يزرع الفتنة ويخلق العداوة والبغضاء والعصبية والنعرات القومية بين الفرس والترك والعرب ولا يتعرض للسلطان الصفوي ولا يؤشر على مواقع الخلل والانحراف والمجازر البشعة التي قام بها الشاه عباس، نعم ليبق أصل التشيّع ولكن شرط أن لا يتعرض للظالمين. وكذلك الولاية لتطرح على المنابر ولكن على النحو الذي يسبّح بولايات الجور"(1).

3. المرحلة الثالثة: تشمل الأفكار الإصلاحية الدستورية لحركة المشروطة، ممثلة بأفكار الشيخ محمد حسين النائيني في بداية القرن العشرين.
4. مرحلة سيطرة الفقيه الشيعي على الدولة وبدأت هذه المرحلة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتمثلها سياسياً أفكار الخميني عن ولاية الفقيه المطلقة.

وقد شهد تطور الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، ظهور ثلاث نظريات رئيسية للحكم وهي:

1. الأولى: نظرية ولاية الفقيه المطلقة التي تطرق لها لأول مرة الملا أحمد مهدي النراقي، في القرن التاسع عشر، وطورها وأضاف إليها الخميني أبعادا سياسية وطبقها في الظروف الراهنة. وتقوم هذه النظرية على قاعدتين:

([1]) شريعتي، علي ، التشيّع العلوي والتشيّع الصفوي، مصدر سابق، ص 149 - 150.

أ. تعتبر ولاية الفقيه المطلقة كامتداد للنبوة والإمامة المعصومة ولذلك لها نفس وظائف النبوة والإمامة، وأوامرها مقدسة غير قابلة للنقض والنقد لأنها مقدمة على الأحكام الإلهية الأولية والثانوية، حيث يقول الخميني: "إن ولاية الفقهاء المطلقة هي نفس الولاية التي أعطاها إلى نبيه الكريم (ص) والأئمة (عليهم السلام) وهي من أهم الأحكام الإلهية ومتقدمة، ولا تتقيد صلاحياتها في إطار هذه الأحكام" (2).

ب. سلطة مطلقة ليس لها حدود، وغير ملتزمة بقوانين معينة بما فيها الدستور والقوانين الأخرى التي تشرعها سلطة إسلامية يقودها ولي الفقيه نفسه ، كما حصل في إيران بعد الثورة الإسلامية. إذ يرى الخميني أن الصلاحيات التي جرى تثبيتها لولي الفقيه في الدستور الإيراني، هي جزء وليس كل صلاحيات ولي الفقيه، حيث يذكر" إن ما يتضمنه الدستور هو بعض شؤون ولاية الفقيه، ولا كلها" (3)

2. الثانية: النظرية الدستورية " ولاية الأمة": وقد ظهرت هذه النظرية في عصر النهضة، ومثلت البرنامج السياسي لحركة المشروطة الدستورية، التي تأسست في بداية القرن العشرين في إيران والعراق. تقوم هذه النظرية على الأسس التالية:

- ضرورة وجود دستور ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى.
- تحتل حقوق الناس الاجتماعية والسياسية أهمية كبيرة.
- من واجبات الحكومة رعاية حقوق الناس والسعي لتحقيقها.
- الإشراف والرقابة على عمل الحكومة من قبل مجلس نيابي منتخب من الشعب.
- مساواة جميع المواطنين إمام القانون.
- قبول حكم الأكثرية.
- دور الفقهاء إرشادي توجيهي وليس تقريري .

وتعتبر أفكار الشيخين محمد مهدي شمس الدين ومحمد جواد مغنية، حول النظام السياسي الإسلامي، ودور الأمة في السلطة مواصلة لتطوير نظرية النائيني السياسية. وتدعو هذه النظرية إلى اقامة الدولة في عصر الغيبة بناءً على قاعدة ولاية الأمة على نفسها. وتعني هذه القاعدة إن من حق الولاية يرجع إلى الأمة التي لها الحق أن تختار أي فرد منها سواء كان فقيهاً أو غير فقيه. وقد حدد العديد من الشروط التي تقوم عليها شرعية السلطات في هذه الدولة ومن أهمها قيام النظام على الإرادة الشعبية، وتمتع الحاكم بالأمانة والكفاءة والتقوى.

3. الثالثة: نظرية الانتظار السلبي: سادت هذه النظرية عند أغلب فقهاء الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة حتى الوقت الحاضر، وتأثرت بها كثير من الأحزاب والحركات الإسلامية الشيعية. وتقوم هذه النظرية على مبدأين:

- الأول مفهوم الولاية الجزئية للفقهاء على ما يعرف بالأمور الحسبية.
- الثاني التدخل المحدود بالشأن السياسي العام، بدون الدخول في المواقف السياسية اليومية.

(2) الإمام الخميني، صحيفة النور المجلد 20، 10/16 /1366 هـ، ص 170، 174، مستل من كديفر، محسن ، نظريات الحكم في الفقه الشيعي، بيروت، دار الجديد، 2000، ص 120. وهذه النظرية جرى تبنيها من أحزاب وحركات إسلامية، كحزب الله في لبنان وبعض الحركات السياسية العراقية.

(3) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص 32.

بالإضافة إلى هذه النظريات ظهرت أفكار أخرى، أستمدت من النظريات الثلاث ولكنها تختلف معها في بعض التفاصيل لذلك لا يمكن اعتبارها نظريات متميزة ومن أهمها:

1. نظرية السلطة المشروعة.
2. نظرية ولاية الفقهاء التعيينية.
3. نظرية ولاية شورى مراجع التقليد التعيينية أو الولاية الشورية مقابل الولاية الفردية.
4. خلافة الأمة وإشراف المرجعية.
5. ولاية الفقيه الانتخابية المقيدة ([4]).

وتؤكد دراستنا على أن من المهم دراسة تاريخ تطور الفكر السياسي الشيعي، بالارتباط مع الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها الخلافة الإسلامية وطريقة تعاملها مع حركات المعارضة، ومنهم الشيعة الذين واجهوا ظروفاً صعبة، في صراعهم الطويل مع الأمويين والعباسيين الذين تعاملوا معهم بقسوة شديدة، الأمر الذي أدى إلى إنتاج فكر سياسي إسلامي يمتاز بخصوصية، مقارنة مع الفكر السياسي الذي أنتجته الفرق السنية التي كانت على وئام مع السلطات في أغلب الأحيان.

ورغم ما اتسمت به مواقف علماء الشيعة من الدولة من تمايز، فقد أجمعوا على ضرورة وجود الدولة بغض النظر عن مدى شرعيتها، وذلك لحفظ النظام وتسيير أمور المجتمع، لكنهم اختلفوا فيما يخص شرعية الدولة، وكان الموقف الغالب عندهم في عصر الغيبة، هو عدم الاعتراف بتلك الشرعية لأن السلطة حق محصور بالإمام المعصوم الغائب (المهدي المنتظر). ولم تثنهم هذه الفكرة عن إتباع سياسة عقلانية، كما اعتقد، حيث تشير دراسة النصوص والممارسة العملية لفقهاء الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، الى أن العقلانية كانت السمة الرئيسية للأفكار السياسية، وبالتحديد تلك التي اعتُمدت بعد إقامة السلطة البويهيه، حيث تعامل معها كبار فقهاء الشيعة في حينها كالمرتضي والمفيد، على الرغم من عدم اعترافهم بشرعيتها. وقد سار على هذا المنوال فقهاء الشيعة في مختلف العصور، في استلام مناصب مهمة في الدول المختلفة كوزراء وموظفين كبار وقضاة، مثل الحلي وابن العلقمي والخواجة نصر الدين الطوسي والكركي وغيرهم. وكان التدرج في المطاليب، أحد السمات البارزة لنهج فقهاء الشيعة السياسي، فعلى سبيل المثال، كان العلماء يبدؤون بالتحذير والتنبيه كوسيلة للضغط على السلطات لتنفيذ المطالب ومن ثم اللجوء إلى الفتاوى التي تدعو إلى المقاومة السلمية، في حالة عدم الاستجابة لمطالب المواطنين، ومن ثم اللجوء إلى استخدام كل الوسائل في حالة الاضطرار. ومن الأمثلة على هذا النهج في العصر الحديث، ما اتبعه كبير مجتهدي الشيعة، محمد حسن الشيرازي، في مقاومة استغلال التنباك في إيران من قبل الشركة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر ، وكذلك سياسة المرجع الشيعي محمد تقي الشيرازي، في معارضة الحكم البريطاني المباشر للعراق، حيث لوحظت مواقفه العقلانية، بالدعوة لتقديم مهمة حفظ النظام على تحقيق الحقوق والتدرج في الوسائل للحصول عليها، تبعاً للظروف الموضوعية والذاتية المحيطة، كما بينا ذلك في البحث.

إن ظهور كثرة من النظريات والأفكار السياسية المختلفة لدى الشيعة الإثني عشرية، يدل على حيوية فكرهم السياسي وقدرة مفكريهم على إنتاج أفكار سياسية تتأثر بالظروف السياسية والفكرية التي تحيط بحركة الشيعة. كما أنها تدل على عدم وجود إجماع على

([4]) للمزيد عن نظريات الحكم المعاصرة في الفقه الشيعي ، مراجعة : كدفير، محسن، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه، مصدر سابق 2000.

نظرية واحدة، لذلك من الخطأ، اعتبار نظرية ولاية الفقيه المطلقة، تمثل كل الفكر السياسي للشيعة في الظروف المعاصرة.

لقد ساهم فقهاء الشيعة في بث الوعي السياسي الوطني والإصلاحي، في مناطق تواجدهم، خاصة في إيران والعراق وقد تمثل ذلك بـ:

1. المساهمة الفعالة في نشر الثقافة والتعليم من خلال شبكة المدارس التي كان يؤسسها فقهاء الشيعة.
2. نشر الأفكار السياسية الإصلاحية الحديثة، كالدستور والبرلمان وتحديد صلاحيات الحاكم وحقوق الشعب.
3. قيادة الكفاح الوطني ضد السيطرة الأجنبية على البلدان الإسلامية وتزعم أحيانا الدعوة للاستقلال ومكافحة التغلغل الأجنبي في البلدان الإسلامية.

وتعتبر نظرية الإمامة، القضية المحورية في الفكر السياسي الشيعي الإثني عشري، ومنها تتفرع أفكارهم السياسية حول الدولة والسلطة وقد توصلنا في هذا البحث إلى أن عقيدة الشيعة في الإمامة الإلهية وصفة العصمة الملازمة لها، بنيت على تأويل النصوص لدعم هذه العقيدة وليس على نصوص (من القرآن والسنة) جلية قاطعة الدلالة، يعترف بها فقهاء المذاهب الإسلامية الأخرى بما فيها فرق شيعية غير اثني عشرية كالزيدية والإسماعيلية.

إن التراث السياسي الشيعي، بخصوص كيفية تنصيب الحاكم، يعتبر أحد مصادر الحكم الوراثي في الدول الإسلامية الذي بدأ تطبيقه معاوية بن أبي سفيان لأول مرة عام 60 هـ بتوريث الخلافة لابنه يزيد. واستمر هذا النظام سائداً خلال مدة الخلافة الإسلامية (السلطنة العثمانية) التي ألغيت عام 1924 من قبل أتاتورك.

وعلى الرغم من إيجابية فكرة عصمة الحاكم المتمثلة برفض الخضوع للسلطات الظالمة، إلا أنها أدت وبالارتباط مع اعتبار مهمة إقامة الدولة الشرعية من صلاحيات الإمام المهدي، إلى نتيجتين سلبيتين، الأولى فكرية ـ سياسية تمثلت بتعطيل البحث في قضية السلطة عند مفكري وفقهاء الشيعة خلال فترة الغيبة، والثانية عملية، تتمثل بالابتعاد عن الحكم والإدارة الاجتماعية طوال القرون الماضية.

إن عدم اعتراف الشيعة بشرعية الدولة، التي يعيشون فيها بسبب سياسة الدولة التمييزية تجاههم، وتعرضهم للحرمان الاجتماعي والاضطهاد السياسي والتمييز الطائفي، والذي أدى إلى لجوئهم إلى مؤسسات أخرى بعيدة عن مؤسسة الدولة توفر لهم، ولو عاطفيا، الحماية الذاتية، ولذلك نراهم يدفعون الخمس والزكاة إلى مرجعهم الديني بدلاً من الدولة. إن ذلك كان احد أسباب التوتر الاجتماعي في المجتمعات التي يكثر فيها الشيعة، أو التي يشكلون أغلبية سكانية فيها. إن استمرار هذه الحالة يؤدي إلى إضعاف الارتباط الوطني لدى الشيعة وبالتالي تشظي هويتهم الوطنية، لأن وعيهم منقسم بين ولائهم لدولتهم الرسمية " ودولة المرجعية" القائمة داخل الدولة والتي تعدهم بتحقيق حلمهم بدولة شرعية، يقيمها الإمام المنتظر(5).

([5]) إن حالة تشظي الانتماء الوطني عند الشيعة، لا تخص مجتمعاً بعينه، بل تشمل أغلب البلدان، على سبيل المثال رفض شيعة باكستان دفع الضرائب والزكاة للدولة في عام 1979، عندما تسلم الجنرال ضياء الحق الحكم وبدأ مشروعة بأسلمة الدولة ، بحجة أن مذهبهم الشعي يقرر ضرائب أقل وأنهم يدفعون الخمس والزكاة إلى مرجعهم الديني الذي اختاروه بحرية. يان ريشار، الإسلام الشيعي، ت حافظ الجمالي، بيروت دار عطية للنشر والطباعة ، 1996 ص 224.

وتعد قضية الغيبة سبباً في حدوث تغييرات عميقة في الفكر السياسي للشيعة الإثني عشرية، فبدلا من أن يتم توظيفها بشكل إيجابي لصالح العمل من اجل مقاومة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وهو الهدف الذي غاب من أجله الامام المهدي، تحول مفهوم الغيبة لسلاح إيديولوجي بيد الحكومات لتبرير سيطرتها بعد إن تكيف الفكر مع الدولة من خلال العلاقة التي أقامها الفقيه الشيعي مع الدولة. كما خلقت قضية الغيبة إشكاليات جديدة لقضية الإمامة الإثني عشرية، كتعارض مدة الغيبة مع العمر الطبيعي للإنسان، وكتناقض الغيبة مع اعتقاد الشيعة الإثني عشرية حول وجود الإمام ومعرفة أن الحجية لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حي يعرفه العباد ويؤمنون به ويرشدهم ويسلمون له.

إن احتفاظ الفكر السياسي الشيعي بحيويته وباستمرار فعالية الحركات السياسية الشيعية وصمودها بوجه الاضطهاد القاسي الذي تعرضت له على يد السلطات الإسلامية وفقهاء التعصب من المذاهب الإسلامية، كان له أسبابه التي يمكن تلخيصها في :

1. كان أئمة المذهب الشيعي يشغلهم الحفاظ على نقاوة عقيدة الإسلام (على وفق تفسيرهم) من التحريف والدفاع عن حقوق المسلمين في العدل والمساواة، وليس السعي وراء المصالح المذهبية الخاصة، مثلما فعلت الفرق الدينية التي انقرضت. ولهذا مثل نهجهم الفكري وسيرتهم الذاتية قوة معنوية تقوي من عزيمة معتنقي عقيدة الشيعة وترسخها في نفوس مريديها.
2. اعتبار مسألة العدل أحد الأصول الخمسة لعقيدة الشيعة والتي جسد تطبيقها إمام الشيعة الأول، علي بن أبي طالب خلال خلافته، ما جعل من المذهب ملاذاً لكل المضطهدين اجتماعياً وسياسياً من كافة الشعوب الإسلامية بغض النظر عن أصلها القومي أولاً ، ومحفزاً لنضال الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة من أجل العدالة والمساواة الاجتماعية باعتبارها أحد مبادئ الإسلام الذي تجاهل تطبيقها الحكام المسلمين ثانياً.
3. حيوية الجدل الفكري بين التيارين الإخباري والأصولي الذي كان من السمات الأساسية لحركة الاجتهاد لدى فقهاء الشيعة، الأمر الذي عزز من فعالية البحث الفكري لدى فقهاء الشيعة لاستنباط أجوبة للأسئلة التي يفرضها التطور الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي يعيشون فيها.

وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه لمبدأ التقية الشيعي، إلا أنه كان أحد الأسباب الرئيسية في استمرار المذهب الشيعي الإثني عشري، حيث تم توظيفها لإقامة مرجعية روحية داخل الدولة الإسلامية. وفي الجانب السياسي، كان لمبدأ التقية دور براغماتي مزدوج، حيث ساعد فقهاء الشيعة على التقرب من السلطة تحت الإكراه والضغط، وبنفس عدم الاعتراف بشرعية السلطات وتبرير ذلك بالتقية. كما أنها خلصت الشيعي العامي من عقدة الشعور بالذنب التي تلازمه في حياته الواقعية التي تفرض عليه التعامل اليومي مع مؤسسات الدولة وبالتالي رفعت عنه مشاعر الخوف من العقاب، لأنه يعصي إمام زمانه الذي لا يقر شرعية تعامله مع السلطان. إلا أن الاستمرار في اعتماد مبدأ التقية في الفكر الشيعي، يحول النشاط السياسي إلى صيغة انقلابية لا تتناسب والظروف التاريخية المعاصرة.

لقد مثل انتهاء عصر أئمة الشيعة الإثني عشرية المعصومين وبداية عصر الغيبة (329 هـ - 940م) نهاية فترة الرواية المباشرة للحديث من أئمة أهل البيت وبداية فترة جديدة، لجأ فيها فقهاء الشيعة إلى تدوين الروايات المنقولة عنهم. و كانت مهمة الفقهاء محصورة في تدوين كافة الروايات دون البحث في متنها وتدقيق صدقية صدورها وقد تمت هذه العملية في

ظروف سياسية وفكرية خاصة، أدت إلى نمو ميول التزمت عند فقهاء الشيعة الذين لجأوا إلى تثبيت كل رواية تميز مذهبهم العقائدي عن المذاهب الأخرى. فمن الناحية السياسية، أدت سيطرة البويهيين على سلطة الخلافة العباسية في بغداد (354 هـ - 965م) إلى إضفاء طابعاً سياسياً على حركة تدوين عقائد كافة المذاهب، ومنها المذهب الشيعي، حيث سعى السلاطين البويهيون إلى إثبات شرعية استيلائهم على السلطة، باللجوء إلى نزع الشرعية عن كافة السلطات التي حكمت المسلمين بعد وفاة الرسول (ص)، باستثناء فترة خلافة الإمام على وولده الحسن (35 - 41 هـ/ 655 – 661م)، باعتبارها سلطات مغتصبة لحق أئمة أهل البيت، لذلك لجأوا إلى تشجيع الفقهاء لتدوين الروايات التي تصب بهذا الاتجاه. أما من الناحية الفكرية، فإن حاجة فقهاء الشيعة لرد الهجوم الذي تعرضوا له من قبل فقهاء السنة، الذين لجأوا إلى الاجتهاد القائم على العقل والقياس في استنباط الأحكام الشرعية، إضافة إلى الكتاب والسنة، في حين رفض فقهاء الشيعة هذا الاتجاه واقتصروا على الروايات الصادرة عن أئمتهم (6). يضاف إلى الظروف الفكرية ما لقته من تشجيع السلطات البويهية للميول المذهبية في إيران والعراق، بهدف كسب الشيعة الإثني عشرية إلى جانبهم ضد مؤسسة الخلافة السنية.

وللأسباب أعلاه، تأثرت كتب الفقه الشيعي الرئيسية التي ألفت خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين بالبيئة الفكرية والسياسية في تلك الفترة، لذلك وردت فيها كثير من الأحاديث التي تميل للنزوع المذهبي المتشدد القائم على الروايات غير الدقيقة. وقد انتقد طريقة هؤلاء في التدوين، الشيخ المفيد قائلا:" يمرون على وجوهم فيما سمعوه من أحاديث، ولا ينظرون في سندها، ولا يفرقون بين حقها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم من إثباتها و لا يحصلون على معاني ما يطلقون منها " (7).

لقد تعرضت الحركة السياسية للشيعة الإثني عشرية، كغيرها من الفرق الإسلامية، الى العديد من الإنشقاقات التي تعود لأسباب اجتماعية ومصالح شخصية بشكل أساسي، إضافة إلى الاختلاف حول مسألة الإمامة مما يؤكد الطابع المدني وليس الإلهي للإمامة. إن تأريخ الصراع الداخلي حول الأسس العقائدية والسياسية، للشيعة الإثني عشرية، يغلب عليه التناقض، وتكمن أوجه هذا التناقض بالعلاقة بين التطور الإيجابي الحاصل في طريقة استنباط الأحكام الشرعية، المرتبط بتطور حركة الاجتهاد، وبين ظهور النزعات المحافظة التي تدعو إلى تعزيز الدور السياسي للفقيه الشيعي. إن الدارس لحركة الصراع المذكورة، يلاحظ ارتباط نمو النزعات المحافظة في المجال السياسي، بصعود الجناح الأصولي في مجال الفقه. فعلى سبيل المثال عندما طورت مدرسة الحلة الفقهية حركة الاجتهاد عند الفقهاء خلال الفترة التي ابتدأت بالقرن السابع الهجري متأثرة بأفكار الفيلسوف الشيعي، نصر الدين الطوسي (ت 672 هـ / 1273م) وبلغت أوج تطورها خلال القرن الثامن الهجري، بزعامة العلامة الحلي (ت 726 هـ / 1325م) تعزز النفوذ السياسي لفقهاء الشيعة في سلطة الدولة، فقد احتل العلامة الحلي موقع فقيه الدولة، خلال فترة حكم السلطان خدابندة (703 - 716 هـ/ 1303-1316م)، الذين أعلن التشيع مذهبا رسمياً للدولة. كذلك كان الشهيد الأول، محمد بن

([6]) ألف فقهاء الشيعة في هذه الفترة العديد من الكتب التي تهاجم الاجتهاد القائم على العقل والقياس وشمل هذا الهجوم حتى فقهاء الشيعة الذي سلكوا طريق الاجتهاد لاستنباط الأحكام للظواهر الجديدة. فحين ألف الشيخ محمد أبن الجنيد الإسكافي (ت 378 هـ) كتاب " تهذيب الشيعة " من عشرين مجلداً معتمداً في استنباطه للأحكام على القياس والعقل عند عدم توفر نصوص قطعية الدلالة من القرآن والسنة. وقد " طعن فيه فقهاء عصره ، وشارك الشيخ المفيد والشريف المرتضي والشيخ الطوسي وابن إدريس في نقض طريقته أي الشيخ الجنيد" . إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة : مصدر سابق، ص 14.

([7]) الشيخ المفيد، شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد، مستل من نفس المصدر السابق ص 18.

مكي العاملي، اعدم (716 هـ/1316م)، متنفذاً في سلطة المماليك الأتراك التي كانت تحكم بلاد الشام آنذاك. كما أن المحقق الكركي، أحتل لقب شيخ الإسلام، في الدولة الصفوية خلال فترة حكم الشاه طهماسب.

سبق وأشرنا الى أن من المهم للباحث أن يفرق بين الفكر السياسي والنصوص الدينية، فالأولى إنتاج بشري قابل للنقد والرفض والثاني له قداسة خاصة. وبناء ذلك يعتبر الاستقواء بالنصوص الدينية واللجوء للتكفير والتحريم ضد الخصوم السياسيين والفكريين، دليل على ضعف الحجج التي يقدمها رجل الدين أو الحزب السياسي الديني لإقناع الناس بآرائه الفكرية وبرامجه السياسية. وفي الوقت نفسه تدلل على قوة الحجج والأفكار التي يكفرونها بين الناس. كما أن إضفاء القداسة الزائدة عن الحد المعقول على الأئمة والأولياء والصالحين من البشر، من قبل الفقهاء الشيعة، يخفى وراءه الدعوة لإضفاء هالة من القداسة على أشخاصهم وأفكارهم.

وأخيراً هناك قضية مهمة تحتاج إلى مواصلة الأبحاث حولها، تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة. بما ان الدين يشكل أحد المصادر المهمة للوعي الاجتماعي في البلدان الإسلامية، لذا تبرز فكرة عملية وهي كيف يمكن ان يحفظ التوازن بين الدولة والدين، بحيث لا يحتوي الدين الدولة فيقل مجال الحرية، وكيف لا نمنع احتواء الدولة للدين، بحيث يتحول الدين إلى فكر سلطاني يستخدم كسلاح أيديولوجي لتبرير الاستبداد والقهر الذي تمارسه السلطات ضد المواطنين، بدلاً من أن يكون سلاح بيد الطبقات الفقيرة والكادحة لتحقيق العدل والمساواة (*وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ*) القصص:5.

الملاحق

الملحق رقم 1

قائمة الأئمة الشيعة الإثني عشرية

التسلسل	الإمام	سنة الوفاة
1	علي بن أبي طالب	ت 40 هـ
2	الحسن بن علي بن أبي طالب	ت 50 هـ
3	الحسين بن علي بن أبي طالب	ت 61 هـ
4	علي زين العابدين بن الحسين بن علي	ت 94 هـ
5	محمد الباقر بن علي بن الحسين	ت 113 هـ
6	جعفر الصادق بن محمد بن علي	ت 148 هـ
7	موسى الكاظم بن جعفر بن محمد	ت 183 هـ
8	علي الرضا بن موسى بن جعفر	ت 203 هـ
9	محمد الجواد بن علي بن موسى	ت 219 هـ
10	علي الهادي بن محمد بن علي	ت 254 هـ
11	الحسن العسكري بن علي بن محمد	ت 260 هـ
12	الإمام محمد ـ الإمام المنتظر	المولود 255 هـ

الملحق رقم 2

قائمة الأئمة الزيدية الأوائل

التسلسل	الإمام	سنة الوفاة
1	علي بن أبي طالب	ت 40 هـ
2	الحسن بن علي بن أبي طالب	ت 50 هـ
3	الحسين بن علي بن أبي طالب	ت 61 هـ
4	الحسن بن الحسن	
5	زيد بن علي بن الحسين/ مؤسس المذهب	ت 121 او 122 هـ
6	يحيى بن زيد بن علي	ت 146 هـ
7	النفس الزكية محمد بن عبد الله	ت 146 هـ
8	إبراهيم بن محمد بن عبد الله	ت 169 هـ
9	الحسين بن علي الفخي	ت 169 هـ
10	يحيى بن عبد الله بن الحسن	
11	إدريس بن عبد الله بن الحسن	
12	محمد بن إبراهيم بن طباطبا	ت 199 هـ

المصدر: www.hukam.net/family.php

الملحق رقم 3

قائمة الأئمة الإسماعيلية

التسلسل	الإمام	سنة الوفاة
1	علي بن أبي طالب	ت 40 هـ
2	الحسين بن علي بن أبي طالب	ت 61 هـ
3	علي زين العابدين بن الحسين بن علي	ت 94 هـ
4	محمد الباقر بن علي بن الحسين	ت 113 هـ
5	جعفر الصادق بن محمد بن علي	ت 148 هـ
6	إسماعيل بن جعفر الصادق	ت 145هـ/ أو 158 هـ*
7	محمد بن إسماعيل	ت 197 هـ
8	محمد الوافي	ت 213 هـ
9	محمد التقي	ت 225 هـ
10	عبد الرضي الدين	ت 262 هـ
12	محمد المهدي	ت 322 هـ
13	القائم بأمر القاسم	ت 333 هـ
14	المنصور إسماعيل	ت 341 هـ
15	المعز لدين الله أبو تميم	ت 365 هـ

- يدعي الإسماعيليون أن إسماعيل توفى بعد وفاة والده وليس قبله سنة 158 هـ وان الجنازة التي عملت له في زمان والده كانت رمزية.

المصدر: www.hukam.net/family.php

الملحق الرابع

مفهوم الشيعة الإثني عشرية للرجعة

يعتقد الشيعة بمبدأ الرجعة، وهي: عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم الحجة بن الحسن عليه السلام ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهجوا بظهور دولته وقوم من أعدائه ينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته" ([1]).

ويقسم الناس أثناء الرجعة إلى قسمين ، قسم الأعزاء وهم شيعة " المهدي " والصالحين من الناس، فيجزيهم الله على أعمالهم الصالحة، وقسم الظالمين الذين ارتكبوا المعاصي، فينالون العذاب جزاءً لأعمالهم الشريرة " فيعز منهم فريقاً ويذل فريقاً ويدين المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين وذلك عند قيام مهدي آل محمد - عليهم السلام، وعليه السلام." ([2]).

وبعد القصاص من الظالمين والفاسقين، يصير الجميع إلى الموت والنشور ([3])بناءً على ذلك، يقترن وقت الرجعة، بزمان رجوع الإمام الغائب.

ويعطي آخرون مفهوماً آخراً للرجعة يدل على استلام الحكم من قبل مناصري آل البيت بعد ظهور الإمام الغائب" المهدي" الذي يملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً([4]).

([1]) الزنجاني،عقائد الإمامة ج2ص228.
([2]) الشيخ المفيد ، أوائل المقالات، مصدر سابق ص 78..
([3]) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.
([4]) المظفر، محمد رضا ، عقائد الإمامية، مصدر سابق ص 137.

الملحق الخامس

مفهوم الشيعة للتقية

تعتبر التقية من السمات التي تميز الشيعة عن غيرهم من الفرق الإسلامية. ويعرف الشيخ المفيد التقية : " كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا ، وفرض ذلك إذا علم بالضرورة أو قوي في الظن ، فمتى لم يعلم ضررا بإظهار الحق ولا قوي في الظن ذلك لم يجب فرض التقية "([5]).

وهي بهذا المعنى تهدف إلى " الحيطة والحذر من الضرر والتوقي منه، والتقية والتقاة بمعنى واحد([6])، قال تعالى: "إلاّ أن تتقوا منهم تقاة "([7]). ولتجنب الضرر من قول الحق، يمكن العمل بالتقية كما فعل عمار بن ياسر الذي أعلن الكفر أمام الأعداء ومع ذلك بقي قلبه مطمئناً بالإيمان([8])، فنزلت بحقه الآية الكريمة " إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان "([9]).

وينسب إلى الإمام الصادق قوله : التقية ديني ودين آبائي " و " من لا تقيه له لا دين له " ([10]).

وهي تجوز في الأقوال والأفعال كلها عند الضرورة حسب قول الشيخ المفيد " أنها جائزة في الدين عند الخوف على النفس ، وقد تجوز في حال دون حال للخوف على المال ولضروب من الإستصلاح "([11]). وبهدف" دفع الضرر عن نفسك، أو مالك أو لتحفظ بكرامتك ... بين قوم لا يدينون ولا يعتقدون بما تدين وقد بلغوا الغاية في التعصب " ([12]).

إن التبرير الأكثر معقولية لاعتماد الشيعة مبدأ التقية يعود إلى الاضطهاد الذي تعرض له الشيعة بعد فشل ثورة الحسين بن علي، واستمراره لفترة طويلة خلال الخلافتين الأموية والعباسية. ووفق هذا التفسير لأسباب لجوء الشيعة للتقية، نلاحظ لجوء الأحزاب والحركات السياسية إلى العمل السري، تجنباً للاضطهاد الذي تتعرض من الأنظمة الاستبدادية، التي تسد كل وسائل العمل العلني أمام منظمات المجتمع المدني.

ويرى بعض مؤرخي عقائد الشيعة المتأخرين، أن التقية لا تجوز في ترويج الباطل والنفاق وقتل النفس أو جعل عقائد الإنسان المسلم سرية ومبهمة أو بهدف تكوين جمعيات سرية. كما أنها لا تجوز في التغطية على الظلم والتخلي عن نصرة الحق والدين وخدمة الإسلام أو الامتناع عن الجهاد في سبيل الحق عند الضرورة([13]).

([5]) الشيخ المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية، ص 78.
http://www.yasoob.com/books/htm1/m013/11/no1147.html

([6]) التقية في الفكر الإسلامي، مجموعة باحثين، سلسلة الكتب العقائدي 17. عقائد على الإنترنت ص 11.. http://www.aqaed.com/

([7]) سورة آل عمران: 28. محمد جواد مغنية، التفسير المبين، مصدر سابق ص 58.

([8]) المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، مصدر سابق ص 86.

([9]) سورة النحل: 106. الطبرسي ، مجمع البيان، مصدر سابق، مجلد 3 388.

([10]) المظفر، محمد رضا ، عقائد الإمامية، مصدر سابق ص 84.

([11]) الشيخ المفيد ، أوائل المقالات مصدر سابق، ص 124.

([12]) مغنية، محمد جواد ، الشيعة في الميزان، مصدر سابق ص 48.

([13]) المظفر، محمد رضا ، عقائد الإمامية، مصدر سابق ص 85..

الملحق السادس

رأي المرجع الأعلى أبي القاسم الخوئي بكتب الحديث الشيعية الرئيسية [14]

" روايات الكتب الاربعة ليست قطعية الصدور ذهب جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الاربعة قطعية الصدور. وهذا القول باطل من أصله ؟ إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد. ولا سيما أن في رواة الكتب الاربعة من هو معروف بالكذب والوضع، على ما ستقف عليه قريبا وفي موارده إن شاء الله تعالى. ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الاربعة - لقرائن دلت على ذلك - لا أساس لها، فإنها بلا بينة وبرهان، فإن ما ذكروه في المقام - وادعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذا الروايات من المعصوم - عليه السلام - لا يرجع شئ منها إلى محصل. وأحسن ما قيل في ذلك هو: أن اهتمام أصحاب الإئمة عليهم السلام وأرباب الأصول والكتب بأمر الحديث إلى زمان المحمدين الثلاثة - قدس الله أسرارهم - يدلنا على أن الروايات التي أثبتوها في كتبهم قد صدرت عن المعصومين عليهم السلام، فإن الاهتمام المزبور يوجب - في العادة - العلم بصحة ما أودعوه في كتبهم، وصدوره من المعصومين عليهم السلام. ولكن هذه الدعوى فارغة من وجوه: أولا: إن أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع والاندراس حسبما أمرهم به الإئمة عليهم السلام، إلا أنهم عاشوا في دور التقية، ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علنا، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريبا منه ! وهذا ابن أبي عمير حبس أيام الرشيد، وطلب منه أن يدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، وأن أخته دفنت كتبه عندما كان في الحبس فهلكت، أو تركها في غرفته، فسال عليها المطر فهلكت. وهكذا حال سائر أصحاب الإئمة عليهم السلام، فإن شدتهم في ما كانوا عليه، وعدم تمكنهم من نشر الأحاديث علنا مما لا شك فيه ذو مسكة. ومع ذلك كيف يمكن دعوى: أنها قطعية الصدور ؟ ثانيا: إن الاهتمام المزبور لو سلمنا أنه يورث العلم، فغاية الأمر أنه يورث العلم بصدور هذه الأصول والكتب عن أربابها، فنسلم أنها متواترة، ولكنه مع ذلك لا يحصل لنا العلم بصدور رواياتها عن المعصومين عليهم السلام، وذلك فإن أرباب الأصول والكتب لم يكونوا كلهم ثقات وعدولا، فيحتمل فيهم الكذب. وإذا كان صاحب الأصل ممن لا يحتمل الكذب في حقه، فيحتمل فيه السهو والاشتباه. وهذا حذيفة بن منصور قد روى عنه الشيخ بعدة طرق: منها: ما رواه بطرقه المعتبرة عن محمد بن أبي عمير عنه رواية: أن شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوما ثم قال: (وهذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه: أحدها أن متن هذا الحديث لا يوجد في شئ من الأصول المصنفة، وإنما هو موجود في الشواذ من الأخبار. ومنها: أن كتاب حذيفة بن منصور عري منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحا عنه لضمنه كتابه). إلى آخر ما ذكره - قدس سره -. فنرى أن الشيخ - قدس سره - يناقش في صحة هذا الحديث عن حذيفة مع أن في رواتها عنه محمد بن أبي عمير. وقد رواها الشيخ عنه بطرق معتبرة، ولا يكون منشأ ذلك إلا احتمال وقوع السهو والاشتباه من الرواة، فإذا كانت مثل هذه الرواية لا يحكم بصحتها، فما حال الروايات التى يرويها الضعفاء أوالمجهولون ؟ !. ثالثا: لو سلمنا أن صاحب الكتاب أو الأصل لم يكذب ولم يشتبه عليه

---

[14]. مجمع رجال الخوئي، ج1 ص 22 -24 ، مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية ، الطبعة الخامسة طبعة منقحة ومزيدة السنة 1413 هـ - 1992 م كتب الحديث الأربعة هي:

- الكافي: لمحمد يعقوب الكليني.
- فقيه من لايحضره الفقيه: للشيخ علي الحسين بن بابويه الصدوق
- الاستبصار: الطوسي الشيخ أبو جعفر بن الحسن الطوسي
- التهذيب : الطوسي الشيخ أبو جعفر بن الحسن الطوسي

الأمر، فمن الممكن أن من روى عنه صاحب الكتاب قد كذب عليه في روايته، أو أنه اشتبه عليه الأمر، وهكذا.. ومن هنا قال الشيخ - قدس سره - في كتاب العدة عند بحثه عن حجية خبر الواحد. والذي يدل على ذلك: إجماع الفرقة المحقة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودونوها في أصولهم لا يتناكرون ذلك، ولا يتدافعونه حتى أن واحدا منهم إذا أفتى بشئء لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا ؟ فإذا أحالهم إلى كتاب معروف أو أصل مشهور، وكان راوية ثقة لا ينكر حديثه سكتوا، وسلموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله. **فإن دلالة هذا الكلام على أن روايات الكتب المعروفة والأصول المشهورة لم تكن قطعية الصدور** (التشديد من الباحث)، وإنما يلزم قبولها بشرط أن تكون رواتها ثقات، للإجماع على حجيتها - حينئذ - واضحة ظاهرة. رابعا: إن الأصول والكتب المعتبرة لو سلمنا أنها كانت مشهورة ومعروفة إلا أنها كانت كذلك على إجمالها، وإلا فمن الضروري أن كل نسخة منها لم تكن معروفة ومشهورة، وإنما ينقلها واحد إلى آخر قراءة أو سماعا، أو مناولة مع الإجازة في روايتها، فالواصل إلى المحمدين الثلاثة إنما وصل إليهم من طريق الآحاد، ولذلك ترى أن الشيخ الصدوق بعد ما ذكر في خطبة كتابه من لا يحضره الفقيه أن: جميع ما أورده فيه مستخرج من كتب مشهورة معروفة أشار إلى طريقه إليها، وقال: (وطرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رضى الله عنهم). فإنه يظهر من ذلك أنه - قدس سره - كان قد ألف فهرسا ذكر فيه طرقه إلى الكتب التي رواها عن مشايخه وأسلافه، فهو إنما يروي الكتب بتلك الطرق المعروفة في ذلك الفهرس، ولكنه لم يصل إلينا "،

الملحق السابع

الاختلافات الفكرية السياسية بين عقيدة الشيعة قبل الدولة الصفوية وبعدها. وحسب تسمية، علي شريعتي، بين التشيع العلوي والتشيع الصفوي.[15]

التشيع الصفوي	التشيع العلوي
1- الوصاية: هي قاعدة تنصيب وراثي للحكم على أساس العنصر والقرابة.	1 ـ الوصاية: هي توصية من النبي بأمر من الله لتشخيص الفرد الأصلح طبق معياري العلم والتقوى.
2 ـ الإمامة هي الاعتقاد بإثني عشر إماماً مقدساً من عالم (ما فوق الإنسان) وهم الوسيلة الوحيدة للتقرب إلى الله والتوسل به والاستشفاع إليه. وهم إثنا عشر ملاكا غيبيا يلعبون دور الآله الصغار ويدورون إله العالم.	2- الإمامة: القيادة الثورية النزيهة الهادفة لهداية الناس وبناء المجتمع بناء سليماً والارتقاء به غلى مستوى الطموح والنضج والاستقلال وتربية لكي يمثل التطبيق الحسي للدين ولكي يتسنى للآخرين التأسَسي به والاقتداء بسيرته.
3- العصمة: وهي تعبير عن وجود ذوات إستثنائية وموجودات غيبية ليس من صنف البشر المخلوق من الطين. وليس بوسعهم ارتكاب المعاصي والأخطاء. والإيمان بان المعصومين الأربعة عشر هم جميعاً كذلك. بالتالي فغن الخيانة والظلم من غير هؤلاء المعصومين تعد أمرا وارداً ولا محيص عنه.	3- العصمة:الإيمان بنزاهة وتقوى روَاد المجتمع على الصعيد الفكر والاجتماعي وكونهم أئمة مسؤولون عن صيانة إيمان الناس وقيادتهم بالعدل ونبذ الظلم والخيانة والتبعية لعلماء الفساد والأجهزة الحاكمة.
4- الولاية: الاقتصار على حب علي والتهرب من كافة المسؤوليات كفيل بضمان الفوز بالجنة والنجاة من النار. مضافاً بان الولاية ليست من شؤون الناس والمجتمع بل هي شأن إلهي له صلة بخلق الكائنات ولإدارتها.	4- الولاية:وتعني المحبة والقيادة وقبول حكومة علي واتباع علي دون غيرهم. وحب علي لأنه المثال الأسمى للعبودية، ولأن قيادته للمجتمع ستكون مصباح النجاة. ولأن حكومته كانت وما تزال تمثل أمل الإنسانية.
5- العدل: وهو بحث علمي في باب الصفات الإلهية يرتبط بما بعد الموت وتوقع الكيفية التي سيحكم بها الله بين عباده يوم القيامة. لا صلة له بما قبل الموت. فالعدل في هذا العالم هو مهمة الشاه عباس ومن لفَّ لفَّهُ.	5- العدل: وهي عقيدة أن الله عادل وأن نظام الوجود قائم على أساس العدل وكذلك نظام المجتمع والحياة . وإن الظلم والتمييز هو مظهر غير طبيعي ويتنافى مع الغرض الإلهي، وان العدل هو أجدى دعامتي المذهب وهو هدف الرسالة وشعار الإسلام الكبير.
6- الإنتظار: تلقين على الرضوخ والاستسلام للوضع القائم وتبرير لفساد الأوضاع ويأس من إمكانية إصلاحها وإدانة كل خطوة في هذا الاتجاه، والانتظار السلبي لظهور المصلح.	6- الإنتظار: استعداد روحي وعملي واعتقادي للإصلاح والثورة على الوضع الفاسد، وقانعة راسخة بأن الظلم يزول وإن الحق سينتصر لا محالة وان الأرض يرثها المستضعفون وأهل الإصلاح.
7 الغيبة: سلب المسؤوليات وتعطيل الأحكام الاجتماعية للإسلام والتملص من مواجهة المسؤولية تحت ذريعة عدم جدوى العمل والتغيير لأن الإمام هو الوحيد القادر على إصلاح ما فسد وكل ما سواه هباء. ولا يجوز العمل إلا بحضور الإمام، حيث أنه غائب بلا مشروعية لكل شيء.	7- الغيبة: تحمّل الناس أنفسهم لمهمة تحديد المصير وقيادة المجتمع معنوياً ومادياً، وانتخاب الفرد الأصلح ليقوم بمهام النيابة عن الإمام.

[15]. شريعتي، علي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، مصدر سابق ص209 -

الملحق الثامن:

الشيعة و ضريبة الخمس

" ويجب عندنا في سبعة أشياء: غنائم دار الحرب، الغوص،الكنز، المعدن، أرباح المكاسب، الحلال المختلط بالحرام، الأرض المنتقلة من المسلم إلى الذمي والأصل فيه قوله تعالى (وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى) إلى آخرها والخمس عندنا حق فرضه الله لآل محمد صلوات الله عليه وعليهم عوض الصدقة التي حرّمها عليهم من زكاة الأموال والأبدان ويقسّم ستة سهام ثلاثة لله ولرسوله ولذي القربى، وهذه السهام يجب دفعها إلى الإمام إن كان ظاهراً، وإلى نائبه و(هو المجتهد العادل) إن كان غائباً، يدفع إلى نائبه في حفظ الشريعة وسدانة الملة. ويصرفه على مهمات الدين، ومساعدة الضعفاء والمساكين، ..أما الثلاثة الاخرى فهو حق المحاويج والفقراء من بني هاشم عوض ما حرّم عليهم من الزكاة، هذا حكم الخمس عند الإمامية من زمن النبي إلى اليوم ولكن القوم بعد رسول الله (ص)

منعوا الخمس عن بني هاشم وأضافوه إلى بيت المال وبقي بنو هاشم لا خمس لهم ولا زكاة، ولعلّ لهذا أشار الإمام الشافعي (رحمه الله) حيث يقول في كتاب (الام) صفحة 69: فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضاً من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضات شيئاً قل أو كثر ولا يحل لهم أن يأخذوها ولا يجزي عمن يعطيهموها إذا عرفهم، إلى أن قال: وليس منعهم حقهم في الخمس لهم ما حرّم عليهم من الصدقة، انتهى.

ومن جهة سقوطه عندهم لا تجد له عنواناً وباباً في كتب فقهائهم حتى الشافعي في كتابه بخلاف الإمامية فإنه ما من كتاب فقه لهم صغير أو كبير إلا للخمس فيه عنوان مستقل كالزكاة غيرها ([16]). فالزكاة والخمس هما العبادة المالية المحضة، وأما المشتركة بينهما فالحج والجهاد.

[16]. كاشف الغطاء، محمد الحسين ، أصل الشيعة وأصولها، مصدر سابق، ص 158 - 160 .

الملحق التاسع:
نماذج من فتاوى فقهاء الشيعة في عصر النهضة

1. فتوى الشيخ محمد حسن الشيرازي ضد منح استغلال التنباك في لإيران لشركة إنكليزية: " إن استعمال لتنباك والتتن اليوم بأي نحو كان، يعد في حكم محاربة إمام الزمان عجل الله فرجه"([17]).
2. يستحيل ان نكون من مريدي السوء للحكومة، ليس من المعقول الداعي للخير ، ساكتاً عن هذه الأخطار وساعياً لتدمير الدولة.. اصلاح جميع المفاسد منحصر بتأسيس المجلس (يقصد مجلس الشورى ـ الباحث) واتحاد الأمة مع الدولة ورجال الحكم مع العلماء .. الاصلاح آت غما قريب ، لكننا نريده على يد ملكنا وزعيمنا لا على يد الروس والعثمانيين والإنكليز". من رسالة آية الله محمد طباطبائي، أبرز زعماء حركة المشروطة، إلى مظفر الدين شاه([18]).
3. فتوى بوجوب اسقاط الشاه محمد علي: " بسم الله الرحمن الرحيم . نعلن حكم الله لعموم الشعب الإيران: تعتبر ازاحة هذا السفاك الملك المتجبر (محمد علي شاه) والدفاع عن نفوس واعراض المسلمين منأهم الواجبات اليوم. وأن دفع الظرائب للمأمورين من أعظم المحرمات. وبذل الجهد في تعزيز المشروطة بمنزلة الجهاد في ظل إمام الزمان(أرواحنا فداه) وأن أدنى تخاذل او تهاون ولول بقدر شعرة يعد بمنزلة خذلان ومحاربة الإمام (صلوات الله وسلامه عليه).
التواقيع: ملا كاظم الخراساني، عبد الله المازندراني، والميرزا حسين الطهراني([19])
4. .فتوى كاظم الخراساني حول استفتاء العلماء حول الدستور: (إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانينوينفذوها. وعليه نكررقولنا: إن الاقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف، فواجب المسلمين أن يقفزا دون أي حركة ضد المجلس"([20]).
5. فتوى تحريم الاشتراك في الانتخابات: إلى اخواننا المسلمين أن هذا الاتخاب يميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعد علم بحركة الاتخابات، حرمت علية زوجته وزيارته، ولا يجوز رد السلام عليه، ولا يدخل حمام المسلمين " المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني([21]). فتوى ضد اختيار حاكم بريطاني للعراق: " ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين".

   محمد تقي الحائري الشيرازي([22]).
6. فتوى جواز محاربة الإنكليز: " مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين. ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية لإذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم؟

   الشيخ محمد تقي الحائري([23]).

([17]) مستل من إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة، مصدر سابق ص 211.
([18]) توفيق السيف، ضد الاستبداد، مصدر سابق ص 26 - 27.
([19]) عبد الرزاق، جعفر ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي 1905 - 1920 مصدر سابق، ص 20.
([20]) حيدر، خليل علي ، العمامة والصولجان، مصدر سابق، ص 166 - 167.
([21]) الوردي، على ، لمحات اجتماعية ج6، مصدر سابق ص 203.
([22]) الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارت العراقية الكبرى، مصدر سابق ص 35.
([23]) نفس المصدر السابق ، ص 106.

7. إن مبدأ هذه الحرب مطالبة العراقيين بحقوقهم المشروعة واستنجازما وعدتهم به الحكومة البريطانية، سالكين الطرق السلمية. فقابلتهم الحكومة بالضغط والغلظة والإهانة وتبعيد الاجلاء ، فانجر إلى الحرب الحاضرة دفاعاً عن أنفسهم وأعراضهم .. فبعد ان وقع وصار ما صار وجب على كل مسلم دفع الشر والضر عن نفسه وعن أخوانه على حسب قدرته بوجاهتها وبلسانه أو بماله أو بنفسه وحرم التقاعد عن نصرتهم.

شيخ الشريعة الاصفهاني من فتوى الدعوة إلى نصرة الثوار([24])

8. الدعوة للوحدة: " فالواجب علينا جميعاً الاتحاد والتوافق والتواصل والوداد وترك الخلاف والسعي لكل ما يوجب الائتلاف وتوحيد الكلمة وجمع شتات الامة والتعاون على البر والتقوى والتوافق على كل ما يرضي الله تعالى".

محمد تقي الحائري الشيرازي 3 رجب 1338([25]).

9. " لما ثبت عندنا إن خلاف المذاهب الخمسة(الشيعة والحنفية والالحنبلية والمالكية والشافعية) من المسلمين.. كان السبب الوحيد لانحطاط الامة الإسلامية والعلة التامة لاستيلاء الأجانب على بلاد المسلمين، فلذلك ولأجل حفز كلمة الوحدة الدينية والذب عن الشريعة المحمدية، اجتمعت الآراء وأتفقت الفتاوى بين المجتهدين العظام لرؤساء الجعفرية وعلماء أهل السنة الكرام في بغداد على وجوب الاعتصام بحبل الله تعالى كما أمر به عز قائل " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" على وجوب اتحاد المسلمين في حفظ بيضة الإسلام وحراسة جميع ممالك المسلمين".

التواقيع: الشيخ محمد كاظم الخراساني، والشيخ عبد الله المازنداني وشريعة اصفهاني، السيد صدر الاصفهاني، وحسين المازنداني([26]).

([24]) الوردي، علي ،ج 5 القسم الثاني مصدر سابق ص 79 .

([25]) المصدر السابق ج 5 القسم الثاني ، مصدر سابق ص 77.

([26]) إبراهيم، فؤاد ، الدولة والفقيه، مصدر سابق ص 261.

الملحق العاشر

جدول يبين صورة نقدية لكتاب بحار الانوار للمجلسي ت 1111 هـ. وهذا الكتاب يعتبر من أحاديث الموسوعات الشيعية في الحديث التي تعتبر أحد المصادر المهمة لأغلب قراء المجالس الحسينية.

عدد الأحاديث الصحيحة	عدد مجموع الأحاديث	عنوان الباب	رقم المجلد	رقم الباب
2	38	مذاكرة العلم ومجالسة العلماء	1	4
2	20	حق العالم	2	10
0	40	صفات العلماء وأصنافهم	2	11
2	47	فضل كتابة الحديث وروايته	2	19
0	7	العلة التي من أجلها كتم من أجلها الأئمة بعض العلوم	2	27
0	14	أخبار أهل السنة والنهي عن الرجوع إليهم	2	28
3	50	قصة موسى والخضر	13	10
3	60	ما عند النبي (ص) من آثار الأنبياء وعرض الأعمال عليه	17	17
3	56	فضل عيسى ومعجزاته	14	18
8	65	أحوال أقرباء النبي	22	5
3	85	فضائل سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار و...	22	10
3	51	كيفية إسلام أبي ذر وفضائله	22	12
0	25	الإمامة لا تكون إلا بالنص	23	2
0	50	إن أهل البيت (ع) هم من اصطفاهم الله وأورثهم الكتاب	23	12
1	30	الأمانة في القرآن تعني الإمامة	23	16
0	42	أهل البيت أنوار الله وتأويل آية النور	23	18
0	75	عرض الأعمال على أهل البيت)ع* وانهم الشهداء	23	20
3	100	تأويل المؤمنين والمسلمين بهم (يعني أهل البيت)	23	21
0	22	أحوال ولادتهم (ع) وانعقاد نطفهم	25	2
0	74	الأرواح التي فيهم وأنهم مؤيدون بروح القدس	25	2
0	44	غرائب أفعالهم وأحوالهم	25	13
0	16	دعاء الأنبياء أستجيب بالتوسل بهم (ع)	26	7
0	26	أن الملائكة تأتيهم وتطأ فراشهم	26	9
0	28	كتابة أسمائهم (ع) على العرش	27	10
0	16	أن الجن خدامهم ويظهرون لهم	27	11
0	10	أن عدنهم الأسم الأعظم	27	12
3	71	عدم قبول الأعمال إلا بالولاية	27	7
0	123	بيعة علي (ع) وما جرى بعدها	23	1
لعله ليس هناك رواية معتبرة	123	حب علي وبغضه و....	39	87
0	80	مناقب فاطمة (ع) وفضلها ومعجزاتها	43	3
4	80	فضائل الحسنين	43	12
7	37	ثواب البكاء على الحسين	44	34
3	40	ولادة الحجة (ع) وأمه	51	1
1	66	الآيات المؤولة	55	5
10	84	يوم خروج القائم(ع) وأخبار الملك	52	26
2	70	التمر وفضله	63	3
2	140	فضائل الشيعة	65	1
0	97	الصفح عن الشيعة وشفاعة الأئمة(ع)	65	18
0	28	درجات الإيمان	66	32
3	50	السواك	73	18
2	90	وجوب الأمر بالمعروف	97	1
19	420	معجزات الباقر، الصادق والرضا	46 و47 و 49	5،4، 3

المصدر: حب الله حيد ر ، نظرية السنة في الفكر الإمامي: التكوين والصيرورة ، مصدر سابق صص 585- 589

الملحق الحادي عشر

صلاحيات ولي الفقيه المنصوص عليها في الدستور الإيراني

المادة الخامسة

في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107).

المادة السابعة والخمسون

السلطان الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها بعضاً.

المادة العاشرة بعد المائة

وظائف القائد وصلاحياته

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ – فقهاء مجلس صيانة الدستور. ب - أعلى مسؤول في السلطة القضائية. ج - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية. د - رئيس أركان القيادة المشتركة. هـ - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7. حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.
8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
9. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
11. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

المادة الثانية عشرة بعد المائة

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام - بأمر من القائد - لتشخيص المصلحة في الحالات التي يري مجلس صيانة الدستور إن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف

موازين الشريعة أو الدستور - في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور - بملاحظة مصلحة النظام.
وكذلك للتشاور في الأمور التي يكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور.
ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.
أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.
المصدر: www.ar.wikisource.org/wik

أولاً- المصادر والمراجع العربية والمترجمة:

1) القرآن الكريم
2) إبراهيم، فرهاد ، الطائفية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي القاهرة، 1996.
3) إبراهيم، فؤاد ، الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1998
4) إبراهيم، فؤاد نقد الذات الشيعية، الشيعة وثنائية الدين والدولة،دار الكنوز الأدبية، بيروت 1998
5) إبراهيم، فوزي، تدوين السنة، رياض الريس لندن 1994
6) ابن أبي الحديد، شرح النهج، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=76&page=
7) الأزري ، عبد الكريم مشكلة الحكم في العراق، ص 273 ، لندن 1991 ، دار النشر بلا.
8) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 11جزء ، دار الكتب العلمية بيروت 1407هـ 1987م.
9) ابن آشوب، مناقب آل أبي طالب ج 3 ، المطبعة الحديرية النجف، 1376 هـ - 1956م.
10) ابن تيمية الخلافة والملك، ط2 الزرقاء الأردن ، مطبعة المنار 1414هـ 1994م.
11) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تميمة المجلد 28، مجمع الملك فهد المدينة المنورة 1425هـ 2004 .
12) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل.
13) http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=28&page=1
14) ابن خلدون ، المقدمة. دار العودة ، بيروت 1996.
15) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون، منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت 1391هـ - 1971م.
16) ابن سعد، الطبقات، تحقيق إحسان عباس،ج 2 تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت 1968.
17) ابن شعبة، الحراني، تحف العقول، قام بتصحيحه والتعليق عليه، على اكبر الغفاري، الطبعة الثانية 1404 – هـ مؤسسة النشر الإسلامي ، قم إيران.
18) ابن الطِقطِقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، المطبعة الرحمانية مصر 1339 هـ
19) ابن عبد ربه، العقد. www.alwaraq.net/index2.htm?1=25&page= :
20) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، انتشارات الشريف الرضي، مطبعة أمير إيران 1413هـ .
21) ابن كثير، البداية والنهاية ج9، دار الكتب العلمية، بيروت 1415هـ - 1994 م.
22) ابن منظور، لسان العرب، ج2 ، الدار المتوسطية ، تونس، 1426 هـ - 2005 م.
23) ابن هشام، سيرة ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني القاهرة 1368 هـ - 1963.؛
24) أبو داوود ، السنن، كتاب المهدي، الحديث4279 ،كتبة المعارف ، الرياض الطبعة1 الجديدة 1419 هـ 1998.
25) أبو زهرة، محمد ، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي القاهرة ، بدون تاريخ.

26) أبو زيد، نصر حامد ، الاتجاه العقلي في النفسي: دراسة في قضية المجاز في القرآن عن المعتزلة ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1988.
27) أبو الفتح محمد بن علي لكراجكي، دليل النص بخبر الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق: عـلاء آل جـعـفـر سلسلة الكتب العقائدية(28) إعداد مركز الأبحاث العقائدية. http://www.aqaed.com/؛
28) أبو فرج الأصبهاني، مقاتل الطالبيين، ط2 المكتبة الحيدرية النجف 1385 هـ - 1965 م.
29) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=374&page=1
30) الأديب ،عادل ، الأئمة الإثنا عشر: دراسة تحليلة، مؤسسة الأعلمي، ط4 بيروت 1405 هـ-1985.
31) إسماعيل، محمود ، فرق الشيعة بين التفكير السياسي والنفي الديني، ، دار سينا، القاهرة 1995
32) الأشعري، مقالات الإسلاميين، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=95&page=1
33) أمين، أحمد ، فجر الإسلام ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1996.
34) أمين، جلال أحمد المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1979.
35) الأمين، حسن ، صراعات في الشرق على الشرق ، ، مطبعة الغدير ، بيروت 1421هـ/ 2001
36) الشيخ مرتضى الانصاري ، المكاسب ، ص 551، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي / لجنة تحقيق التراث الطبعة: الاولى/ ربيع الثاني 1418 هـ ،مطبعة: مؤسسة الهادي – قم - إيران.
37) باروت، جمال، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق 1994
38) باروت، جمال يثرب الجديدة، الحركات الإسلامية المعاصرة ، دار الريس، لندن 1994
39) باقر، طه، ملحمة كلكامش وقصص أخرى عن كلكامش والطوفان، ط5 دار المدى دمشق 2001.
40) البحراني، الشيخ يوسف ، التأويل منهج الاستباط في الإسلام، ،دار التأويل للطباعة والنشر ط2 1999
41) البخاري، صحيح البخاري، الأحكام، 6605؛ http://hadith.al-islam.com/Display/Display.asp?hnum=6605
42) بدوي، جمال ، الطغاة والبغاة، دار الشروق القاهرة 1416 هـ - 1996 م.
43) بدوي عبد الرحمن ، شخصيات قلقلة في الإسلام، دار النهضة العربية ن القاهرة 1964.
44) البراقي، حسين أحمد، تاريخ الكوفة ، دار الأضواء بيروت ط4 1407 هـ -1987م.
45) البغدادي، أحمد ، تجديد الفكر الديني، دعوة لاستخدام العقل، دار المدى دمشق 1999.
46) بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية ج1 ت عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت1999.

47) عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء 2001.
48) البياتي، حامد، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963 - 1966، ،مؤسسة الرافد لندن 1418 هـ - 1997 م.
49) بيومي، إبراهيم في الفلسفة الإسلامية - منهج وتطبيق، دار أحياء الكتب العربية1947.
50) تونبي، أرلند ، تاريخ البشرية- ترجمة نقولا زيادة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 2004.
51) الجادرجي، كامل، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة بيروت 1971.
52) جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة محمد يوسف موسى وآخرين، دار الكتاب المصري القاهرة 1945.
53) جوزي، بندلي ، من تاريخ الحركات السرية في الإسلام، دار الروائع بيروت، بدون تاريخ.
54) الجيزاني، عبد الله، حزب الاستقلال العراقي 1946 - 1958، ط1، 1994 مكان الطبع بلا
55) حب الله، حيدر ، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي: التكوين والصورة ، الانتشار الإسلامي، بيروت 2006 .
56) الحبوبي، عبد الغفار، ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي،مديرية المطابع العسكرية، بغداد 1403 هـ 1983م.
57) الحر العاملي، الوسائل ج15 ، تحقيق مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، قم. تاريخ بلا.
58) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي أربعة أجزاء. ، دار الجيل - بيروت - مكتبة النهضة القاهرة ط 14 1416 هـ 1996 م.
59) الحسني ، عبد الرزاق تاريخ الوزارات العراقية، المجلد الأول ، ط 8 دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988.
60) الحسني، عبد الرزاق الثورة العراقية الكبرى ،ط2 1384 هـ تاريخ بلا.
61) الحسني، هاشم معروف، سيرة الأئمة الإثني عشر القسم الثاني، منشورات الشريف الرضي، دار التعارف
62) بيروت 1406 هـ - 1986
63) الحسني، هاشم معروف الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ ص ،30 ، دار الهدى، قم بدون تاريخ.
64) الحسيني، سليم، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، ط3 دار الملاك، المكان بلا ، 1414 هـ 1994 م.
65) الحكيم، محمد باقر ، الحكم الإسلامي بين النظيرة والتطبيق، المنار ، بيروت 1412 هـ - 1992م.
66) حلمي، مصطفى ، نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة،دار الدعوة ، الاسكندرية ، مصر 1408 هـ - 1988 م.
67) الحلي، ابن المطهر، الألفية في إمامة أمير المؤمنين علي، مكتبة الألفين، الكويت ،1405 هـ - 1985م.
68) الحسن بن يوسف المطهر الحلي، نهج الحق وكشف الصدق، تحقيق، رضا الصدر إيران - قم - 1400 هجرية منشورات سلسلة الكتب العقائدية.

69) الحلي، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي،، معارج الأصول، إعداد محمد حسين الرضوي مجلد أول مؤسسة أل البيت، 1403 هـ .
70) حيدر، أسد ، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، مجلد 1، قم إيران 1413 هـ.
71) حيدر، خليل علي، العمامة والصولجان، دار قرطاس ، الكويت، 1997.
72) الحيدري ، إبراهيم، تراجيديا كربلاء، سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، لندن 1999.
73) خاتمي، محمد ، الدين والفكر في فخ الاستبداد، ت: ثريا محمد على وعلاء الدين السباعي ، دار الشروق القاهرة 1421 هـ - 2001
74) خدوري ، مجيد، العراق الجمهوري، انتشارات الشريف الرضي، قم - إيران 1418 هـ.
75) الخرسان، صلاح حزب الدعوة الإسلامي.. حقائق ووثائق ، فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عاما، المؤسسة العربية للداسات والبحوث، دمشق1419 هـ - 1999م
76) الخميني، الحكومة الإسلامية، مركز بقية الله بيروت 1418هـ - 1998م.
77) الخوئي، أبو القاسم، رجال الخوئي ج1 مركز نشر الثقافة الإسلامية، ط5، 1413
78) الخوئي، أبو القاسم شرح العروة الوثقى ، إصدار مؤسسة إحياء تراث الخوئي www.alkhoei.net/data/almaktaba/u01/01-341-360.؛
79) خيون، رشيد، المشروطة والمستبدة: مع كتاب تنبيه الأمة وتنزيه الملة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات 2006 بيروت - بغداد.
80) دارول، أركون ، تاريخ الجماعات السرية،، ت عبد الهادي عبد الرحمن، ، تانيت للنشر ، الرباط المغرب 1993.
81) داود، نبيلة عبد المنعم ، نشأة الشيعة الإمامية ، دار المؤرخ العربي، بيروت 1415 هـ - 1994 م.
82) دفتري، فرهاد ، الاسماعيلون في العصر الوسط، ت سيف الدين القصير ، دار المدى مشق 1999
83) الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005
84) الراوي عبد اللطيف، مقالات في تاريخ العراق المعاصر ص 35، دار الجليل دمشق1985
85) الرهيمي، عبد الحليم، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي1900 - 1924، الدار العالمية، بيروت 1985.
86) رؤوف، عادل ، عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة السياسية الشيعية في العراق الحديث، المركز العراقي للإعلام، مدشق 1423 هـ - 2002م.
87) رؤوف، عادل العمل الإسلامي في العراق، بين المرجعية والحزبية، ، المركز العراقي للإعلام وللدراسات، دمشق 2000.
88) رؤوف، رؤوف محمد باقر الصدر بين ديكتاتوريتين، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 1422هـ - 2001م.
89) ريشار ، يان ، الإسلام الشيعي، ت حافظ الجمالي، دار عطية للنشر والطباعة ، بيروت 1996.
90) زايد، سعيد ، الفارابي، ، ط3 دار المعارف القاهرة ،بلا.
91) زبيدة، سامي، الإسلام الدولة والمجتمع، ت عبد الإله النعيمي، دار المدى ، دمشق 1995.

92) الزبيدي، ماجد ناصر، فتن وحوادث الكوفة، دار المحجة البيضاء ، بيروت 1426 هـ - 2005 م.
93) الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت 1992.
94) السايس، محمد علي، نشأة الفكر الاجتهادي وأطواره، مطبعة الأزهر، القاهرة 1379هـ - 1970
95) السبكي، آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، المجلس الوطني للثقافة الكويت، 1420 هـ 1999،
96) س.د. جواتياين، دراسات في التاريخ والنظم الإسلامية، ت عطية القوصي، وكالة المطبوعات، الكويت 1980
97) سعد، فهمي عبد الرزاق ، العامة في بغداد خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، الأهلية للتوزيع والنشر، بيروت 1983.
98) السعيد، حسن، نواطير الغرب، ، مؤسسة الوحدة العربية، بيروت 1412 هـ - 1992م.
99) السعيد رفعت ، عمائم ليبرالية، في ساحة العقل الحرية، دار المدى، دمشق 2002.
100) سليمان، قحطان أحمد ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان 2003.
101) سليم بن قيس، السقيفة، تحقيق علاء الدين الموسوي، قم للدراسات الإسلامية ، قم إيران1375 هـ.
102) السويدي، توفيق ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العراقية ، ط2 دار الحكمة لندن 1999.
103) السيف ، توفيق، ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء- المغرب1999.
104) السيف، توفيق ، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، ، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء- المغرب 2002
105) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مكتبة الوراق الالكترونية. http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=230&page=1
106) شبر، حسن، تاريخ العراق السياسي المعاصر ج2 ، دار المنتدى بيروت 1990.
107) شرف الدين، عبد الحسين ، المراجعات ، الجمعية الإسلامية ، بيروت ط2 1982 .
108) شرف الدين عبد الحسين، صلح الإمام الحسن، http://www.14masom.com/14masom/04/mktba4/book04/16.ht
109) شرف، محمد جلال ، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، دار النهضة ، بيروت 1982.
110) شريعتي، علي ، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ت حيدر مجيد،دار الأمير، بيروت 1422هـ - 2002م.
111) شريف، بيسوني محمود ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، م 2 ، بدون تاريخ ومكان الطبع.
112) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ط 8 دار الهجرة ، مطبعة بهمن، قم ، إيران 1312هـ.
113) شريف، ماهر ، رهانات الفكر العربي في عصر النهضة، ص ، دار المدى للثقافة والنشر دمشق 2000.
114) الشعراني ، الطبقات الكبرى، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=374&page=1

115) شمس الدين. محمد مهدي ، أهلية المرأة لتولي السلطة، ، دار المنار بيروت 1995.
116) شمس الدين، محمد مهدي ثورة الحسين ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ط6 1401 هـ - 1981 م.
117) شمس الدين، محمد مهدي ، في الاجتماع الإسلامي، قم إيران 1414 هـ - 1994م.
118) شمس الدين، محمد مهدي ، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط3 1412 هـ - 1992م ، دار الثقافة قم إيران.
119) شناوه ، علي، الشبيبي في شبابه السياسي، دار كوفان ، لندن 1995
120) الشهرستناني، الملل والنحل ص 11، مجلد في 3 أجزاء، ج. 1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ.
121) الشيبي، كامل مصطفي، الطريقة الصوفية ورواسبها في العراق المعاصر ، مطبعة الإرشاد بغداد 1386 هـ - 1967 م.
122) شيرازي، أصغر ، السياسة والدولة في جمهورية إيران الإسلامية: دستور إيران ت حميدي سلمان الكعبي، دار المدى دمشق 2002.
123) الشيرازي، محمد، أخلاق العلماء ، مركز الرسول الأعظم، المطبعة والتاريخ بلا.
124) شيرازي ، ناصر مكارم ، ولاية الفقيه وحدودها.
www elwelaya.net/books/alfiker/00002
125) صبحي، احمد محمود ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، دار المعرف القاهرة 1969.
126) الصدر، محمد باقر ، الإسلام يقود الحياة، ، دار التعارف للمطبوعات لبنان، بيروت بدون تاريخ
127) الصدر ، محمد باقر ،، بحث حول المهدي، دار التعارف بيروت ط2 1399هـ - 1979م .
128) الصدر ، محمد باقر بحث حول الولاية، ، مكتبة النجاح طهران ط3 1402 - 1982
129) الصدر ، محمد باقر محمد باقر الصدر، فلسفتنا، دار الكتاب الإسلامي، ط10، قم - إيران 1401 هـ - 1981 م.
130) الصدر ، محمد باقر المدرسة الإسلامية ، دار الكتاب الإيراني لطباعة والنشر، طهران 1981 م - 1401 هـ.
131) الصدر، محمد باقر ، نشأة الشيعة والتشيع، تحقيق الدكتور عبد الجبار شرار ، مركز الغدير للدارسات الإسلامية ط2 مطبعة قدس، بلا،1417 هـ - 1997 م.
132) الصدوق ، محمد علي بن بابويه القمي إكمال الدين ج1 ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة - إيران 1405.
133) الصدوق،محمد علي بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه ج3، منشورات مكتبة مدرسين، ط2 قم 1404هـ .
134) الصغير، جلال الدين، الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، ص 251، دار الاعراف للدراسات، لبنان، ط2 1419 هـ - 1998.
135) ضاهر، مسعود، الدولة والمجتمع في المشرق العربي : 1840 - 1990، دار الآداب، 1991.
136) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن إعلام الورى، بأعلام الهدى، ج2 ، تحقيق مؤسسة آل البيت للتراث، قم 1417 هـ.
137) الطبرسي، ، مجمع البيان في تفسير القرآن، مجلد 5 مجلدات، منشورات مكتبة المرعشي قم، مطبعة العرفان، صيدا 1355 هـ - 1935 م.

138) الطبري، أحمد بن عبدالله، تاريخ الرسل والملوك، 8 أجزاء، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان ، بدون تاريخ

139) الطبري " الصغير" محمد جرير ، دلائل الإمامة منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط2 1998 م.

140) الطوسي،محمد بين حسين، الغيبة، ، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ على أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة: بهمن، قم المقدسة. 1411 ه

141) عبد الحبار ، فالح، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، دراسات أولية، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق 1990.

142) عبد الجبار، فالح، المادية والفكر الديني المعاصر: نظرة نقدية، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق 1985.

143) عبد الرزاق، جعفر ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي 1905 - 1920،مؤسسة الأعراف للنشر ، إيران 1420 هـ - 2000

144) عتوم، محمد عبد الكريم ، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإثني عشرية، دار البشير ، عمان 1409 هـ - 1988م..

145) العجيلي، شمران، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة لندن 2000.

146) العزاوي، عباس، العراق بين احتلالين، ج 1 مطبعة ، بغداد 1353 هـ 1935 م.

147) العزي، سويم، السلوك السياسي في المجتمع العربي، دار الألفة ، الدار البيضاء، 1992.

148) العسكري، مرتضى ، معالم المدرستين ج3 ،المجمع العلمي الإسلامي، طهران ط4 1412هـ - 1992

149) العش، يوسف، الدولة الأموية، ط5 ، دار الفكر سورية، 1419 هـ - 1998.

150) العقاد، عباس محمد ، عبقرية الإمام علي ، كتاب الشعب - العبقريات ، القاهرة ، بدون .

151) العلوي، حسن ، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 - 1990 ، ط2 1990بلا

152) العلوي، هادي ، من قاموس التراث، ، الأهالي، دمشق 1988

153) علي، جواد ، المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية ،منشورات الجمل كولونيا المانيا ط2 2007.

154) علي، خليل حيدر ، العمامة والصولجان، دار قرطاس ، الكويت، 1997.

155) علي، وفاء محمد، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر ، بدون تاريخ

156) عمارة، محمد ، نظرية الخلافة الإسلامية، دار الثقافة ، القاهرة 1980.

157) العمرجي، أحمد شوقي إبراهيم ، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية ، مكتبة مدبولي القاهرة 2000.

158) العوا، محمد سليم ، النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة 1410هـ - 1989م.

159) غريب، حسن خ، الردة في الإسلام، قراءة تاريخية وفكرية في الأصول والاتجاهات والنتائج، دار الكنوز الأدبية، بيروت 2000.

160) الغريفي عبد الله ، التشيع: نشوؤه - تطوره - مراحله، ط6 علمية، دمشق 1417 هـ - 1997 م.

161) الغزالي، أبو حامد احيان علوم الدين، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=1&page=1

162) الفارابي ، السياسة المدنية، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=1059&page=1

163) الفارابي ، أبو نصر، فصول متنوعة، ص7.
http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=501&
164) الفخري، علي محمد عبد الله ، تلخيص البيان في ذكر الفرق أهل الأديان، تحقيق رشيد البندر، دار الحكمة لندن 1415 هـ - 1994.
165) فضل الله، محمد حسين، حوارات في الفكر والثقافة والاجتماع، دار الملاك ، بيروت بلا.
166) فضل الله محمد حسين، حسين شريفي وآخرون، آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة من الباحثين، دار الروضة، بيروت 1994.
167) الفكيكي هاني ، أوكار الهزيمة2، مهر - إيران 1993.
168) فلوتن، ج. فان، السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات " المهدية " في ظل الخلافة الأموية، ت إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية بيروت 1996م
169) القرشي، باقر شريف ، حياة الإمام الرضا، ج 2 ، مطبعة مهر قم ، إيران 1372 هـ .
170) القزويني، جودت، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية، دار الرافدين، بيروت 2005
171) القزويني، علاء الدين سيد أمير محمد، الشيعة الإمامية ونشأة العلوم الإسلامية، ، إنتشارات الشريف الرضي، نهضت، 1413 هـ.
172) الكاتب، أحمد ، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى .. إلى ولاية الفقيه، دار الشورى لندن 1997.
173) كاشف الغطاء ،محمد حسين ، أصل الشيعة وأصولها، ، ط 10، مكتبة النجاح القاهرة 1377 هت - 1958م.
174) كديفير، محسن، نظريات الحكم في الفقه الشيعي، دار الجديد، بيروت 2000.
175) الكركوكلي، رسول، دوحة الوزراء ، ت موسى كاظم، منشورات الشريف الرضي، قم ،إيران 1413 هـ
176) الكركي، علي بن الحسين الكركي، رسائل المحقق الكركي - المجموعة الأولى، تحقيق الشيخ محمد الحسون، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم مطبعة الخيام قم 1409 هـ.
177) الكليني، الكافي ج،1 دار الكتب الإسلامية، ط3 1388 هـ ، طهران.
178) كوبان، هنري ، تاريخ الفلسفة الإسلامية ، ت سمير مروه، تقديم موسى الصدر، ط2 ، عودات بيروت 1998.
179) الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط2 صفحات للدراسات والنشر، دمشق 2004.
180) كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت ط2 2001.
181) كونسلمان جرهارد، سطوع نجم الشيعة، ت محمد أبو رحمة، ط2 ، مكتبة مدبولي القاهرة 1414 هـ - 1993 م.
182) لالالني، ر. الرزينة الفكر الشيعي المبكر، تعاليم الإمام محمد الباقر، ت سيف الدين القصر، دار الساقي لندن 2004
183) لورنيك، هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ت جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي ، قم ،إيران ط 4 1968 م
184) الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى ، ط3، مصر ، 1393 هـ - 1957م
185) المتقي، الهندي، كنز العمال w.alwaraq.net/index2.htm?i=374&page
186) المجلسي، بحار الأنوار، ج51 ، مؤسسة الوفاء ط2، بيروت 1403 هـ - 1983م.

187) مركز الرسالة، التقية في الفكر الإسلامي، مجموعة باحثين، سلسلة الكتب العقائدي 17. عقائد على الإنترنت. http://www.aqaed.com/
188) مجموعة من الباحثين، آراء في المرجعية الشيعيةص، دار الروضة بيروت 1415هـ - 1994م.
189) مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الأفكار السياسية للإمام الخميني، المطبعة والتاريخ بلا.
190) محبوبة، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها، ج1 دار الأضواء بيروت 1406هـ - م1986
191) محمود، عبد الحليم ، التفكير الفلسفي في الإسلام، ، دار المعارف ط 2، القاهرة 1989.
192) مروه، حسين ، النزعات المادية في الفلسفة في الفلسفة العربية الإسلامية، ط4 دار الفارابي، بيروت 1981
193) المس بيل، فصول من تاريخ العراق، بين سنتي 1914 - 1920، ، ت جعفر الخياط، دار الرافدين، ط2، 2004م
194) المسعودي، إثبات الوصية للإمام علي (ع)، دار الأضواء ط2 ، 1409هـ - 1988.
195) المسعودي، التنبيه والإشراف http://www.yasoob.com/books/htm1/m024/28/no2819.htm
196) 195.المسعودي مروج الذهب، http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=91&page=1.
197) مصطفوي، محمد، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، بيروت: معهد الرسول الأكرم العالمي للشريعة والدراسات الإسلامية، ط1، 2002م.
198) المظفر، محمد الحسين ، تاريخ الشيعة، ط2 ، دار الزهراء، بيروت 1985.
199) المظفر، محمد الحسين الشيعة والإمامة، مطبعة الحيدري، النجف، ط2 ، 1370 هـ - 1951 م.
200) المظفر، محمد حسين ، علم الإمام. http://www.al-shia.com/html/ara/books/elm/elm.html
201) المظفر، محمد رضا ، عقائد الإمامية، ، ط/2، انتشارات الشريف الرضي، 1370 هـ، قم، إيران.
202) مظهر، كمال أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان بغداد 1985.
203) مغنية،محمد جواد، الشيعة في الميزان. منشورات الشريف الرضي، إيران 1413.
204) مغنية، محمد جواد، التفسير المبين، عز الدين، عز الدين، ط4 بيروت 1415 هـ - 1995م.
205) محمد جواد مغنية، فضائل الإمام علي، ،دار الهلال، بيروت ط 5 1981.
206) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، دار المفيد للطباعة، بيروت 1414هـ - 1993م.
207) المفيد،، محمد بن محمد بن النعمان النكت الاعتقادية، ط 2، 1414 هجرية - 1993 دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
208) المفيد،، محمد بن محمد بن النعمان الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين (ع)، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر، قم 1412هـ
209) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان الإرشاد، ج1 2 ، دار المفيد للطباعة والنشر ، بيروت بلا.

210) منتظري، حسين ، دراسات في ولاية الفقيه، ج1 ، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران 1408هـ.
211) المنجد في اللغة والأعلام.، دار الشروق بيروت 1992.
212) الميلاني، السيّد علي الحسيني، آية التطهير ، إعداد مركز الأبحاث العقائدية سلسلة الكتب العقائدية (70).
http://www.aqaed.com/shialib/books/all/nadwe07/nadwe07.ht
213) النجار، محمد رجب ، حكايات الشطار والعياريين في التراث العرب، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت 1981.
214) النراقي، أحمد بن محمد مهدي ، عوائد الايام، ، مكتبة بصيرتي قم ، إيران الط3 الغدير1408 هـ.
215) النراقي، أحمد بن محمد مهدي، مستند الشيعة في أحكام الشريعة الجزء الاول تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى - قم إيران، ربيع الأول 1415 هـ.
216) النشار، سامي علي ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2 ، ط8 دار المعارف القاهرة 1996
217) النعماني، أبو زينب، الغيبة
http://www.al-shia.com/html/ara/books/qiba_nomani/a1.html
218) النعماني، محمد رضا، الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار، العلمية قم 1417هـ - 1996.
219) النفيسي، عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ، ط2 دار النهار بيروت 1986.
220) النقاش، اسحق ، شيعة العراق، ت عبد الإله النعيمي، دار المدى، 1996
221) النوبختي، فرق الشيعة ، المطبعة الحيدرية النجف ـ العراق 1355 هـ - 1936
222) هوليداي،فريد، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ت محمد مستجير، مدبولي القاهرة 1997.
223) الوائلي، أحمد، هوية التشيع، دار الكتاب الإسلامي، ط2 مطبعة خونة، قم إيران 1984م.
224) الوردي، علي لمحات من تاريخ العراق الحديث، ستة أجزاء، المكتبة الحيدرية، قم 1378هـ.
225) الوردي، علي. الوردي، علي منطق ابن خلدون ، دار كوفان ، لندن 1994.
226) الوردي، علي وعاظ السلاطين، دار كوفان، لندن 1995.
227) اليزدي، السيد كاظم ، العروة الوثقى، مؤسسة النشر الإسلامي، قم 1417هـ.
228) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح الكاتب العباسي، تاريخ اليعقوبي، دار صادر بيروت بلا.

ثانياً: المقالات العلمية في المجلات:

1. الآصفي، محمد مهدي، صلاحيات الحاكم وسلطاته، مجلة قضايا إسلامية معاصرة العدد 1، قم إيران 1418 هـ - 1997 م.
2. آملي، عبد الله جوادي جولة في مباني ولاية الفقيه، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد الثاني قم إيران 1418هـ – 1998 م.

3. ثقفي محمد ، الفكر السياسي عند الميرزا النائيني مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد الأول قم إيران 1418 هـ - 1997،
4. رؤوف، عادل ، إشكالية الانقلاب العسكري حوار مع العقيد الركن أحمد الزيدي مجلة دراسات عراقية العدد 12 - 13 ، آذار 2000، ص 171.
5. زنجاني ،عباس عميد علي ، الإسلام بين والنمط القديم والحديث للدولة، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد الثاني قم إيران 1418هـ ــ 1998 م.
6. الشمري، علي البويهيون مجلة النبأ العدد37، السنة الخامسة، بيروت 1420 هـ.
7. عبد الجبار، فالح ، النظريات السياسية الشيعية الراديكالية، مجلة الثقافة الجديدة العدد 296.
8. عبد المهدي ، عادل ، الحركة الإسلامية وموضوعات الوفاق الوطني، مجلة الثقافة الجديدة العدد 295، تموز - آب 2003.
9. العلوي، هادي مجلة الحرية ، لاهوت التحرير الإسلامي، مجلة الحرية اللبنانية في 1988/3/27 .
10. عويد،عدنان، الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، مجلة النهج العدد 14/ 1998 ص 157.
11. فنياس، غسان، التحليل الفلسفي للحركات الإسلامية المعاصر، النهج عدد 43 ص 177، 1996.
12. الكعبي، حميد سلمان، خاتمي، نصف دورة رئاسة، مجلة الثقافة الجديدة ص82، عدد 290، أيلول - ت أول 1999.

ثالثاً: الصحف:

المنتظري، حسين، حول ولاية الفقيه، حوار، صحيفة الشرق الأوسط في 1997/11/19

رابعاً: صحف الأنترنت:

1.الحكمي ،مرتضى ، مقدمة شرح العروى الوثقى ، للسيد أبو القاسم الخوئي،ص 29.
www.alkhoei.net/data/almaktaba/u01/m01-001-020
2. الحكيم ، محمد باقر ، موسوعة الحوزة العلمية والمرجيعة، ج7 ، من الانترنت،
http://www.al-hakim.com/arabic/fekri/05/index.htm
3. عبد الجبار ، محمد ، الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والمشروع الحضاري الإسلامي.
http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=1859
4 . العسكري، سامي ، الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق.. البدايات ص 18.
5. عنايات، حميد ، مدخل لدراسة الفكر السياسي في الإسلام المعاصر، ت علاء شيخة.
www.cdhrap.net/text/bohoth/42.
6. فضل الله ، محمد حسين ، الفقيه والسلطة، صفحة البلاغ الإلكترونية.
http://www.balagh.com/mosoa/fekr/jh0mzxxr.htm
7. مريفان، صابرينا ، الحوزة وتحيات القرن : إصلاح التعليم الديني عند الشيعة من سنة 1909ولحد الآن، ترجمة محسن الهذيلي.
=http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t
8. نعمان، جغيم ، دراسات في الفكر الإمامي: نظرة دينية اجتماعية، الحلقة 1، موقع الشهاب للإعلام " شبكة الإنترانيت.
www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=772

فهرست